

الجامع الكافي

في فقهِ الزيدية

(أول كتاب صُنِفَ في الفقه المقاتر)

تأليف

الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن الطوسي الكوفي

(٣٦٧ - ٤٤٥ هـ)

وإسناده وثيقته التفسير الفلاسفة

يعبد الله بن محمود العزبي

المجلد الثاني

كتاب الأيمان. كتاب الحجة. كتاب النيات

المسائل: ٢٣٢٧ - ٢٨٠٦

مؤسسة المصطفى ﷺ الثقافية



الجامع البكري

في فقيد التريديت

(أول كتاب منقذ في الوقت المقارن)

الجامع الكافي في فقه الرعدية

تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي الكوفي

دراسة وتحقيق: السيد العلامة عبد الله بن حمود العزي

المجلد السادس: من مسألة (٢٣٢٧-٢٨٠٦).

عدد الصفحات: (٥١٤)

قياس القطع: (٢٤×١٧)

الصف والإخراج: مؤسسة المصطفى ﷺ الثقافية.

الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

رقم الإيداع بدار الكتب اليمنية: (٢٠٠٩/٨٠٠)

جميع الحقوق محفوظة ©



جميع الحقوق محفوظة

لا يمح بإمادة إصدار أو طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعانة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من مؤسسة المصطفى ﷺ والمحقق

مؤسسة المصطفى ﷺ الثقافية

اليمن - صنعاء

جوال: (٠٠٩٦٧-٧٧٠٥٦٣٦٧)، (٠٠٩٦٧-٧٥٤٧٦٥٠)، (٠٠٩٦٧-٧١١٦٤٧٥٩)، (٠٠٩٦٧-٧٧٠٥٦٣٦٧)

البريد الإلكتروني: almostafa.ye@gmail.com

الجامع الكافي في فقهِ الزيدية (أول كتاب صنف في الفقه المقات)

تأليف

الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي الكوفي

(٣٦٧ - ٤٤٥ هـ)

دراسة وتحقيق

عبد الله بن محمود العزبي

المجلد الثاني

كتاب الأيمان. كتاب الحدود. كتاب النكاحات

المسائل: ٢٣٢٧ - ٢٨٠٦



مؤسسة المصطفى ﷺ الثقافية



كتاب الأيمان

باب القول فيما يوجب الكفارة من اللفظ وما لا يوجبها

قال القاسم رحمه الله ومحمد، وهو قول الحسن رحمه الله - فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد، عنه -: إذا قال الرجل: والله، وبالله، وتالله، وأيم الله، وأقسم بالله، وعليّ عهد الله، فهذه كلها أيمان^(١).

قال محمد: اليمين التي إذا حلف بها حالف لزمه فيها الكفارة [هي]: أن يحلف باسم من أسماء الله، يقول: والله، أو بالله، أو تالله، أو أم الله، أو أيم الله، أو يقول: والرحمن الرحيم، أو السميع، أو العليم، أو بغير ذلك من أسماء الله - عز وجل - يعني، مثل: العظيم، والجليل، والكبير، والقادر، والقاهر، والعزيز، والحكيم، وكذلك صفات الله، لحو: وعظمة الله، وعزة الله، وقدره الله.

قال محمد: وكذلك إن قال: أيم الله، أو عهد الله، أو قال: عليّ عهد الله، أو ميثاق^(٢) الله، أو ذمة الله، فهي يمين.

وقال سفيان: هي يمين إذا أراد به اليمين. وإذا قال: والله الرحمن الرحيم. فهي يمين واحدة، وكذلك إن قال: لله عليّ نذر، أو عليّ نذر، فهي يمين.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمه الله في (الأحكام): ١٧٦/٢: من قال: والله لا فعلت كذا وكذا، أو تالله لا أفعل كذا وكذا، أو حق الله، أو قال: وربي، أو قال: وحق ربي، أو قال: ورب شيء مما خلق الرحمن كائنًا من الأشياء ما كان، أو قال: عليه عهد الله وميثاقه، أو قال: أيم الله، أو هيم الله، أو قال: أقسم بالله، فكل ذلك يمين، تلزم فيها الكفارة من حلف بها.

(٢) في (ب، ث): وميثاق. وما أثبتناه من (ج).

وكذلك إن قال: عليّ نذر إن فعلت كذا، فحنث، فهي يمين إن لم يقصد بالنذر إلى معين بعينه من صيام أو صدقة أو غير ذلك، فإن نوى شيئاً فهو ما نوى. وإذا قال: عليّ المشي إلى بيت الله، أو أنا محرم بحجة إن فعلت كذا وكذا، فحنث، فأرجو أن تجزيه كفارة يمين.

وقال محمد - فيما حدثنا الحسين بن محمد، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - قال: سأله فيمن قال: لله عليّ نذر واجب.

قال: ليس عليه شيء حتى يحنث، يعني: حتى يقول: لا فعلت كذا وكذا ثم يفعله، فعليه كفارة يمين.

وروي عن ابن عباس قال: إذا قال: عليّ نذر، ثم سكت، فليس بشيء. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «كفارة النذر كفارة يمين»^(١).

وروي محمد بإسناد عن ابن عباس، وعقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين»^(٢). وعن علي - صلى الله عليه - وابن مسعود مثل ذلك.

وعن ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وأبي جعفر عليه السلام وطاووس، والشعبي، أنهم قالوا: كفارة النذر كفارة اليمين.

(١) مسلم: ١٠٦/١١، سنن أبي داود: ٢/٢٦٠، سنن النسائي (المجتبى): ٣٣/٧، مستد أحمد: ١٣٨/٥، سنن البيهقي: ٥٣٨/١٤، بلفظ: كفارة النذر كفارة اليمين.

(٢) سنن البيهقي: ٤٨٥/١٤. قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: وإذا قال: عليّ نذر إن كلمت فلاناً، ثم كلمه فلا شيء عليه، إلا أن يقول لله عليّ نذر، فإذا قال ذلك ثم حنث، فإن كان نوى صياماً أو عتقاً أو إطعاماً فعليه ما نوى، وإن لم يكن نوى شيئاً فعليه كفارة يمين. (المجموع الفقهي والحديثي): ١٥٢.

قال سعدان: قال محمد: وإذا قال: لا فعلت كذا وكذا والله، فقدم الفعل في اليمين لم يحنث، ويحنث في النذر، والطلاق، ونحو ذلك.
قال محمد: وقد كره أن يحلف بغير الله سبحانه.

وروي أن النبي ﷺ سمع عمر يحلف بأبيه، فقال له رسول الله ﷺ: «لا تحلف بها، فإنها شرك»^(١).

وعن كعب قال: إنكم تشركون ولا تدرون، يقول أحدكم: لا وأبي وأبيك، لا وعمرى، لا وحياتك، لا وحرمة الإسلام، لا والمسجد وأشباهه^(٢).

[٢٣٢٧] مسألة: في من حلف بربيت الله أو بالقرآن، أو بالبراءة من الله، أو من الإسلام، أو قال: عليه سخط الله، أو غضبه

قال القاسم رحمته الله: ولا تلزم الكفارة إلا من حلف بالله، وليس على من حلف بالبيت الحرام، أو بالقرآن، أو بسورة، أو بآية كفارة^(٣).

وقد قال بعضهم: إن في كل ما حلف به من ذلك كفارة يمين.

وقال بعضهم: بكل آية يمين [كفارة]، وليس قولهم بشيء.

وقال - فيمن قال: هو بريء من الإسلام - قد قال قوم: إنها يمين [عليه كفارة]^(٤)، وما هو عندي بشيء، ليس هو بريء من الإسلام.

(١) مسند أحمد: ١٨١/٢، سنن البيهقي: ٤٥٢/١٤.

(٢) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٠/٣، ٤٨١.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام): ١٧٨/٢: قال: حدثني أبي، عن أبيه: أنه سئل عن الرجل يحلف بالقرآن كله؟ أو بالسورة؟ أو بالبيت الحرام؟ فقال: ليس الحلف بالبيت والقرآن يمين تلزمه فيه الكفارة، والكفارة لا تلزم إلا من حلف بالله.

(٤) ما بين المكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليهما السلام.

وقال محمد: إذا قال: أنا يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو أنا بريء من الله، أو بريء مما أنزله الله، أو بريء من الإسلام، أو بريء من دين الله، أو بريء من أنبياء الله، أو نحو ذلك - يعني مما يكون اعتقاده كفرًا - فهذه كلها أيمان فيها كفارة يمين، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه^(١).

قال محمد: سمعت حسن بن حسين يقول - فيمن قال: هو يهودي، هو نصراني - : يمين يكفرها.

وروى محمد، عن إبراهيم، ومجاهد، وسفيان مثل ذلك.

وإذا قال: وحق الله، فهو عندنا يمين.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ليست بيمين؛ لأن حق الله أداء فرائضه.

وإذا قال: والقرآن، أو قال، وما أنزل الله على محمد، وما أنزل الله على أنبيائه، وقد روي عن ابن مسعود في مثل هذا: أنها يمين.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ليست بيمين، وإن قال: عليه سخط الله، أو غضب الله، أو لا غفر الله له، أو أخزاه الله وما أشبه ذلك، فليست بأيمان، ولا كفارة فيها.

وقال محمد - في رواية ابن خنيد عنه - : وإذا قال رجل: ربي يعلم لا أفعل كذا وكذا ثم فعل، قال: فليس عليه كفارة فيه، ولكنه يتوب إلى الله عز وجل.

(١) وقول الإمام زيد بن علي عليه السلام في «المجموع»: ١٥٢: وإذا قال: أنا يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو بريء من الإسلام، ثم حث فلا شيء عليه.

وروى محمد بإسناد عن النبي ﷺ قال: «من حلف بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال»^(١).

وعن النبي ﷺ قال: «من حلف بالأمانة فليس منا»^(٢).

[٢٣٢٨] مسألة: إذا قال: أقسم

قال القاسم عليه السلام: إذا قال: أقسم، ولم يقل: بالله، سئل عن نيته؛ لأنه قد يقسم بغير الله - عز وجل^(٣).

قال الحسيني: يعني: أنه إن أراد القسم بالله لزمته كفارة، وإن أراد القسم بغير الله لم تلزمه كفارة^(٤).

وقال محمد: إذا قال الرجل: أقسم، أو أحلف، أو أشهد لا فعلت كذا، ولم يقل: بالله، ثم حنث فهي يمين؛ لقوله، عز وجل: ﴿قَالُوا تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ١].

وقال زفر: ليست بيمين.

(١) البخاري: ٤٥٩/١، ٢٢٦٤/٥، مسلم: ٣٠٢/٢، مصنف عبد الرزاق: ٤٨٢/٨، سنن البيهقي: ٢٤/١٢، سنن النسائي الكبرى: ١٢٣/٣، المعجم الكبير: ٧٢/٢، وهو في جميعها بهذا اللفظ وزيادة فيه.

(٢) صحيح ابن حبان: ٢٠٥/١٠، مسند أحمد: ٤٨٣/٦، سنن البيهقي: ٤٥٤/١٤، شعب الإيمان: ٤٩٦/٧، وهو فيها بزيادة: «...و من خيب زوجة امرئ أو مملوكه فليس منا».

(٣) وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ١٧٦/٢.

(٤) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ١٧٦/٢: إن أراد القسم بالله كان ذلك قسماً، وكانت عليه فيه كفارة، وإن كان أراد القسم بغير الله فلا كفارة عليه، لأن الناس قد يقسمون بغير الله في أشياء كثيرة.

وروى محمد بإسناد: عن علي، قال: القسم يمين^(١).

وعن إبراهيم، وسفيان: أقسمت وأقسم يمين^(٢).

وعن عطاء، قال: ليست بيمين.

وعن إبراهيم: إذا قال: أشهد فهي يمين.

[٢٣٢٩] مسألة: إذا قال: حلفت. ولم يكن حلف

قال القاسم عليه السلام - وهو معنى قول محمد - : وإذا قال: حلفت بالله، أو قال: علي يمين - يعني ولم يكن حلف - فإنما ذلك كذبة كذبها، وليس يلزمه من ذلك ما لم يكن منه^(٣).

قال محمد: وإذا قال لامرأته: قد كنت طلقتك. ولم يكن طلقها ولم يرد^(٤) الطلاق، أما في الحكم فيلزمه واحدة، وأما فيما بينه وبين الله فقد قال كثير من العلماء: هي كذبة كذبها.

وروى محمد بإسناد: عن إبراهيم، قال: إذا قال رجل: حلفت. ولم يحلف فقد كذب وحلف^(٥). وإذا قال: لقد حلفت. فقد حلف.

(١) وروي نحو ذلك عن ابن عباس، وابن عمر، والحكم، ورواه إبراهيم عن علقمة، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٤/٣.

قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع: «وإن قال: أقسم بالله، أو أشهد بالله، ثم حنث، كفر. وإذا قال: أقسم، أو قال: أشهد، ولم يقل: بالله، فليس عليه حنث. وقال عليه السلام: «إذا حلف بشيء من صفات الله عز وجل ثم حنث فما كان من صفات الذات فعليه الكفارة، وما كان من صفات الأفعال فلا شيء عليه».

(٢) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٤/٣.

(٣) رواه الإمام الهادي إلى الحق عن أبيه عن جده عليهم السلام في الأحكام: ١٧٩/٢.

(٤) في (ب، ث، ج): يريد. وما أثبتاه من (س).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٢/٣.

[٢٣٣٠] مسألة: إذا حلف على أمر ماضٍ كاذباً، أو حلف على أمرٍ مستقبلٍ

قال القاسم رحمته: الأيمان التي لا تكفر: أن يحلف الرجل على شيء أنه كذلك، أو أنه ليس كذلك. وقد علم أنه ليس كما حلف، فحلف مصراً على الكذب.

وأما التي تكفر: فإن يحلف بالله لا يفعل كذا وكذا. ثم يفعل، أو يحلف على شيء أنه كذلك في ظنه. ويكون كاذباً في يمينه، يعني: أن يحلف على شيء ويظن أنه صادق ثم يعلم أنه كاذب، فهذه الأيمان التي تكفر.

وقال محمد: الأيمان ثلاث:

[١] يمين تكفر.

[٢] ويمين لا تكفر.

[٣] ويمين لا يؤاخذ بها، ثم شرحها بكلام^(١).

(١) قال [أبو خالد الراسطي]: وسمعت زيدا رحمته يقول: الأيمان ثلاث: يمين الصبر، ويمين اللغو، ويمين التحلة.

فسأته عن تفسير ذلك، فقال رحمته: (يمين الصبر): الرجل يحلف على الأمر وهو يعلم أنه يحلف على كذب، فهذا الصبر، وهو أحد الكبائر، وإثمها أعظم من كفارتها، فينبغي أن يتوب إلى الله تعالى، وأن يقلع وليس فيها كفارة.

وأما (يمين اللغو): فهو الرجل يحلف على الأمر، وهو يظن أن ذلك كما حلف عليه، فليس في ذلك كفارة، ولا إثم، وهو قول الله عز وجل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: ٨٩].

وأما (يمين التحلة): فهو الرجل يحلف أن لا يفعل أمراً من الأمور، ثم يفعله، فعليه في ذلك الكفارة، كما قال تعالى: ﴿لَا تَكْفُرْتُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَكْفُورًا عَظِيمًا﴾ [البقرة: ٨٩]. متابعات، وذلك قول الله عز وجل: ﴿قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ وَأَلَّهَ مَوْلَانَكُمْ﴾ [النجم: ٢]. المجموع الفقهي والحديثي: ١٥١.

وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ١٧٤/٢، و(المختب): ١٨١: «الأيمان ثلاث، فمنهن: اللغو، وكسب القلب، وما عقدت عليه الأيمان».

قال السيد: أنا قلت: معناه: أنه إذا حلف على أمر ماضٍ كاذباً، فقال: والله لقد كان كذا وكذا، أو والله ما كان كذا. وهو يعلم أنه كاذب، فلا كفارة عليه، وعليه التوبة منها، والاستغفار، ولا يعدُّ لثمتها.

وروي عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: هذا أعظم من أن تكون له كفارة. وروي بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف على يمين مصبورة كاذباً متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

وروي محمد بإسناده عن النبي ﷺ، أنه قال: «من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها فاجر، لقي الله - عز وجل - وهو عليه غضبان»^(٢). فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧].

وروي محمد بإسناده عن النبي ﷺ، أنه قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس»^(٣).

وإن حلف على أمر ماضٍ وهو يظن أنه صادق، ثم تبين له أنه كاذب فلا كفارة عليه، ولا يؤاخذ بها إن شاء الله؛ لأنه حلف على حق عنده، وهي لغو اليمين التي قال الله - عز وجل -: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: ٨٩].

وروي محمد عن زرارة بن أوفى، والحسن، ومجاهد، نحو ذلك^(٤).

(١) مستدرک الحاكم: ٣٢٧/٤، المعجم الأوسط: ٤١٩/٥، وباختلاف يسير في اللفظ في: مسند أحمد: ٦٠٣/٥، المعجم الكبير: ١٨٨/١٨.

(٢) البخاري: ٨٣١/٢، مسلم: ٣٣٨/٢، مسند أحمد: ٧٠٣/١، سنن أبي يعلى: ١٢٥/٩.

(٣) صحيح ابن حبان: ٣٧٤/١٢، سنن النسائي الكبرى: ٢٥٠/٤، سنن النسائي (المجتبى): ٤٣٤/٨، سنن الترمذي: ٢٢٠/٥، وفي جميعها اختلاف في اللفظ.

(٤) وقال مالك في (الموطأ): ٤٧٧/٢: قال مالك: أحسن ما سمعت في هذا. أن اللغو: حلف الإنسان على الشيء. يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو.

قال محمد: إلا أن يكون اليمين بطلاق أو عتاق، فإنه يلزمه الطلاق والعتاق؛ لأنه في هذا مقر لغيره.

وإذا حلف على أمرٍ مستقبل، فقال: والله لأفعلن كذا ثم لم يفعل، أو قال: والله لا فعلت كذا ثم فعل، لزمته الكفارة.

وقال محمد - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه، في الرجل يسأل أن يفعل شيئاً، فيحلف أنه ما يمكنه، ثم يفعله؟

فقال: إن حلف وهو يعلم أنه يمكنه فهذه الغموس التي لا تكفر، وجرمه أعظم من أن يكفره، وإن كان حلف وهو لا يمكنه ثم أمكنه ففعل فلا شيء عليه.

وروى محمد بإسناده عن ابن عباس قال: أما يمين حلفت عليها وأنت غضبان، فلا وفاء بها ولا كفارة، وهي اللغو.

وعن الشعبي قال: من اللغو: لا والله، وبلى والله، ولا كفارة فيه.

وقال إبراهيم: فيه الكفارة.

[٢٢٢١] مسألة: [في رجلين مر بهما طائر فطلق أحدهما امرأته أنه غراب

والآخر أنه طير أعرابي]

روى محمد بإسناده: عن الشعبي: أنه سئل عن رجلين مر عليهما طائر، فقال أحدهما: امرأته طالق ثلاثاً إن لم يكن غراباً، وقال الآخر: امرأته طالق ثلاثاً إن لم يكن طيراً أعرابياً، فذهب الطائر ولا يُدْرَى ما هو قال: يعتزلان نساءهما^(١).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ١٥٤/٤.

[٢٣٢٢] مسألة: في إبرار القسم

وروى محمد بإسناد عن البراء قال: أمرنا رسول الله ﷺ بإبرار القسم^(١).

وعن صفوان بن عبد الرحمن: أن العباس قال للنبي ﷺ يوم فتح مكة: يا رسول الله إن أبا أمية جاءك لتبايعه على الهجرة، فقال: «إنه لا هجرة اليوم» فقال العباس: أقسمت عليك يا رسول الله. فمد النبي ﷺ يده فمسح على يده فقال: «أبررت عمي ولا هجرة»^(٢).

وعن عائشة: أن أمة لها جاءتها بقديرة^(٣)، وقالت: أقسمت عليك لتأكلها، فقال رسول الله ﷺ: «أبري قسمها وإلا كان عليك»^(٤).

وعن إبراهيم: أنه أتى بطعام فقال: ادن فكل فأبيت أن أكل، فقال: أقسمت عليك لتطعمته، فقلت: ما أشتهيه، قال: أم لا^(٥) فأبرر بميني. فأكلت لقمة أو لقمتين فقلت: يا عمران أمين هي؟ فقال: لو لم تفعل لكفرت بميني.

وعن بكر بن عبد الله المزني^(٦) قال: من أقسم على أخيه فأحشه، فالإثم على الذي أحث؛ لأنه إنما أقسم عليه ثقة به^(٧).

(١) صحيح ابن حبان: ٣١٢/٧.

(٢) ذكره ابن ماجه في سنه: ٢٥١/٢، وأحد في مسنده: ٤٤٩/٤، واليهقي في سنه: ٤٧٥/١٤، ولم يذكره أبو أمية، وإنما ذكروا أن الرجل هو أبو عبد الرحمن بن صفوان، أو صفوان بن عبد الرحمن.

(٣) القديرة: هو اللحم المطبوخ بالقدْر. [قاموس المعتمد المدرسي: ٥٧٧].

(٤) في (ج): قيمتها. والصواب ما أثبتناه، وفي أمالي الإمام أحمد بن حنبل بتحقيقنا: أبري قسمها وإلا كان عليك إثم.

(٥) في (ث): أما لا.

(٦) بكر بن عبد الله بن عمر بن هلال المزني، أبو عبد الله البصري، روى عن عمر، وابن عمر، وابن عباس، وعنه سليمان التيمي، وحامد، وعاصم وخلق، وثقه أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد. توفي سنة ست أو ثمان ومائة، احتج به الجماعة، عده المنصور بالله في (الشافي) من أهل العدل. [الجداول].

(٧) قول بكر في مصنف بن أبي شيبة: ٤٨٤/٣: «إذا أقسم الرجل على الرجل فأحشه فالإثم على الذي أحثه، لأنه إنما أقسم عليه فحث به».

[٢٣٢٣] مسألة: إذا استثنى بعد انقطاع كلامه

قال القاسم عليه السلام: وسئل عمن حلف واستثنى بعد انقطاع كلامه أو لقنه إنسان؟

فقال: إن استثنى وهو في مجلسه فله ثنياء^(١)، وإن استثنى بعد قيامه وبعد انقطاع كلامه لم يكن مستثياً ولزمته اليمين فيما حلف عليه^(٢).

وقال محمد: وإذا حلف الرجل واستثنى مع يمينه، والاستثناء أن يقول: إن شاء الله، لم يحث^(٣).

وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه حلف، ثم سكت، ثم قال: إن شاء الله^(٤).

وعن إبراهيم قال: يستثنى ما دام في كلامه ذلك.

وعن ابن عباس قال: يستثنى متى ذكر^(٥) وقرأ: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

(١) استنأوه، في الأحكام: ١٧٨/٢.

(٢) الأحكام: ١٧٨/٢، وقال الإمام الهادي عليه السلام: «إذا حلف الحالف في شيء فاستثنى في مجلسه وقبل انقضاء كلامه وكيونة قيامه، فله ما استثنى من استثنائه، وإن استثنى بعد فناء كلامه وانقطاع قاله وقيله فيما حلف عليه يمينه، فلا استثناء له في ذلك، وعليه الكفارة إن حث في يمينه».

(٣) قال أبو خالد الواسطي: ما سمعت زيدا عليه السلام حلف يمين قط إلا استثنى فيها، فقال: إن شاء الله، كان ذلك في رضاء أو غضب، فسأله عن الاستثناء؟ فقال: الاستثناء من كل شيء جائز. المجموع الفقهي والحديثي: ١٥٥..

(٤) انظر: سنن أبي داود: ٢/٢٥٠، ٢٥١، صحيح ابن حبان: ١٨٥/١٠.

(٥) أخرجه البيهقي في سننه: ٤٩١/١٤، والطبراني في الكبير: ٥٧/١١، وأخرج الطبراني في الصغير: ٣٦٧/١، وفي الأوسط: ١٠٣/٧، وفي الكبير: ٧٤/١١، عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله عز وجل ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] قال: إذا نسيت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت، قال: هي خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وليس لأحد أن يستثنى إلا في صلة يمين.

[٢٣٣٤] مسألة: [ما ينبغي للحالف]

وينبغي للحالف أن يجهر بالاستثناء، ويسمع نفسه، وقد ذكر عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وعن سفيان، أنهما قالاً: إذا حرك لسانه بالاستثناء ولم يسمع نفسه فهو مستثنى^(١).

وروى محمد مثل ذلك عن علي - صلى الله عليه -.

وقال إبراهيم: لا يكون مستثنياً.

وقال محمد - فيما حدثنا حسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - في الرجل يحلف على الشيء فيلقن الاستثناء، فيقول: لا والله لا استثنيت، ثم يقال له: قل - إن شاء الله - فيقول: إن شاء الله؟

قال: يكون عليه حنث اليمين؛ لأنه قطع اليمين.

[٢٣٣٥] مسألة: [في الحلف على الشيء والإتمام على اليمين]

وسئل عن الرجل يحلف على الشيء وهو ينوي أن يتم على يمينه، إلا أنه يقول: إن شاء الله ثم يحنث؟ قال: إذا استثنى فليس عليه شيء، نوى أن يتم أم لا.

[٢٣٣٦] مسألة: [إذا حلف على أيمان عدة، ثم استثنى في آخرهن]

قال محمد: وإذا قال الرجل: والله لا كلمت فلاناً، والله لا كلمت فلاناً، والله لا كلمت فلاناً، فقد اختلف في ذلك.

(١) وهو قول الحسن، انظر: مصنف عبد الرزاق: ٥١٩/٨.

قال بعضهم: الاستثناء على اليمين الثالثة فلا^(١) حنث عليه فيها إن كلمه، وأما اليمين الأولى والثانية فهو حانث فيهما إن كلمه؛ لأن الاستثناء لم يكن عليهما.

وقال آخرون: الاستثناء على الأيمان كلها، ولا حنث عليه إن كلمه في واحدة منها.

بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، ثم سكت ثم قال: إن شاء الله»^(٢).

[٢٣٣٧] مسألة: إذا كرر أيماناً في كلمة واحدة

قال القاسم رحمه الله - وهو قول محمد فيما حدثنا البجلي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه -: إذا قال الرجل: والله، والله، والله لا كلمت فلاناً، فعليه كفارة واحدة.

وقال محمد في كتاب الأيمان: وإذا قال: والله، والله، والله لا كلمتك، أو قال: والله، والرحمن، والرحيم لا كلمتك. ثم كلمه حنث، وعليه ثلاث كفارات، وهو قول محمد بن الحسن.

وقال أبو يوسف، وزفر، وابن زياد: عليه كفارة واحدة.

(١) في (ب، ج): فلأنه حنث.

(٢) سنن أبي داود: ٢/٢٥١، صحيح ابن حبان: ١٠/١٨٥، سنن البيهقي: ١٤/٤٩٠، وهو في بعضها باختلاف في اللفظ.

[٢٢٢٨] مسألة: إذا ردد أيماناً عدة في موضع واحد

قال القاسم: وإذا ردد الرجل اليمين في الشيء الواحد أيماناً مكررة، فقال: والله لا فعلت كذا، والله لا فعلت كذا، والله لا فعلت كذا، ثم حنث فعليه كفارة واحدة^(١).

قال محمد: وقول علي عليه السلام خلاف هذا، بلغنا عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: عليه في كل يمين كفارة.

قال محمد: وإذا قال: والله لا كلمت فلاناً، والله لا كلمت فلاناً، أو قال: والله لا كلمت فلاناً، والله لا كلمت فلاناً، ثم كلمه فعليه كفارتان.

قال سعدان: قال محمد: وروي عن عائشة، أنها قالت: عليه كفارة واحدة، وكذلك عن إبراهيم والشعبي.

قال محمد: وإذا قال رجل لرجل مواجه له: والله لا كلمتك، والله لا كلمتك، والله لا كلمتك، فقد حنث في اليمين الأولى بكلامه إياه في اليمين الثانية، وحنث في اليمين الثانية بكلامه إياه في اليمين الثالثة، وعليه كفارة اليمين الأولى، واليمين الثانية، فإن كلمه بعد اليمين الثالثة حنث فيها - أيضاً - وعليه كفارتها، وهذا قولهم جميعاً - يعني أصحاب أبي حنيفة -.

وإذا قال لامرأته: والله لا جامعتك ثلاثة أيام فردد ذلك ثلاث مرات،

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ١٧٦ / ٢: «إذا ردد الرجل أيماناً مرددة في شيء واحد، يجلف عليه في نفسه ولا يجوز له غيره، فليس عليه فيه إلا كفارة واحدة، وإن تعداه إلى غيره فحلف في شيء سواء فحنث، فعليه كفارتان». وعن إبراهيم قال: إذا ردد الأيمان فهي واحدة، وقال سفيان: ونقول: إذا كان يردد الأيمان ينوي يميناً واحدة، فهي يمين واحدة، وإذا أراد أن يغلظ فكل يمين ردها يمين. انظر: مصنف عبد الرزاق: ٥٠٤ / ٨.

فحنت قبل مضي الثلاثة الأيام، فعليه ثلاث كفارات، وإن عني بذلك ثلاثة أيام فقط، لا أعلم في ذلك بينهم خلافاً، وإذا قال: والله لا جامعتك ثلاثة أيام إلا أن أرى ذلك فلامسها، فلا شيء عليه، فإن قال - بعد هذا - : والله لا جامعتك خمسة أيام يريد زيادة يومين على الثلاثة، ولم يقل: إلا أن أرى ذلك، ثم قال: والله لا جامعتك عشرة أيام يريد زيادة خمسة أيام على الخمسة الأولى ثم لامسها في اليوم الثالث، فيكفر ثلاثة أيام، فإن لامسها في اليوم الرابع فيكفر يومين؛ لأنه قد جاز أجل يومين، فإن لامسها في اليوم السادس فيكفر يوماً واحدة؛ لأن يومين قد جاز أجلهما.

[٢٣٣٩] مسألة: إذا حلف أن يفعل بعض المعاصي

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : ولا يمين عندنا في معصية، ولا في قطيعة رحم، فإن حلف بذلك حالف فلا يف به، وعليه كفارة يمين، بلغنا ذلك عن رسول الله ﷺ.

قال محمد: وإذا حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير، وليكفر [عن] يمينه، كما روي عن النبي ﷺ ^(١). وذلك أن يحلف بالله: لا يصلي في جماعة، ولا يقرأ القرآن، أو لا يصل قرابته ولا يبرهم، فإذا حلف على شيء من ذلك، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه.

وكذلك إن نذر نذراً في معصية الله أو في أمر مكروه لا ينبغي له أن يفعله، فلا يف بنذره، وعليه كفارة يمين، وإن كان نذر نذراً في طاعة الله، فعليه أن يف به، أو يكفر بيمينه.

(١) سيأتي ذلك.

قال الحسن، ومحمد: ولا يمين لولد مع والده، ولا لامرأة مع زوجها، ولا لعبد مع سيده، روي ذلك عن النبي ﷺ^(١) ولكن يكفرون إيمانهم لا شيء عليهم غير ذلك^(٢).

وقال محمد - في وقت آخر - : معنى قوله: «لا يمين لولد مع والده»: أي يكفر بيمينه.

وروي محمد بإسناده: عن عدي بن حاتم^(٣)، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه»^(٤).

وعن عبد الرحمن بن سمرة^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر بيمينك، وأت الذي هو خير»^(٦).

(١) أخرج نحو ذلك عن جابر بن عبد الله، عن النبي الأعظم ﷺ عبد الرزاق في مصنفه: ٤٦٤/٧، ٤٦٥/٨.

(٢) ويمكن اعتبار مثل هذا من الأيمان في حكم اليمين على المعصية وبالتالي فلا كفارة، وإنما الترك هو كفارتها كما في حديث عمرو بن شعيب وأبي هريرة الأنبي من ٢٣، فلا يمكن حملهما إلا على اليمين في المعصية كقطيعة الرحم وغير ذلك من المعاصي. والله أعلم.

(٣) أبو وهب، عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي. وقيل: أبو طريف. صحابي، من الأجواد العقلاء، رئيس طي في الجاهلية والإسلام، وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بهجوده المثل. أسلم سنة (٩هـ)، وكان له أثر كبير في (حروب الردة)، وشهد فتح (العراق)، ثم سكن (الكوفة)، وشهد (الجملة)، و(صفين)، و(النهروان) - مع أمير المؤمنين - وفقت عنه يوم (صفين)، عاش أكثر من مائة سنة، ومات بـ(الكوفة) سنة ٦٨هـ.

(٤) سنن النسائي (المجتبى): ١٥/٧، سنن الدارمي: ٦٢٨/٢.

(٥) في (ب، ج): شيرة. والصحيح ما أثبتناه من هامش (ث)، وفي أصل: (ث): سيرة.

(٦) البخاري: ٢٤٤٣/٦، مسلم: ١١٨/١١، سنن الترمذي: ٩٠/٤، سنن الدارمي: ٦٢٩/٢، مسند أحمد: ٥٤/٦، وغيرها.

وعن أبي موسى ^(١) قال: استحملنا النبي ﷺ فحلف أن لا يحملنا، ثم حملنا، فقلنا: يمينك يا رسول الله، فقال: «إني إذا رأيت خيراً منها أتيت الذي هو خير وكفرت» ^(٢).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها، فإنه كفارته» ^(٣).

وعن عبد الله بن الحسن عليه السلام عن النبي ﷺ نحو ذلك.

قال محمد: ليس الكوفيون على هذا.

وعن ابن عباس، وعمران بن حصين: أن النبي ﷺ قال: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين» ^(٤).

(١) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس، هاجر (الحبشة)، وقدم مع الطيار، واستعمله النبي ﷺ على (زيد)، و(عدن) و(ساحل اليمن)، أحد الحكمين، وخديعة عمرو له مشهورة، وروى الناصر بسنده إلى عمار أنه قال لأبي موسى: «أشهد لقد كذبت على رسول الله، أو كما قال»، توفي سنة اثنتين، أو أربع وأربعين. [الجدول].

(٢) البخاري: ٤/١٥٩٣، ٦/٢٤٥٠، مسلم: ١١/١١١، مسند أحمد: ٥/٥٤٧، مصنف عبد الرزاق: ٨/٤٩٥، سنن البيهقي: ١٤/٤٤٤، ٤٩٧، وهو في جميعها بزيادة في اللفظ.

(٣) وأخرج أبو داود في سننه: ٢/٢٤٧: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم، ولا في معصية الله، ولا قطيعة رحم، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير، فإن تركها كفارتها». قال أبو داود: الأحاديث كلها عن النبي ﷺ. وليكفر عن يمينه إلا فيما لا يعبأ به.

(٤) أخرجه الحافظ المرادي في أمالي الإمام أحمد بن حنبل برقم (٣٠٤٧/٩١٢) بتحقيقنا. سنن النسائي (المتجني): ٧/٣٦، مصنف عبد الرزاق: ٨/٤٣٤، سنن البيهقي: ١٤/٥٠٨، المعجم الكبير: ١٨/٢٠١، جميعها عن عمران بن حصين، وفي بعضها بزيادة: «.. ولا نذر في غضب». وهو عن عائشة في سنن أبي داود: ٢/٢٥٢، سنن النسائي (المتجني): ٧/٣٤.

وعن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وفاء بنذر»^(١) في معصية الله، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم»^(٢).

وعن مسروق، والشعبي قالا: ما كان من نذر في معصية الله فلا يفى به، ولا كفارة فيه.

وقال مسروق: ولو أمرته أن يكفر لأمرته أن يتم^(٣).

وعن ابن عباس في امرأة نذرت أن تنحر ابنها.

فقال: لا تنحري ابنك وكفري بمينك.

فقال شيخ عنده: كيف تكون كفارة في طاعة الشيطان؟

فقال: أليس الله يقول: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَحْمِلُونَ سُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [البقرة: ٢] ثم ذكر من الكفارات ما رأيت^(٤).

[٢٢٤٠] مسألة: إذا قال مالي في المساكين صدقة إن فعلت كذا

قال أحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى -عليهما السلام- فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قال الرجل مالي في المساكين صدقة إن فعلت كذا وكذا ثم حنث، فليكفر بميناً.

قال الحسن، ومحمد: ويستغفر الله، ولا يعد.

وقال القاسم رحمته الله: قد اختلفوا فيمن حلف فقال: مالي كله في سبيل الله، أو قال:

- (١) أخرجه الحافظ المرادي في أمالي الإمام أحمد بن عيسى برقم (٣٠٤٥/٩١٠) بتحقيقنا. وفي سنن الدارمي: ٦٢٦/٢، مصنف عبد الرزاق: ٤٣٤/٨.
- (٢) سنن الدارمي: ٦٢٦/٢، مصنف عبد الرزاق: ٤٣٤/٨.
- (٣) وهو قول إبراهيم، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٩/٣.
- (٤) انظر: الموطأ: ٤٧٦/٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٠٣/٣.

مالي في المساكين صدقة، أو قال: أنا أهدي مالي إن فعلت كذا وكذا ثم حنث.
فقال بعضهم: تجزيه كفارة يمين. وقال بعضهم: يلزمه يعني: ما ألزم نفسه.
وأحسن ما عندنا في ذلك وسمعنا: أن يخرج ثلث ماله، ويمسك ببقية على
نفسه وعياله.

وقال محمد: وإذا قال الرجل: مالي في المساكين صدقة إن فعلت كذا
فحنث، فبلغنا مثل هذا عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وحفصة: أنهم
جعلوا في ذلك كفارة يمين^(١). وقال في (المجموع) كذلك.

قال أحمد بن عيسى، وقاسم بن إبراهيم -عليهما السلام-: وقال زفر: يتصدق
بجميع ماله.

وقال حسن بن صالح: يتصدق بكل شيء يملك، إلا خمسين درهماً، فإذا
قدر تصدق بالخمسين.

وقال أبو حنيفة: يتصدق بما يملك من الذهب، والفضة، وأموال التجارة،
والسائمة، وقال: إنما المال كل مال وجبت في صنفه الزكاة.

قال أبو حنيفة: إن كان قال: كل ما أملك. تصدق بكل شيء يملكه.
وروى محمد بإسناده: عن الحكم، والشعبي، والحارث العكلي^(٢)،
وابن أبي ليلى، أنهم قالوا: ليس بشيء.
وعن ابن مسعود لمحو ذلك.

قال محمد بن منصور: وأحب إلي أن يكفر بيمينه.

(١) سنن البيهقي: ٥٢٦/١٤، عن عائشة، وهو قول عطاء في مصنف عبد الرزاق: ٤٨٤/٨.

(٢) في (ب): الملك. وفي (ث، ج): الملكي. وما أثبتاه من (س).

وقال في (الحج): وإذا قال: أنا أهدي جميع ما أملك إن فعلت كذا وكذا ثم حنث، فقال جماعة من العلماء: يكفر ميمناً، وروي ذلك عن ابن عباس.

وقال قوم: يهدي جميع ما يملك إلا قدر خمسين درهماً بمنزلة المساكين، فإذا أسير قضاها.

وقال بعض آل محمد - صلى الله عليه [وآله وسلم] -: يهدي ثلث ما يملك.

[٢٢٤١] مسألة: [من حلف ليهدين شيئاً من ماله]

قال القاسم، والعسن -عليهما السلام- فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد، عنه، وهو قول محمد فيمن قال: لله علي أن أهدي غلامي، أو جاريتي، أو داري، أو ما أشبه ذلك. أنه يبيعه ويتصدق بثمنه.

قال محمد: وإذا قال لشيء من ماله: أنا أهديه. فليبيعه، ويتصدق بثمنه، وإذا قال: أنا أهدي خمسين درهماً أو مائة درهم. فليتصدق بها حيث شاء من مكة أو غيرها، ألا أن يبين، فيقول: على مساكين مكة، وكذلك جميع ما ذكرت أولاً.

وذكر عن عطاء وغيره، أنهم قالوا: إذا قال: أنا أهدي كذا وكذا من مالي إلى بيت الله - عز وجل - فيتصدق به حيث شاء، إلا الدم فإنه بمكة.

قال محمد: وإذا جعل عليه بدنة لحرها بمكة، وإن جعل عليه جزوراً لحرها حيث شاء.

قال محمد - فيما روى فراء، عنه - : وإذا حلف بصدقة عشرين ديناراً. فحنث وله خال فقير، فله أن يتفق عليه، ويحسبه من العشرين ديناراً.

وروي عن ابن مسعود، أنه قال له رجل: إني جعلت مالي سائبة. فقال: أمسك عليك مالك، فإنه ليس بشيء، إنما هذا يفعله الجاهلية.

[٢٣٤٢] مسألة: إذا قال: علي نذر، إن فعلت كذا

قال الحسن عليه السلام فيما حدثنا محمد، عن زيد، عن أحمد بن يزيد، عنه - فيمن جعل على نفسه صوم شهر بمكة فصام بعضه بمكة، وصام بعضه بالكوفة.

فقال: لا بأس بذلك، ما لم يجعله نذراً لله، فإن جعله نذراً لله فأحب إلينا أن يفي بنذره ويصوم الشهر كله بمكة، إلا من عذر لا يمكنه له المقام.

وقال الحسن - أيضاً - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قال: علي المشي إلى بيت الله إن فعلت كذا ثم حنث، فليكفر ميمناً.

قال محمد: وإذا قال: علي نذر إن فعلت كذا فحنث، فهي ميم إن لم يقصد بالنذر إلى معنى يعينه من صيام أو صدقة أو غير ذلك، فإن نوى شيئاً فهو ما نوى.

وروى محمد بإسناده عن جابر، قال: قال رجل: يا رسول الله ﷺ إني نذرت إن فتح الله علينا بيت المقدس أن أصلي فيه ركعتين، قال: «صل هاهنا» فأعاد عليه، فقال: «صل هاهنا» فأعاد عليه فقال: «صل حيث قلت»^(١).

(١) أخرجه بلفظ: عن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح: يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس، فقال: «صل هاهنا» فسأله فقال: «صل هاهنا» فسأله فقال: «شأنك إذن». أحمد في مسنده: ٣٣٨/٤، وأبو داود في سننه: ٢/٢٥٥، والبيهقي في سننه: ٢٠/١٥.

قال محمد: ومن جعل لله عليه اعتكافاً في مسجد بعينه^(١) فتحول إلى غيره، فعليه كفارة يمين.

قال ابن عمرو: حدثنا محمد، عن موسى، عن يحيى بن آدم في رجل نذر أن يصلي في غير وقت صلاة مثل طلوع الشمس وقبلها، قال: يصلي في وقت تجوز فيه الصلاة.

قال محمد: يعني: أنه لا تلزمه كفارة؛ لحديث النبي ﷺ حين قال له الرجل: إني نذرت إن فتح الله علينا^(٢) بيت المقدس أن أصلي فيه ركعتين، فقال: «صل هاهنا» فأعاد عليه فقال في الثالثة: «صل حيث قلت»^(٣).

وعن يحيى: في رجل نذر أن يصلي في بيته فصلي في مسجد. قال: تجزبه أينما صلى.

قال محمد: وهو قول محمد بن الحسن.

قال أبو يوسف: يصلي حيث قال.

قال محمد: حدثنا عباد، ويحيى بن حسن بن فرات، قالوا: أخبرنا عبد الله بن الهيثم، عن جعفر بن محمد رضي الله عنه في الرجل يقول: عليّ المشي إلى بيت الله إن فعلت كذا وكذا فحدث، قال: ليس بشيء، حتى يقول: لله عليّ.

حدثنا علي بن محمد، عن ابن وليد، عن حسن^(٤) بن علي الخلال، قال: قلت: ثيابي في المساكين صدقة إن فعلت كذا ثم أردت أن أفعله، فمضيت

(١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (نفسه). ولعله تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) عليك، في سنن البيهقي: ٢٠ / ١٥، ومسنّد أحمد: ٣٨٨ / ٤، وسنن أبي داود: ٢ / ٢٥٥.

(٣) تقدم تحريجه.

(٤) في (ب، س): حسين.

إلى محمد بن منصور، فسأله عن ذلك.

فقال: ليس عليك شيء، إلا أن تقول: صدقة لله، إنما هذه بمنزلة كذبة كذبتها، ويستحب في مثلها كفارة يمين، ثم دخلت على الحسن بن عيسى عليه السلام وعنده ابن منصور فسأله عن المسألة فأجابني بمثل جواب ابن منصور، فقال ابن منصور: فديتك قد أجبتك بمثل قولك، ولكن انتهى أن يسألك.

[٢٣٤٣] مسألة: يمين المكره

قال أحمد بن عيسى، والقاسم، والحسن عليهم السلام، [ومحمد^(١)]: لا تقع يمين المكره على الطلاق ولا غيره، وقد تقدم ذكر أقاويلهم في (كتاب الطلاق).

ويحتمل على قولهم: أن يمين المكره لا تقع، إذا قال رجل^(٢): والله لأكلن هذا الطعام غداً، أو لألبسن هذه الثياب غداً، أو لأركبن هذه الدواب غداً. فماتت الدواب، وسُرِق الطعام أو الثياب قبل الغد، أنه لا كفارة عليه.

وكذلك لو حلف: أن لا يلبس ثوبه أحد. فسرقة سارق فلبسه، وكذلك لو حلف ليقضينه حقه غداً. فمات صاحب الحق قبل الغد، فلا حنث عليه، وكذلك لو حلف على شيء لا يفعله وهو صحيح ثم فعله وهو ذاهب العقل يجنون أو برسام^(٣) أو إغماء، فلا حنث عليه.

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ب، ث).

(٢) في (ث): الرجل.

(٣) البرسام - بالكسر -: علة يهذى فيها، برسم بالضم فهو مبرسم. وفي (المنجد الأبهدي): البرسام: التهاب في الحجاب الذي بين الكبد والقلب.

[٢٣٤٤] مسألة: يمين الناسي

قال محمد^(١): إذا حلف رجل لا يأكل شيئاً فأكله ناسياً، فعليه الكفارة؛ لأنه قال - فيمن حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه الدراهم التي له عليه، فأعطاه الدراهم فوجد فيها قدر دانتق أو نصف دانتق زببق أو كحل ثم فارقه -: كان حائثاً في يمينه.

وعلى هذه المسألة - أيضاً -: إذا حلف رجل ليصلين اليوم ركعتين تطوعاً فصلاهما على غير وضوء ناسياً فلم يذكر ذلك حتى خرج اليوم، فإنه حائث.

قال محمد: وإذا أراد رجل أن يحلف على شيء فجرى لسانه على غير الذي أراد فحلف عليه، فهذا عندي يختلف على الفعل الماضي، والفعل المستقبل.

فأما الماضي: فإذا أراد أن يقول: قد والله رأيت اليوم زيداً. فجرى على لسانه محمداً، فلا إثم عليه، ولا حنث؛ لقوله - عز وجل -: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: ٨٩].

وأما الفعل المستقبل: فإذا أراد أن يقول: والله لأذهبن اليوم إلى المسجد الجامع، فجرى [على]^(٢) لسانه إلى المسجد السهلة، فاليمين على ما جرى على لسانه، فعليه: أن يذهب إلى مسجد السهلة، فإن لم يذهب إليه في يومه، حنث وعليه الكفارة.

(١) في (ج): وعلى قول محمد.

(٢) ما بين المكوفين ساقط في (ث).

وروى محمد بإسناد: عن النبي ﷺ أنه قال: «أُعْطِيتُ ثَلَاثًا رَحْمَةً مِنْ رَبِّي وَتَوْسِيعَةً لِأُمْنِي: فِي الْمَكْرِهِ حَتَّى يَرْضَى، يَقُولُ الرَّجُلُ يَكْرَهُهُ السُّلْطَانُ حَتَّى يَرْضَى الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوْرِ، وَفِي الْخَطَا حَتَّى يَتَعَمَّدَ، وَفِي النِّسْيَانِ حَتَّى يُذَكَّرَ»^(١).

[٢٣٤٥] مسألة: إذا حلف وهو صبي ثم حنث وهو رجل، أو حلف وهو عبد ثم حنث وهو حر

قال محمد: وإذا حلف الصبي في صغره على يمين ثم حنث بعد بلوغه، لم تلزمه الكفارة؛ لأن عقد اليمين لم يلزمه^(٢).

قال الحسين: وعلى هذا القول: لو حلف وهو كافر ثم حنث وهو مسلم، فلا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

قال محمد: وإذا حلف وهو عبد وحنث وهو حر، فكفارته كفارة توجب في حال الإمكان وغيره.

قال: وإذا آلى النصراني من امرأته فمضى شهران ثم أسلما، فهو على إيلائه منها بمنزلة المسلم.

(١) أخرجه الإمام الهادي ﷺ في الأحكام: ٥٤٥/٢.

(٢) وهو قول الإمام زيد بن علي ﷺ في المجموع: ١٥٤، وقال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في الأحكام: ١٨١/٢: «إذا حلف الصبي يميناً ثم حنث فلا كفارة عليه، لأن اليمين لم تلزمه عقدتها في صغره عندما حلف بها، وكذلك لو حلف في صغره أن لا يكلم فلاناً فكلمه بعد بلوغه لم تلزمه كفارة يمين في بلوغه، لأنه عقد اليمين، والعقد لا يلزمه لأنه عقدتها في حال صغره، فلما لم يلزمه حفظها عند تعقيد إياها لم يلزمه عند الحنث كفارة فيها».

[٢٣٤٦] مسألة: إذا حلف وهو مؤسر فلم يكفر حتى أعسر

قال محمد: إذا حنث الرجل وهو مؤسر فلم يكفر حتى أعسر، فعليه كفارة المؤسر، وإن حنث وهو معسر فلم يكفر حتى أيسر فعليه كفارة المؤسر، وهذا عندنا أحسن ما قيل في هذه المسألة.

[٢٣٤٧] مسألة: [من حنث فكفر بالصيام ويمكنه أنه يستقرض]

وعلى قول محمد: إذا حنث رجل في يمينه وهو يمكنه أن يستقرض، فإن الصيام يجزيه، وليس عليه أن يستقرض.

[٢٣٤٨] مسألة: [من حلف يميناً فقال آخر: عليّ مثل ما حلف]

قال محمد - فيما حدثنا حسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه، في رجل حلف بالله على شيء أو نذر نذراً، فقال آخر: عليّ مثل ما حلف.

قال: إني أخاف عليه - يعني: أن يكون عليه يمين - وقال: فيه اختلاف.

وقال سعدان - في غير هذه الرواية - : قال محمد - في وقت آخر - : عليه كفارة يمين، وذكر أن ذلك لو كان في طلاق أو عتاق أو حج لم يقع.

[٢٣٤٩] مسألة: [قطع اليمين]

قال محمد - فيما أخبرنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - قال: أخذ حسن بن صالح واستحلف حتى إذا أخذ في اليمين التفت، فقال: يرانا أحد؟ فقبل لحسن بن صالح في ذلك. فقال: لهذا تعلمنا العلم.

فقبل لمحمد بن منصور: إذا قطعت اليمين لم يكن على صاحبها شيء؟ قال: لا.

[٢٢٥٠] مسألة: في الحرام

قال الحسن عليه السلام فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد، عنه - وهو قول الحسن أيضاً فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا قال لامرأته: أنت عليّ حرام، وأراد بذلك اليمين ولم يرد الطلاق، فليكفر يمينا، بلغنا ذلك عن علي - صلى الله عليه - وهي امرأته على حالها.

وقال محمد - في (المجموع) - : وإذا قال: ما أحل الله عليّ حرام، وقال: ولم أنو الطلاق قد أخرجت امرأتي بنتي من يميني، فأبي شيء فعل مما أحل الله له، فعليه كفارة يمين.

وقال أبو جعفر - محمد بن علي عليه السلام - : إن لم ينو بالحرام شيئاً فهذه ^(١) كذبة كذبها.

وعلى قول محمد - في هذه المسألة - : إذا حرم الرجل على نفسه طعاماً، أو لباساً، أو كلام إنسان، أو شيئاً من الأشياء، فقال: هذا عليّ حرام، فمتى فعل شيئاً مما حرم على نفسه فعليه كفارة يمين، قليلاً أكل أو لبس أو كلم، أو كثيراً.

وعلى قول محمد أيضاً: إذا قال: نسائي عليّ حرام. ولم ينو طلاقاً فهي يمين، وهو مؤلّ منهن جميعاً، فإن قرب إحداهن كفر، وسقطت اليمين فيهن جميعاً، وكذلك إذا قال: لبس هذه الثياب عليّ حرام، فلبس بعضها، حنث وعليه الكفارة.

(١) في (ج): فهي.

وروي محمد بن أسانيد: عن علي - صلى الله عليه وآله - وابن مسعود، وأبي جعفر عليه السلام أنهم قالوا: في كل حل عليه حرام لا ينوي به الطلاق يمين يكفرها.

وعن أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي جعفر - محمد بن علي عليه السلام - وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، أنهم قالوا: إذا قال لامرأته: أنت علي حرام، فعليه كفارة يمين^(١).

وروي عن ابن عباس - أيضاً - أنه قال: الحرام يمين مغلفة^(٢) [وكفارتها] تحرير رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين مسكيناً.

(١) أخرج سعيد بن منصور في سننه: ٣٨٨/١: عن الضحاك: أن أبا بكر، وعمر، وابن مسعود،

قالوا: «في الحرام: يمين». وفي مصنف ابن أبي شيبة: ٥٧/٤، عن جعفر بن محمد.

(٢) لفظ ما أخرجه: مسلم في صحيحه: ٣١٤/١٠: عن ابن عباس: أنه كان يقول: «في الحرام: يمين

يكفرها» وقال ابن عباس: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: ٢١]. وأخرجه أيضاً

ابن ماجه في سننه: ٢/٢٣٥، وأحمد في مسنده: ٣٧٢/١، البيهقي في سننه: ٢٥٠/١١، وقال

البيهقي: يعني أن النبي ﷺ كان حرم جارية، فقال الله: «لَيْزَ تُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [المحرم: ١] إلى

قوله: «لَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ..» [المحرم: ٢]. فكفر يمينه، وصير الحرام يميناً

باب القول في الأيمان

قال محمد: وإذا حلف رجل على شيء يجب عليه وهو في يمينه ظالم، واليمين على ما أُحْلِفَ عليه، وإن نوى غير ذلك فلا نية له فيه، وإن كان مظلوماً فالنية نيته، ولا شيء عليه.

[٢٢٥١] مسألة: [من حلف ليضرب رجلاً فأمر آخر أن يضربه]

وإذا حلف رجل: ليضرب عبده، أو حلف السلطان: ليضرب رجلاً فأمر به فضرب فقد بر، إلا أن يكون نوى أن يضربه بيده، وله نيته.

قال الحسين: وعلى هذا: لو حلف رجل لا يذبح شاته، أو لا يعتق عبده، أو لا يكتبه، أو لا يتزوج، أو لا يطلق، أو لا يهدي لفلان، أو لا يتصدق عليه، أو لا يودعه، أو لا يكسوه، أو لا يحمله، أو لا يقضيه دينه، أو لا يبني هذه الدار، أو لا يخيط هذا الثوب، فأمر رجلاً ففعل ذلك كان حائثاً، إلا أن يكون نوى أن يلي ذلك بنفسه، فله نيته.

وكذلك قال أبو حنيفة، وأصحابه، قالوا: وإذا حلف أن لا يبيع، ولا يشتري، أو لا يؤجر، أو لا يستأجر، فأمر بذلك أن يفعل له، فإنه لا يحث؛ إلا أن يكون الحالف [نوى أن] لا يلي ذلك بنفسه، وقال: أردت أن لا أفعل ذلك ولا يفعل لي، فإنه يحث؛ لأنه معترف بالحث على نفسه.

قالوا: والفرق بين هذا والأول، أنه إذا كان المحلوف عليه حقوقاً تلزم فاعله مثل البيع والشراء فإن الفاعل لذلك من يليه، وإن لم يكن فيه حقوق تلزم الفاعل فالفاعل له من أمر به، لا من باشره.

وقال محمد - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - : وسئل عن رجل حلف لا يشتري شيئاً فيكره له أن يأمر غيره أن يشتري له.
قال: ولا بأس أن يشتري له من غير أن يأمره.

[٢٣٥٢] مسألة: [من حلف لا يأكل لحماً فأكل كرشاً أو رأساً]

وعلى قول محمد: إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل كرشاً أو رأساً فقد حنث؛ لأنه قال^(١) - فيمن حلف لا يأكل لحماً فأكل جلدأ - : إنه حانث.

[٢٣٥٣] مسألة: [من حلف لا يأكل لحماً فأكل شحمأ]

قال محمد - فيما حدثنا زيد، عن أحمد الحبري، عن ابن عبد الجبار، عنه - : وإذا حلف لا يأكل لحماً فأكل شحم البطن لم يحنث، وإن أكل الشحم الذي على الظهر حنث، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه^(٢).

وقال أبو حنيفة: إن حلف: لا يأكل شحمأ فلا يحنث فيما أكل من الشحوم، إلا أن يأكل شحم البطن.

وقال أبو يوسف، ومحمد: يحنث إذا أكل تراباً أو شحمأ مع اللحم.

(١) أي: محمد.

(٢) وقول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب): ١٧٥: قال: «وسأل عن نيته؟ فإن كانت نيته أن لا يأكل اللحم ولم يعقد على الشحم أكل، لأن الله قد ميز ذلك. قلت: فإن كانت بينه مبهمة ولا نية؟ قال: فلا يأكل، لأن الشحم يخالط اللحم، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فإذا أكل حنث».

[٢٣٥٤] مسألة: [من حلف لا يأكل اللحم فأكل السمك]

قال محمد: وإذا حلف لا يأكل اللحم فأكل السمك، لم يحنث في قول أبي حنيفة، وأصحابه.

[٢٣٥٥] مسألة: [من حلف لا يأكل السمك فأكل مالح]

قال محمد: وإذا حلف لا يأكل السمك فأكل مالحاً حنث؛ لأن المالح سمك.

[٢٣٥٦] مسألة: [من حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل رماناً وأن لا يأكل لحماً فأكل كبداً]

قال محمد: والرمان عندنا من الفاكهة، وليس الرطب والتمر من الفاكهة.

قال الحسن: يعني أنه إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل رماناً حنث وإن أكل رطباً أو بسرأ لم يحنث.

حدثنا الحسين، قال: حدثنا ابن وليد، قال: حدثنا سعدان، قال: حدثنا محمد، قال: حدثني أبو هشام: أن رجلاً سأل يحيى بن آدم: عن رجل حلف لا يأكل لحماً، فأكل كبداً. فلم يجبه يحيى، فذكر أبو هشام أنه سأله مراراً فلم يجبه.

فقال له الرجل: يا أبا زكريا أنا أسألك منذ كذا وكذا فلم تجبني! فقال له يحيى: أجبتك^(١) فيها.

وقد سئل عنها محمد بن الحسن. فلم يجب.

قال محمد بن منصور: أحسبه لم يجبه؛ لأنه كان فيه ذكر طلاق.

(١) في (س): أجبتك.

[٢٣٥٧] مسألة: [من حلف لا يشتري لحماً فاشتري شاة حية]

قال محمد - فيما أخبرنا زيد، عن أحمد بن علي، عن ابن عبد الجبار، عنه - :
وإذا حلف لا يشتري لحماً فاشتري شاة حية لم يحنث - يعني: أن من اشترى
شاة لا يقال اشترى لحماً - .

وكذلك إذا حلف لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف؛ لأن
الصوف تبع الشاة داخل في البيع، وهو قول أصحاب أبي حنيفة، قالوا: ولو
حلف: لا يشتري ثمرة لخل، فاشتري أرضاً فيها لخل وفي النخل ثمرة، وشرط
المشتري الثمرة فإنه يحنث؛ لأن هذا لو لم يشترطه المشتري لم يتبع المبيع، ولم
يدخل في البيع.

وقال محمد - فيما روى سعدان، عنه - : وإذا حلف رجل: لا يشتري من
رجل شيئاً، فاستوهب منه شيئاً لم يحنث.

[٢٣٥٨] مسألة: [من حلف أن يأكل حنطة فطحنها وأكلها]

قال محمد: وإذا قال: والله لا أكلت هذه الحنطة - يعني: ولا نية له -
فطحنها وخبزها وأكلها، فهو حانث.

قال الحسين: وعلى هذا القول: لو حلف لا يأكل من هذا الدقيق ولا نية
له، فأكل من خبزه حنث، وكذلك لو حلف لا لبس هذا القطن بعينه ولا نية
له، فغزل ونسج منه ثوباً فلبسه حنث، وكذلك قال أبو حنيفة، وأصحابه،
قال: وإن كان عني: أن لا يأكل الحنطة بعينها، أو لا يأكل الدقيق بعينه، فأكل
من خبز الحنطة أو من خبز الدقيق لم يحنث، وكذلك: إن نوى القطن بعينه لم
يحنث، إن غزله ونسجه ثم لبسه.

قال محمد: فإن حلف أن لا يأكل هذه الحنطة فأبدها بمنطة غيرها وطحنها وخبزها وأكلها لم يحنث؛ لأنه لم يأكل الحنطة التي حلف عليها إنما أكل غيرها، وكذلك لو باعها واشترى بثمانها طعاماً فأكله لم يحنث.

ولو قال: والله لا أخذت هذا الدرهم أو هذا الدينار، فاشترى به طعاماً فأكله حنث، ولو أبدل الدينار أو الدرهم بغيرهما ثم اشترى به طعاماً وأكله لم يحنث.

ولو قال: والله لا أكلت من ثمن هذا الثوب شيئاً أبداً. فإن كان ثمن الثوب في يده فاشترى به شيئاً فأكله حنث، وإن كان أبدل الدراهم بدراهم غيرها فاشترى به شيئاً فأكله لم يحنث؛ لأنه لم يشتري بالثمن بعينه إنما اشترى بغيره، وإن كان لم يبيع الثوب فباعه بعد ما حلف، فكيفما أكل من ثمنه شيئاً فهو حانث.

[٢٢٥٩] مسألة: [من حلف أن لا يأكل من ميراث حي ثم مات]

وإذا قال: والله لا أكلت من ميراث فلان شيئاً أبداً. وفلان لم يموت ثم مات، فإنه يحنث كيفما أكله أبدله أو غيره، وإن كان عبداً فاشترى به طعاماً فهو حانث، وإن هو لم يأكل من ميراثه شيئاً فلبس أو ركب أو اشترى به عرضاً أو في أي منافع صرف ميراثه، فلا حنث عليه.

وقال أهل المدينة: يحنث في ذلك كله إنما وقعت اليمين على الانتفاع، فبأي وجه انتفع به فهو حانث.

وعلى قول محمد: إذا حلف: لا يذوق طعاماً ولا شراباً، فإن كان أراد بقوله: لا أذوق، لا أكل ولا أشرب. لم يحنث حتى يأكل أو يشرب ويوصله إلى جوفه، وإن كان أراد الذوق، فإنه إذا أوصل إلى فمه طعاماً أو شراباً فوجد طعمه حنث؛ لأنه قال - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - : وسئل عمن حلف لا يذوق شيئاً يدخل به فلان، فأهدي إلى فلان شيء من الطعام فبعث به إليه.

فقال: يأكل ويكفر، وإن كانت اليمين بالطلاق فلا يأكل.

[٢٣٦٠] مسألة: [من حلف أن لا يأكل لحم حيوان في حال فأكل وهو في حالة أخرى]

وإذا قال: والله لا أكلت من لحم هذا الحمل. ثم أكل منه بعد ما صار كبشاً حنث^(١)، وكذلك إن قال: والله لا أكلت من لحم هذا الفصيل. فأكل من لحمه بعد ما انتقل من تلك الحال إلى حالة أخرى حنث.

قال السيد أبو عبد الله: يعني: لأن هذا من ذلك بعينه، وكذلك سائر الحيوان والطير، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، قالوا: إن حلف لا يأكل من هذا البسر شيئاً. فصار رطباً لم يحنث، وكذلك إن حلف لا يأكل من هذا اللبن. فأكل من جبن أو مصل صنع منه لم يحنث؛ لأن هذا قد تغير وخرج من الحالة الأولى إلى حالة أخرى.

(١) قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في (المجموع الفقهي والحديثي): ١٥٣: «ولو حلف أن لا يكلم هذا الصبي فصار رجلاً فكلمه حنث، ولو حلف أن لا يأكل هذا الحمل فصار كبشاً فأكل منه حنث».

[٢٣٦١] مسألة: [من حلف لا يلبس القميص فجعله سراويل]

قال محمد: وإذا حلف أن لا يلبس هذا القميص. فجعله سراويل أو قباء ثم لبسه، لم يحنث.

وقال أهل المدينة: يحنث.

وقال محمد - في هذه المسألة -: لو نقض القميص ثم أعاده قميصاً فإنه يحنث، وكذلك إن حلف لا يلبس هذه الجبة ففتق ظهارتها وبطانتها ثم أعادها جبة ثم لبسها، فإنه يحنث؛ لأنها هي بعينها، وهي تسمى جبة.

وعلى قول محمد: إذا حلف ألا يلبس هذا القميص، أو هذا الرداء، أو هذا السراويل، أو هذه العمامة، فارتدى بالسراويل، أو اتزر بالرداء، أو على أي حال لبسه فقد حنث، وإذا حلف لا يلبس قميصاً، أو لا يلبس سراويل، أو لا [يتزر] رداء، أو لا [يعتم] عمامة، فأتزر بالسراويل، أو بالقميص، أو بالرداء، أو بالعمامة، أو اعتم بالسراويل، أو بالقميص، لم يحنث حتى يتمصص القميص، ويلبس السراويل، ويتزر برداء، أو يتعمم^(١) بعمامة؛ لأنه قال: وإذا حلف لا يلبس هذا القميص فارتدى به أو اتزر، فكيف لبسه فقد حنث.

وقال - أيضاً - : إذا حلف ألا يلبس قميصاً، فارتدى بقميص أو اتزر به، لم يحنث.

وقال محمد - فيما روى حسين البجلي، عن محمد بن وليد، عن سعدان، عنه - : وإذا حلف رجل لا يأكل تمرأ فاكل بسرأ. لم يحنث، لا خلاف فيه، وإن حلف لا يأكل بسرأ فاكل تمرأ ففيه خلاف، يعني: قال قوم: يحنث، وقال قوم: لا يحنث.

(١) في (س): ويتعمم.

قال: وإذا حلف لا يأكل بساً أحر فاكل بساً مطبوخاً حنث؛ لأن المطبوخ قد كان أحر، وإن حلف لا يأكل بساً مطبوخاً فاكل بساً أحر لم يحنث.

وروى محمد - عن حسن، وشريك، أنهما قالوا: إذا حلف لا يأكل بساً، فلا يأكل رطباً، ولا تمرأ، ولا شيئاً خرج من البسر، وإذا حلف لا يأكل تمرأ فيأكل رطباً، وإذا حلف لا يأكل رطباً أكل بساً.

[٢٣٦٢] مسألة: [من حلف لا يسكن داراً فنقضت ثم بنيت]

قال محمد: وإذا حلف رجل لا يسكن هذه الدار فنقضت ثم بنيت مسجداً أو بستاناً ثم سكنها لم يحنث، وإن نقضت ثم بنيت داراً أو حالت عن حالها - يعني انهدمت - فإنه يحنث، فروى^(١) ابن عمرو^(٢) عنه في كتاب (المجموع) يعني: لأن الدار قد تسمى داراً ولا بناء فيها.

[٢٣٦٣] مسألة: [من حلف أن لا يذوق شيئاً فخلط بغيره]

قال الحسيني: وعلى قول محمد: إذا حلف لا يذوق من هذا اللبن ولا من هذا الزيت شيئاً، فخلط اللبن بلبن غيره والزيت بزيت غيره، ثم ذاقه حنث، ولا يعتبر الأغلب ولا الأكثر؛ لأنه قال - فيمن خلط لبن شاة بلبن امرأة ثم سقاه صبياً -: أنه يحرم.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعلها: فيما روى.

(٢) في (ب، ث، س): أحمد بن عمرو. والصواب ما أثبتناه من (ج).

[٢٣٦٤] مسألة: [من حلف أن لا يدخل داراً فدخل من بابها أو غيره]

[قال الحسين^(١): وعلى قول محمد: إذا حلف لا يدخل دار فلان، أو لا يدخل هذه الدار، فدخلها من بابها أو من غيره أو نزل إلى سطحها أو قام على أسكفة^(٢) بابها تحت الطاق، أو قام على حائط من حيطانها، فقد حنث؛ لأنه قال: وإذا حلف لا يدخل دار فلان فادخل إحدى رجليه ولم يدخل الأخرى، لم يحنث حتى يدخلهما.

بلغنا: أن النبي ﷺ قال لرجل من أصحابه: «لا أخرج من المسجد حتى أعلمك سورة ما أنزل الله مثلها» فمشى مع النبي ﷺ حتى وضع إحدى رجليه خارج المسجد.

فقال الرجل: يا رسول الله إنك قد قلت كذا.

فقال: «إني لم أخرج من المسجد إنما أخرجت إحدى رجلي» ثم أخبره أنها فاتحة الكتاب^(٣).

قال محمد: وإذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إن خرجت من هذه الدار، فصعدت من سطح الدار إلى سطح دار أخرى، فقد بانت بثلاث^(٤).

[٢٣٦٥] مسألة: [من حلف لا يسكن داراً لفلان فباعها صاحبها]

وإذا حلف لا يسكن داراً لفلان، فباع فلان داره أو وهبها، فسكنها الحالف بعد انتقالها من ملك المحلوف عليه لم يحنث^(٥)، ولو اشترى فلان داراً

(١) ما بين المعكوفين زيادة من (ث).

(٢) الأسكفة: خشبة الباب التي يوضع عليها. [ترتيب القاموس المحيط: ٥٨٦/٢].

(٣) الحديث أخرجه بمعناه: الدارقطني في سننه: ٣١٠/٢، والبيهقي في سننه: ٥٢٠/١٤.

(٤) هذا على خلاف المذهب وعلى خلاف الأصح من الأقوال.

(٥) هذا إذا نوى ما دامت لفلان هذا. أما إذا نوى الدار بمعناها فإنه يحنث لا محالة.

بعد اليمين فسكنها الحالف، حنث في يمينه.

قال الحسيني: وعلى هذا: إذا حلف لا يأكل من طعام فلان أو لا يشرب من شراب فلان أو لا يركب دابة فلان، فإن اليمين تقع على ما في ملك فلان يوم حلف، وعلى ما يحدث في ملكه، وعلى هذا القول: لو حلف لا يلبس من ثياب فلان فاشترى منه ثوباً أو وهبه له أو اشتراه غيره فلبسه، لم يحنث.

[٢٣٦٦] مسألة: [من حلف أن لا يسكن داراً لفلان فسكن داراً له ولغيره]

قال محمد: وإذا حلف: لا يسكن داراً لفلان، فسكن داراً [مشتركة] بين فلان وبين رجل آخر، لم يحنث، وكذلك لو حلف لا يلبس ثوباً نسجه فلان فلبس ثوباً نسجه آخر معه، لم يحنث، وكذلك لو حلف لا يلبس ثوباً تغزله فلانة فلبس ثوباً غزلته فلانة وأخرى معها، لم يحنث.

قال الحسيني: ومثل هذا أن يحلف لا يأكل من قدر طبخها فلان وغيره أو من رمانة اشتراها فلان وغيره أو من رغيف بين فلان وآخر لم يحنث^(١)، وهذا كله قول أصحاب أبي حنيفة لا خلاف فيه بينهم، وقالوا: لو حلف لا يأكل من طبخ فلان، أو لا يأكل خبزاً لفلان، أو لا يأكل من رمان اشتراه فلان، أو لا يلبس من نسج فلان، فأكل من طبخه فلان وغيره، أو من رمان اشتراه فلان وغيره، أو لبس ثوباً من نسج فلان وغيره حنث في هذا كله، قالوا: والفرق بين هذا والأول أن المحلوف عليه الأول مقدر والمحلوف عليه الثاني غير مقدر.

(١) يقصد: إذا طبخها أو اشتراها فلان وحده.

[٢٣٦٧] مسألة: [من حلف لا يلبس ثوباً وهو لابسهُ]

وعلى قول محمد: إذا حلف رجل لا يلبس ثوباً وهو لابسهُ، ولا يركب دابة وهو راكبها، فإن أخذ في نزع القميص ونزل عن الدابة ساعة حلف، لم يحنث في يمينه، وإن أمسك عن نزع القميص وعن النزول عن الدابة ساعة حلف، حنث في يمينه.

وكذلك إن حلف لا يقوم وهو قائم، أو لا يقعد وهو قاعد؛ لأنه قال: إذا حلف رجل أن لا يساكن رجلاً وهو نازل معه في منزل، فإن أخذ الحالف في النقلة ساعة حلف لم يحنث، وإن أمسك عن النقلة وقت ما حلف فأقام معه والنقلة ممكنة، حنث.

قال الحسيني: وهذا قول أبي يوسف.

وقال أبو يوسف: فإن قال - وهو مريض - : إن مرضت، أو وهو عجمي: إن حمت، أو مصدع: إن صدعت، فهذا على مرض مستقبل إن لم يكن له نية، وكذلك الرعاف، والحيض، والحبل، والدخول، والخروج، والأكل، فهذا كله على الحادث.

قال: وإن قال - وهو صحيح -: إن صححت، أو بصير: إن أبصرت، أو سميع: إن سمعت فعبدي حر، فهذا إن صح، أو أبصر، أو سمع بعد السكوت، حنث^(١).

[٢٣٦٨] مسألة: [فيما تكون المساكنة]

وعلى قول محمد - في هذه المسألة الأخيرة^(٢) - يدل على أن المساكنة بالنفس والعيال والمتاع.

(١) هذا في حكم النذر المشروط، فإذا تحقق الشرط تحقق المشروط ولا حنث هناك. والله أعلم.

(٢) لعله يعني المسألة التي قبل الأخيرة.

[٢٣٦٩] مسألة: [من حلف أن لا يبيت في دار قبات أكثر من نصف الليل]

وعلى قول محمد: إذا حلف لا يبيت معه^(١) في هذه الدار فأقام فيها ليلاً حتى أصبح، فإنه حاث، سواء نام فيها، أم لم يتم.

قال أصحاب أبي حنيفة: إن بات أكثر من نصف الليل حث، وإن كان أقل لم يحث.

[٢٣٧٠] مسألة: [من حلف لا يلبس ثيابه فلبس بعضها]

وعلى قول محمد: إذا حلف: لا يلبس ثيابه. ولبس بعضها، أو حلف أن لا يطأ جواربه. فوطئ واحدة منهن، فهو حاث في يمينه^(٢)؛ لأنه قال: وإذا آلى الرجل من نسائه يمين واحدة، فقال: والله لا أقربكن، فهو مؤل منهن جميعاً، فإن جامع إحداهن في الأربعة أشهر سقط عنها الإيلاء، وكان مؤلياً من البواقي.

[٢٣٧١] مسألة: [من حلف يميناً عامة فحدث بعضها]

قال محمد: وإذا قال: والله لا ساكنت فلاناً في هذه الدار شهر رمضان فساكنه فيها يوماً واحداً فقد حث؛ لأن اليمين انعقدت على أن لا يسكن معه في شهر رمضان ولا يجلس معه فيه، فإذا سكن معه يوماً أو جالسه مرة فقد حث.

(١) أي: مع فلان. وهذا يدل على أن هذه المسألة داخلة تحت المسألة السابقة.

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب): ١٧٤: «وكذلك إن حلف رجل أن لا يلبس ثيابه، وكان له أثواب فلبس بعضها، هل يحث؟ قال: نعم يحث، لأنه لو كان له عشر جوار نحلف أن لا يطأهن ولم يكن له نية فوطئ واحدة منهن حث».

ولو قال: والله لا أصوم رمضان -يعني بالكوفة- فصام بعضه بالكوفة لم يحنث؛ لأن اليمين هاهنا على صيام الشهر كله لا على بعضه، ولو حلف: لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فأقام بالكوفة ولم يصم بها لمرض أو علة لم يحنث؛ لأنه لم يصم بها.

ولو قال: والله لا أفطرت العام بالكوفة فحضر فطر الناس بالكوفة ولم يأكل يوم الفطر ولم يشرب فقد حنث؛ لأنه حضر مع الناس.

ولو قال: والله لا ضحيت العام بالكوفة فكان بالكوفة يوم الأضحى أو لم يضح لم يحنث؛ لأنه لم يضح والأضحى في هذه لا تشبه الفطر؛ لأنه مفطر مع الناس بمخرج رمضان أكل أم لم يأكل، ولا يكون يوم الأضحى مضحياً إلا أن يضحى.

وإذا قال: والله لا أفطرت عند فلان الليلة فأقام في منزله إلى^(١) أن غابت الشمس، ثم صار إلى منزل فلان فأفطر فقد حنث؛ لأن يمينه انعقدت، ولو كان الحالف أقام في منزله إلى أن غابت الشمس ثم شرب ماء أو أكل شيئاً سيراً ثم صار إلى منزل فلان وأكل عنده لم يحنث؛ لأنه لم يفطر عنده.

[٢٢٧٢] مسألة: [من حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فبيع الغزل فأخذ

بقيمته ثوباً فلبسه]

وإذا حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل امرأته فغزلت غزلاً ونسجته ثوباً ثم باعته واشترت بثمنه ثوباً، فإن إبراهيم النخعي، وسفيان، ومالكاً، وغيرهم، كرهوا للحالف لبس ذلك الثوب.

(١) في (ج): حتى غابت.

ورخص فيه أبو حنيفة، وأبو يوسف، قالوا: لم يلبس ثوباً من الغزل الذي حلف عليه إنما لبس غيره.

[٢٣٧٣] مسألة: [من حلف أن لا يدخل على فلان بيته فدخل يريد رجلاً عنده]

وعلى قول معمد: إذا حلف لا يدخل على فلان بيته فدخل عليه بيته وهو يريد رجلاً زائراً عنده لم يحنث، وإن دخل وهو يريد أو لا نية له حنث؛ لأنه بمنزلة الكلام؛ لأن معمداً قال - فيمن حلف لا يكلم رجلاً فمر على قوم وهو فيهم فسلم، وقصد الذين معه بالسلام، وأخرجه بنيته من السلام - : لم يحنث، وإن سلم عليهم ولم يعلم بمكانه معهم حنث.

[٢٣٧٤] مسألة: [من حلف أن لا يطعم فلاناً طعاماً أو لا يكسوه ثوباً فباعه ثم

أبراه من ثمنه]

وإذا حلف رجل لا يكسو فلاناً ثوباً، فباعه ثوباً ثم أبراه من ثمنه، أو وهب له ثمنه، أو تصدق به عليه، لم يحنث، وكذلك لو وهب له دراهم فاشتري بها طعاماً لم يحنث، وكذلك لو حلف لا يطعمه طعاماً، فباعه طعامه ثم أبراه من ثمنه، أو وهب له، أو أعطاه دراهم فاشتري بها طعاماً، لم يحنث.

[٢٣٧٥] مسألة: [من طلق امرأته إن خرجت من الدار إلا بإذنه]

وعلى قول معمد: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني، فإن اليمين على كل خرجة تخرجها، فإذا أذن لها فخرجت ثم رجعت إليه ثم خرجت منها بغير إذنه حنث^(١).

(١) هذا طلاق صريح مشروط وليس بيمين.

وكذلك إن قال: إلا برضائي، أو بأمري، أو برضائي وأمري، فاليمين على كل خرجة تخرجها.

فإن قال لها: أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا أن أذن لك، أو حتى أذن لك، فإن اليمين على مرة واحدة، فإن أذن لها فخرجت ثم رجعت إليها ثم خرجت منها بغير إذنه لم يحنث.

وهذه المسائل: على أن الحالف لم تكن له نية، فإن كانت له نية فهو على ما نوى؛ لأنه قال: وإذا قال: والله لا أكسو فلاناً ثوباً إلا أن أنسى، فكساه ثوباً قبل أن ينسى وهو ذاكر فهو حانث، وإن نسي يمينه فكساه ثوباً وهو ناسٍ ليمينه لم يحنث؛ لأنه استثنى في يمينه إلا أن ينسى ثم كساه وهو ناسٍ، فإن كساه ثوباً آخر وهو ذاكر بعد ما كساه الثوب الأول وهو ناسٍ، لم يحنث في الثوب الثاني؛ لأن اليمين سقطت عنه كما كساه الثوب الأول وهو ناسٍ، وهذا بمنزلة رجل قال: والله: لا أكسو فلاناً ثوباً إلا أن أدخل الدار، فإن كساه قبل أن يدخل الدار حنث، وإن دخل الدار قبل أن يكسوه سقطت عنه اليمين، ولا حنث عليه في كسوته.

ولو أن رجلاً قال: والله لا أكسو فلاناً ثوباً إلا ناسياً. فكساه ثوباً وهو ذاكر، فهو حانث، وإن كساه بعد ذلك ثوباً آخر ذاكراً أو ناسياً، فهو حانث في جميع ما يكسوه إياه وهو ذاكر ليمينه، ولا حنث عليه فيما كساه إياه وهو ناسٍ ليمينه.

[٢٣٧٦] مسألة: [من حلف أن لا يفعل كذا إلا أن يرى ذلك]

وإذا قال رجل: والله لا فعلت كذا وكذا إلا أن أرى ذلك، فليفعل ذلك الشيء، ولا كفارة عليه.

[٢٣٧٧] مسألة: [من حلف أن لا يشتري ثوباً فاشتري فراشاً أو غيره]

وإذا حلف لا يشتري ثوباً فاشتري فراشاً أو لحافاً أو بساطاً، فقد اختلف فيه.

قال قوم: لا يحنث، وإنما اليمين في هذا على الثياب التي تباع في سوق البز ولحوها، وذهبوا في هذا إلى ما يتعارف به العامة بينهم.

وقال أهل المدينة: يحنث في هذا كله، ويلزمه الحنث في كل ما وقع عليه اسم الثياب من خاص وعام.

[٢٣٧٨] مسألة: [في المرأة تحلف أن لا تلبس حلياً فتلبس ذهباً أو فضة]

وإذا حلفت المرأة لا تلبس حلياً فلبست خاتم ذهب حثت، وإذا لبست خاتم فضة لم تحنث؛ لأنه ليس بحلي، ألا ترى أنه من لبس الرجال، والرجال لا يلبسون الحلي، وكذلك إن لبست قلادة لؤلؤ وسوار لؤلؤ حثت؛ لقوله - عز وجل - : ﴿مُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾^(١) [المج: ٢٣].

فأي حلي لبست من الذهب واللؤلؤ فهي حائثة، وكذلك إن لبست قلادة مسك، أو عنبر، أو سَك، أو قرنفل، أو ودع، فهي حائثة، وهذا كله حلي.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المنتخب): ١٧٦: «وسأله عن رجل حلف على امرأته لا تلبس حلياً، فلبست خاتماً، أو لؤلؤاً، أو درأً، أو باقوتاً، أو زبرجداً، أو شيئاً من الجواهر غير الذهب والفضة قال: أما الخاتم فليس هو حلياً، وأما الدر واللؤلؤ والزبرجد والياقوت وما أشبه من الجواهر فهو حلي، قلت: فمثل الماء، والجزع، وما عمل من جواهر القوارير، أو حجارة الأرض قال: أما أهل المدن فليس هذا عندهم حلياً، وكذلك هو عندي، وأما أهل السواد والبيادي فهم يعدونه حلياً، فمن حلف منهم على ذلك حنث».

[٢٣٧٩] مسألة: [من حلف أن لا يكلم فلاناً اليوم وقد مضى بعضه]

وإذا قال رجل: والله لا كلمت فلاناً اليوم. وقد مضى بعض النهار، فلا يكلمه حتى تغيب الشمس، فإن كلمه قبل مغيبها حث.

[٢٣٨٠] مسألة: [من حلف أن لا يكلم فلاناً يوماً وقد مضى بعض النهار]

وإذا قال: والله لا أكلم فلاناً يوماً. وقد مضى بعض النهار، فلا يكلمه إلى الغد في مثل ذلك الوقت الذي حلف فيه، فإن كلمه قبل ذلك حث.

قال الحسني: وهذا إذا لم يكن له نية على يوم بعينه، فإن كان نوى يوماً بعينه، كانت يمينه على ذلك اليوم ولا ليلة معه، وعلى هذه المسألة: لو حلف لا يكلمه ليلة ولم ينو ليلة بعينها، وكانت يمينه في بعض الليلة، فلا يكلمه إلا مثل ذلك الوقت الذي حلف فيه من الليلة الثانية، وإن كان نوى ليلة بعينها كانت يمينه على تلك الليلة، ولا يوم معها.

[٢٣٨١] مسألة: [دخول الليالي مع الأيام في يمين الوقت]

قال محمد: وإذا قال رجل: والله لا كلمت فلاناً يومين. كانت يمينه على يومين وليتين، وكذلك لو حلف أن لا يكلمه عشرة أيام، دخلت الليالي مع الأيام.

[٢٣٨٢] مسألة: [اليمين بالأيام تقع على ثلاثة أيام]

وإذا قال: والله لا كلمت فلاناً أياماً. فإنما تقع اليمين على ثلاثة أيام؛ لأنها أقل ما يلزم اسم الأيام، وإن نوى في يمينه أكثر من ثلاثة أيام فهو على ما نوى.

[٢٢٨٣] مسألة: [من حلف أن لا يكلم رجلاً سنة إلا يوماً]

وعلى قول محمد: إذا حلف لا يكلم رجلاً سنة إلا يوماً، فله أن يكلمه في أي يوم شاء من السنة؛ لأنه قال: وإذا حلف أن لا يقرب امرأته سنة إلا يوماً فليس بمؤل؛ لأن له أن يقربها في أي يوم شاء من السنة، وإن قربها في يوم من السنة وقد بقي من السنة أقل من أربعة أشهر، سقط عنه الإيلاء، وليس بمؤل.

[٢٢٨٤] مسألة: [من حلف أن لا يكلم أحداً حيناً]

وإذا قال: والله لا كلمت فلاناً حيناً، فبلغني عن ابن عباس أنه سئل عن الحين. قال: يقول الله تعالى: ﴿تَوَقَّ أَنْ تَكُلَّهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [البراهيم: ٢٥] فجعله ستة أشهر^(١).

وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه، فينبغي أن يكف عن كلامه ستة أشهر على ما وروى عن ابن عباس، وإن كلمه قبل ذلك حث.

قال الحسني: وهذا قول محمد؛ إذا لم يكن للحالف نية، فإن كان نوى وقتاً بعينه كانت بمينه على ما نوى.

وقال مالك: الحين سنة.

(١) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٩٨/٣: عن عطاء بن السائب، عن رجل منهم، قال: سألت ابن عباس، قلت: إني حلفت لا أكلم رجلاً حيناً قال: فقرأ ابن عباس: ﴿تَوَقَّ أَنْ تَكُلَّهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [البراهيم: ٢٥] قال: الحين السنة. وفيه - أيضاً - عن عبد الرحمن بن حرملة، قال: سمعت سعيد بن المسيب، وسأله رجل فقال: إني حلفت أن لا تدخل امرأتي على أهلها حيناً فقال: الحين ما بين أن يطلع النخل إلى أن يثمر، وما بين أن يثمر إلى أن يطلع، فقال سعيد: ﴿حَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً...﴾ إلى قوله: ﴿تَوَقَّ أَنْ تَكُلَّهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾. وروى البيهقي في ستة: ٥١٩/١٤، قوله: الحين شهرين، وعن قتادة الحين كل سبعة أشهر.

[٢٣٨٥] مسألة: [من قال لامرأته: أنت طالق إن فعلت كذا وكذا بالنهار]

قال محمد: وإذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إن فعلت كذا وكذا بالنهار، ففعل ذلك الشيء بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس، كان حائثاً.

[٢٣٨٦] مسألة: [من حلف يميناً ثم حلف غيرها يريد الزيادة]

وإذا قال رجل: والله لا كلمت فلاناً ثلاثة أيام، والله لا كلمت فلاناً خمسة أيام، يريد زيادة يومين، والله لا كلمت فلاناً عشرة أيام يريد زيادة خمسة أيام على الخمسة الأول، فهي ثلاثة أيمان، فإن كلمه في اليوم الثالث كفر ثلاثة أيمان، وإن كلمه في اليوم الرابع كفر يمينين؛ لأنه قد جاز أجل يمين، وإن كلمه في اليوم السادس كفر يميناً واحدة؛ لأن يمينين قد جاز أجلهما.

قال الحسني: ومثل هذا: إذا قال: والله لا كلمت فلاناً يوماً، والله لا كلمته يومين، والله لا كلمته ثلاثة أيام، فإن كلمه في اليوم الأول كفر ثلاثة أيمان، وإن كلمه في اليوم الثاني فعلية يمينان، فإن كلمه في اليوم الثالث فعلية يمين واحدة، وكذلك إن جعل موضع اليوم شهراً أو سنة، فعلى هذا^(١).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب): ١٧٢: «وسأله عن رجل قال لرجل: لا كلمتك يوماً والله، والله لا كلمتك يومين، والله لا كلمتك ثلاثة أيام قال: يتوي في ذلك، فإن كان نوى ستة أيام ألزم ما نوى، وإن كانت يمينه مبهمه، وقال هذا في موقف واحد، فهي يمين واحدة في ثلاثة أيام».

[٢٣٨٧] مسألة: [من قال: والله لا كلمت فلاناً إلى كذا]

قال معمر: وإذا قال رجل: والله لا كلمت فلاناً إلى قدوم الحاج، أو إلى الحصاد، أو إلى الدياس، أو إلى الشتاء، أو إلى الصيف، فلما اليمين في هذا كله إلى أول الشيء المؤقت، فإذا دخل أول الحاج، أو داس الناس، أو حصد أولهم، أو دخل أول الشتاء، أو أول الصيف، فله أن يكلمه ولا حنث عليه.

[٢٣٨٨] مسألة: [من قال لغيره: والله لا كلمتك والله لا كلمتك والله لا كلمتك]

وإذا قال رجل لرجل - مواجه له -: والله لا كلمتك، والله لا كلمتك، والله لا كلمتك، فقد حنث في اليمين الأولى بكلامه إياه في اليمين الثانية، وحنث في اليمين الثانية بكلامه إياه في اليمين الثالثة، وعليه كفارة اليمين الأولى والثانية، فإن كلمه بعد اليمين الثالثة حنث فيها - أيضاً - ووجب عليه كفارتها، وهذا قولهم جميعاً.

[٢٣٨٩] مسألة: [من حلف لا يتكلم يومه]

وإذا حلف رجل لا يتكلم يومه، فقرأ في الصلاة، وسبح، وهلل لم يحنث، لأن القرآن وذكر الله في الصلاة ليس بكلام، ولو قرأ، أو سبح، أو كبر، أو هلل في غير صلاة حنث، وكذلك لو أنشد شعراً، أو تكلم بغير لغته حنث؛ لأن هذا كله كلام.

وكذلك لو حلف أن لا يكلم رجلاً. ففتح عليه آية من القرآن وقرأها عليه حنث، وكان مكلفاً له، وكذا لو خاف عليه سبباً أو دابة أو حائطاً مائلاً

أو غير ذلك، فسيح به، أو كبر، أو هزل، يريد إنذاره بذلك حنث وكان مكلماً له، ولو أنه تنحج به، أو تساعل، أو تعاطس - يريد أن يسمعه - لم يحنث.

[٢٣٩٠] مسألة: [من حلف لا يكلم رجلاً فناداه من مكان بعيد]

وإذا حلف لا يكلم رجلاً. فناداه من مكان بعيد لا يُسمع من مثله الصوت، لم يحنث، ولو ناداه من مكان يُسمع الصوت من مثله، حنث، سمعه المحلوف عليه أو لم يسمعه.

وعلى هذا: لو دق عليه الباب، فقال: من هذا؟ ومن أنت؟ حنث، وكذلك إن أيقظه وهو نائم بنداء يسمع مثله، حنث، اتبه المحلوف عليه، أو لم يتبه.

[٢٣٩١] مسألة: [من حلف أن لا يكلم رجلاً فكم قوماً وهو فيهم]

وإذا حلف لا يكلم رجلاً، فمر على قوم وهو فيهم فسلم عليهم فقد حنث، سواء علم بمكانه معهم أم لم يعلم، إلا أن يقصد أولئك الذين معه بالسلام، ويخرجه بنيته من السلام ولا^(١) يحنث في هذا، ولو أن الحالف صلى بقوم والمحلوف عليه أحدهم، فسلم حين فرغ من صلاته لم يحنث؛ لأن التسليم من الصلاة تحليل لها، كما قال النبي ﷺ: «تحليلها التسليم»^(٢).

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: فلا.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/١٤٦، مستدرک الحاكم: ١/٢٢٣، مصنف ابن أبي شيبة: ١/٢٦٠، مسند الشافعي: ١/٣٤.

قال الحسين: وعلى هذه المسألة لو صلى الحالف خلف المحلوف عليه، فسهى الإمام فسبح به أو فتح عليه في القراءة لم يحنث، ولو فتح عليه في غير الصلاة حنث.

وعلى قول محمد - في هذه المسألة -: إذا حلف لا يدخل على فلان بيتاً، فدخل بيتاً على قوم وفيهم فلان حنث، سواء علم بمكانه معهم أو لم يعلم، إلا أن يكون علم أنه فيهم فنوى الدخول عليهم غيره^(١) فلا حنث عليه، وكذلك إن دخل على فلان بيته يريد رجلاً زائراً عنده لم يحنث.

[٢٣٩٢] مسألة: [في أخوين حلف كل منهما أن لا يبتدىئ الآخر بالكلام]

وعلى قول محمد: لو أن أخوين، قال الأكبر منهما للأصغر: والله لا ابتدأتك بكلام أبداً، فقال الأصغر: والله لا ابتدأتك بكلام أبداً، ثم التقيا فسلم الأكبر على الأصغر فرد عليه السلام فلا حنث على واحد منهما، وكذلك لو قال كل واحد منهما - غير مخاطب لأخيه - : والله لا ابتدأت أخي بالكلام أبداً ثم التقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه لم يحنث واحد منهما؛ لأنه قال في العتق والتدبير ما يدل على ذلك^(٢).

[٢٣٩٣] مسألة: [من حلف أن لا يكلم فلاناً فكتب إليه كتاباً وأرسل رسوله]

قال محمد: وإذا حلف لا يكلم رجلاً فكتب إليه كتاباً، أو أرسل إليه رسوله، أو أوماً إليه، لم يحنث، وكذا لو واجه غيره بالكلام وعرض له بالسماع لم يحنث؛ لأنه لم يكلمه إنما كلم الذي خاطبه.

(١) أي: دونه.

(٢) قال في هامش (س): لعل يمين الأكبر في هذا المثال بلفظ: والله لا رددت عليك كلاماً أبداً... إلخ ليستقيم المثال.

بلغنا عن أم سلمة: أنها حلفت أن لا تكلم عائشة؛ لأجل قتالها لعلي - صلى الله عليه - ثم أرادت عتابها، فجعلت تقول: يا حائط ألم أنهك، يا حائط ألم، وتعرض لعائشة بالسماع.

[٢٣٩٤] مسألة: [من حلف أن لا يفشي سراً فكتب به]

وإذا قال رجل لرجل: والله لا أفشي سرك إلى فلان، أو قال: لا أظهر سرك لفلان، أو لأكتمن سرك من فلان، فكتب بذلك إلى المحلوف عليه كتاباً، أو أرسل إليه رسولاً - يعني فأنتهى إليه الكتاب، أو الرسالة - فقد حنث، وكان قد أفشاء وأظهره ولم يكتمه، ولو أن المحلوف عليه سأل الحالف في هذه المسألة عن سر المحلوف له، فأوماً إليه به حنث؛ لأن هذا إفشاء منه وليس بكتمان، بلغني ذلك عن محمد بن الحسن.

[٢٣٩٥] مسألة: [من حلف أن يخبر رجلاً أو يبشره فكتب إليه بذلك]

وإذا حلف رجل ليخبر فلاناً بكذا، أو ليبشره بكذا، فكتب إليه كتاباً أخبره فيه بذلك، أو بشره فيه بذلك، أو أرسل إليه بذلك رسولاً، فقال: إن فلاناً يخبرك بكذا أو يبشرك بكذا فقد برّ في يمينه، وهذا خبر ومبشر بمنزلة كلامه له بذلك.

قال الله - عز وجل - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥] وإنما أرسل إليها بذلك رسولاً.

وإن كان الحالف نوى في عقد يمينه أن يكلمه بالخبر مشافهة، أو يبشره بذلك مشافهة، أو بكلام منه، لم يبر بالكتاب ولا بالرسول حتى يشافهه بالخبر ويكلمه به كلاماً على المعنى الذي حلف عليه؛ لأنه عقد يمينه على هذا.

وإن كان وقت في يمينه وقتاً فجاز الوقت قبل أن يخبره به أو يبشره به، فقد حنث.

[٢٣٩٦] مسألة: [من يعتق من العبيد إذا قال سيدهم: من بشرني أو قال من أخبرني]

وإذا قال رجل: من بشرني من عبيدي بمقدم فلان فهو حر، فبشره واحد منهم، ثم بشره آخر - أيضاً - عتق الأول ولم يعتق الثاني؛ لأن البشارة إنما هي للأول لا الثاني.

ولو قال: من أخبرني من عبيدي بمقدم فلان فهو حر، فأخبره أحدهم ثم أخبره آخر منهم عتقا جميعاً، وكذلك لو أخبروه جميعاً عتقوا كلهم، وليس الخبر كالبشارة، وإنما البشارة بأمر لم يتقدم عندك علمه ومعرفة، فإذا أنت علمته وعرفته سقطت البشارة فيه، والخبر قد يكون خبراً علمه أو لم يعلمه، وذكر عن محمد بن الحسن مثل ذلك.

وعلى قول محمد: إذا قال: من بشرني من عبيدي بكذا فهو حر فبشروه جميعاً في وقت واحد، عتقوا جميعاً إذا لم يكن له نية.

وعلى قول محمد: إذا قال: من حدثني من عبيدي بكذا فهو حر، لم يعتق إلا من شافهه منهم.

[٢٣٩٧] مسألة: [من حلف أن لا يفارق غريمه ففر منه]

وعلى قول محمد: إذا حلف رجل لا يفارق غريمه حتى يأخذ منه حقه ففر غريمه لم يحنث، ولا خلاف في هذا؛ لأنه لم يفارقه وإنما فارقه المحلوف عليه^(١).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب) ١٧٥: «فإن حلف بطلاق امرأته، أو بالله أن لا يفارق غريمه حتى يأخذ حقه، ففر غريمه منه، أو قام هو لحاجة، هل يحنث؟ قال: إن كان نوى أن لا يزاله حتى يأخذ منه ويده في يده، أو نيته أن يراصده ففر الغريم، لزمه الحنث».

[٢٣٩٨] مسألة: [من حلف أن لا يفارق رجلاً حتى يستوفي منه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فيها قدر دانت زئبق]

قال محمد: ولو أن رجلاً قال لرجل: والله لا فارقتك حتى أستوفي منك العشرة دراهم التي عليك. وأخذ منه عشرة دراهم فيها قدر دانت أو نصف دانت زئبق أو كحل ثم فارقه، كان حائثاً في يمينه.

وإذا اشترى رجل سلعة وقبضها ودفع الثمن، فوجد البائع في الثمن مزبقة أو مكحلة، قضى له على المشتري ببدلها دراهم نقاً^(١)، ولو حك البائع المكحلة أو أخرج ما في الدراهم من الزئبق لقضى له على المشتري بنقصانها دراهم نقاً، ولو حلف المشتري للبائع أنه قد أوفاه جميع ماله عليه من الثمن، كان حائثاً في يمينه.

قال محمد: ورأس الشهر: أول ليلة منه، وأول يوم منه.

قال: وإذا حلف رجل ليعطين فلاناً حقه رأس الشهر أو عند رأس الشهر، فأعطاه حقه أول ليلة من الشهر الداخل وأول يوم منه قبل مغيب الشمس لم يحث، وإن غابت الشمس يومئذ قبل أن يعطيه فقد حث.

[٢٣٩٩] مسألة: [من حلف ليعطين فلاناً حقه أول الشهر فأعطاه في النصف الأول]

وإذا حلف ليعطينه حقه أول الشهر، فأعطاه حقه في النصف الأول، لم يحث، وإن أخره إلى النصف الثاني حث، وإذا حلف ليعطينه حقه آخر الشهر، فأعطاه في النصف الآخر، لم يحث.

(١) أي: (دراهم نقية) أي: صافية عن الخلط.

قال الحسين: وعلى هذا: لو^(١) حلف ليعطيته حقه أول النهار فإن ذلك إلى أن يتتصف النهار، وآخر النهار من الزوال إلى غروب الشمس.

[٢٤٠٠] مسألة: [من حلف ليعطين فلاناً حقه في وقت من أوقات الصلاة]

قال محمد: وإذا حلف ليعطيته حقه صلاة الظهر أو إذا صلى الظهر، فأعطاه حقه في وقت الظهر قبل خروج وقتها لم يحنث، وإن خرج وقتها قبل أن يعطيه حنث، وكذلك الحكم في أوقات الصلاة كلها.

[٢٤٠١] مسألة: [من حلف ليعطين فلاناً حقه عند طلوع الشمس]

وإذا حلف ليعطيته حقه طلوع الشمس أو عند طلوع الشمس، فقد قال إسماعيل بن جواد - وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه - : إن أعطاه من حين تطلع الشمس إلى أن ترتفع وتبياض لم يحنث.

[٢٤٠٢] مسألة: [من حلف ليعطين فلاناً حقه عاجلاً]

وإذا حلف ليعطيته حقه عاجلاً، فإن أبا حنيفة وأصحابه قالوا: العاجل: قبل أن يمضي شهر، فإن مضى شهر ولم يعطه حقه فقد حنث.

[٢٤٠٣] مسألة: [من حلف أن يصوم يوم العيد]

وإذا نذر أن يصوم يوم الأضحى أو يوم الإفطار، فليفطره ويقضه، وعليه كفارة يمين، وإن صامه فقد أساء ولا كفارة عليه، وقد ذكرت هذه المسألة بتمامها في (كتاب الصوم).

(١) في (ب، س): إذا.

[٢٤٠٤] مسألة: [من حلف بطلاق امرأته لا يتسرى عليها]

وعلى قول محمد: إذا حلف بطلاق امرأته لا يتسرى عليها، فوطاً أمته وطاً وجب عليه فيه الغسل، طلقت امرأته؛ لأنه قال: وإذا قال لجواريه: من تسريت منكن فهي حرة، فإذا وجب عليها الغسل فقد تسراها. وقال بعضهم: إذا جامعها ولم يعزل عنها فقد تسراها.

[٢٤٠٥] مسألة: [من حلف بعق ممالিকে]

وعلى قول محمد: إذا حلف بعق ممالিকে ألا يفعل شيئاً ففعله، عتق ممالিকে، وأمهات أولاده، ومدبروه، ولم يعتق مكاتبوه؛ لأنه قال: ولو أن رجلاً قال: كل مملوك لي حر، وله عبد ومدبر ومكاتب وأم ولد، عتقوا كلهم، إلا المكاتب فإنه لا يعتق.

[٢٤٠٦] مسألة: [من حلف لامرأته بالطلاق أن لا يتسرى بجارية ولا يعتقها]

قال محمد: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي^(١)، قال: حدثنا يونس بن بكير^(٢)، عن محمد بن إسحاق قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقال: جاءني

(١) في (ج): الأحمر. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، عن ابن عينة، وأبي معاوية، والفصل بن دكين، ووكيع. وعنه: المرادي، وأبو غسان، وعبد الرحمن الحاربي وآخرون. توفي سنة (٢٥٨هـ)، وقيل: (٢٦٠هـ). خرج له المزيدي بالله، ومحمد بن منصور، وأبو طالب.

(٢) يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر الكوفي، عن الأعمش، وابن إسحاق وغيرهم، وعنه: أبو كريب، وأبو بكر بن أبي شيبة، وموسى بن أعين، وسفيان بن وكيع وغيرهم. وثقه ابن نمير، وابن معين في رواية، وقال أبو حاتم: عمله الصدوق. توفي سنة تسع وتسعين ومائة، احتج به مسلم، وأبو داود، والترمذي.

رجل من الكوفيين، فقال: إن امرأتي حلفتني بطلاقها أن لا أتسرى جاريي ولا أعتقها وأتزوجها، وإنني سألت الفقهاء فاعينوني.

قال أبو جعفر عليه السلام: لكني لا أعيك، كاتبها مكاتبة لا تدالس فيها، فإذا أدت مكاتبتها فتزوجها.

قال محمد: هذا لا يأخذ بها فقهاء الكوفة، يقولون: هو حائث.

قال علي بن عمرو: قال محمد: كل شيء تحتال فيه لله فصاحبه مأجور، وكل ما تحتال فيه على الله فصاحبه لا خير فيه.

[٢٤٠٧] مسألة: [من حلف أن يبيع عبداً فلم يقبل منه]

قال محمد: وإذا حلف رجل لبيع هذا العبد اليوم من فلان، فقال له: قد بعثك هذا العبد بألف درهم، فقال: لا أقبل. فهو حائث في يمينه؛ لأن البيع لا يتم إلا بقبول المشتري.

وكذلك إن حلف ليخلعن امرأته اليوم، فقال لها: قد خلعتك على ألف درهم، فقالت: لا أقبل. فهو حائث في يمينه؛ لأنه لا يكون خالعا لها حتى يتم الخلع بقبولها.

واصل محمد في هذا: أنه إذا حلف على عقد فيه بدل، ففعل الحالف ما حلف عليه ليفعله ولم يقبل الآخر، فإنه لا يحث، مثل: البيع، والإجارة، والخلع، فإن كان الحالف على عقد ليس فيه بدل ففعل ما حلف عليه ولم يقبل الآخر، مثل: أن يحلف لا وهبت لفلان شيئاً، ولا تصدقت عليه، أو لا اعترته، أو لا لحته، ولا أعطيته، ولا أقرضته، ثم فعل ذلك فلم يقبله المحلوف عليه، فإن الحالف يحث؛ لأن اليمين إنما وقعت على فعل نفسه.

[٢٤٠٨] مسألة: [من نذر نذراً لا يطيق]

وروى محمد بإسناده: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «(من نذر نذراً فيما لا يطيق فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً فيما يطيق فليف بما نذر)»^(١).

[٢٤٠٩] مسألة: [من حلف على شيء مستحيل]

وعن حسن بن زياد، عن أبي حنيفة وأبي يوسف، أنهما قالوا: إذا قال: والله لأمسن السماء، أو لأحولن هذه الإسطوانة الخشب ذهباً، أو لأجعلنها ذهباً، أو قال: لأحيين هذا الميت، فعليه الكفارة ساعة ما حلف.

وقال زفر، وحسن بن زياد: لا كفارة عليه؛ لأن هذا مما لا يقدر عليه، وإذا قال: والله لأمسن السماء بيدي قبل الليل، أو لأتين مكة من الكوفة في يوم، فإن أبا حنيفة قال: إذا أمسى وجبت عليه الكفارة.

وقال أبو يوسف: عليه الكفارة ساعة حلف.

وقال زفر، وابن زياد: لا كفارة عليه. قال علي بن حسن المقرئ: قرأته بخطه.

قال أبو جعفر: ويقول أبي يوسف نأخذ.

وكذلك إن قال: كل عبد لي حر إن لم أمس السماء اليوم، فلأنهم لا يعتقدون حتى يمسى في قول أبي حنيفة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٢/٣، سنن الدارقطني: ١٥٨/٤، ١٦٠، المعجم الكبير: ٣٢٥/١١.

وقال أبو يوسف، وزفر: يعتقون ساعة حلف، وكذلك لو حلف بطلاق امرأته ليحيين الموتى اليوم، ففي قول أبي حنيفة: لا تطلق حتى يمسي.

وقال أبو يوسف، وزفر، وابن زياد: تطلق ساعة حلف.

وإن قال: والله لأقتلن أسداً قبل الليل، فأمسي قبل أن يقتل أسداً لعله، فعليه كفارة يمين إذا انقضى اليوم في القولين جميعاً.

وإذا قال: عليّ المشي إلى بيت الله إن لم أحيي هذا الميت، فعليه المشي إلى بيت الله ساعة حلف في القولين جميعاً.

وإذا قال: والله لقد مسست السماء، أو قال: والله لقد أحييت الموتى، أنه^(١) لا كفارة عليه في القولين جميعاً.

وإذا قال: والله، وعليّ المشي إلى بيت الله، وعليّ نذر، وكل مملوك لي حر، إن لم أحيي الموتى.

فإن أبا يوسف قال: يلزمه جميع ذلك كله، يجب عليه كفارة؛ لقوله: والله، وقوله: عليّ نذر، وعليه المشي إلى بيت الله، ويعتق رقيقه. وقال زفر مثل ذلك، إلا في قوله: والله، فإنه في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف: يعتقون، ويجب عليه المشي، ولا يجب عليه بالنذر، ولا بقوله: والله، ولا كفارة يمين.

وقال زفر، وابن زياد مثل ذلك كله، إلا قوله: والله، فلا شيء عليه لقوله: والله.

وإن قال: عليّ نذر إن لم أكن أحييت الموتى، ولا نية له في النذر، فإن أبا يوسف قال: لا شيء عليه.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الأصح: فإنه.

وقال زفر، وابن زياد: عليه كفارة يمين.

وإن قال: عليّ نذر إن لم أحبي هذا الميت، ونوى بالنذر عتق رقبة، فعليه عتق في القولين جميعاً.

وقال أبو حنيفة - في رجل قال: والله لأشربن هذا الماء والذي في هذا الكوز، فلم يكن في الكوز ماء -: لم يحنث.

قال أبو يوسف: يحنث وإن كان فيه ماء فاهراق حنث.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: إذا قال: والله لأموتنّ اليوم قبل الليل، فجاء الليل ولم يمّت حنث.

قال الحسين: هذه مسائل رواها محمد بن منصور، عن أبي يوسف، حدثنا الحسن^(١) بن محمد، عن [الحسن بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الجبار]^(٢)، قال: قيل لـمحمد بن منصور وهو يقرأ هذه المسائل التي تذكرها: إن مر بك شيء لا تأخذ به، فأعلمني فلم يغير شيئاً.

قال أبو يوسف: وإذا قال الرجل: والله لا أشربنّ لبن هذه الشاة، أو لا أذوقنّ لبن هذه الشاة أو من لبن هذه الشاة، فهذا باب واحد، فإن أكل منه شيئاً أو ذاق منه شيئاً حنث.

وإن قال: لا أكل من لبن هاتين الشاتين، فأكل من لبن إحداهما حنث، وكذلك لو قال: لا أكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة فإنه حانث.

وإن قال: لا أكل من ثمرة هذا البستان، فأكل من ثمرة شجرة منه فإنه حانث، وكذا لو قال: والله لا أشرب من ماء هذه الأنهار فشرب من ماء نهر واحد منها حنث.

(١) في (ب): الحسين.

(٢) ما بين المعكوفين في (س): (عن الحسن بن عبد الجبار محمد بن عبد الله). وفي (ث): (الحسن بن محمد عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن عبد الجبار).

قال أبو يوسف: وكل شيء إذا حلف على الواحد منه حنث بقليله، وكذلك إذا جمع منه اثنين أو أكثر فإنه يحنث في قليله.

ولو كان حلف أن لا يأكل هذه البيضة لم يحنث حتى يأكلها كلها، وإن حلف لا يأكل هاتين البيضتين لم يحنث حتى يأكلهما جميعاً.

وكل شيء لا يأكله الرجل في مجلس ولا يشربه في شربة فإنه يحنث فيه إذا أكل بعضه أو شرب بعضه - يعني وإن كان يقدر على أن يأكله أو يشربه في مجلس لم يحنث - إلا أن يأكل جميعه أو يشرب جميعه.

ولو قال: والله لا أبيعك هذه الجارية زيت. فباعه نصفها لم يحنث، وإن قال: والله لا أكلها فأكل بعضها^(١) حنث. من قبل أن البيع على جميعها، فإن عني بالأكل جميعها بنيته فيما بينه وبين الله، وإن^(٢) كان عني طلاقاً أو عتاقاً لم أدينه في القضاء، ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل اللحم فأكل بعضه حنث، ولو حلف لا يأكل العنب فأكل حبة حنث.

ولو قال لامرأته: إن ولدتما فأنتما طالقتان، أو لأمتيه: إن ولدتما جميعاً فأنتما حرتان، فولدت إحداهما لم تطلق ولم تعتق حتى يلدأ جميعاً.

ولو^(٣) قال: إن ولدتما غلاماً فعبدي حر، فولدت إحداهما [غلاماً] عتق العبد. وإن قال: إن حضتما. لم يعتق حتى يحضيا جميعاً. وإن قال: إن حضتما حيضة. فإذا حاضت إحداهما ولم تحض الأخرى عتق العبد. وإن قال: إن أكلتما هذين الرغيفين. فأكلت إحداهما رغيفاً أو أكثر أو أقل وأكلت الأخرى الباقي فإنه

(١) في (س): بعضاً.

(٢) في (ج): إن.

(٣) في (ج): وإن.

حانث. وإن قال: إن لبستما هذين الثوبين، أو دخلتما هاتين الدارين. فدخلت كل واحدة داراً، ولبست كل واحدة ثوباً، فإن هذا كله باب واحد لا يحنث حتى يجتمعا على الدخول وعلى اللبس؛ لأن هذا يقدر عليه، والأكل والشرب ليس هكذا، ما أكلت إحداهما لم تقدر الأخرى على أكله.

فلو حلف بطلاق أو عتاق لا يشتري كذا، ولا يبيع كذا، فاشترى أو باع بيعاً فاسداً، فالبيع الفاسد والصحيح في هذا سواء، ويلزمه الحنث؛ لأن البيع الفاسد يجوز فيه البيع، والعتق، والهبة.

ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحاً فاسداً لم يحنث؛ لأنه ليس بنكاح يقع فيه طلاق.

ولو حلف لا يصلي، فصلّى ركعتين بغير وضوء، لم يحنث، ولو صلى بغير قراءة حنث؛ لأن هذه صلاة عليه إعادتها، ولو صلى ركعة وسجدة حنث، ولا يحنث إن لم يعتدها سجدة.

ولو حلف أن لا يضع هذه اللبنة في هاتين الدارين، أو لا أدخل قدمي هاتين الدارين، أو لا أسمعكما كلاماً أبداً، فهو على أن يضع اللبنة في الدارين والقدم في الدارين، وعلى أن يسمعهما جميعاً.

ولو حلف أن لا يأخذ أجره من هاتين الدارين، أو لا [أكل] تمرّاً من هاتين النخلتين، أو لا أسمع منكما كلمة أبداً، فإن هذا لا يشبه الأول، فإن أخذ أجره من إحدى الدارين، أو أكل ثمرة من إحدى النخلتين، أو سمع من أحدهما كلاماً حنث؛ لأنه في الأول يقدر على أن يضع اللبنة في الدارين جميعاً، ويضع قدمه فيهما، ويسمع الرجلين كلامه جميعاً، وفي المسألة الأخيرة لا يستطيع أن يأخذ أجره من الدارين، ولا يأخذ ثمرة من النخلتين، ولا يسمع منهما كلمة واحدة.

ولو حلف لا يشتري دهنًا. فإن هذا لا يكون إلا على الدهن المعروف الذي يشتريه الناس ليدهنوا به، وإن اشترى زيتاً أو بزرأ أو دهن كارع لم يحنث.

ولو حلف ألا يدهن بدهن. فادهن بزيت حنث؛ لأنه إذا ادهن به فهو دهن، وإذا اشتراه فليس بدهن، وإذا ادهن بسمن لم يحنث؛ لأن الزيت دهن في حال، والسمن إنما هو إدام، ولو نواه في شراء الدهن حنث.

[ولو] حلف لا يشتري دهنًا. ثم اشتراه حنث، ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولم تكن نيته حين حلف فإنه يحنث؛ لأن هذا للدهن لا لغيره.

ولو حلف لا يأكل رأساً ولا يشتري رأساً، ولا نية له، فإنما هذا على رؤوس الغنم خاصة، هذا قول أبي يوسف، وقال أبو حنيفة مثل ذلك، وأراد رؤوس الإبل والبقر^(١).

وقال أبو يوسف: لا أرى رؤوس البقر والإبل إلا كرؤوس الطير والسماك ولحمه - يعني: أنه لا يحنث في ذلك، إلا أن يكون نواه في يمينه - ألا ترى أنه لو أمر رجلاً يشتري له رأساً يأكله، لم يكن هذا إلا على رؤوس الغنم، أرايت لو اشترى له رأس بخفي أو رأس جاموس، أكان يجوز؟!

وأما البيض، فإن أبا حنيفة قال: هو على بيض الدجاج والطير، ولو أكل بيض السمك لم يحنث - يعني إلا أن يكون نواه في يمينه - وكذلك قال أبو يوسف.

وقال أبو يوسف: لو أمره أن يشتري له بيضاً. لم يكن ذلك إلا على بيض الدجاج؛ لأن ذلك هو الغالب في البيع، وإنما تقع^(٢) البيوع على الغالب.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المنتخب) ١٧٥: «وكذلك إن حلف أن لا يأكل رؤوساً. فأكل رؤوس طير ما أو حمام أو غير ذلك، هل يحنث؟ قال: لا يحنث، لأن رؤوس الطير ليست من الرؤوس التي يقع عليها نية الخالف».

(٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: ترفع. ولعله تصحيف، والصحيح ما أثبتناه.

وقال أبو حنيفة: إذا حلف أن لا يأكل فاكهة أبداً. فاكل عنباً، أو رماناً، أو رطباً لم يحنث؛ لأن الله سمى الفاكهة وأخرج هذا منها، ألا ترى إلى قوله: ﴿فِيهَا فَنَكِهَةٌ وَتَخَلَّ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]، وقال: ﴿وَلِكِهَةٌ وَأَبَا﴾ [مريم: ٣١] ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا﴾^(١) [مريم: ٢٨].

وقال أبو يوسف: أرى هذا كله فاكهة على معنى كلام الناس، وإن كان قد فُسِّر في القرآن، فإنما هو عندي على التكرار.

وإن حلف أن لا يأكل اللحم فإن أبا حنيفة قال: هذا على اللحم دون السمك، وكذلك قال أبو يوسف، ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل لحماً فاكل طيراً أو كعيتاً^(٢) لم يحنث، ولم يكن هذا لحماً. وقال: البطيخ فاكهة.

ولو حلف ليردن عليه ما أقرضه، وهو مما يكال ويوزن، فاليمين على غيره، إلا أن يعينه. وإن كان شيئاً مما يتقارضه الناس فحلف أن يرده عليه بعينه، فإن هذا عليه بعينه، إلا أن يعني غيره، وإن كان مستهلكاً فإنما يكون على غيره إلا أن يعينه بعينه، وإن كان لم يعينه بالاستهلاك ولا غيره فهو عليه بعينه، وإن كان شيء من الحيوان أو العروض أو مما لا يتقارضه الناس، فهو عليه بعينه استهلكه أو لم يستهلكه؛ لأنه ليس عليه أن يعطيه مثله. وقال في - العارية إذا حلف عليها -: فهي بعينها.

[ثم]^(٣) آخر مسائل أبي يوسف^(٤).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق (عليه السلام) في المنتخب: ١٧٤: «من رجل يحلف أن لا يأكل فاكهة، فاكل عنباً، أو رطباً، أو رماناً، أو قثاءً، أو خياراً، أو بطيخاً، أو مشمشاً، أو خوخاً، أو تيناً، أو رطباً، أو يابساً، أو عثاباً، أو باقلاً أخضر، أو لوبيا أخضر، قال: كل ذلك من الفاكهة إلا الرطب والباقلاء، فإنه ليس عندي بفاكهة، ولا تسميه العرب من الفاكهة. قلت: وكذلك كل ما ليس من هذه الفواكه؟ قال: هو فاكهة، ولو ليس... إلخ كلامه (عليه السلام)».

(٢) الكعيت: هو البلب. [انظر ترتيب القاموس المحيط ٥٩/٤].

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

(٤) وقد بدأت مسائل أبي يوسف من أول المسألة رقم (٢٤٠٨) واشتملت على مسائل عديدة.

[٢٤١٠] مسألة: [من حلف لا يلبس حريراً]

وعلى قول أحمد، والحسن: إذا حلف لا يلبس حريراً فلبس مصمتاً أو ما لحمته حرير، حنث، وإن كان سداً حريراً أو لحمته^(١) غير حرير لم يحنث، لأن أحمد قال: إن كان السداً حريراً فلا بأس بلبسه.

وقال الحسن: إنما نهى النبي ﷺ عن لباس الحرير إذا كان مصمتاً^(٢) وأما الملحم فإن كان الأكثر فيه هو الحرير فهو من المنهي عنه.

[٢٤١١] مسألة: [من حلف لا يقعد على الأرض]

وعلى قول محمد: إذا حلف لا يقعد على الأرض ولا نية له، فقعد على شيء يحول بينه وبين الأرض من بساط أو بارية لم يحنث، وإن لم يكن بينه وبين الأرض إلا ثيابه حنث.

وكذلك لو حلف لا يمشي على الأرض، فمشى متعللاً أو متخففاً حنث، وإن مشى على بساط أو شيء يكون بينه وبين الأرض لم يحنث، وهذا إجماع لا خلاف فيه.

وروى محمد بإسناده عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَحُذِّ بِيدِكَ ضِفْثًا فَاصْرَبْ يَدًا وَلَا تَحْنَثْ﴾ [س:٤٤] قال: قبضة من السنبل فضرِب بها ضربة واحدة، وكانت مائة سنبلة^(٣).

وروى محمد بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: «السائل لوجه الله ما لا ينبغي له ملعون، والمانع لوجه الله حقاً عليه ملعون».

(١) في (س): ولحمته.

(٢) عن ابن عباس في مسند أحمد: ٥٢٨/١، سنن البيهقي: ٣٨/٥، المعجم الأوسط: ١٠٤/٣، المعجم الكبير: ٣٤٤/١١.

(٣) وهو قول عطاء في مصنف عبد الرزاق: ٥١٩/٨.

باب كفارة اليمين

قال القاسم، والعسن -عليهما السلام- ومحمد: في كفارة اليمين كما قال الله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقالوا: يعطي كل مسكين مدين من حنطة لغدائه وعشائه.

قال محمد: أو صاعاً من تمر، أو شعير، أو زبيب، وهو خير في الكفارة: إن شاء أطعم، وإن شاء كسى، وإن شاء أعتق.

وروى محمد بأسانيد: عن علي -صلى الله عليه- وعمر، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وابن مالك، وإبراهيم، والحكم، وسفيان - في الكفارة - : لكل مسكين نصف صاع من حنطة، وهو قول أهل الكوفة.

وعن ابن عباس، وابن عمر، أنهما قالوا: يجزيه مد من حنطة، وهو قول أهل المدينة^(١).

وقال القاسم رحمته: يعطى مدين بإدامهما من أي الإدام كان أو قيمة الإدام، فيكون ذلك لغدائهم وعشائهم، وذلك روي عن علي -صلى الله عليه-^(٢) -.

(١) انظر قولهما في الموطأ: ٤٧٩/٢، مصنف عبد الرزاق: ٥٠٧/٨، سنن الدارقطني: ١٦٤/٤، ١٦٥.

(٢) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عن جده، عن أمير المؤمنين عليه السلام في الأحكام: ١٧٥/٢.

وقال بعضهم: يجزيه لكل مسكين مد من طعام وإدامه، وإن أعطى كل مسكين مدين مداً لطعامه ومداً لإدامه أجزاء ذلك.

قال الحسن، ومحمد: وكذلك المظاهر يطعم كل مسكين نصف صاع من بر.

قال محمد: أو صاعاً من تمر أو شعير إن دفع ذلك إليهم، وإن أطعمهم عنده غداهم وعشاهم.

قال الحسن عليه السلام فيما حدثنا محمد، عن زيد، عن أحمد، عنه - في كفارة اليمين: لكل مسكين نصف صاع من بر وما أمكن من الإدام.

قال محمد: وتفسير الإطعام: أن يطعم عشرة مساكين أحراراً مسلمين، يغديهم ويعشيهم في يوم واحد، وإن غدى المساكين في يوم وعشاهم في يوم آخر، لم يجزه حتى يكون غداؤهم وعشاؤهم في يوم واحد.

وقال أبو حنيفة: يجزيه أن يغديهم في يوم، ويعشيهم في يوم آخر، ويجزيه أن يغديهم في يومين، قال: إذا أطعمهم أكلتين حتى شبعوا أجزاء.

وعلى قول محمد: إن غدى عشرة في يوم وعشى عشرة غيرهم لم يجزه، وإن أطعم مسكيناً واحداً في يوم غداه وعشاه، ثم أطعم مسكيناً آخر في يوم آخر غداه وعشاه حتى يأتي على العدد الذي سمي الله - عز وجل - أجزاء ذلك، وإن أراد أن يعطيهم الطعام يأكلونه في منازلهم ولا يدعوهم إليه إلى منزله فذلك له، وإن أراد أن يدفع إليهم خبزاً فليدفع إلى كل واحد أربعة أرطال منها أدمها.

وروي عن محمد، أنه قال: إن أراد أن يخرج دقيقاً فليخرج كيلجة^(١) دقيق.

وروي بإسناده: عن علي عليه السلام في كفارة اليمين للمساكين غداء، وعشاء: خبز وتمر، خبز وسمن، خبز ولحم، خبز وزيت.

وعن ابن عمر، وابن رزين^(٢)، وعبيدة، وابن شبرمة [في قوله تعالى]: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [الأنعام: ٨٩] قالوا: أوسطه: الخبز والسمن، واللبن والزيت، وأفضله: الخبز واللحم^(٣).

وعن الحسن البصري قال: إن جمعهم أشبعهم شبعة واحدة.

وعن شريك قال: يجزي في كفارة اليمين أكلة واحدة إذا استوفى كل واحد منهم قيمة نصف صاع.

قال محمد: والصاع الذي ذكر في كفارة اليمين: هو صاع عمر، يكون ثمانية أرطال إلا شيئاً برطلنا هذا، والمساكين الذي له أن يأخذ من الكفارة ونحوه صاحبها أن يعطيه: هو الذي تحمل له الزكاة، وهو من لا يملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب، وإذا أعطى المكفر المسكين الطعام فقد أجرى عنه،

(١) الكيلجة: في (القاموس): مكيال معروف، وظاهره أنه بالفتح، وفي (المصباح): الكيلجة: بكسر الكاف وفتح اللام: كيل معروف لأهل العراق، وهي: من وسبعة أثمان المن. والمن: رطلان، فيكون على هذا أربعة أرطال إلا ربع رطل.

(٢) ابن رزين القنات اللخمي، من علي بن رباح، وعنه: أبو عبد الرحمن المقرئ، هكذا ذكره صاحب (الطبقات)، والصواب: قبات بن رزين بن حميد روى له المرشد. قال في (التقريب): صدوق مقرئ. توفي سنة ست وخمسين ومائة، احتج به النسائي [الجداول].

(٣) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ١٥٢، برقم (٢٥١) قال: «يغديهم ويعشيهم نصف صاع من بر، أو سويق، أو دقيق. أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، يغديهم ويعشيهم».

وقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [الأنعام: ٨٩] قال: أوسطه: الخبز والسمن، والخبز والزيت، وأفضله: الخبز واللحم، وأدناه: الخبز والملح. وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾، ثوباً ثوباً يجزيهم أن يصلوا فيه.

وللمسكين أن يصنع به ما أحب، مباح له أكله وبيعه.

وقال بعض الفقهاء: لو أن على رجل كفارة يمينين، فدفعت إلى المسكين صاعاً من بر أو صاعاً من تمر أو شعير، فقال: كل نصف هذا اليوم، ونصف^(١) غداً، وبين له ذلك أجزاء.

قال محمد: وإذا حنث في ثلاثة أيمان، فليطعم ثلاثين مسكيناً، ينوي بإطعام كل عشرة كفارة يمين، أو يكسوهم ثلاثين ثوباً، أو يعتق ثلاث رقاب، فأي هذه الثلاثة الأصناف فعل أجزى عن صاحبه، فإن لم يجد فليصم عن كل يمين ثلاثة أيام متصلة، وإن فرق بين كل كفارتين فجائز له.

وحدثني أبو هشام: عن محمد بن الحسن، قال: إن أعطى كل مسكين في الكفارة نصف صاع من دقيق أو سوق أجزاء، ولو غدى عشرة مساكين وعشاهم خبزاً بغير إدام أجزاء، ولو غدهم وعشاهم سوقاً أو تمرأ أجزاء، فإن دعى عشرة مساكين أحدهم صبي فطيم أو نحو ذلك فغدهم وعشاهم، فإن الصبي لا يجزي عنه، وعليه إطعام مسكين، وإن شاء أعطاه نصف صاع، وإن شاء غده وعشاه، وإن أطعم عشرة مساكين كل مسكين مداً من حنطة لم يجزه ذلك، وعليه أن يعيد عليهم مداً مداً لكل إنسان منهم، وإن لم يقدر عليهم استقبل الطعام.

[٢٤١٢] مسألة: ما يجزي من الكسوة في الكفارة

قال القاسم رحمته الله في قوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. قال: لكل مسكين ثوب، ثوب إزار أو قميص^(٢).

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: ونصفه.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في (المجموع): ١٥٢، برقم (٢٥١): وقوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾، ثوباً ثوباً يجزيهم أن يصلوا فيه.

وقال محمد: ومن أراد أن يكسي المساكين في الكفارة، فليكس عشرة مساكين أحراراً مسلمين، كل مسكين ثوباً، يجمع فيه بدنه ويمزيه للصلاة قميصاً كان أو جبة أو ملحفة أو كساء، كل ذلك جائز، سواء كان في شتاء أو صيف، ولا يجزي في الكسوة سراويل وحده، ولا عمامة وحدها، فإن جمعهما له أجزأه.

قال محمد بن الحسن: لا يجزي السراويل ولا قلنسوة، إلا أن يكون ذلك يساوي نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو شعير، فيجزي من الطعام ولا يجزي من الكسوة.

وروى محمد بن أسانيد: عن أبي موسى، وسعيد بن المسيب، قالوا: لكل مسكين ثوبين.

وعن أبي جعفر عليه السلام والحكم، وحماد، قالوا: ثوب ثوب.

وقال إبراهيم: ثوب جامع.

وقال مجاهد^(١): ثوب مما يصلّي فيه^(٢).

وقال ابن عمر، وأبو مالك: إزارٌ ورداء أو قميص^(٣).

وقال سفیان: قميص، أو قبا، أو عمامة، أو رداء أو كساء.

(١) في (ج): وقال محمد. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٢) وهو قول عطاء. انظر: سنن البيهقي: ٥٠٨/١٤، مصنف عبد الرزاق: ٥١٠/٨.

(٣) في (ث): وقميص.

[٢٤١٣] مسألة: ما يجزي من الرقاب في الكفارة

قال القاسم رحمته: أرجو أن يجزي المولود في كفارة اليمين والظهار، ولا تجزي في القتل إلا الرقبة المؤمنة من قد عرف الإسلام وصلى.

وقال محمد: الرقبة التي تجزي في الكفارة: هي التي قد صامت وصلت، وبلغت حد الاكتساب، ولا يجزي في الكفارة كافر ولا مرتد.

وروى محمد بإسناد: عن إبراهيم، والشعي، والحسن البصري، قالوا: لا يجزي في الرقبة المؤمنة إلا من قد صام وصلى.

وعن الشعي، وعطاء، ومجاهد، قالوا: من صلى.

وعن أبي جعفر رحمته قال: إذا لم يعلم منها إلا خيراً جازت.

قال محمد: ولا يجزي في الكفارة كافر ولا مرتد، ولا طفل لم يبلغ الاكتساب.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: يجزي الذمي، والطفل وإن كان رضيعاً في كفارة اليمين والظهار، وأجمعوا أنها لا تجزي في كفارة الخطأ؛ لقوله سبحانه: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] ولم يذكر في الظهار واليمين مؤمنة.

والذي يجب أن تكون الرقبة مؤمنة في جميع الكفارات؛ لأنه إجماع واحتياط لصاحب الكفارة.

[٢٤١٤] مسألة: متى المدبر والمكاتب في الكفارة

قال القاسم رحمته: ولا بأس بعتق المدبر في الكفارات.

وقال محمد: لا يجزي مدبر ولا مكاتب في الكفارات.

[٢٤١٥] مسألة: [عتق أم الولد وولدها في كفارة الظهار]

قال القاسم، ومحمد: ولا يجزي في اليمين والظهار أم الولد ولا ولدها.

[٢٤١٦] مسألة: [من يجزي في تحرير رقبة مؤمنة]

قال القاسم: ويجزي في تحرير رقبة مؤمنة: المكفوف، والأعور، والأعرج، والأشل، والأخرس، والمجنون، والرقبة السليمة أفضل إلا أن تكون الرقبة نذراً ونوى أن تكون سليمة فلا تجزيه إلا سليمة؛ لأن قيمتها أكثر، وعليه ما جعل الله على نفسه من النذر.

وقال محمد: لا يجزي في الكفارات أعمى، ولا مقعد، ولا مجنون، ولا أقطع اليدين والرجلين، ولا أقطع اليد والرجل من جانب واحد.

قال محمد، والحسن - فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد، عنه - : ويجزي الأعور، والأشل، والأعرج.

وروى محمد عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك.

قال الحسن عليه السلام: إذا كان يكسب ما يقوت به نفسه.

قال محمد: ويجزي أقطع اليد وأقطع الرجل، وأقطع اليد والرجل من خلاف؛ لأنه يكسب، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وينبغي على قول القاسم والحسن ومحمد أن يجزي مقطوع الأذنين ومقطوع الأنف والأصم؛ لأنهم يكسبون.

[٢٤١٧] مسألة: [في عتق ولد الزنا في الكفارة]

قال القاسم: ولا يجوز عتق ولد الزنا في الكفارة.

وقال محمد: عتق ولد الحلال أحب إلينا من [عتق]^(١) ولد الزنا في النسمة الواجبة، وإن كان أقل ثمناً منه، وإن أعتق معتق ولد الزنا فقد أجزى عنه إن شاء الله تعالى.

وبلغنا عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه سئل عن امرأة لها وليدة ولد زنا، أتبعها وتحج بشمنها؟ قال: نعم، هي مالها.

وبلغنا عن عائشة أنها سئلت عن عتق ولد الزنا؟ فقالت: لا تزر وازرة وزر أخرى^(٢).

وبلغنا: عن العباس بن عبد المطلب، وابن عباس، وعن إبراهيم، والشعبي، ومجاهد، وغيرهم، أنهم قالوا: لا يجزي من الرقبة الواجبة وعتق العبد في كفارة قتل الخطأ أفضل وأعظم أجراً من عتق الأمة، إذا استويا^(٣) في التقوى؛ لأن الرجل يجاهد في سبيل الله ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويعمر المساجد، وشهادته بشهادة امرأتين، فهو أعظم ثمناً في الإسلام من المرأة.

وكذلك إن أوصى بعتق نسمة فعتق الرجل عنه أفضل، وإن أعتق في جميع الكفارات عبداً بينه وبين رجل آخر أجزاء، إن^(٤) كان المعتق مؤسراً،

(١) ما بين المكوفين زيادة من (ج).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٠٥/٣.

(٣) في (ب، ج، س): إذا استوى.

(٤) في (ج): وإن.

وضمن لشريكه نصف القيمة، وإن كان معسراً لم يجزه؛ لأن على العبد أن يسعى في نصف قيمته للشريك الذي لم يعتق.

وقال أبو حنيفة: لا يجزي، مؤسراً كان أو معسراً.

وعلى قول محمد - في هذه المسألة -: إن كان العبد خالصاً له فأعتق نصفه عن كفارته أجزأه؛ لأنه صار حراً كله.

[٢٤١٨] مسألة: هل يدفع إلى عشرة مساكين عشر كفارات جملة واحدة

قال محمد: وإذا كان على رجل عشر كفارات، وأراد أن يدفع ذلك طعاماً إلى عشرة مساكين جملة واحدة، فليدفع إليهم، وليضمن أن الذي يدفعه إلى كل واحد منهم منقسم على الإيمان العشرة، حتى يكون قد وفى في كفارة كل يمين بالقدر الذي سمي الله عز وجل.

وينبغي له أن يقول لكل مسكين منهم - في وقت ما دفع إليه - : هذا الذي أدفعه إليك لعشرة أيام، لكل يوم عشره تغذى به وتعيشى به، وينوي هو في نفسه أن كل يوم يتغذى فيه المسكين ويتعيشى عن واحدة من الإيمان، وكذلك جميع الإيمان حتى يأتي على كفارات الإيمان كلها.

قال محمد - فيما روى عنه ابن عمرو في (المجموع) - : هذا الذي يفني به الناس، وأحب إلينا أن يدفع كل يوم كفارة.

قال محمد: وإذا أراد أن يدفع إليهم كسوة عشر كفارات إيمان جملة، فليدفع إليهم عشرة أثواب إلى كل مسكين ثوباً ينوي بها عن يمين من إيمانه، ثم يدفع إليهم عشرة أثواب إلى كل واحد منهم ثوباً ينوي بها عن يمين أخرى،

ثم كذلك حتى يأتي على جميع ما عليه من الكفارات، ما لم يخرج كل واحد منهم عن حد المسكنة بما يُعطى.

وإن دفع إلى كل مسكين ثوباً وهم عشرة، ونوى بذلك عن يمين من أمانه، ثم أراد أن يغديهم ويعشيهم جميعاً عن يمين أخرى في يومه ذلك فذلك له، وكذلك إن أراد أن يدفع إليهم الطعام أجرى ذلك أيضاً.

ولو أن رجلاً حنث في يمينين، فدفع إلى عشرة مساكين إطعام كفارة عن يمين ونوى ذلك عن إحدى يمينيه أجزاء ذلك، فإن دفع إليهم - أيضاً - في يومه ذلك كفارة اليمين الأخرى ونوى أنه لذلك اليوم، أجرته الكفارة الأولى ولم تجزه الثانية، وإن دفع إليهم الكفارة الثالثة، وقال لهم: هذه لكم لغد تغدون به وتعشون، ونوى أنه عن يمينه الأخرى وقبضوه منه على ذلك أجزاء.

وروى محمد في (كتاب الأيمان) هذه المسألة من أولها عن محمد بن الحسن، قال: وإذا كان عليه يمينان فأعطى عنهما جميعاً عشرة أصع حنطة لعشرة مساكين ينوي بها كفارة يمينيه جميعاً لم يجزه ذلك، إلا عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف.

وقال محمد: يجزيه ذلك.

وقال محمد - أيضاً - فيما أخبرنا زيد، عن أحمد الخراز، عن ابن عبد الجبار، عنه -: وإذا كان على رجل عشر كفارات أو أقل أو أكثر، فلا يعطي منها رجلاً أكثر من كفارة، ولكن يعطيه كل يوم كفارة يكررها عليه، ولا يعطيه من كفارتين في يوم واحد.

[٢٤١٩] مسألة: هل يجزي أن يفرق طعام المساكين

قال محمد: وإذا كان على رجل عشر كفارات، فدفع إلى عشرة مساكين صاعاً بينهم ونوى أنه من كفارة يمين، ثم دفع إليهم بعد ذلك صاعاً أخرى حتى أتى على خمسة أصع حنطة، لم يجزه ذلك؛ لأنه لم يدفع إلى كل واحد منهم طعام يومه في وقت ما دفع إليه.

وكذلك إن دفع إليهم - أيضاً - قيمة الطعام حتى أتى على قيمة طعام الكفارة كلها، لم يجزه ذلك، وكذلك لو دفع إليهم ثوباً بينهم ينوي به من كفارة يمين، ثم دفع إليهم - أيضاً - ثوباً آخر حتى أتى على عشرة أثواب، لم يجزه ذلك عندنا، حتى يكسو كل واحدٍ منهم ثوباً.

وروي محمد في (كتاب الأيمان) عن محمد بن الحسن مثل هذه المسألة من أولها.

[٢٤٢٠] مسألة: إخراج قيمة الطعام

قال القاسم رحمته الله ومحمد: جائز أن يعطي المسكين في كفارة اليمين قيمة الطعام بدل الطعام، وقيمة الثياب إذا لم يجد الثياب.

قال القاسم: وليس فيه شيء معلوم.

وروي بإسناد عن أبي جعفر رحمته الله قال: لا يجزي إطعام الصغير في الكفارة، ولكن صغيرين بكبير.

[٢٤٢١] مسألة: إذا قال رجل لرجل: أعتق عني أو أطعم عني لكفارتني

قال محمد: وإذا حنت رجل في يمينه وهو معسر فاطعم عنه رجل بأمره، أو كسى عنه بأمره متطوعاً بذلك، أجزاء من الكفارة، فإن أطعم عنه أو كسى عنه بغير أمره ثم بلغه ذلك فأجازه لم يجز عنه، والكفارة عليه على حالها، ولو أعتق عنه بأمره لم يجز عنه من الكفارة، والولاء للمعتق، وهو قول أبي حنيفة. وقال سفيان، وإسماعيل بن حماد: يجزى عنه.

وقال محمد - في وقت آخر - : وإذا قال رجل لرجل: أعتق عني نسمة لكفارتني فأعتق عنه، فهو حر، وولاؤه للأمر، وكذلك لو قال له: أعتق عبدك هذا عني، وعليّ ثمنه فأعتقه، فهو حر، وولاؤه للأمر، وعليه الثمن، وكذلك روي عن أبي يوسف.

وعن حسن وشريك، قالوا: الولاء للمعتق، والثمن على الأمر.

قال محمد: ولو قال له: أعتق عبدك وعليّ ثمنه ألف ولم يقل عني، فأعتقه فهو حر، والولاء للمعتق، والثمن على الأمر، حدثنا بذلك - أيضاً - عن الحسن بن صالح، وشريك.

وقال أبو يوسف: وروى يحيى بن آدم: الولاء للمعتق، وليس له من الألف شيء.

[٢٤٢٢] مسألة: [من أعتق ذا رحم له من النسب في كفارة الظهار]

قال محمد: وإذا اشترى المظاهر أباه أو أخاه أو ذا رحم محرم من النسب فأعتقه كفارة عن ظهاره لم يجزه ذلك؛ لأنه حين ملكه فقد عتق بالرحم قبل أن يتكلم بالعتق.

وقال أبو حنيفة: إذا اشترى المظاهر أباه فنوى به العتق عن كفارة الظهار أو عن يمين أجزأه، وقال غيره: لا يجزيه.

[٢٤٢٣] مسألة: [رد الكفارة على المساكين]

قال القاسم، ومحمد: ولا يجوز أن يرد على المسكين الواحد من كفارة يمين، ولا من كفارة ظهار، حتى يأتي [بالعدة التي] ^(١) سمى الله - عز وجل - لا ينقص عن عدتهم.

وروى محمد عن الشعبي، وحسن بن صالح نحو ذلك.

قال القاسم رحمته الله: فإن لم يجد عشرة مساكين في كفارة اليمين، أو ستين مسكيناً في كفارة الظهار، فلا يرد عليهم، ولكن ينتظر حتى يجد عدة ما قال الله - عز وجل - .

قال محمد: وإن أطعم مسكيناً واحداً غداً وعشاء لم يجز أن يرد عليه، فإن رد عليه فإنما هو مسكين واحد، وعليه أن يطعم تسعة مساكين سواء.
وعن حسن بن صالح، قال: لا يجزيه - يعني أن يعطي تسعة ولا أحد عشر.

[٢٤٢٤] مسألة: [إطعام الكفارة لمساكين غير المسلمين]

قال القاسم، ومحمد: ولا يجوز أن يطعم في كفارة اليمين إلا مساكين المسلمين، ولا يطعم يهودياً ولا نصرانياً ^(٢).

(١) ما بين المكوفين في (س): بالعدد الذي.

(٢) روى الإمام الهادي إلى الحق في (الأحكام): ١٧٩/٢، من أبيه عن جده عليهم السلام أنه قال: «لا يطعم في كفارات اليمين المشركون، ولا يطعم إلا مساكين المسلمين».

قال محمد: وإن جهل فاطم ذمياً أو كسأه، لم يجزه، وروي مثل ذلك عن الحسن، والشعبي، والحكم، والحسن بن صالح.
وقال أبو حنيفة، وأصحابه: يجزيه ذلك.
قال القاسم رحمته: وقد قال غيرنا: إن إطعام أهل الذمة يجزي في الكفارة، ولا يعجبنا ذلك.

[٢٤٢٥] مسألة: [إطعام الصبي في كفارة اليمين]

قال محمد: ولا يطعم في الكفارة صبيّاً إلا أن يكون قد بلغ مبلغاً يعتمل بمثله، ويأكل أكل الرجال، فإذا بلغ هذه الصفة فهو بمنزلة الرجال، والرجال والنساء في ذلك سواء، ولا بأس أن يأخذ المسكين لنفسه ولكل واحدٍ من عياله إذا كانوا بالغين أو قد بلغوا الحد الذي يعتملون ويأكلون أكل البالغين.
وروي محمد بأسانيد: عن إسماعيل عن غياث^(١)، عن جعفر، عن أبيه، قال: لا يجزي إطعام الصغير في كفارة اليمين، ولكن صغيرين بكبير.

[٢٤٢٦] مسألة: [إعطاء الكفارة لمن تجب له النفقة]

قال محمد: ولا ينبغي لصاحب الكفارة أن يعطي من كفارة يمينه أباه ولا أمه ولا ولده ولا زوجته، ولا أحداً ممن فرض القاضي عليه نفقته، وإن أعطى مساكين قرابته الذين ليسوا في عياله ولم يفرض القاضي عليه نفقتهم أجزاء ذلك.

(١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: إسماعيل بن غياث. وهو تصحيف حيث تصحف (عن) إلى (بن) والصحيح ما أثبتناه؛ لأن إسماعيل بن أبان يروي عن غياث بن إبراهيم، وغياث يروي عن جعفر الصادق، والصادق يروي عن أبيه الباقر.

[٢٤٢٧] مسألة: [في إعطاء المكاتب من الكفارة]

وعلى قول محمد: جائز أن يعطى المكاتب من الكفارة؛ لأنه أجاز أن يعطى من الزكاة المفروضة.

[٢٤٢٨] مسألة: [من لا يجزيه الصيام في الكفارة]

قال محمد: والذي يجب عليه في اليمين الكفارة، ولا يجزيه الصيام: هو الذي إذا عزل لنفسه ولعِياله قوت يومهم، فَضُلَّ عنده ما يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم، وهذا عندنا واجد للكفارة، وروى نحو ذلك عن حسن بن صالح.

قال محمد: والذي يجب عليه في الظهار عتق رقبة ولا يجزيه غيرها: هو الذي يكون عنده بعد مسكنه ومتاع بيته وثياب جسده فضل ما يشتري به الرقبة، أو يكون له أمة أو عبد فضل عن ذلك.

وينبغي على - قول محمد في هذه المسائل - : إذا حنث في يمين وله من الدراهم ما يشتري به من الطعام ما إذا عزل لنفسه ولعِياله قوت يوم، فَضُلَّ منه ما يطعم عشرة مساكين، وجب عليه الإطعام، ولم يجزه الصيام، وكذلك إن كان له فضل في مسكنه وفي كسوته وفي ثيابه ما يبلغ قيمة إطعام عشرة مساكين، وجب عليه الإطعام، ولم يجزه الصيام.

قال ابن عامر: قال محمد: وإذا وجد قيمة الطعام فهو واجدٌ للطعام، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام.

قال محمد - فيما أخبرنا زيد، عن أحمد، عن ابن عبد الجبار، عنه - : فإذا حنث في يمينٍ وعنده شيء وعليه دين أكثر مما عنده، فلا يجب عليه الإطعام، وليس عليه زكاة الفطر.

[٢٤٢٩] مسألة: [في صيام الكفارة]

قال القاسم، والحسن -عليهما السلام- في رواية ابن صباح عنه، وهو قول محمد: ولا يفرق بين صوم الثلاثة الأيام في كفارة اليمين، ويصومها متتابعة^(١).

قال محمد: وصيام كفارة الظهر، وقتل الخطأ، وكفارة اليمين، متتابع كله، ولا يميزه إلا أن ينوي صيام كل يوم قبل طلوع الفجر، فإن نوى صيام يوم منها بعد طلوع الفجر بطل صيامه، وكان عليه أن يستقبل ولا يميزه في ذلك من النية إلا ما يميزه في قضاء رمضان من النية، وعليه أن يتابع ذلك.

وإذا وجب على رجل كفارات أيمان، أو كفارات من ظهار، فله أن يفرق بين كل كفارتين بإفطار، يصوم الكفارة^(٢) ثم يفطر ما شاء، ثم يتدئ بصيام كفارة أخرى حتى يكمل ما عليه من الكفارات، وإذا أفطر المظاهر يوم الستين من [غير] عذر؛ فليستأنف الصيام، وكذلك القول في صيام قتل الخطأ وكفارة اليمين، وعن حسن وسفيان نحو ذلك.

وعن ابن مسعود وأبي^(٣) أنهما قرءا: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَابَعَاتٍ﴾^(٤).

(١) وهو قول الإمام زيد بن علي عليه السلام في (المجموع): ١٥١، وقول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ١٧٤/٢.

(٢) في (ب): للكفارة. وفي (ج): لكفارة.

(٣) أي: أبي بن كعب.

(٤) مستدرک الحاكم: ٣٠٣/٢.

[٢٤٢٠] مسألة: [من صام في الكفارة معسراً ثم أيسر]

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا صام المظاهر بعض الشهر، ثم أيسر ووجد الرقبة، لزمه العتق وسقط الصوم.

قال محمد: وكذلك إذا صام المعتق لجميع الكفارات ثم أيسر في آخر يوم من صيامه قبل مغيب الشمس، بطل صيامه كله، ووجب عليه ما يجب على المؤسر، وروي مثل ذلك عن إبراهيم، وعطاء، وحسن بن صالح.

[٢٤٣١] مسألة: [من حنث وهو معسر ثم أيسر]

قال محمد: وإذا حنث رجل وهو معسر ثم أيسر، فكفارته كفارة المؤسر، وإن حنث وهو مؤسر ثم أعسر فكفارته كفارة المؤسر، وهذا عندنا أحسن ما قيل في هذه المسألة، وروي هذا عن إبراهيم النخعي، ويحيى بن آدم.

[٢٤٣٢] مسألة: [كسوة البعض وإطعام البعض في الكفارة]

قال محمد: وليس لمن وجب عليه كفارة يمين أن يكسو بعض المساكين ويطعم بعضهم، ينبغي له أن يكسوهم جميعاً أو يطعمهم. وروي عن سفيان نحو ذلك، وهو قول أبي يوسف.

وينبغي - على قول محمد في هذه المسألة -: إن صام المظاهر شهراً وأطعم^(١) ثلاثين مسكيناً واعتق^(٢) نصف عبد لم يجزه.

وروي عن محمد بن الحسن [أنه] قال: إن أطعم خمسة مساكين وكسى خمسة أجزأه، سواء كان الطعام أرخص من الكسوة أو الكسوة أرخص.

(١) ما أثبتناه من (ث)، وفي بقية النسخ: أو أطعم.

(٢) ما أثبتناه من (ث)، وفي بقية النسخ: أو اعتق.

[٢٤٣٣] مسألة: [الكفارة قبل الحنث]

قال محمد - فيما أخبرنا به أبي، عن أحمد بن محمد البقار، عن ابن عمرو، عنه - : وأحب إلي أن يكفر بعد الحنث، وإن كفر قبل الحنث لم أعتفه^(١).

وقال محمد - أيضاً - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان عنه: ولو كفر رجل - يعني: بإطعام أو عتق ثم حنث - كان جائزاً، وقال: قد كفر سلمان، وابن عمر، وأبو الدرداء قبل الحنث، فلم يعب ذلك عليهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال لعبد الرحمن بن سمرة^(٢): «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير»^(٣).

وقال حسن بن صالح: يكفر بعد الحنث أحب إلي، وأرجو أن يجزيه قبل الحنث.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يجزيه إلا بعد الحنث.

قال الحسيني: وقد روى سعدان - أيضاً - عن محمد، أنه قال - في وقت آخر -: إن كفر ثم حنث فعليه كفارة أخرى، قرأته في (كتاب سعدان) بخطه.

(١) قال الترمذي في سننه ٩٠ / ٤: «أن الكفارة قبل الحنث تمهيز، هو قول مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: لا يكفر إلا بعد الحنث، قال سفيان الثوري: إن كفر بعد الحنث أحب إلي، وإن كفر قبل الحنث أجزأه».

(٢) عبد الرحمن بن سمرة بن جبيب القرشي العبشمي، أسلم يوم (الفتح)، وصحب النبي، ثم غزا (سجستان) ومعه الحسن، وجهه عبد الله بن عامر، ثم خرج عنها حين اضطرب أمر عثمان، وسكن (البصرة)، ومات بها سنة خمسين أو بعد، روى عنه الحسن، وابن سيرين.

(٣) الحديث المتقدم تحريجه.

[٢٤٢٤] مسألة: [كفارة الجماعة في قتل الخطأ]

قال القاسم رحمته ومحمد: وإذا اجتمع جماعة على قتل خطأ، فيكفر كل واحد منهم كفارة عن نفسه.

وقال محمد - فيما حدثنا الحسين^(١)، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - :
وإذا اجتمع جماعة مسلمون على ذمي فضرّبوه فمات في ذلك الضرب، فعليهم جميعاً دية واحدة، وعلى كل واحد منهم عتق رقبه.

[٢٤٢٥] مسألة: ما يجزي العبد من الكفارات

قال محمد: ولا يجزي العبد في الكفارة لليمين، ولا في كفارة الظهار وقتل الخطأ، إلا الصوم يصوم في كفارة اليمين ثلاثة أيام، وفي كفارة الظهار وقتل الخطأ شهرين، ولا يجزيه الإطعام.

ولو كان في يد العبد مال وهبه له مولاه أو غير مولاه، لم يجزه إلا الصيام؛ لأنه لا يملك شيئاً، وماله لسيدّه، وكذلك لو أطعم عنه مولاه أو كسى عنه أو أعتق عنه بإذنه أو بغير إذنه، لم يجز ذلك على العبد، وعليه الصيام على حاله، وإذا حلف - وهو عبد - ثم حنث بعد ما أعتق، كان كفارته كفارة الحر في حال الإمكان وغيره، وإن حنث وهو عبد فلم يصم حتى أعتق، فإن لمحمد في هذا قولين:

أحدهما: في (المسائل): أن عليه كفارة الحر المسلم، قال: إنه بمنزلة الحر المعسر إذا حنث في ميمته فلم يصم حتى أيسر، فعليه كفارة المؤسر.

(١) في جميع النسخ: الحسن. والصحيح ما أثبتناه من لدينا.

والقول الآخر في (كتاب الأيمان): أنه لا يجزيه غير الصيام؛ لأنه حنث وهو عبد.

قال: والحكم في المكاتب، والمدبر، والمديرة، وأم الولد، وابن المديرة، إذا حثوا في أيمانهم، كالحكم في العبد في جميع ما يجب عليهم من الحنث والكفارة، إن حثوا قبل أن يعتقوا لم يجز لهم إلا الصيام، وإن حثوا بعدما اعتقوا كانوا بمنزلة الأحرار.

ولو أن عبداً بين رجلين أعتقه أحدهما وهو معسر فقضى القاضي على العبد بالسعاية للذي لم يعتق في نصف قيمته، فنحن العبد في حال سعائته، فكفارته كفارة الحر، وليس هو بمنزلة المكاتب.

كتاب الحدود

باب ما يلزم الإمام فعله

[٢٤٣٦] مسألة: صفة الضرب، وصفة السوط، وتجريد المحدود من ثيابه

[صفة الضرب]

قال القاسم عليه السلام: كان علي - صلى الله عليه - يقول - إذا أمر بالضرب -: أن يضرب الأعضاء كلها إلا الوجه، وكان يقول: «اتركوا للمحدود يديه يتوقى بهما في وجهه، وعينه»^(١).

[صفة السوط]

قال القاسم عليه السلام: ويكون السوط الذي يضرب به المحدود سوطاً بين الغليظ والدقيق، قال: ويحفر للمرجوم حفرة يقوم فيها إلى سترته، ويحفر للمرأة إلى ثديها، ويرجها جماعة ويمضون الأول فالأول حتى يفرغوا^(٢).

[تجريد المحدود من ثيابه]

قال محمد: ولا يجرد المحدود من ثيابه، ولكن ينزع عنه الفرو والحشو في الشتاء والصيف، ويترك في قميص واحد، وروي عن الشعبي نحو ذلك.

قال محمد - في وقت آخر - : يترك^(٣) في قميص وما يستره تحت القميص مثل السراويل والثياب، والتجريد: أن يجرد من ثيابه كلها حتى يقام في سراويل وإزار.

(١) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٢٤.

(٢) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٢٤.

(٣) في (ج): يستر.

قال محمد: وجلد الزنا أشد الضرب، ثم جلد القذف، ثم جلد الخمر، ثم جلد التعزير.

وروي عن الشعبي قال: الزاني أشد ضرباً من السكران والقاذف.

وعن أبي حنيفة قال: التعزير أشد الضرب، ثم الزاني، ثم السكران، ثم القاذف أخفهم ضرباً، ثم يجردون كلهم إلا القاذف فإنه يضرب في ثيابه، إلا أن يرفع إلى الإمام وهو مجرد فيضرب على حاله، وإن كان عليه فرو أو جبة نزع.

وعن إبراهيم، والحسن البصري، قالوا: يجلد القاذف وعليه ثيابه.

قال محمد: وإذا ضرب النساء في هذه الحدود، فضرب دون ضرب، وسوط دون سوط، ولا يجردن ولا يمددن، ويضربن وهن قعود.

وقال محمد - فيما أخبرنا البجلي، عن محمد بن إسحاق النجار، عن ابن عامر، عنه - : والناس على أن الإمام مخير إن شاء حفر للمرجوم وإن شاء لم يحفر له، قد أمر النبي ﷺ برجم ماعز بن مالك وهو قائم^(١) ولم يلقنا أنه أمر أحداً أن يمسه، وهذا قول أبي حنيفة، وأصحابه.

وروي محمد بإسناده عن الشعبي نحوه ذلك.

وعن النبي ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه»^(٢).

وعن علي - صلى الله عليه - أنه أتى برجل في حد، فقال: دعوا له يده يتقي بها - يعني لا تمده -^(٣).

(١) سنن أبي داود: ٥٥٤ / ٢.

(٢) سنن أبي يعلى: ١٥٧ / ١١، سنن البيهقي: ١٤٥ / ١٣، سنن النسائي الكبرى: ٣٢٥ / ٤.

(٣) في (ج): لا تمده.

وفي حديث آخر: «دعوا له يديه يتقي بهما».

وعن علي -صلى الله عليه-: أنه أتى برجل في شراب، فقال: اضرب ضرباً بين الضريين وأوجع^(١)، وارفع عن الوجه والمذاكير، وأعط كل عضو حقه من الضرب.

وروي عنه: أنه قال: دعوا له يديه يتوقى بهما.

وعن أبي ذر أن النبي ﷺ حفر للمرجوم إلى السرة^(٢).

وعن أبي بكرة^(٣) عن النبي ﷺ حفر لها إلى الشدوة^(٤).

وعن عنترة^(٥)، عن علي -صلى الله عليه- قال: تضرب المرأة الحد قاعدة، والرجل قائماً^(٦).

وعن ابن زاذان عن علي -صلى الله عليه-: أنه أمر شراحة فخيطة في عباءة.

وعن علي -صلى الله عليه- أنه ضرب رجلاً في حدٍ وهو جالس، وعليه كساء له قسطلاني.

(١) في بعض المصادر بدون: وأوجع. ولعله الصواب.

(٢) وروي نحو ذلك عن الإمام علي ﷺ في مسند أحمد: ٩٤/١.

(٣) أبو بكرة الثقفي، نفع بن الحارث بن كلدة - بفتحين - وقيل: اسمه مسروح - مهملات - أسلم يوم (الطائف)، نزل (البصرة) ولم يقاتل يوم (الجمل)، وقيل: كان مريضاً، وعاتبه أمير المؤمنين ﷺ لما زاره. عنه أولاده، والحسن. توفي بـ (البصرة) عام نيف وخمسين. خرج له أبو طالب، والمرشد بالله، والجماعة.

(٤) لفظ الحديث: «أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى الشدوة» سنن أبي داود: ٥٥٧/٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٧/٦، سنن البيهقي: ٤٣٨/١٢.

والشدوة: لحم الثدي، وقيل: أصله، وقال ابن السكيت: هي الشدوة للحم الذي حول الثدي. [لسان العرب: ١٠٦/٣]

(٥) في (ب): حنزة. والصواب ما أثبتناه، وهو عنترة بن عبد الرحمن، يروي عن الإمام علي ﷺ.

(٦) وأخرجه أيضاً عن الحكم، عن يحيى، عن الإمام علي ﷺ، عبد الرزاق في مصنفه: ٣٧٥/٧.

وعن علي - صلى الله عليه - أنه رفع إليه رجل امرأة فجرت فآلبسها أهلها
درعاً من حديد، فضربها عليه الحد^(١).

قال محمد: لم يعلم به علي - صلى الله عليه - ثم علم به فأجازه.

وعن ابن مسعود: أنه أتى برجل سكران من الخمر، فقال: تترتوه، ومزمزوه،
واستنكوه ففعلوا ذلك، فإذا هو سكران من الخمر فقال: اضرب وأوجع
ولا يرى إبطك، وأعط كل عضو حقه، واضرب ضرباً بين الضريين^(٢).

وفي حديث آخر: «اضرب الرأس، ثم فرق الأسياط في سائر جسده».

وعن إبراهيم قال: من السنة أن يفرق الضرب بين أعضائه^(٣).

وعن ابن مسعود أنه قال: ليس في هذه الأمة صنف، ولا غل، ولا تجريد،
ولا مد^(٤).

قال محمد: الغل: أن تغل إحدى يديه إلى عنقه.

والصنف: أن تجمع يده إلى عنقه وتشد.

والمد: الذي يمد بين العقابين.

وعن ابن عباس، ومجاهد، وأبي مجلز - في قوله [تعالى]: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [نور: ٢] قالوا: إقامة الحدود، وأن لا تعطل^(٥).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٢/٦.

(٢) وهو بلفظ مقارب في مصنف عبد الرزاق: ٣٧٠/٧، المعجم الكبير: ١٠٩/٩.

(٣) وأخرج عنه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٣٩/٦: «يضرب الزاني ضرباً شديداً، ويقسم الضرب بين أعضائه».

(٤) مصنف عبد الرزاق: ٣٧٣/٧.

(٥) روي عن مجاهد في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٤٦/٦، وهو قول عطاء في مصنف عبد الرزاق: ٣٦٧/٧.

قال ابن عباس: اجلدوهم جلداً شديداً.

وعن حسن بن صالح قال: إذا ابتدأ فإنه يضرب رأسه سوطاً، ثم تفرق الأسواط في أعضائه على الكتفين، والعضدين، والجنبين، والفخذين، والساقين، والقدمين، ثم يعود إلى الرأس فيضربه سوطاً ثم يعود على الأعضاء كذلك.

[٢٤٣٧] مسألة: هل للناس أن يعفو بعضهم عن بعض، ويشفع بعضهم في

بعض قبل أن يرفع إلى الإمام؟

قال محمد: والأفضل أن يعفو بعض الناس عن بعض، ويستر بعضهم على بعض، ما لم ترفع الحدود إلى الإمام، فقد جاء الأثر: «تعاافوا الحدود فيما بينكم، فإذا رُفعت إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا»^(١) يعني بعد ما يثبت الحد، ولا يكون فيه شبهة.

وروى محمد بإسناده عن ابن مسعود، قال: أتني رسول الله ﷺ برجل، فقيل: سرق، فقال: «اذهبوا فاقطعوه» فكأنما أسفي في وجه رسول الله ﷺ رماد، فقال بعض جلسائه: كأن هذا يشق عليك يا رسول الله، فقال: «وما يمنعني أن أكون»^(٢) عواناً للشيطان، إنه لا ينبغي لوالي أمر أن يؤتى مجداً إلا أقامه، والله عفو يحب العفو»^(٣) ثم قرأ: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

(١) وعنه ﷺ: «تعاافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب». انظر: سنن أبي داود: ٥٣٨/٢، سنن النسائي (المجتبى): ٤٤١/٨، مصنف عبد الرزاق: ٢٢٩/١٠، سنن البيهقي: ١٥٥/١٣.

(٢) في (ج): أن تكونوا عواناً.

(٣) مسند أحمد: ٦٩١/١، مسند أبي يعلى: ٨٧/٩.

وعن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر عليه السلام قال: بات صفوان بن أمية في المسجد فسرق رداؤه من تحت رأسه، فأمسك السارق فأتى به النبي ﷺ فقطع يده، فقال: هو له يا رسول الله، لا تقطعه، قال: «فهلأ قبل أن تأتيني به فقطعه»^(١). فعرف المسلمون أن عفو الحد يجوز بينهم ما لم يتناه به إلى الإمام.

وعن عنترة بن عبد الرحمن، عن علي -صلى الله عليه- قال: غزا رسول الله ﷺ وحمزة معه، فجاء لص فاستل خرج حمزة من تحت رأسه، فقام حمزة فأخذ اللص وقد حمل الخرج فأتى به النبي ﷺ وأمر بقطع يده، فقال حمزة: يا رسول الله قد عفوت عنه، فقال رسول الله ﷺ: «فهلأ كان ذلك قبل أن تأتيني به» فقال حمزة: ويكون هذا؟ قال: «نعم، من أطلع من أخيه المسلم على عورة فستر عليه ستر الله عليه يوم القيامة ما لم يكن والياً، فإن كان والياً لن يسهه حتى يمضي فيه الحد، فاستروا على إخوانكم من المسلمين».

وعن عمار بن ياسر: أن سارقاً دخل عليه داره وهو بـ(صفين) فسرق عييته، فأتى به فقيل له: اقطع يده فإنه من أعادينا^(٢) أهل الشام، فقال: لا، بل أستر عليه، فخلى سبيله.

[٢٤٢٨] مسألة: في الشفاعة في الحد بعد ما رفع إلى الإمام

روى محمد بأسانيد: عن أبي حمزة، وحاتم، والسري -يزيد بعضهم على بعض- عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- أن أسامة بن زيد كان يشفع

(١) سنن الدارمي: ٦١٤/٢، مسند أحمد: ٤٠٠/٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٠٨/٨، سنن اليهقي: ٢٢/١٣.

(٢) في (ج): من أهدأنا.

إلى النبي ﷺ فيما لا حد فيه، فأُتِيَ برجل قد وقع عليه حد - وفي حديث السري: فأُتِيَ برجل قد سرق - فتشفع له، فقال رسول الله ﷺ: «يا أسامة لا تشفع في حد»^(١).

وعن الحسن البصري قال: سُرقت امرأة على عهد النبي ﷺ فأتوا أم سلمة - رضي الله عنها - ليستشفعوها على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يمينها»^(٢).

وعن علي بن ربيعة الوالي^(٣)، قال: أخذ علي عليه السلام رجلاً من بني أسد في حد، فذهبت بنو أسد إلى الحسن بن علي - صلى الله عليهما - يستشفعون به فأبى أن يقوم معهم، فذهبوا فدخلوا على علي فسألوه في صاحبهم، فقال: لا تسألوني في شيء أملكه إلا أعطيتكموه، فخرجوا وهم راضون، فأخرجه علي فأقام عليه الحد، فاتوه، فقالوا: ألم تعدنا؟ قال: إنما وعدتكم بما في ملكي، وإن هذا لله ولست أملكه.

وعن ابن عمر قال: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فيه»^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦١/٦، بلفظ: «يا أسامة لا تشفع في حد» وكان إذا شفع شفعه.
(٢) الحديث أخرجه بهذا اللفظ، ويلفظ مقارب: مسلم: ١٨٧/١١، النسائي في مسنده (المجتبى): ٤٤٢/٨، ٤٤٥، والحاكم في المستدرک: ٤٢١/٤، وأحمد في المسند: ٢٣٣/٧، ولم يذكروا فيه: أنهم استشفعوا أم سلمة، وإنما استشفعوا أسامة بن زيد.

(٣) أبو المغيرة، علي بن ربيعة الوالي - بالباء الموحدة - الأسدي، الكوفي. سمع علياً بن أبي طالب عليه السلام، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة. وعنه: أبو إسحاق السبيعي، وسلمة بن كهيل، وعثمان بن المغيرة الثقفي، وسعيد بن عبيد الطائي، ومحمد بن قيس الأسدي، والحكم بن عبيدة. خرّج له: مسلم، والأربعة إلا النسائي، وخرّج له: محمد بن منصور، والسيد أبو طالب.

(٤) رواه ابن عمر عن النبي الأعظم ﷺ بهذا اللفظ ويلفظ مقارب. انظر: سنن أبي داود: ٣٢٩/٢، مستدرک الحاكم: ٣٢/٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٢/٦، وروي نحو ذلك عن أبي هريرة في المعجم الأوسط: ٢٩٨/٨.

وعن [ابن] ^(١) المسيب قال: ما من شيء أحب إلى الله من عفو، إلا عفو في حد.

وعن سعيد بن جبير، وعطاء: أنهما تشفعا في سارق مر به عليهما، فقبل لهما: تريان ذلك؟ قالوا: نعم، لا بأس به ما لم يؤت به السلطان.

[٢٤٣٩] مسألة: في الحد بتقادم عهده

قال محمد: وإذا زنى رجل، أو سرق، أو شرب الخمر، ثم رفع إلى الحاكم بعد ما تقادم عهد الجناية وقامت عليه البينة، أقيم عليه الحد ولو بعد عشرين سنة، رأى ذلك جماعة من العلماء.

ألا ترى أن الوليد بن عقبة بن أبي معيط ^(٢) شرب الخمر بالكوفة فكتب فيه إلى عثمان وهو في المدينة، فأمر عثمان بإقامة الحد عليه، وأن علي بن أبي طالب - صلى الله عليه - تولى جلده بيده ^(٣).

وروى محمد بإسناده: عن أبي حنيفة، أنه قال: إن شهد على رجل أنه سرق سرقة متقدمة أو زنى زناً متقدماً درى عنه الحد.

(١) ما بين المكوفين ساقط في (ب).

(٢) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، استسلم يوم (الفتح)، وولاه عثمان (الكوفة)، أقيم عليه الحد في شرب الخمر.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام: إن الذي أقام عليه الحد علي بن أبي طالب عليه السلام، بيده، ضربه ثمانين، وقد سماه الله - تعالى - فاسقاً بنص الكتاب العزيز، في قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ..﴾ الآية [المحرات: ٦]. وفي قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ يَكُنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَشْتَرُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. فالوصي - صلوات الله عليه - المراد بالمؤمن، وهو المراد بالفاسق، لا اختلاف في ذلك. [الروائع: ١٨٩/٣].

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٠٣/٦، وفيه: أن عبد الله بن جعفر هو من تولى جلده.

وقال ابن أبي ليلى، وسفيان: يقام عليه الحد وإن تقادم، قالوا: وإن أقر على نفسه سرقة متقدمة أو زنا متقدماً أقيم عليه الحد، وتقادمه عندهم إذا كان شهراً أو أكثر، وما كان دون الشهر فليس بمتقادم.

وعن الشعبي وعطاء، قالوا: إذا جاء بسرقة تائباً فلا قطع عليه.

قال محمد - وفي رواية ابن عمرو عنه - : وأما الخمر فقول أبي حنيفة وأصحابه: إنما الحد فيها إذا كانت في بطنه وكانت رائحتها منه.

وأما القذف: فإن الحد يقام فيه تقادم أو لم يتقادم، إذا كان بيينة أو إقراره؛ لأنه من حقوق الناس ومن حقوق الله - أيضاً - .

[٢٤٤٠] مسألة: [استنجار الأمة للخدمة ثم الزنا بها]

قال أبو جعفر بن هارون: أخبرنا علي بن عمرو، عن محمد بن منصور، قال: إذا استأجر رجل أمة لتخدمه ثم زنى بها، وقال: كنت أرى أنها تحل لي بالأجرة، فقد قال بعض العلماء: يُدْرَأُ عنه الحد، وقال بعضهم: يقام عليه الحد، وإن كان استعارها لتخدمه ثم زنى بها، أقيم عليه الحد، ولا يقبل قوله: كنت أظن أنها تحل لي، وإن استرهنها ثم زنى بها، وقال: كنت أرى أنها تحل لي، درى عنه الحد، لا أعلم فيه اختلافاً، فإذا اغتصب أمة ثم زنى بها أقيم عليه الحد.

وقال أبو حنيفة: إن كان ضمن القيمة درى عنه الحد.

[٢٤٤١] مسألة: إذا رُفِعَ إلى الإمام رجل جنى في ولاية إمام غيره

قال محمد: وإذا رُفِعَ إلى الإمام العدل رجل من أهل العدل قد زنى أو سرق في عسكر أهل البغي من رجل منهم ما يجب فيه القطع، وقامت عليه البينة العادلة بالزنا أو بالسرقة، فلا حد عليه؛ لأنه جنى حيث لا يجري عليه حكم أهل العدل. وقال قوم: عليه الحد.

وكذلك لو رُفِعَ إلى الإمام رجل من أهل البغي قد سرق في عسكر أهل البغي من تجار أهل العدل، أو من أسارى في أيدي أهل البغي فلا قطع عليه؛ لأنه سرق حيث لا يجري عليه حكم إمام أهل العدل.

ولو أن رجلاً من أهل البغي غار على عسكر أهل العدل ليلاً فسرق سرقة، فإن الإمام يدرأ عنه الحد؛ لأنه سرق ذلك مستحلاً له، سواء رُفِعَ إلى الإمام قبل أن يرجع إلى عسكره أو بعد ما رجع.

[٢٤٤٢] مسألة: [في حربي دخل بأمان ثم زنى أو سرق من مسلم]

روى محمد: عن أبي حنيفة - في حربي^(١) دخل إلينا بأمان ثم زنى، أو سرق من مسلم - : أنه لا حد عليه، ويضمن السرقة من قبل أنه دخل إلينا بأمان؛ ولأنه لا تجري عليه أحكامنا.

وقال ابن أبي ليلى: عليه الحد.

(١) في هامش (ج): لو أن رجلاً. ظ.

[٢٤٤٣] مسألة: [في جنائيات أهل البغي بعضهم على بعض]

قال محمد: وإذا جنى أهل البغي بعضهم على بعضهم جنائيات فيها حدود وحقوق ودماء وغير ذلك، ثم دخلوا بأمان إلى أهل العدل فتحاكموا إلى الإمام، فليحكم لبعضهم على بعض، في جميع ما تحاكموا إليه فيه، بأحكام أهل العدل من كتاب الله وسنة نبيه، ويقتص بعضهم من بعض، ويقيم فيهم الحدود، وليسوا بمنزلة أهل الشرك في دارهم.

وقال بعض العلماء: لا يحكم بينهم في ذلك؛ لأنهم أصابوا ذلك، حيث لا يجري حكمه عليهم.

[٢٤٤٤] مسألة: هل يلزم الإقرار بعد المخنة

روى محمد بإسناده عن زيد، عن آبائه، عن علي، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا حد على معترف بعد بلاء»^(١).

قال محمد: يعني: بعد ضرب، أو سجن، أو قيد، أو تهديد، أو حبس.

قال محمد: وبهذا نقول.

وروي عن أبي جعفر - محمد بن علي عليه السلام - قال: لا يجوز الإقرار على تخويف بضرب، ولا سجن، ولا قيد.

وعن شريح قال: القيد كره، والسجن كره، والوعيد كره^(٢).

وعن الشعبي، وأبي مجلز: إذا ضربه سوطاً فليس اعترافه بشيء^(٣).

(١) المجموع الفقهي والحديثي ٢٣٠، رقم (٤٩٤) وقد تقدم.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٤١١/٦، ١٩٣/١٠، سنن البيهقي ٢٦٦/١١، زيادة: ١. والضرب كره.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٤٨٨/٦، عن أبي مجلز.

[٢٤٤٥] مسألة: إذا أقر رجل بحد، ولم يسمه

روى محمد بإسناده عن خلود، قال: أقر رجل عند علي -صلى الله عليه- بحد فلم يسأله عن شيء. وقال: اضربوه حتى يتتبي.

قال محمد: قد يمكن أن يكون حد زنا، يقول: فاضربوه حتى يقول لكم: حسبكم ما بينكم وبين المائة.

وفي حديث آخر: عن خلود^(١)، عن علي مثله، وزاد فيه: فاضرب الحد الأدنى، إلا ثلاث جلدة امتنع الرجل، فقال علي -صلوات الله عليه-: أتموها له.

وعن أبي رافع: عن علي -صلى الله عليه- في رجل اعترف على نفسه بحد ولم يسمه، فأمر به أن يضرب حتى يتتبي به ضاربه إلى الذي اعترف به على نفسه، فجلده ثمانين، فقال: حسبك، فقال علي -صلى الله عليه-: لو أكملت مائة جلدة ما بعثت عليك شاهداً غير نفسك.

قال محمد: يقول: لو أتممتها^(٢) مائة لسأله أمحصن أنت؟ أم غير محصن؟ فإن قال محصن: رحمه.

[٢٤٤٦] مسألة: [التعدي في الحدود]

عن فضيل بن معقل، قال: كنت جالساً عند علي -صلى الله عليه- فأتاه رجل فسأله، فقال: يا قنبر^(٣) انطلق فاجلد هذا الحد، فانطلق فجلده، ثم جاء

(١) خلود بن عبد الله المصري، أبو سليمان البصري، من علي، وسلمان، وعنه أبو الأشهب المطاردي، وقتادة، وثقه ابن حبان، واحتج به مسلم، وأبو داود.

(٢) في (س): أتمها.

(٣) قنبر، مولى أمير المؤمنين عليه السلام، روى عنه، وعن كعب بن نوفل. وعنه: محمد بن آدم وأولاده.

الرجل متعلقاً بقنبر فقال: إنه زادني على الحد ثلاثة أسواط، فصدقه بعض من كان، ثم قال: أعطه السوط فأعطاه السوط، فقال: اقتص. ثم قال: لا تعد بعد في الحدود.

[٢٤٤٧] مسألة: درء الحدود بالشبهات

قال الحسن عليه السلام: ومن تزوج امرأة متعة لم يجب عليه الحد؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم»^(١).

قال محمد: إذا كان في الحد: لعل وعسى درء الحد؛ لقوله ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات»^(٢) وإنما تدرؤ الحدود بالشبهات إذا رفعت إلى الإمام.

وروي محمد بإسناده، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود ما وجدتم مدفعاً»^(٣).

وعن الشعبي، عن علي -صلى الله عليه- قال: «ادروا الحدود ما استطعتم»^(٤).

وعن ابن مسعود^(٥) وعائشة، وإبراهيم مثل ذلك.

(١) أخرجه أبو يعلى في سننه: ٤٩٤/١١، بلفظ: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود ما استطعتم». وأخرج الترمذي في سننه: ٢٥/٤: والحاكم في المستدرک: ٤٢٦/٤، عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة».

(٢) أخرجه الحافظ المرادي في أمالي الإمام أحمد بن حنبل رقم (٢٧٥٥/٨٤٩) بتحقيقنا.

(٣) سنن ابن ماجه: ٤١١/٢.

(٤) وأخرج نحو ذلك: أبو يعلى في سننه: ٤٩٤/١١، عن أبي هريرة عن النبي الأعظم ﷺ كما تقدم.

(٥) انظر قول ابن مسعود في المعجم الكبير: ٣٤١/٩.

وفي حديث عائشة، وإبراهيم: «فلأنه أن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»^(١).

وعن علي، وابن عباس قالوا: «إذا كان في الحد لعل وعسى بطل الحدود»^(٢).

وعن سماك بن حرب، عن [ابن] عبيد^(٣) بن الأبرص قال: شهدت علياً -صلى الله عليه- وقد أمر بقطع سارق فقال: إنما كنت ألعب، فقال علي لصاحب الثوب: هل كنت تعرفه؟ قال: نعم. فخلى سبيله^(٤).

وعن عبيدة، وابن سيرين قالوا^(٥): إذا كان اللص ظريفاً لم يقطع، قال^(٦): أعطنيه أمسكه لك، أو بعينه، وكان حسن بن صالح يعجبه هذا الحديث.

قال محمد: أرادوا: إن كان اللص عاقلاً، فكثروا عن العقل بالظرف.

وعن ابن صالح، قال: إذا شهد رجلان أنهما رأياه سرق سرقة فيها القطع، فقال: هو أمرني، أو اعتل بعلته لها وجه، دُرئ عنه الحد، ولزمه الحق.

(١) قد تقدم.

(٢) في (ج): بطل الحد.

(٣) في (ج): عن أبي عبيد، والصحيح: ابن عبيد كما أثبتناه. وهو ابن عبيد الأبرص الأسدي، عن علي عليه السلام، وعنه سماك. وعنه سويد بن سعيد، ومحمد بن عقبة السدوسي، وأبو الربيع الزهراني. ضعفه ابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم. وقال ابن خراش: كوفي لا بأس به. قال في (معجم رجال الحديث): إنه من أصحاب الصادق.

(٤) مصنف عبد الرزاق: ٢٠٨/١٠.

(٥) في النسخ المتوفرة لدينا: قال. والصواب ما أثبتناه.

(٦) أي: اللص.

[٢٤٤٨] مسألة: إذا تلف المضروب في الحد، أو في التعزير

قال القاسم رحمته الله ومحمد: وإذا اقتصر من رجل فمات في القصاص فلا شيء فيه، إنما قتله حكم الله - عز وجل -

قال القاسم رحمته الله وهذا مذكور عن علي - صلى الله عليه -^(١).

وقال محمد: إذا أقام الحاكم حداً أو تعزيراً فمات المضروب، أو اقتصر من رجل فمات في القصاص، فلا دية له، كتاب الله قتله، وليس للحاكم أن يجاوز في التعزير مائة سوط، فإن عزر أكثر من مائة سوط فعليه أرش ما زاد على المائة، فإن مات المعزر من ذلك فعلى الحاكم نصف الدية.

وإذا أسرف الولي في العقوبة، أو عاقب من لا يستوجب العقوبة، فينبغي له أن يقيد من نفسه إن كان قصاصاً أو ضماناً بمال، وإن رفع الوالي إلى الخليفة، فينبغي له أن يقتصر منه، إلا أن يعفو صاحب الحق.

[٢٤٤٩] مسألة: إذا سرق، وشرب الخمر، وقتل، بأيها يبدأ؟

قال القاسم رحمته الله: وإذا سرق رجل، وشرب الخمر، وقتل، أقيمت عليه حدود الله صاغراً، وهكذا ذكر عن علي - صلى الله عليه - وقد قال بعض الناس: إن القتل يأتي على الحدود كلها، ويكفي منها كلها.

وقال الحسن رحمته الله فيما حدثنا محمد، وزيد، عن زيد بن محمد، عن أحمد، عنه - : وإذا سرق، وشرب الخمر، وزنى، بدئ بمجد الزاني فجلد مائة جلدة،

(١) أخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠١): أنه قال: «من مات في حد الزنا والحدف فلا دية له، كتاب الله قتله، ومن مات في حد الخمر فدينه من بيت مال المسلمين فإنه شيء رأيناه».

ثم ضرب حد الخمر، ثم قطع، وإن كان محصناً رجم بعد إقامة الحدود، وهذا موافق لقول علي - صلى الله عليه - .

وقال محمد: قول علي: إنه إذا شرب رجل الخمر وزنى ولم يحصن، وسرق، وقذف، وقتل النفس - يعني ثم جيء به إلى الحاكم في مقام واحد وثبتت عليه البيئات بذلك - أقيمت عليه الحدود كلها، ثم قتل، وروي عن الحسن البصري نحو ذلك^(١).

وقال ابن مسعود، وإبراهيم: يقتل لا يزداد على ذلك.

وأما ما عليه الناس - يعني أهل الكوفة - فإنه يجلد حد القذف؛ لأنه من حقوق الناس، ثم يضمن السرقة، ثم يقتل، ولا شيء عليه غير ذلك.

وحدثني موسى بن أحمد، عن يحيى بن آدم - في رجل قطع يد رجل، وسرق من آخر، ثم قدماء جميعاً - : فرأى أن يبدأ بالقصاص، ثم يضمن السرقة، فإن عفى المقطوع اليد قطع بالسرقة.

وقال محمد - فيما روى أبو جعفر بن هارون، عن علي بن عمرو عنه - : وإذا اجتمعت على رجل حدود من قذف، وشرب خمر، وزناً، وسرقة، فإنه يبدء بحد القذف؛ لأنه حد لله وللناس، ثم يثني بحد الزنا فيجلد أو بحد السرقة بأيهما شاء الإمام بدأ، ثم يجلد، وإن كان المجلود محصناً فعلى قول علي عليه السلام الرجم آخرها.

وقال أبو حنيفة: لا يضرب حدين في مقام واحد.

(١) وروي نحو ذلك عن قتادة في مصنف عبد الرزاق: ٢٠ / ١٠.

وذكر عن علي عليه السلام: أنه أقام على رجل حدين في مقام واحد: حد الزنا، ثم حد الخمر.

قال محمد: وبه نأخذ.

وقال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً، ثم قطع يد رجل، وأذن آخر، وفقاً عين آخر، ثم رفع إلى الحاكم فإنه يقتص لأصحاب الجنايات، ثم يقاد منه بالقتل، فإن مات في بعض ما يقتص منه، فليس لأحد شيء غير ذلك.

[٢٤٥٠] مسألة: هل يقام الحد بأرض العدو؟

وعلى قول محمد: إذا زنى مسلم في دار الحرب، أو سرق، أو قذف، أو شرب خمرًا، أو جرح رجلاً جرحاً فيه قصاص، فلا يقيم أمير الجيش عليه الحد، ولا يقتص منه في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام، فيرفع إلى الحاكم فيحكم بذلك كله؛ لأنه جعل العلة في ترك إقامة الحدود بأرض العدو؛ مخافة أن يلحق بدار الحرب، فإذا رجع إلى دار الإسلام زالت العلة؛ لأنه قال: لا تقام الحدود بأرض العدو، ولخاف أن يلحق الذي يقام عليه الحد بأرض العدو.

وروى محمد بإسناد: عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي -صلى الله عليه- قال: «(لا يقام على أحد حد بأرض العدو)»^(١).

وعن إبراهيم قال: خرج حذيفة وعلقمة ونفر من أصحاب عبد الله، فأصاب رجل حداً بأرض العدو فأرادوا أن يقيموه عليه، فقال حذيفة: أنقيموه عليه، وأنتم بحضرة عدوكم؟! أنتقموه عليه، وأنتم بحضرة عدوكم؟!

(١) وروى لمحمد ذلك عن أبي الدرداء في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٦/٦.

وقال في (السيرة): ولإمام أهل العدل أن ينفذ في عسكره ما رفع إليه من الأحكام، والحدود، والقصاص، والجراحات، والحقوق، كما ينفذ ذلك في مدينته ومصره، وكذلك إذا استعمل في عسكره قاضياً، فله أن ينفذ جميع هذه الأشياء ما ينفذ القضاة في الأمصار.

[٢٤٥١] مسألة: إقامة الحدود في المساجد

قال محمد: بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «جنبوا مساجدكم أسواقكم، وإقامة حدودكم»^(١) في خصال ذكرها^(٢).

وروي بإسناد: عن حكيم بن حزام، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقام الحدود في المساجد، ولا يستقاد فيها»^(٣).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقام الحدود في المساجد»^(٤) وعن ابن مسعود والشعبي مثل ذلك.

وعن حسن بن صالح: أنه كان يعجبه أن يخرج من المسجد إذا حده أو عزره.

[٢٤٥٢] مسألة: في إقامة حدين في وقت واحد

قال محمد: قال ابن أبي ليلى: يجوز للإمام أن يقيم حدين في مقام واحد.

قال أبو حنيفة: لا يجوز.

(١) سنن ابن ماجه: ٣٠٦/١، المعجم الكبير: ٥٧/٢٢.

(٢) منها: وصبيانكم ومجانينكم.

(٣) مسند أحمد: ٤٥٥/٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣٥/٦، سنن الدارقطني: ٨٦/٣، المعجم

الكبير: ٢٠٤/٣.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣٥/٦.

وروى محمد بإسناده عن الضحاک، عن علي -صلى الله عليه- أنه أتى
بعبد قد زنى، وشرب، فضربه حدین في مقام واحد: خمسين حد الزنا،
وأربعين حد الخمر.

قال محمد - في رواية ابن عمرو عنه - : وبه نأخذ.

باب حد الزاني

قال القاسم رحمته الله - فيما روى داود عنه - : وإذا زنى البكر، فحدّه مائة جلدة، ونفي سنة، وإذا زنى الثيب، فحدّه حد المحصن.

وقال الحسن بن يحيى رحمته الله : أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله - يعني على أن رسول الله صلى الله عليه وآله أوجب الرجم على المحصن والمحصنة، وأن ذلك لازم الأمة العمل به والحكم به، لا يسع أحداً تركه، ولا خلافه.

وقال محمد : إذا زنى رجل بامرأة حرة، أو مملوكة، أو ذمية، أو مجوسية، أو مشركة، أو صبية يُجامع مثلها، بنت سبع سنين أو نحوها، فالحكم في ذلك سواء، يقام عليه الحد إن كان محصناً رجم.

وروي عن علي : أنه جلد، ثم رجم^(١) وإن كان بكرأ جلد مائة جلدة^(٢).

وقال سعدان : قال محمد : وكذلك المرأة إذا زنت فمثل ذلك.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه : إذا أقرت المرأة أنها زنت بصبي يجامع مثله أو بمجنون، فلا حد عليه.

(١) انظر: سنن أبي يعلى : ٢٤٩/١.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله ، بسنده عن الإمام لأعظم علي رحمته الله في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٤٩٢) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة والحبس سنة».

وقال محمد - فيما روى أبو جعفر بن هارون، عن ابن عمرو، عنه - :
وكذلك إن كان الرجل والمرأة أعميين، أو مقعدين، أو زمينين، أو مريضين
مجهودين، رجما إن كانا محصنين وإلا جلدا.
وقال بعض العلماء: إن كان المريضان غير محصنين حبسا حتى يبرأ، ثم
يجلدان.

وروى محمد بإسناده: عن عمر، أنه قال: القرآن نزل على محمد ﷺ فمعه ما
علمنا، ومنه ما ذهب معه، وكان مما ذهب آية الرجم فرجم ورجمنا معه، ولولا
أن يقول الناس: زاد عمر في المصحف ما ليس فيه، لكتبها بيدي، فلا يشتبهن
عليكم الرجم إذا قامت بينة عدول، أو حمل، أو اعتراف^(١).

وعن النبي ﷺ أنه رجم ولم يجلد.

وعن أبي بكر، وعمر، مثل ذلك^(٢).

وعن مسروق، وإبراهيم، وأبي حنيفة، وأصحابه: أنهم قالوا بذلك.

وعن سلمة بن المحبق^(٣) أنه قال: قال النبي ﷺ: «الطيب بالثيب جلد مائة
والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة»^(٤).

وعن زيد، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي ﷺ مثل ذلك.

(١) وأخرج نحو ذلك بلفظ آخر عن عمر: الترمذي في سننه: ٣٠ / ٤.

(٢) أخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣٢٨ / ٧، عن إبراهيم: أن عمر رجم ولم يجلد.

(٣) في (ث): سلمة بن إسحاق.

سلمة بن المحبق - بضم الميم، وفتح المهملة، وتشديد الموحدة مكسورة، فقف - كمحدث، وأهل
الحديث يفتحون الموحدة على زنة معظم، وهو ابن ربيعة، عنه: ابنه ستان، والحسن البصري، .
أخرج له: محمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. (اللوامع): ١٠٢ / ٣.

(٤) مسند أحمد: ٥٢٢ / ٤، أخرج نحو ذلك - أيضاً - عن عبادة بن الصامت: مسلم في صحيحه:
١٨٩ / ١١، والدارمي في سننه: ٦٢٣ / ٢، وغيرهما.

وعن عمرو بن مرة^(١)، وابن أبي رافع، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وابن سيرين، والشعبي، كلهم رووا عن علي -صلى الله عليه- أنه: جلد شراحة ثم رجمها^(٢).

وعن عبد الرحمن، والشعبي: أن علياً -صلى الله عليه- جلد لها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، وقال: جلدها بكتاب الله ورجمها بالسنة^(٣).

وعن أبي بن كعب - في الثيب تزني - قال: «أجلدها ثم أرجمها».

وعن ابن أبي ليلى مثل ذلك.

وعن علي -صلى الله عليه- وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي بن كعب، وابن مسعود، ومسروق، وإبراهيم، ومغيرة، وابن أبي ليلى، أنهم قالوا - في البكر تزني - : تجلد مائة، وتنفى سنة^(٤).

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: «البكران يجلدان وينفيان»^(٥).

وعن مسروق^(٦) وإبراهيم مثل ذلك.

(١) عمرو بن مرة بن عيسى بن مالك الجهني، مات في عهد معاوية، وقيل: كان في عهد النبي ﷺ شيخاً كبيراً وشهد معه المشاهد، يكنى: أبا طلحة، وأبا مريم، ويقال: إن أبا مريم الأزدي آخر، وقال البخاري: سكن (مصر) وقدم (دمشق)!! وقال ابن سميع: مات في عهد عبد الملك.

(٢) انظر: المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٠، برقم (٤٩١) مستدرک الحاكم: ٤/ ٤٠٥، مسند أحمد: ١/ ١٧١، ٢٢٧، سنن البيهقي: ١٢/ ٤٣٥، المعجم الأوسط: ٢/ ٣٢٨.

(٣) انظر التخریج السابق.

(٤) وقد تقدم نحو هذا من عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ.

(٥) وروي نحو هذا من عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ. وتقدم تحريمه عن الإمام علي ﷺ.

(٦) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٣٢٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٥٥، سنن البيهقي: ١٢/ ٤٤٢.

وعن الحسن البصري: أن النبي ﷺ نفى إلى خير^(١).

وعن إبراهيم: أن علياً، وعبد الله، اختلفا-يعني في أم الولد- فقال علي: «تجلد ولا تنفى»^(٢). وقال ابن مسعود: «تجلد وتنفى»^(٣).

وعن علي -صلى الله عليه- أنه نفى جارية إلى البصرة^(٤).

وعن أبي بكر: أنه نفى إلى فذك، وإلى خير^(٥).

وعن عمر: أنه نفى إلى اليمامة^(٦).

وعن عثمان: أنه نفى إلى خير.

وعن الزهري، عن عبدالله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني^(٧)، وشبل بن معبد، قالوا: كنا عند النبي ﷺ فقام إليه رجل فقال: أنشدتك^(٨) الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقال خصمه: صدق أقض بيننا بكتاب الله وأئذن لي فأقول، فقال: «قل». قال: إن ابني كان عسيفاً^(٩)

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٦/٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣١٢/٧.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣١٢/٧، وزاد فيه: «.. ولا ترجم».

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٦/٦.

(٥) الموطأ: ٨٢٦/٢، مصنف عبد الرزاق: ٣١٥/٧، وفيهما: أنه نفى إلى فذك.

(٦) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣١٥/٧، أنه نفى إلى فذك، وأيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٥٦/٦.

(٧) أبو عبد الرحمن، زيد بن خالد الجهني، شهد (الحديبية)، وكان معه لواء (جهينة) يوم (الفتح). توفي سنة (٧٨هـ). خرج له: أئمتنا الثلاثة، والجماعة. وروى عنه: ابنه عبد الله، وعطاء، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وغيرهم.

(٨) في (ج): أنشدك الله.

(٩) العسيف: الأجير. والعبد المستهان به. [ترتيب القاموس المحيط: ٢٢٤/٣].

على هذا، وإنه زنى بامراته فأخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وخادم، فسألت رجلاً من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأته الرجم. فقال النبي ﷺ: «المائة الشاة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس -رجل من أسلم- على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(١) فغدى عليها فاعترفت فرجمها.

قال محمد: وإذا زنى رجل بصغيرة لا يجامع مثلها ولا يوصل إليها، عزز دون حد الزنا.

وروي نحو ذلك عن إبراهيم، وحسن بن صالح، قالوا: عليه العقر^(٢).

قال محمد: وإذا اغتصب رجل بكرة يجامع مثلها على نفسها فعليه الحد. وقال عطاء: عليه الحد والعقر.

وقال أصحابنا^(٣) الكوفيون، والشعبي، وغيره: لا يجمع حد وعقر.

قال: وإذا افتض صبي صبية فعليه عقرها ولا حد عليه، بلغنا نحو ذلك عن ابن أبي ليلى، وسفيان، وغيرهما.

قال سعدان: قال محمد: وإذا زنى صبي مراهق بامرأة، ففي قول جعفر بن محمد رحمهما يؤدب الغلام، ويقام على المرأة الحد.

(١) البخاري: ٩٥٩/٢، مسلم: ٢٠٤/١١، سنن الترمذي: ٣٠/٤، سنن النسائي (المجتبى): ٦٣٣/٨، سنن ابن ماجه: ٤١٣/٢، صحيح ابن حبان: ٢٨٢/١٠، مسند أحمد: ٩١/٥، وفي بعضها اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) العقر: ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة، وأصله أن واطئ البكر يعقرها إذا افتضها، فسمي ما تعطاه للعقر عقرأ ثم صار عاماً لها وللثيب. [النهاية: ٢٧٣/٣].

(٣) في (ج): وقال أصحابه.

وقال محمد^(١) - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : ولا حد على المجنون والمعتوه، إلا أن يكونا يفيقان في حال، فإن زنيا في حال الإفاقة أقيم عليهما الحد، وإن زنيا في حال الجنون فلا حد عليهما، وإذا زنى صبي يجمع مثله أو صبية يجمع مثلها ولم يبلغا، فإنهما يعزران، ولا يجدان.

قال محمد: وإذا زنى الرجل بالمرأة فجاءت بولد، لم يلحق نسبه بالواطئ، ولم يرثه، بلغنا ذلك عن النبي ﷺ، ويستحب للواطئ أن يرضخ له شيء عند الوصية.

وإذا زنت امرأة ولها زوج فجاءت بولد، أقيم عليها الحد، والحق الولد بالزوج، لقول النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٢).

[٢٤٥٣] مسألة: حد المملوك، والمدبر، وأم الولد، والمكاتب

قال محمد: حد العبد والإماء نصف حد الحر في كل شيء، فإذا زنى العبد جلد خمسين جلدة^(٣). وروي ذلك عن علي - صلى الله عليه -.

وإذا قذف العبد حرأً جلد أربعين جلدة، وكذلك المدبر، وأم الولد، والمكاتب، حكمهم حكم العبد، وليس على المملوكين رجم، ولا نفي، ولا لعان.

وروي عن علي - صلى الله عليه - قال: «إذا زنى العبد والأمة، حُدَّ خمسين، مسلماً كان أو ذمياً أو كافراً، وليس عليه رجم ولا نفي».

(١) في (ج): وقال محمد بن هارون.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) وروي نحو ذلك، عن عمر، وعثمان، وعبد الله بن عمر، في الموطأ: ٨٤٢/٢، ومصنف عبد الرزاق: ٣٨٣/٧.

وعن مجاهد قال: قدمت المدينة، وقد أجمعوا على أن العبد إذا أحصن رجم، إلا عكرمة فإنه قال: عليه نصف الحد.

وقال محمد - في موضع آخر -: قول علي - صلى الله عليه - إن المكاتب إذا أصاب ميراثاً أو حداً فإنه يرث على قدر ما عتق منه، ويقام عليه الحد على قدر ما عتق منه يجلد بحساب ما أدى حد الحر وما لم يؤد حد المملوك^(١).

وروى محمد بإسناده: عن يحيى بن العلاء^(٢)، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - عن علي - صلى الله عليه - قال: حد المكاتب نصف حد الحر في كل شيء.

قال محمد: هذا الذي عليه الناس.

وعن عكرمة، عن ابن عباس قال: قضى رسول الله ﷺ في المكاتب يقتل، يؤدي بقدر ما عتق منه دية الحر، وبقدر ما بقي دية المملوك.

وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أصاب المكاتب ميراثاً أو حداً فإنه يرث على قدر ما عتق منه، ويقام عليه الحد على قدر ما عتق منه»^(٣).

قال محمد: وهذا قول علي - صلى الله عليه -.

(١) أخرجه - بلفظ مقارب - أبو داود في سننه: ٦٠٣/٢، عن ابن عباس، عن النبي الأعظم ﷺ، وذكر أنه أيضاً روي عن الإمام علي عن النبي الأعظم ﷺ، وأخرجه عن ابن عباس عن النبي الأعظم ﷺ: الطبراني في الكبير: ٢٥١/١١، والنسائي في سننه (المجتبى): ٤١٦/٨.

(٢) أبو عمرو، يحيى بن العلاء الرازي البجلي، النحوي، عن: الزهري، وزيد بن أبي سليم، وزيد بن أسلم، ومحمد بن سعيد، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرهم، وعنه: عبد الرزاق، وعاصم بن علي، وجبارة بن المغلس، وغيرهم، خرج له: الترمذي، وابن ماجه، والسيد أبو طالب، والمرشد بالله، ومحمد بن منصور.

(٣) انظر التخریج السابق.

قال محمد: وإذا عتق المكاتب قبل أن يجلد حد القذف، فعليه حد العبد.

وروي عن الشعبي، وابن أبي ليلى مثل ذلك.

قال سعدان: قال محمد: وإذا جرح المكاتب فأرش جراحته على الجارح في ماله حالة، يستعين بها في مكاتبته.

[٢٤٥٤] مسألة: إقامة الحد على المملوك

قال القاسم: وإذا زنى العبد والأمة، فأمام المسلمين يقيم عليهما الحد دون سيدهما، وقد قيل: إنه يُكتفى في ذلك بالسيد، والحديث فيه: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم»^(١).

وقال محمد: لسيد الأمة أن يجد أمته إذا زنت، وله أن يعفو عنها، ويستر عليها.

وقال محمد - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - وسئل عن الأمة تحدث حدثاً يجب عليها فيه الحد أو الأدب فيعفو عنها مولاهما. فقال: لا بأس بذلك.

فقلت له: إن صفح عنها، أيجزى أن يلحقه فيما بينه وبين الله شيء؟

قال: لا.

وروي محمد بإسناده: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا زنت خادمة أحدكم فليحدها، فإن عادت فليحدها، فإن عادت فليحدها، فإن عادت في

(١) الأحكام: ٢/٢٢٥، سنن أبي داود: ٢/٥٦٧، مسند أحمد: ١/١٥٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٨/٣٦٩، سنن البيهقي: ١٢/٤٥٣، سنن الدارقطني: ٣/١٥٨، المعجم الأوسط: ٥/٤٥٦.

الرابعة فليبعها ولو بصفير من شعر»^(١).

وعن علي عن النبي ﷺ أنه قال: «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم»^(٢).

وعن فاطمة -عليها السلام- أنها حدث جارية لها أحدثت^(٣).

وعن زيد، عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال له: يا أمير المؤمنين: إن أمي زنت. قال: اجلدها، قال: فأرفعها إلى السلطان؟ قال: أنت سلطانها، قال: أعفو عنها؟ قال: إن شئت عفوت^(٤).

وعن أنس، أنه قال لمحو ذلك، وقال: أنت سلطانها.

وعن معقل بن مقرن^(٥)، قال: قلت لابن مسعود: إن أمي زنت، قال: اجلدها خمسين، قلت: عادت، قال: اجلدها خمسين^(٦).

وعن إبراهيم: أن جارية له زنت، فضربها على باب المسجد لا يألوا في الضرب، وهي قائمة في إزار ودرع ولم يمدّها.

(١) سنن أبي داود: ٥٥٦/٢، مسند أحمد: ٧١/٣.

(٢) وقد تقدم ذلك، وتقدم تحريجه.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٦/٦، سنن البيهقي: ٤٨٧/١٢، مسند الشافعي: ٣٦٢/١.

(٤) قال الإمام الهادي إلى الحق رضي الله عنه في (الأحكام): ٢٢٦/٢: «وأما الحديث الذي روي عن أمير المؤمنين رضي الله عنه، فلذكر أن رجلاً أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين إن أمي زنت. فقال: اجلدها نصف الحد خمسين، فإن عادت فعد. فقال: أرفعها إلى السلطان؟ فقال: أنت سلطانها».

(٥) معقل بن مقرن، عن ابن مسعود، وعنه النخعي لعنه الله الخثعمي الراوي، عن علي رضي الله عنه، وعنه محمد بن إسماعيل في (البساط) للإمام الناصر، وثقه ابن حبان.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٢١١/١٠، بلفظ: عن إبراهيم، أن معقل بن مقرن سأل ابن مسعود، فقال: عبد لي سرق من عبدي قال: أقطعه، ثم قال: لا، مالك أخذ مالك. قال: جاري زنت. قال: اجلدها خمسين.

وعن ابن عمر: أن جارية له زنت فضربها الحد.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: أدركت أشياخ الأنصار تضرب الأمة في مجالسهم إذا فجرت^(١).

وعن إبراهيم، قال: كانوا يرسلون بخدمهم إذا زنوا^(٢)، فيجلدونهم في المجالس.

وعن حسن بن صالح: [أنه] كان لا يرى أن يقيم الرجل الحد على مملوكه، لا يقيم الحد إلا السلطان، وإن كان جائزاً لم يجوز في الحد بعينه، ورأى أن الوالي الأكبر ومن دونه من كل من ولاه أمراً من القضاة ونحوهم إذا حدوا حداً جاز ذلك.

[٢٤٥٥] مسألة: هل يقام على الذمي الحد؟

قال محمد: وإذا زنى الذمي أو الذمية، فإن تحاكموا إلى حاكم المسلمين، حكم عليهم بأحكام المسلمين، وأقام عليهم الحد^(٣).

وقال محمد - فيما روى أبو جعفر بن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا زنى مسلم بذمية أو كافرة، أقيم الحد على الرجل وعليها.

وقد روي عن علي: أنها تدفع إلى أهل دينها يقيمون عليها حدودهم^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٧/٦، سنن البيهقي: ٤٨٨/١٢.

(٢) زنين، في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٦/٦.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٣٥: «حد الذمي كحد المئلي سواء سواء، المحصن يرجم، والبكر يجلد، وكذلك حد مملوكهم كحد ممالك أهل الإسلام سواء سواء».

(٤) مصنف عبد الرزاق: ٦٢/٦، سنن البيهقي: ٤٩٣/١٢.

قال: والحكم في ممالك المشركين كالحكم في ممالك المسلمين في حدودهم.
وروى محمد بإسناده: عن جابر، قال: جاءت يهودية برجل منهم وامرأة قد
زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «اتنوني بأعلم رجلين فيكم». فأتوه
بأبني صوريا.

فقال لهما: «أنتما أعلم من ورائكما؟».

قالا: كذلك يزعمون.

قال: فناشدهما بالله الذي أنزل التوراة على موسى كيف يجدان أمر هذين
في التوراة؟

قالا: لمجد في التوراة: إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في
المكحلة رجلا.

قال: «فما منعكما أن ترجموهما؟»

قالا: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل.

قال: فدعا رسول الله ﷺ بالشهود، فجاء أربعة، فشهدوا أنهم رأوا ذكره في
فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر رسول الله ﷺ برجمهما^(١).

وروى البراء بن عازب في هذا الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «ما
تجدون في حد الزنا في كتابكم؟» قالوا: الرجم، ولكن فشا الزنا في أشرفنا،
فكان الشريف إذا زنى لم يرجم، وإذا زنى السفلة رُجموا^(٢)، فاصطلحنا

(١) سنن أبي داود: ٥٦١/٢، سنن البيهقي: ٤٥٧/١٢، سنن الدارقطني: ١٦٩/٤.

(٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: رجم. ولعل الصواب ما أثبتناه ليستقيم الكلام.

على الجلد والتحميم، وأمر به رسول الله ﷺ فرجم، وقال: «اللهم إني أشهدك أني أول من أحيأ سنة قد أ ماتوها»^(١).

وعن إبراهيم التيمي في قوله [تعالى]: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] قال: بالرجم^(٢).

وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ رجمهما في مسجد بني غنم.

وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ رجمهما بالبلاط^(٣).

وعن قابوس: أنه كان مع محمد بن أبي بكر حين بعثه علي - صلى الله عليه - إلى مصر، قال: فأتني بمسلم زنى بنصرانية، فكتب بذلك إلى علي - صلى الله عليه - فأتاه كتابه: أن أقم عليه حد الله، فإن كان قد أحصن فارجمه، وادفع النصرانية إلى قومها فإنهم أحق بمجدها منك^(٤).

قال محمد: هو كما قال، إذا تحاكموا [إلينا] حكمنا عليهم بحكمنا، وما لم يتحاكموا إلينا فهم أولى بأحكامهم.

قال محمد: وإذا تزوج المسلم بذمية ودخل بها، فزنت الذمية بعد دخول المسلم بها، فإن المسلم يحصنها، وعليها الرجم، والمشركان يحصن كل واحد منهما صاحبه.

(١) سنن ابن ماجه: ٤١٦/٢، سنن البيهقي: ٤٢٣/١٢.

(٢) سنن البيهقي: ٤٨٩/١٢.

(٣) رجمهما: أي يهودي ويهودية. انظر: مستد أحمد: ١٦٨/٢، سنن النسائي الكبرى: ٢٩٤/٤.

(٤) مصنف عبد الرزاق: ٣٤٢/٧، ٣٩٤/٨، مع اختلاف في اللفظ.

وروى محمد: عن هارون، عن حسن، عن أبي حنيفة - في حربي دخل إلينا بأمان، ثم زنى في دار الإسلام - قال: يُدْرَأُ عنه الحد.

وقال ابن أبي ليلى: يقام عليه الحد.

[٢٤٥٦] مسألة: إذا زنى بامرأة في دبرها

وعلى قول القاسم، ومحمد: وإذا زنى بامرأة في دبرها، فعليهما حد الزاني؛ لأنهما أوجبا على اللوطي الحد، وقد نص محمد على ذلك في رواية ابن عمرو عنه^(١).

وروى محمد بإسناده: عن علي - صلى الله عليه - أنه سئل عن من يأتي النساء في أعجازهن، فتلا: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) [النكوت: ٢٨].

وعن إبراهيم قال: هما فرجان.

وقال حسن بن صالح: يلزم في دبر النساء ما يلزم في القبل.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق (عليه السلام) في (الأحكام) ٢/ ٢٣٥: إن كان محصناً فأتى رجلاً في دبره فحده حد الزاني، فإن كان محصناً رجم، وإن كان بكراً جلد، وكذلك من أمكن الرجال من نفسه، وفي ذلك ما يروى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الأخبار المتراثرة والروايات المتواطئة أنه قال: «اقتلوا الفاحل والمفعول به».

(٢) سنن البيهقي: ٤٧١/ ١٠.

[٢٤٥٧] مسألة: حد اللوطي

قال القاسم رحمته الله ومحمد: حد اللوطي إذا أتى رجلاً في الدبر حد الزاني^(١).

قال القاسم: إن كان محصناً رجم، وإن كان بكراً جُلِدَ، وذكر نحو ذلك عن علي -صلى الله عليه- وكذلك فعل الله - عز وجل - بقوم لوط، رجمهم من سمائه^(٢).

وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الرواية بالأخبار غير المتواطئة، أنه قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»^(٣).

وإذا أتى رجل رجلاً فيما دون المقعدة فحاله في ذلك كحاله في المرأة سواء، عليه من^(٤) التعزير ما يراه الإمام، روي مثل ذلك عن علي -صلى الله عليه- وعن إبراهيم، والحسن البصري، وعطاء، والحسن بن صالح.

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٣٥، وهو قول إبراهيم، انظر: سنن البيهقي: ١٢/٤٦٢، شعب الإيمان: ٤/٣٥٧. وقال الترمذي في سننه ٤/٤٧: واختلف أهل العلم في حد اللوطي، فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحصين أو لم يُحصن، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين، منهم: الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، قالوا: حد اللوطي حد الزاني، وهو قول الثوري، وأهل الكوفة.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٣٥. وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في (المجموع) ٢٢٩، برقم (٥٠٠): «في الذكرين ينكح أحدهما الآخر أن أحدهما حد الزاني إن كانا أحصنا رجلاً، وإن كانا لم يحصنا جلدًا».

(٣) (الأحكام) ٢/٢٣٥، سنن الترمذي: ٤/٤٧، مسند أحمد: ١/٤٩٣، سنن أبي يعلى: ٤/٣٤٨، سنن الدارقطني: ٣/١٢٤، المعجم الكبير: ١١/١٦٩، وقد ورد ذلك في بعض الأحاديث فيمن يأتي البهيمة.

(٤) في (ج): عليه التعزير.

وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»^(١).
 وعن علي^(٢) -صلى الله عليه- وعمر، وعثمان، أنهم رجوا لوطياً.
 وعن علي: أنه أمر عمر أن يضرب رقبة اللوطي، وأن يحرقه بالنار^(٣).
 وعن الشعبي قال: يرمم أحسن أم لم يحسن^(٤).
 وقال أبو حنيفة، وأصحابه: يعزر.
 وعن جعفر بن محمد^(٥) قال: وإذا وجد رجلان في لحاف عزرا.

[٢٤٥٨] مسألة: في السحاقية^(٦)

قال القاسم^(٧) وهو معنى قول محمد - : وإذا وقعت المرأة على المرأة فعليهما التعزير، بقدر ما يرى الإمام^(٨).
 وروى محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- أنه أتى بامرأتين تساحقتا^(٩) فعزرها.

وعن إبراهيم قال: يضرب من فعله، ويضرب من قذف به.

(١) تقدم آنفاً.

(٢) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٥/٦.

(٣) أخرج البيهقي في سننه: ٤٦١/١٢، نحو ذلك، وذكر فيه عن الإمام علي^(٤) أن يحرق بالنار، ولم يذكر الرجم. وقال البيهقي: هذا مرسل. وروي من وجه آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي - رضي الله عنه - في غير هذه القصة قال: يرمم، ويحرق بالنار.

(٤) وهو قول ابن عباس، وسعيد بن المسيب، والشافعي، انظر: سنن البيهقي: ٤٦٠/١٢.

(٥) في النسخ المتوفرة لدينا: في اللوطية. والصحيح ما أثبتناه من لدينا.

(٦) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق^(٧) في (الأحكام) ٢/٢٤٨.

(٧) في النسخ المتوفرة لدينا: تساحقتان.

[٢٤٥٩] مسألة: [في الرجل يلعب بنفسه]

وروى محمد بإسناده: عن ابن عباس - في الرجل يلعب بنفسه - قال: هو خير من الزنا، وتكاح الأمة خير منه^(١) ولم ير فيه حداً.
وعلى قول محمد: فيه التعزير، ولا حد فيه.

[٢٤٦٠] مسألة: حد من أتى البهيمة

قال القاسم رحمته الله: وإذا أتى الرجل البهيمة كإتيانه المرأة، فحكمه حكم من أتى الرجل في المقعدة - يعني أن عليه الحد -.

وقال محمد: الذي عليه العلماء من آل رسول الله ﷺ، وغيرهم: [أن] من أتى بهيمة فلا حد عليه، وللإمام أن يؤدبه بقدر ما يرى.

وقال الحسن - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا أتى الرجل بهيمة وهو محصن، فإن قولنا وما نحن عليه، وما عليه المسلمون، والحكام: أنه لا حد عليه، ويتوب إلى الله - عز وجل - ويؤدبه الإمام بما رأى، ما لم يبلغ به حداً.

وروي عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: فيه الأدب.

وعن الحسن بن علي - صلى الله عليه - قال: يضرب.

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٣٩٠/٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٢/٣، سنن البيهقي: ٤٧٣/١٠، وجميعها مختلفة في اللفظ متفقة في المعنى.

وروي عن النبي ﷺ: أن فاعل ذلك ملعون^(١). وقد روي - أيضاً - أنه يقتل^(٢) ولعل هذا منسوخ، أو أراد به تغليظاً، أو من تأول هذا الحديث في قتل من أتى بهيمة، فلما نكره له خلاف أمة محمد، وأن ينسب إلى الجهل؛ لأن الأمة مجمعة على أنه لا يقتل، فأكره له أن يفرد بسفك دم رجل من المسلمين بشبهة.

وقد قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات»^(٣) وقال: «ادفعوا الحدود ما وجدتم مدفعاً»^(٤) وقد قيل: «لأن أخطى في العفو أحب إليّ من أن أخطى في العقوبة»^(٥). فإن فرط من الإمام حكم فرجم الذي أتى البهيمة فقد أخطأ خطأ تأويل لا دية عليه فيه ولا كفارة.

وأما ما روي في البهيمة أنها تقتل، فليس المسلمون على ذلك، فلا تقتل، ولا بأس بأكل لحمها، وشرب لبنها.

وقال بعض أهل العلم: إذا أتى رجل بهيمة فلم ينزل، فليغتسل.

وروي محمد بإسناد: عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه»^(٦).

(١) أخرج الإمام زيد بن علي رضي الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضي الله عنه في (المجموع) ١٧٨، برقم (٣٢٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لعنت ثلاثة فلعنهم الله تعالى: الإمام يتجر في رعيته، وناسك البهيمة، والداكرين ينكح أحدهما الآخر». وانظر أيضاً: مستدرك الحاكم: ٣٩٦/٤، شعب الإيمان: ٣٧٨/٤، المعجم الأوسط: ٢٨٠/٨.

(٢) مستدرك الحاكم: ٣٩٦/٤.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) سنن البيهقي: ٤٦٣/١٢، سنن النسائي الكبرى: ٣٢٢/٤، سنن الدارقطني: ١٢٦/٣.

وروي عن أبي رزين^(١)، عن ابن عباس قال: من أتى بهيمة فلا حد عليه^(٢).
وعن الحكم قال: يرجم.

[٢٤٦١] مسألة: إذا وطئ الأب جارية الابن

قال محمد: إذا وطئ الأب جارية الابن فولدت منه، فإن كان الابن لم يطأ الجارية فهي أم ولد للأب، والولد ثابت النسب منه، ويضمن لابنه قيمتها وعقرها، سواء كان الابن أباح أباه وطأها أو لم يباح ذلك.

وإن كان الابن قد وطئها قبل ذلك فهي حرام على الأب، ويُدْرأ عنه الحد للشبهة، وثبت نسب الولد منه للشبهة التي دخلت؛ لأن له في الوطئ تأويلاً لقول النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»^(٣).

وإن كان الأب حين وطئها لم تعلق منه^(٤)، فقد حرمت عليهما جميعاً لا تحل لواحدٍ منهما أبداً، وترد الجارية على الابن، فإن شاء باعها وإن شاء استخدمها.

[٢٤٦٢] مسألة: في من زنى بجارية امرأته، أو أبيه، أو أمه

قال محمد: وإذا زنى رجل بجارية امرأته، أو جارية أبيه، أو جارية أمه، فولدت، فعليه الحد، والولد ولد زنا ولا يلحق نسبه وإن أقرب به،

(١) أبو رزين الكوفي مسعود بن مالك الأسدي، عن علي، وابن مسعود، وعنه ابنه عبد الله والأعمش، وثقه أبو زرعة، شهد مشاهد أمير المؤمنين كلها، وتوفي في أمارة عبد الملك، احتج به مسلم، والأربعة. [الجدول]

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥١٦/٦، سنن الترمذي: ٤٦/٤، مستدرک الحاكم: ٣٩٦/٤.

(٣) تقدم تحريمه.

(٤) علق أم لم تعلق فقد حرمت عليهما جميعاً؛ لأن وطأ الإبن حرماً على الأب، ووطأ الأب حرماً على الإبن.

وأحب لأبي الواطئ أو لأمه أن يعتقا الولد، ولو أن رجلاً أباحه أبوه أو أمه فرج جاريته ولم يملكها إياه، لم يحل له الوطء بتحليل الفرج، فإن جاءت بولد لم يثبت نسبه.

وقال محمد في (المسائل): وإن قال: كنت أرى أنها تحل لي، درى عنه الحد، بلغنا: عن النبي ﷺ أنه رفع إليه رجل وطئ جارية امرأته فلم يحده^(١). وهذه وجهه عندنا. فإن قال: قد علمت أنها لا تحل لي وأنها علي حرام، أقيم عليه الحد.

بلغنا عن علي عليه السلام: لا أوتى برجل وقع على جارية امرأته إلا رجته^(٢) وهذا وجه حديث علي عندنا.

وروى محمد بإسناد: عن سلمة بن الحبث أن رجلاً وقع على جارية امرأته فرفع إلى النبي ﷺ فلم يحده^(٣).

وعن حرقوص^(٤): أن رجلاً وقع على جارية امرأته، فدرأ علي - صلى الله عليه - عنه الحد^(٥).

وهن علي من طريق أخرى: أنه عزره ثلاثين.

(١) سنن ابن ماجه: ٤١٥/٢، سنن الدارقطني: ٨٤/٣، وفي سنن النسائي الكبرى: ٢٩٧/٤، بلفظ: «.. فلم يحده».

(٢) وأخرج البيهقي في سننه: ٤٧٦/١٢: عن إبراهيم: أن علياً - رضي الله عنه - قال: «لو أتيت به لرجته» قال المدني: يعني رجلاً وقع على جارية امرأته.

(٣) سنن ابن ماجه: ٤١٥/٢، سنن الدارقطني: ٨٤/٣، وفي سنن النسائي الكبرى: ٢٩٧/٤.

(٤) في (ب): حرقوص. وفي (ج): حرموس، والأصح: حرقوص الضبي، كما هو معروف، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢١/٦.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢١/٦.

وعن ابن مسعود قال: ليس عليه حد، ولا عقر^(١).

وعن الشعبي، قال: قال علي - صلى الله عليه - لا أوتى برجل وقع على جارية امرأته إلا رجته، فلما كان من غدٍ أتني به، فقال: أخرجوه عني.

قال محمد: قول علي الأول على التهديد والأدب، قال الله - عز وجل -: ﴿لَا زُجْمَ لَكَ﴾ [رم: ٤٦]. يعني بالقول السيء.

وعن حجية بن عدي^(٢)، ومدرک بن عمار، وعلي بن أحمد، وابن أبي زافع، والشعبي، وإبراهيم، وابن سيرين، أنهم رووا عن علي - صلى الله عليه - فيمن زنى بجارية امرأته - : أن عليه الرجم.

وعن عمر مثل ذلك.

وعن حجية بن عدي، ومدرک بن عمار - يزيد أحدهما على الآخر - : أن امرأة جاءت إلى علي، فقالت: إن زوجي وقع على جاريتي، فقال: إن تكوني صادقة رجناه، وإن تكوني كاذبة جلدناك الحد، وأقيمت الصلاة، فانطلقت وهي تقول: يا ويلتاه غَيْرَى نَغْرَةٍ^(٣).

وعن زيد، عن أبيه، عن علي نحو ذلك^(٤).

(١) ذكر الترمذي في سننه: ٤٤٤/٤، أن ابن مسعود قال: ليس عليه حد، ولكنه يعزر.

(٢) حجية كعلبة بن عدي الكوفي، عن: علي. وعنه: الحكم، وسلمة بن كهيل، وثقه العجلي. وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله، احتج به الأربعة.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٤٧/٧. أي: خلا جوفها وحزن. [ترتيب القاموس المحيط: ٤٠٦/٤].

(٤) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٢٩، برقم (٤٩٩) أنه أتته امرأة فقالت: «يا أمير المؤمنين إن زوجي وقع على وليدتي». فقال عليه السلام: «إن تكوني صادقة رجناه، وإن تكوني كاذبة جلدناك، قال: ثم أقيمت الصلاة فذهبت».

وعن علي بن أحمد^(١)، وابن أبي رافع: أن امرأة أتت علياً، فقالت: إن زوجي وقع على جاريتي، فأقر وادعى أنها وهبتها له، فأنكرت، فسأله البينة فلم يكن له بينة، فأمر برجمه، فلما رأت زوجها يرجم قالت: قد كنت وهبتها له، فدرئ عنه الحد، فحدها ثمانين.

وقال ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأصحاب أبي حنيفة: إذا وطئ جارية أبيه أو أمه أو جارية زوجته، فحده حد الزاني.

وقال أبو حنيفة: لا حد عليه، [إذا] قال: ظنتها تحل لي أو لم يقل.

وروي عن أبي حنيفة - أيضاً - قال: حده حد الزاني.

قال محمد: وأما إذا وقع على جارية أخيه، أو عمه، أو عمته، أو خاله، أو خالته، أو غيرهم من كل ذي رحم محرم، سوى جارية الأب والأم والولد، وقال: كنت أرى أنها تحل لي، لم يقبل قوله في ذلك، وأقيم عليه الحد.

[٢٤٦٣] مسألة: [من وطئ جارية من الخمس]

قال محمد - فيمن وطئ جارية من الخمس - فإنه يؤدب، وقد زوي عن علي - صلى الله عليه - أنه يحد^(٢) وليس الناس عليه، وكذلك إن وطئ جارية من المغنم قبل أن يقسم فلا حد عليه.

(١) في (ب): عبد الرحمن.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥١٩/٦: عن عبيد عن بكر بن داود: أن علياً أقام على رجل وقع على جارية من الخمس الحد.

ولفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٢٨، برقم (٤٩٥): «أن رجلاً زنى بجارية من الخمس فلم يحده علي عليه السلام، وقال: له فيها نصيب».

[٢٤٦٤] مسألة: [من وقع على جاريته وقد زوجها من عبده]

روى محمد بإسناد عن عمر: أنه أتى برجل قد وقع على جاريته وقد زوجها من عبده، فجلده ولم يبلغ به الحد^(١).

وعن ابن عمر، أنه قال: لو أتيت به رجته.

وعن ابن مسعود: يضرب دون الحد.

[٢٤٦٥] مسألة: [وطء أم الولد]

وروى محمد بإسناد عن حماد - في رجل باع أم ولده من رجل فوطئها المشتري - قال: إن كان واحد منهما علم عوقب، وإن علما جميعاً أنه لا يصلح عوقباً.

[٢٤٦٦] مسألة: [من تزوجت عبدها]

وقال محمد - في امرأة تزوجت عبداً - يفرق بينهما، ويعاقبهما الإمام بما يرى.
وقال محمد - في امرأة أرادت أن تعتق عبداً على أن يتزوجها - قال: تعتقه ولا تشارطه، ويتزوجها، وروي مثل ذلك عن عبد الله بن عتبة، وعطاء.

[٢٤٦٧] مسألة: [صفة الإحصان، وما يكون به محصناً]

قال أحمد بن عيسى - وهو قول الحسن - عليهما السلام - فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد، عنه، وهو قول محمد - : إذا تزوج رجل امرأة ودخل بها ثم ماتت أو طلقها، فهو محصن أبداً يقام عليه حد المحصن إذا زنى، سواء كانت عنده امرأته

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢٣/٦.

أو لم تكن، والرجل والمرأة في هذا^(١) سواء. وإذا تزوج رجل بامرأة فطلقها قبل أن يدخل بها، فليس بمحصن، ولا يحكم عليه بما يحكم على المحصن.

قال الحسن عليه السلام: وكذلك المرأة إذا طلقها زوجها بعد دخوله بها، ثم زنت، فعليها الرجم، وإن كان لم يدخل بها فلا رجم عليها، وتجلد الحد.

وقال القاسم عليه السلام - فيما روى داود عنه - : وسئل عن رجل تزوج امرأة ذمية أو أمة ثم فجر، هل يكون محصناً؟ فقال: الذمية والأمة تحصن الرجل إحصان الحرة المسلمة، وحده حد المحصن.

وقد اختلف في الإحصان ما هو؟

فقال بعضهم: هو العقد.

وقال بعضهم: هو الملامسة، هذا معنى قوله^(٢).

وقال الحسن عليه السلام فيما حدثنا زيد عن زيد، عن أحمد عنه، وهو قول محمد: وليس يحصن الحر المسلم باليهودية والنصرانية ولا بالذمية، ولا يحصن إلا بجمرة مسلمة تصلح للرجال^(٣).

(١) في (ب): هذه.

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٢٦/٢ حدثني أبي، عن أبيه، أنه سئل عن رجل حر تزوج أمة ثم فجر، هل هو بها محصن؟ فقال: الأمة تحصن الرجل في قولنا إحصان الحرة له، وحده إذا زنى حد المحصن، وقد اختلف في الإحصان، فمنهم من قال: هو العقد، ومنهم من قال هو المسيس والجماعة.

(٣) وهو قول الإمام زيد بن علي عليه السلام في (المجموع) ٢١٦، برقم (٤٤٩) وأما قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٢٦/٢، و(المتخب) ٤١٤ فأما أهل الكتاب من اليهوديات والنصرانيات فليس عندنا بما يحصن به الرجال، لأنه نكاح عندنا فاسد لا لمجهزه، ولا نرى أنه يحل لمسلم نكاح مشركة، والذميات فهن المشركات بأعيانهن لكفرهن ببرهن، وجحدانهم لنبيهن، وإنكارهن لكتاب رب العالمين، ورفضهن لفرائض أرحم الراحمين.

ولعمد قول آخر: أن الرجل لا يكون محصناً إلا بجمرة مسلمة بالغة، وأن المرأة لا تحصن إلا بجر بالغ.

قال محمد: وكذلك الحرة لا تحصن بالعبد، وروي مثل ذلك عن عكرمة^(١).

قال محمد: وإذا زنى الحر المسلم وقد أحصن بذمية أو أمة، فعليه الحد، ولا رجم عليه، إن كان لم يتزوج قبل ذلك بجمرة مسلمة.

وروى محمد بإسناده: عن زيد بن علي عليه السلام والشعبي، وإبراهيم، وحسن بن صالح نحو ذلك، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

وعن عبد الله بن عتبة^(٢)، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار: أنهم قالوا: يرجم.

قال محمد: وهذا قول أهل المدينة.

وإذا تزوج المسلم ذمية أو أمة فأسلمت الذمية أو اعتقت الأمة، ثم زنى زوجها المسلم، فإنه ينظر: فإن كان وطئها بعد الإسلام أو بعد العتق وطياً يوجب الحد والمهر فعليه الرجم، وإن لم يكن وطئها بعد إسلامها حتى زنى، فإنما عليه الحد مائة جلدة، وهو قول إبراهيم، وحسن بن صالح^(٣).

وكذلك القول في المدبرة، وأم الولد، والمكاتب، إلا ما روي عن علي - صلى الله عليه - في المكاتب، فإنها تجلد بحساب ما أدت، إن كانت أدت

(١) وهو قول الحسن في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٤٧/٦.

(٢) في (ب): عتبة. وفي (ج): حينة. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

وهو عبد الله بن عتبة بن مسعود المذلي، أبو عبد الله، وهو من كبار التابعين، قال فيه ابن سعد: ثقة رفيع، كثير الفتيا والحديث. وقال العجلي: تابعي ثقة. روى عن النبي ﷺ، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وعمر بن الخطاب، وأبي هريرة وغيره. وعنه: عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين، وأبو إسحاق السبيعي، وهون بن عبد الله بن عتبة وغيرهم. توفي بعد (٧٠هـ). وقال محمد بن عمر: مات في ولاية بشر على العراق، وأرخه ابن قانع سنة (٧٣هـ).

(٣) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢١٦، برقم (٤٤٩) قال: «لا يحصن المسلم باليهودية ولا بالنصرانية ولا بالأمة ولا بالصبي».

النصف ثم زنت، ضُربت خمسة وسبعين سوطاً نصف حد الحر ونصف حد المملوك^(١).

وإذا ارتد المحصن عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام أبطلت رده إحصانه.

وإذا تزوج رجل بامرأة بكر فخلا بها وافترضها بإصبعه لم تكن المرأة محصنة بذلك^(٢).

وقال سعدان: قال محمد: وإذا تزوج العبد أمة ودخل بها ثم أعتقها ثم زنى، جُلد ولم يرحم، إلا أن يكون دخل بها بعد العتق فإنه يرحم.

وقال محمد: لا يكون الرجل محصناً بنكاح فاسد.

وكذلك: إن تزوج بذات رحم منه، أو بامرأة لا يحل له نكاحها وهو لا يعلم، ثم زنى فإنه يجلد ولا يرحم.

[٢٤٦٨] مسألة: إذا زنت الأمة، ولم تحصن بزواج

قال علي -صلى الله عليه- وابن مسعود، وجماعة من العلماء - والناس على هذا -: إحصان الأمة إسلامها^(٣). قالوا: إذا زنت الأمة أو العبد جلدًا، سواء كانا أحصنا بتزويج أو لم يحصنا، ولم يكن عليهما رجم.

(١) وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ٢٢٩، برقم (٤٩٦) «في عبد عتق نصفه زنى فجلده، علي عليه السلام خمساً وسبعين جلدة».

(٢) في (ب، ج، س): لذلك.

(٣) وروى نحو ذلك عن الشعبي في سنن البيهقي: ٤٨٢/١٢. قال الشافعي - رحمه الله -: وإحصان الأمة إسلامها، استدلالاً بالسنة وإجماع أكثر أهل العلم. انظر: سنن البيهقي ٤٨١/١٢.

وروى محمد بأسانيد: عن علي - صلى الله عليه - وابن مسعود، وابن عمر، وإبراهيم، والشعبي، وعطاء، وسالم، والقاسم، وحسن بن صالح، أنهم قالوا: إحصائهم إسلامهم.

وعن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فسأله رجل عن الأمة تزني قبل أن تُحصن قال: «اجلدوها»^(١).

وقال ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبير: إذا زنت الأمة لم تجلد، إلا أن تكون قد أحصنت بزواج^(٢).

[٢٤٦٩] مسألة: [إقامة الحد على من لا يقوى عليه]

قال محمد: حدثنا أبو كريب، عن حفص، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - أن رجلاً أصيفر أحياناً به زمانة، مر بامرأة قد ذهب عقلها من الوعك^(٣)، فوقع عليها، فاتى به إلى النبي ﷺ فدعا بعثكال^(٤) فعد منه مائة شمراخ^(٥)، ثم ضربه به ضربة واحدة^(٦).

(١) البخاري: ٧٧٧/٢، سنن ابن ماجه: ٤١٩/٢، مسند أحمد: ٩١/٥، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٦/٨، المعجم الكبير: ٢٩٣/٥، وهو الحديث المتقدم بهذا اللفظ، وقال في الرابعة أو الثالثة: «بيعوها ولو بصفير...».

(٢) سنن البيهقي: ٤٨٨/١٢.

(٣) الوعك: سُكُونُ الرِّيحِ وَشِدَّةُ الْحَرِّ، كَالْوَعْكَ وَأَذَى الْحُمَى وَوَجَعُهَا وَمَغْثَا فِي الْبَدَنِ وَالْمِنْ سِنْدَةُ التَّعَبِ. [ترتيب القاموس المحيط: ٦٣٢/٤].

(٤) العثكال: المَلْتُقُ، وَكُلُّ غَضَنٍ مِنْ أَغْصَانِهِ شَمْرَاخٌ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْبُسْرُ. [النهاية: ٥٠٠/٣].

(٥) الشَمْرَاخُ بِالْكَسْرِ: الْعَثْكَالُ عَلَيْهِ بُسْرٌ أَوْ عُنْبٌ. [ترتيب القاموس المحيط: ٧٥٠/٢].

(٦) أخرج نحو ذلك بلفظ مقارب: أحمد في مسنده: ٢٩٢/٦، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن سعيد بن سعد بن عبادة، والدارقطني في سننه: ١٠٠/٣، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه.

وروى محمد بإسناد: عن السري^(١)، عن جعفر، عن أبيه نحوه.

وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان^(٢): أن شخصاً ضعيفاً زنى فأُتِيَ به النبي ﷺ فأمر بعشكول فيه مائة شمراخ فضربه ضربة.
وعن عطاء قال: الضغث^(٣) للناس عامة.

[٢٤٧٠] مسألة: [إقامة الحد على من يخشى موته]

وروى محمد: عن سفيان، وقيس: عن عبد الأعلى، عن أبي جميلة، عن علي -صلى الله عليه- قال: فجرت أمة لآل رسول الله ﷺ فقال لي: «انطلق فأقم عليها الحد»، فانطلقت فوجدتها لم تحف من دمها فذكرت ذلك له فقال: «إذا جفت من دمها فأقم عليها الحد»^(٤).

وعن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي -صلى الله عليه- أن أمة لرسول الله ﷺ بغت فأمرني أن أضربها فأيتها، فإذا هي حديثة العهد بالنفاس فخفت أن تموت إن ضربتها، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته وقلت: خفت أن تموت إن أنا ضربتها فتركها حتى تبرأ ثم أضربها، قال: «أحسن»^(٥).

(١) السري بن عبد الله السلمي، عن جعفر الصادق، وهاشم، وأبي الجارود، وعنه: عباد بن يعقوب، وعمر بن هاشم، وأحمد بن صبيح، ومحمد بن جميل، وعنه محمد بن منصور مثل رواية (الموطأ). وقد تقدمت ترجمته.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري، المدني، عن أبي هريرة، وعنه: الحارث بن عبد الرحمن، قال في (التقريب): من الثالثة، خرج له الجماعة، والمؤيد بالله.

(٣) الضغث: هو ملء اليد من الحشيش المختلط. وقيل: الحزمة منه وما أشبهه من البقول. لسان العرب: ٢/٤٧٠.

(٤) سنن أبي داود: ٢/٥٦٧، مسند أحمد: ١/١٥٣، سنن أبي يعلى: ١/٢٧١، سنن البيهقي: ١٢/٤٨٦.

(٥) سنن البيهقي: ١٢/٤٨١، سنن الدارقطني: ٣/١٥٨.

وعن حصين، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- أنه أتى برجل عليه قروح وخيون قد امتلأ جسده منها وقد أصاب حداً، فقال علي عليه السلام: أقروه حتى تبرأ قروحه ثم يحد، وقال علي عليه السلام: أخوف أن أنكيها وأقتله.

[٢٤٧١] مسألة: [في الرجل والمرأة يزنيان ثم يتوبان ويتزوجان]

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا زنى رجل بامرأة ثم تابا، فلا يتزوجها حتى تستبرئ رحمها من الزنا؛ لئلا يلحق به نسباً من الزنا.

[٢٤٧٢] مسألة: [في إقامة الحد على الحامل]

قال محمد: وإذا وجب على المرأة حد الزنا وهي حامل، لم يقم عليها الحد حتى تضع حملها، ثم تغطمه، إلا أن يكون للولد من يكفله، بلغنا ذلك عن علي -صلى الله عليه-

وكذلك إن وجب عليها حد بقذف، لم يقم عليها الحد حتى تضع حملها^(١).
وكذلك إن قتلت نفساً عمدًا وهي حامل، فلا تُقتل - أيضاً - حتى تلد،

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٢٨، برقم (٤٩٤) قال: لما كان في ولاية عمر أتى بامرأة حامل فسألها عمر فاعترفت بالفجور فأمر بها عمر أن ترجم، فلقبها علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: ما بال هذه؟ فقالوا: أمر بها عمر أن ترجم. فردها علي عليه السلام فقال: أمرت بها أن ترجم؟ فقال: نعم، إعترفت عندي بالفجور. فقال علي عليه السلام: هذا سلطانتك عليها فما سلطانتك على ما في بطنها؟ قال: ما علمت أنها جلي. قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن لم تعلم فاستبر رحمها. ثم قال عليه السلام: فلعلك انتهرتها أو أخفعتها؟ قال: قد كان ذلك. فقال: أو ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لا حد على معترف بعد بلاء)) إنه من قيدت أو حبست أو تهددت فلا إقرار لها قال: فخلى عمر سيلها، ثم قال: عجزت النساء أن تلد مثل علي بن أبي طالب، لو لا علي لهلك عمر.

وإذا ولدت طلب الحاكم لولدها ظئراً ترضعه، ثم أقاد منها ولي الدم.
وروي أن شراحة أتت علياً -صلى الله عليه- وهي حبلى فقالت: إني زנית،
فقال: اذهبي حتى تقضي، فلما وضعت قال: لا أقتل نفساً بنفسين أيكم يكفل
هذا، فقال رجل: أنا أكفله، فقال علي -صلى الله عليه-: تبأ لك^(١).

[٢٤٧٣] مسألة: [من يبدأ برجم الزاني]

قال القاسم رحمته - وهو قول محمد -: والمرجوم إذا رجم بالبينة كان أول من
يرجمه الشهود، وإذا أقر واعترف، أو كان حمل بعد ما تضع حملها كان أول من
يرجم الإمام ثم الناس، وقد ذكر مثل ذلك عن علي -صلى الله عليه-.
وروي بإسناد عن علي نحو ذلك^(٢).

قال محمد: ولا يرمم الإمام إلا بحضرة الشهود؛ لقول علي: إذا شهد
الشهود بدأوا بالرمم^(٣).

(١) سنن البيهقي: ٤٣٥/١٢، سنن الدارقطني: ١٢٤/٣، وأخرج نحو ذلك في امرأة جاءت إلى
النبي الأعظم ﷺ: النسائي في سننه (المجتبى): ٣٦٥/٤، والحاكم في المستدرک: ٤٠٤/٤،
الدارقطني في سننه: ١٢٢/٣.

وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته، بسنده عن الإمام علي رحمته في (المجموع) ٢٢٧،
برقم (٤٩١) «أن امرأة أتته فاعترفت بالزنا فردها حتى فعلت ذلك أربع مرات ثم حبسها
حتى وضعت حملها فلما وضعت لم يرجمها حتى وجد من يكفل ولدها، ثم أمر بها فجلدت
ثم حفر لها بئراً إلى ثديها، ثم رجم، ثم أمر الناس أن يرجموا، ثم قال: «أما حد أقامه الإمام
بإقرار رجم الإمام ثم رجم الناس، وأما حد أقامه الإمام بشهود رجم الشهود ثم يرجم
الإمام ثم يرجم المسلمون»، ثم قال: «جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ».

(٢) المجموع الفقهي والحدی: ٢٢٧، برقم (٤٩١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٩/٦، سنن

البيهقي: ٤٣٥/١٢، سنن الدارقطني: ١٢٤/٣.

(٣) انظر التخریج السابق.

[٢٤٧٤] مسألة: [حضور الإمام الرجم، ومن يرجم عن الشاهد]

وعلى قول القاسم رحمته، ومحمد - في هذه المسألة -: إن على الإمام أن يحضر الرجم إن كان حاضراً في البلد، ويبدأ بالرجم، وهو قول أبي حنيفة.

وعلى هذه المسألة - أيضاً -: إن امتنع الشاهد من الرجم، أو كان غائباً، أو مات، أو عمي، أو جن، أو خرس، أو ارتد، لم يرجم الشهود عليه؛ لأن الامتناع من الرجم تهمة، وإذا مات لم يعلم هل كان يقدم على الرجم أم لا؟ فإن كان امتناع الشهود من الشهادة لمرض أو زمانة، رجم الإمام والناس؛ لأن التهمة زائلة عن الشهود، وهذا قول أبي حنيفة، وأصحابه.

وقال محمد - في رواية ابن عمرو عنه -: ولا ينبغي للإمام جلد الزاني إلا بحضرة الشهود، لعل بعض الشهود يرجع فيبطل الحد عن المشهود عليه.

[٢٤٧٥] مسألة: إذا تزوج بذات رحم، أو تزوج بامرأة في عدتها، أو تزوج

خامسة مع علمه بتحريمها

قال محمد في (المسائل): وإذا تزوج بذات رحم محرم - وهو يعلم أنها ذات [رحم] محرم منه - أقيم عليه الحد، ولا مهر لها عليه؛ لأنه لا يجتمع حد وعقر، وإن كان منه ولد لم يثبت نسبه، والولد لاحق بأمه يرثها وترثه، وإن تزوجها - وهو لا يعلم أنها ذات رحم محرم منه - ذرئ عنه الحد.

وقد روي عن النبي ﷺ في رجل تزوج امرأة أبيه ^(١) أنه أمر بقتله، وأراه قال: وجيء برأسه ^(٢). إلا أن الناس اليوم على أنه يقام عليه الحد على ما

(١) في (ج): ابنه، والأصح: أبيه.

(٢) أخرج أبو يعلى في مسنده ٢٢٨/٣ عن البراء بن عازب، قال: بعث رسول الله ﷺ خالي إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمره أن يضرب عنقه، وهو في سنن الترمذي: ٦٤٣/٣، وأخرج نحو ذلك أيضاً - ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٦٦/٦، ولم يذكر فيه أن الرجل المبعوث خال البراء.

وصفت لك. فلعل الخبر - إن كان صحيحاً - : أن يكون منسوخاً؛ لاجتماع المسلمين على خلافه، ولذلك أشبه في الآثار عن النبي ﷺ، من ذلك أن النبي ﷺ قال فيمن شرب الخمر: «(إن شربها الرابعة فاقتلوه)»^(١). ثم عفى الله - عز وجل - على لسان نبيه ﷺ بعد ذلك عن القتل إلى إقامة الحد.

وقال محمد في (كتاب أحمد بن حنبل): حديث البراء صحيح - يعني أن النبي ﷺ أمر بقتل رجل نكح امرأة أبيه -.

وقال الحسن ﷺ - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد في (المائل) - : وإذا تزوج رجل امرأة ولها زوج غيره وهما عالمان بأن ذلك لا يحل، أقيم عليهما الحد، وإن كانا محصنين رجلاً، وإن كانا بكرين جُلداً، وإن جاءت بولد لم يثبت نسبه من الثاني، وهو ولد زنا.

وروى محمد بإسناده: عن خلاص^(٢)، عن علي - صلى الله عليه - أنه رفع إليه امرأة تزوجت ولها زوج فكتمتها، فأمر برجمها، وجعل لزوجها ما أدرك من متاعها^(٣).

(١) المعجم الكبير: ٣٠٦/٧.

(٢) خلاص - بكر أوله، وتخفيف اللام، وآخره مهملة - أبو عمرو الهجري - بفتحيتين - البصري، من: علي، وعمار، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي رافع، وطائفة، وعنه: قتادة، وهوف، وداود بن أبي هند. قال أحمد: ثقة، وقال أبو داود: ثقة. خرّج له: الجماعة، ومحمد بن منصور، والمؤيد بالله. توفي قبل المائة.

(٣) وروى ابن أبي شيبة في مصنفه ١٢٣/٥: عن خلاص: أن أمة أنت طياً فزعمت أنها حرة، فتزوجها رجل، ثم إن سيدها ظهر عليها، ففُضّي عثمان أنها وأولادها لسيدها، وجعل لزوجها ما أدرك من متاعها، وجعل فيهم السنة أو الملة: في كل رأس رأسين.

قال محمد: وإذا كان لرجل أربع نسوة، فتزوج خامسة فأولدها، وهما عالمان بأن هذا لا يحل وتعمداً ذلك، أقيم عليهما الحد، فإن كانا محصنين رجماً، وإن كانا بكرين جلداً، ولا يلحق نسب الولد منه، وإن كان تزوجها جاهلاً بأن هذا لا يحل، درىء عنهما الحد، ويثبت نسب ولده.

وقال في (الحدود): وإذا تزوج امرأة في عدتها وهما يعلمان أنه عليهما حرام، أقيم عليهما الحد.

وروي عن حسن بن صالح نحو ذلك.

وعن إبراهيم، والشعبي، أنهما قالوا: لا حد عليهما.

قال أبو عبد الله: وينبغي - على قول محمد في هذه المسألة - أن يكون كل من تزوج امرأة نكاحاً أجمعت الأمة على تحريمه، محرماً كانت أو غير محررم، والواطئ يعلم أنها حرام، فلأن عليه الحد في ذلك الوطئ، وهو قول أبي يوسف، ومحمد.

وقال أبو حنيفة: لا حد عليه في ذلك كله.

وقال محمد في (المسائل): وإذا تزوج امرأة وهي في عدتها من غيره وهما عالمان بأن ذلك محرم عليهما، فدرأ الحد في ذلك أسلم، ويؤدبهما الإمام أدباً شديداً ولا يبلغ بأدبهما الحد.

وليس نعلم لنا في إقامة الحد عليهما سلفاً من الصحابة ولا غيرهم إلى عصرنا هذا، ولو كان إلى القياس لأوجب^(١) عليه الحد؛ لأنه تزوجها

(١) في (س): لأوجب.

وهو يعلم أن ذلك حرام عليه بإجماع المسلمين، ولكن أكره التفرد بحكم في سفك دم دون من تقدم.

وقد روي: «أدراوا الحدود بالشبهات»^(١).

وإن جاءت بولد ثبت نسه؛ لأنه اسم تزويج، وهو قول أبي حنيفة.

وقال حسن بن صالح: لا يثبت نسه.

قال محمد: وإن تزوجها وهو لا يعلم أنها في عدة، فلا شيء عليه من أدب ولا غيره. بلغنا أن عمر بن الخطاب رُفِعَتْ إليه امرأة تزوجت في عدتها فضربها الحد، وطرح صداقها في بيت المال، فبلغ ذلك علياً - صلى الله عليه - فقال لعمر: إن كانا جهلا السنة فلم يجب عليهما أن يضربا الحد، ويطرح^(٢) صداقها في بيت المال، فرجع عمر إلى قول علي - صلى الله عليه -، وقال: ردوا الجهالات إلى السنة^(٣).

وعلى قول محمد: إذا دخل الأعمى إلى بيته فوجد على فراشه امرأة فوقع عليها، فظن أنها امرأته أو دعا امرأته فأجابته غيرها فقالت: أنا فلانة فوقع عليها، فلا حد عليه؛ لأنه قال فيمن زف إليه غير امرأته لمحو ذلك.

(١) الحديث المتقدم تحريجه.

(٢) المقصود هنا: ولا يطرح صداقها في بيت المال، فلا يتبادر إلى الذهن غير ذلك مع إسقاط (لا)، ويؤيد ذلك ما في سنن البيهقي في الخبر الآتي في الهامش.

(٣) ولفظ ما أخرجه البيهقي في سننه: ٤٢٦/١١، عن الشعبي قال: أتني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بامرأة تزوجت في عدتها، فأخذ مهرها فجعله في بيت المال، وفرق بينهما، وقال: لا يجتمعان، وعاقبهما، قال: فقال علي - رضي الله عنه -: ليس هكذا، ولكن هذه الجهالة من الناس، ولكن يفرق بينهما ثم تستكمل بقية العدة من الأول، ثم تستقبل عدة أخرى، وجعل لها علي - رضي الله عنه - المهر بما استحل من فرجها، قال: فحمد الله عمر - رضي الله عنه - وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس ردوا الجهالات إلى السنة.

[٢٤٧٦] مسألة: إذا زنى رجل بذات رحم

قال القاسم رحمته ومحمد: وإذا زنى رجل بذات رحم محرم، أقيم عليه الحد، إن كان محصناً رجم، وإن كان بكراً جُلد.

قال القاسم: وحكمه كحكمه إذا زنى بغيرها من النساء.

وقد روى البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ: أنه أمر بقتل رجل نكح امرأة أبيه، ولم يصح ذلك عندنا^(١).

قال محمد: حديث البراء صحيح، وقد تقدم القول فيه.

وروي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه»^(٢).

[٢٤٧٧] مسألة: [من غصب امرأة على نفسها فزنى بها]

قال القاسم رحمته - فيما روى داود عنه، وهو قول محمد - : وإذا غصب رجل امرأة على نفسها فزنى بها، فلا حد عليها، قال القاسم: وقد ذكر نحو ذلك عن النبي ﷺ وعن علي - صلى الله عليه ^(٣) - .

قال محمد: وأما الرجل فيقام عليه الحد إن كان مُحصناً رُجم، وإن كان بكراً جُلد.

(١) الحديث المتقدم من البراء، وهو في سنن أبي يعلى: ٢٢٨/٣، سنن الترمذي: ٦٤٣/٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٦/٦.

(٢) سنن الترمذي: ٥١/٤، سنن ابن ماجه: ٤١٨/٢، مسند أحمد: ٤٩٣/١، سنن البيهقي: ٤٦٤/١٢، سنن الدارقطني: ١٢٦/٣، عن ابن عباس.

(٣) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٨، برقم (٤٩٤).

وقال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإن قالت امرأة: استكرهني، وقال الشهود: لا بل طاوخته، أخذ بقول الشهود.

وروى محمد، عن حسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه، قالوا: إذا أكره رجل على الزنا فخاف القتل لم يُحد.

وروى محمد بإسناد: عن وائل بن حجر، قال: استكره رجل امرأة على عهد رسول الله ﷺ فضربه رسول الله ﷺ الحد، ولم يقم عليها^(١).

وعن أبي رافع: عن علي - صلى الله عليه - في امرأة استكرهها رجل على نفسها ف قضى فيها: أنها مثل السائبة لا تملك نفسها لو شاء لقتلها، ليس عليها حد، ولا رجم، ولا نفي.

وعن عمر: أنه أتى بامرأة مرت على راع وقد عطشت فأبأ أن يسقيها حتى مكته من نفسها، فشاور علياً - صلى الله عليه - فقال: أرى أن تمتعها وتخلي سبيلها، ففعل^(٢).

(١) أخرج الترمذي في سننه: ٤٥/٤: عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: استكرهت امرأة على عهد رسول الله ﷺ، فدرأ عنها رسول الله ﷺ الحد، وأقامه على الذي أصابها، ولم يذكر أنه جعل لها مهراً.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب وليس إسناده متصل، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، قال: سمعت عمداً يقول: عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن ليس على المستكرهة حد.

(٢) سنن البيهقي: ٤٦٧/١٢. وأخرج الإمام زيد بن علي رضى الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضى الله عنه في (المجموع) ٢٢٨، برقم (٤٩٤): في قول له لعمر بن الخطاب: أو ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا حد على معترف بعد بلاء إنه من قيدت أو حبست أو تهددت فلا إقرار له قال: فخلي عمر سبيلها، ثم قال: عجزت النساء أن تلد مثل علي بن أبي طالب، لولا علي لهلك عمر. وقد تقدم.

وعن إبراهيم قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إني زنت فأقم في حد الله، فقال: «لعلك استكرهت، لعلك قهرت».

وعن حبة، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك^(١).

وعن الحسن البصري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمي خطأها ونسيانها وما استكرهت عليه، وما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به»^(٢).

وقال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يعقل»^(٣).

وعن زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، عن علي -صلى الله عليه- مثل هذا الحديث^(٤).

وعن ابن عباس قال: أتني عمر بامرأة مجنونة قد فجرت فتشاور في رجمها، فقال علي -صلى الله عليه-: أما علمت أن القلم رفع عن ثلاثة، فذكر نحوه^(٥).

(١) وقال الشعبي في مسند أحمد: ٢٢٧/١: أن علياً -رضي الله عنه- قال لشراحة: لعلك استكرهت، لعل زوجك أذاك.. لعلك لعلك. الخ الحديث المتقدم.

(٢) أخرج نحو ذلك بلفظ مقارب عن أبي هريرة: البيهقي في سننه: ٥١٨/١٤، وأخرج ابن ماجه في سننه: ٢٢٤/٢: عن أبي ذر الغفاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمي: الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». وعن ابن عباس نحو ذلك في المعجم الصغير: ٣٢٢/١، وقد تقدم هذا الحديث.

(٣) سنن أبي داود: ٥٤٦/٢، سنن الدارمي: ٦١٣/٢، سنن البيهقي: ٢٢٥/٤، ٢٦٦/١١، وقد تقدم تخريجه.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٢، برقم (٤٧٤).

(٥) مسند أحمد: ٢٢٦/١، سنن أبي يعلى: ٤٤٠/١.

[٢٤٧٨] مسألة: [الجارية تباع فيتداول عليها قوم]

وعن الشعبي - في جارية بيعت فتداولها قوم، ثم وجدت حرة - قال:
لا عقر لها - يعني لأنها غرتهم من نفسها -.

وقال حسن بن صالح: لها على كل إنسان منهم عقر؛ لوقوعه عليها.

[٢٤٧٩] مسألة: في الذمي يزني بمسلمة

قال القاسم رحمته الله: وإذا زنى الذمي بمسلمة استكرهها على نفسها، فعليه في ذلك ما على المستكره من المسلمين، وقد قال بعضهم: يُقتل الذمي إذا غلبها على نفسها؛ لأنهم لم يعطوا العهد على ذلك.

وروى محمد بإسناده: عن زيد رحمته الله عن آبائه، عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: إذا فجر الذمي بمسلمة قُتل، ولا ذمة له إنما أعطوا الذمة على أن لا يخفروا مسلماً.

[٢٤٨٠] مسألة: حد بلوغ الغلام والجارية، الذي إذا بلغاه وجب عليهما الحد

قال القاسم رحمته الله - في رواية داود عنه، والحسن رحمته الله فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : حد بلوغ الغلام: أن يحتلم، أو يبلغ خمس عشرة سنة.

قال الحسن، ومحمد: حد بلوغ الجارية: أن تحيض، أو تبلغ خمس عشرة سنة.

وقال الحسن - فيما حدثنا محمد وزيد، عن زيد، عن أحمد، عنه - في صبي سرق: رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ، أو يأتي عليه خمس عشرة سنة.

وروى محمد بإسناد: عن ابن عمر قال: عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَلَمْ يَجْزَنِي، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَأَجَازَنِي^(١).

قال محمد: فإن لم يدرك الغلام ولم يعرف مِثْنَهُ، فإدراكه: أن يَنْبِتَ الشَّعْرَ الْأَسْوَدَ، فإذا بلغ ذلك جاز الحكم عليه وله، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ في بني قريظة أنه قَتَلَ مَنْ أَنْبَتَ مِنْهُمْ.

وروى محمد بإسناد: عن عطية القرظي^(٢)، قال: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَنِي قَرِيظَةَ فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قَتَلَ، وَمَنْ لَمْ يَنْبِتْ خَلِيَ سَبِيلَهُ، فَكَتَبْتُ فِيمَنْ لَمْ يَنْبِتْ فَخَلِيَ سَبِيلِي^(٣).

وعن زيد بن علي عليه السلام عن علي -صلى الله عليه- قال: إذا بلغ الغلام اثنتي عشرة سنة جرى عليه وله فيما بينه وبين الله، وإذا طلعت العانة جرت الحدود عليه^(٤).

وعن عمر: أنه رفع إليه غلام لم يَنْبِتْ قَدْ انْتَهَزَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَوْ أَنْبَتَ لَأَقَمْتُ عَلَيْهِ الْحَدَّ^(٥).

(١) البخاري: ٩٤٨/٢، مسلم: ١٥/١٣، سنن ابن ماجه: ٤١٠/٢، سنن الدارقطني: ١١٥/٤.
(٢) عطية القرظي - بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء - صحابي من الطبقة الصغرى، روى عنه مجاهد، وعبد الملك بن عمير، وكثير بن السائب. سكن (الكوفة)، كان فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ.

(٣) سنن الترمذي: ١٢٣/٤، سنن ابن ماجه: ٤١٠/٢، مسند أحمد: ٤٠٢/٥، مصنف ابن أبي شيبة: ٧٣٤/٧، وغيرها.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٢، برقم (٤٧٥).

(٥) سنن البيهقي: ٤١٢/٨.

وعن ابن مسعود: أنه أتت بجارية لم تحصن قد سرقت فلم يقطعها^(١). وغير هذا الرأي عن جعفر بن محمد رحمهما في غلام لم يحتلم قذف رجلاً، قال: لا يجلد؛ لأن الرجل لو قذف الغلام لم يجلد، والجارية التي لم تحصن لا تحد إن قذفت، ولا يحد قاذفها، وإن فجر غلام لم يحتلم بامرأة، عزّر الغلام، وجلدت المرأة.

وقال سفيان: يعزر الغلام، ويدراً عنها الحد.

وعن جعفر رحمهما قال: إذا فجر رجل بجارية لم تحصن عزرت الجارية، وضرب الرجل الحد.

وعن الحسن البصري، وابن أبي ذئب^(٢)، وحسن بن صالح نحو ذلك.

[٢٤٨١] مسألة: إذا زنى رجل مراراً

قال محمد: وإذا زنى رجل مراراً لم يكن عليه إلا حدّ واحد، وإذا زنى مراراً فأقيم عليه الحد لبعضها، هدر عنه كل شيء كان فلم يؤخذ به مرة أخرى، لا خلاف فيه.

(١) سنن البيهقي: ٢٠ / ١٣، وعن القاسم بن عبد الرحمن: أنه أتت بجارية لم تحصن سرقت، فلم يقطعها.

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ويقال: ابن أبي ذئب، الأسدي، المدني، الحجازي، تابعي، من ابن عمر، وغيره، وعنه: خالد بن يزيد العمري، قال في (الجامع): وثقه أبو زرعة.

[٢٤٨٢] مسألة: أقل العدة التي تخضر الحد

روى محمد بإسناده: عن ابن عباس في قوله - عز وجل - : ﴿طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] قال: لا تكون طائفة أقل من أربعة الذين يشهدون والإمام والجلاد، والطائفة: ما بين خمسة إلى خمسمائة، فإن جاوز خمسمائة فليس بطائفة.

وعن الحسن قال: الطائفة: عشرة^(١).

وعن عطاء قال: الطائفة: رجلان فصاعداً^(٢).

وعن مجاهد قال: الطائفة: رجل واحد أو أكثر^(٣).

وروى الكلبي عن ابن عباس مثل قول مجاهد.

وقال بعضهم: الطائفة: سبعة.

وعن أبي بردة الأسلمي: أنه أتني بأمه لأهله زنت وعنده نحواً من عشرة، فأمر بها فجلدت خمسين، ثم قرأ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

[٢٤٨٣] مسألة: [الزانية تخشى على نفسها القتل]

قال محمد: وإذا زنت امرأة فجلت من الزنا فخافت وليها من القتل إن ظهر على ذلك، فليس لها أن تطرح الولد، ولا تضيعه، ولا تقتله، وعليها أن ترضعه وتربيته وإن خافت على نفسها، وتتوب إلى الله - عز وجل - من ذلك،

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٤٥/٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣٦٧/٧.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٦٧/٧.

فقد قال [رسول الله ﷺ] في المعترفة بالزنا: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبلها الله منه»^(١) وصاحب المكس: هو العاشر.

فإن جهلت فقتلته فهي بمنزلة من قتل النفس التي حرم الله في المأثم، وتتوب إلى الله من ذلك، ولا قصاص عليها، وعليها الدية في مالها حالة لورثته سواها، إن كان له إخوة من أم فلهم الدية، وإن كان له ورثة من ذوي الأرحام أو من غيرهم.

[٢٤٨٤] مسألة: [الزنى بامرأة لها زوج]

قال محمد: وإذا زنا رجل بامرأة لها زوج لم يجب عليه أكثر من التوبة والاستغفار، ولا يجب عليه أن يأمر زوجها أن يستبرئها من الزنا، ولا يجب عليه - أيضاً - أن يعلم الزوج بالوطئ مخافة الولد؛ لأنه لا يحل للزوج أن يقبل منه.

[٢٤٨٥] مسألة: [الزانية على فراش زوجها]

قال محمد: وإذا ولدت امرأة من الزنا على فراش زوجها ثم تابت، فينبغي لها أن تعلم زوجها أن هذا الولد ليس منه، فإن صدقها وعلم صدق ذلك بالوقت وأنه لم يكن قريبا وأن الولد ليس منه، فإن الولد لا ينفيه من نسبه إلا اللعان، وليس بينهما لعان؛ لأن المرأة مقرة، ولا يحل للزوج أن يقر به؛

(١) مسلم: ٢٠١/١١، سنن أبي داود: ٥٥٧/٢، سنن الدارمي: ٦٢٢/٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٧/٦.

لما يجب في ذلك من الأحكام، ولا يحل للمرأة أن تنفي منه لما يلزم في ذلك من الأحكام؛ ولأنه يرثها وترثه، وهو يرث ولدها ويرثونه، بمنزلة أخ لأم.

ولكن ينبغي للزوج أن يظهر أمره ويشهره، ويقول: هذا الولد ليس هو مني ولا منك، هذا ولد وجدته، وتقول المرأة: هذا الولد مني حين كنت طلقتي فقضيت عدتي منك وتزوجت زوجاً غيرك ومات عني وهذا الولد منه، فهذا القول عندي وجه الحيلة فيما بُلِيَ به، فإن كان الزوج قد علم أنه قد كان وطئها في الطهر الذي زعمت أنها زنت فيه، لم يحل له أن ينفيه بقولها؛ لأن الولد للفراش، وإن نفاه لاعتن.

وعلى قول محمد - في هذه المسائل -: إذا ولدت المرأة على فراش زوجها، فقال الزوج: زنت بفلان وهذا الولد منه وأقرت بذلك المرأة، وأقر بذلك فلان، فإن نسب الولد ثابت من الزوج، ولا يصدق واحد منهما على نفي الولد، ولا على إخراجه من نسبه.

وعن ابن عباس: أن رجلاً من الأنصار أتته امرأة تشتري منه تمرًا، فأدخلها منزله فنال منها ما ينال الرجل من امرأته من مس أو قبلها^(١)، غير أنه لم يجامعها، ثم إنه فزع إلى الله وتاب، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره، فأنزل الله فيه: ﴿وَأَقْرِبْ صَلَواتَكَ لِلْفَارِيقِ الْهَلِ﴾ [سورة: ١١٤] الآية، فقال رجل: يا رسول الله، هي لهذا وحده، أو للناس عامة؟ فقال: «لهذا ولئن فزع من الذنوب فزعه» وفي حديث آخر: «للمسلمين عامة»^(٢).

(١) في (س): قبله.

(٢) البخاري: ١/١٩٦، سنن الدارقطني: ١/١٣٤، المعجم الأوسط: ٧/٢٤٩، وغيرها.

وروى محمد، عن الشعبي، عن علي، قال: لا رجم إلا في اثنتين: شهود، أو اعتراف.

وعن عمر قال: الرجم: شهود، أو اعتراف، أو جَبَل^(١).

(١) سنن الترمذي: ٣٠/٤، سنن ابن ماجه: ٤١٥/٢، سنن أبي يعلی: ١٤١/١، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٣/٦.

باب في الشهادة على الزنا

قال محمد: وإذا شهد أربعة على رجل بالزنى، فينبغي للحاكم أن يسأل الشهود على الزنا: ما هو؟ حتى يصفوه وينسبوه، فإذا وصفوه بصفة يعرفها ويتبينها، يسألهم عن معرفة الرجل؟ فإذا أثبتوا معرفته سألهم بمن زنى؟ فإن قالوا: بامرأة ولا نعرفها، درى عنه الحد؛ لأننا لا نأمن أن تكون امرأة تحمل له، ويدرا الحد عن الشهود، وليسوا بقذفة؛ لأن الشهادة قد تمت، وإن أثبتوا معرفتها، سأل القاضي عن عدالة الشهود؟ فإذا عدلوا سأل عن الرجل أحر هو أم عبد؟ ثم سأل أمحصن هو؟ أم غير محصن؟ فإن أقر بالإحصان، أو شهد الشهود الذين شهدوا عليه بالزنا أو غيرهم سأل عن صحة عقله هل به جنون؟ أو مزار يثور به في أوقات؟ حتى يعرف الوقت الذي شهدوا عليه فيه، وفي بعض النسخ^(١): وسأل الشهود عن شهادتهم قديمة أو قريية؟ وهل طاعته أو استكرهها؟ فإن أثبتوا ذلك سألهم عن الإحصان ما هو؟ فإذا أثبتوا أنه حر مسلم، وأنه تزوج حرة مسلمة، وأنه دخل بها، وجامعها في الفرج، أمر بإقامة الحد عليه، ولا يكون في الشهود أعمى، إنما تثبت الشهادة بالزنا رؤية العين.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا.

وطى قول محمد: إن لم يشهد الشهود على الدخول، وكان له منها ولد فهي عصنة، وكفى بالولد شاهداً، وإذا شهد الشهود على الزنا والإحصان، فلا يرجم الإمام إلا بحضرة الشهود؛ لأنهم أول من يرجم، وإن كانوا شهدوا على الزنا ولم يشهدوا بالإحصان فلا يضر ألا يشهدوا بالرجم؛ لأنهم لم يشهدوا بالإحصان.

وروى محمد: عن الحكم - في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا - قال: لا ترحم حتى يكون معهم من يجيء بها، وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ امرأة أو جامعها، فلا حد على الشهود عليه، ولا على الشهود؛ لأنهم ليسوا بقذفه بهذه الشهادة حتى يقولوا: زنى بفلانة، ويصفوا الزنا بمحدوده.

قال محمد: وروى عن النبي ﷺ وعن علي عليه السلام أن الحد لا يجب حتى يشهد الشهود على الإيلاج والإخراج كالليل في المكحلة^(١).

قال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا شهد أربعة على رجل أنه زنى بامرأة وهي مطاوعة له، وقالت المرأة: استكرهني، فالقول قول الشهود، ويقام عليها الحد، ولو شهد الشهود أنها طاوعته، وقالت المرأة: تزوجني، درئ عنها الحد، ويلزم الزوج الصداق.

(١) والاعتراف لا بد أن يكون كذلك. انظر: المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٧، برقم (٤٩٠). وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٢١-٢٢٢، وفي (المتخب) ٤١٣: ولا يجب الحد على الزاني، حتى يشهد عليه أربعة عدول بالزنا والإيلاج، والإخراج، فإذا شهد عليه أربعة وجب على الإمام أن يسأل عن عدالة الشهود، وعن عقولهم، وعن إسلامهم، وعن أبصارهم، فإنه ربما كان فيهم الدمي الذي لا تحوز شهادته على الملي، وربما كان فيهم الأعمى الذي لا يبين عماء إلا لمن عرفه، وذلك الذي ينزل الماء في بصره فلا يستبين ذلك للإمام منه إلا بالسؤال عن ناظره، فإذا صح عنه أمر ذلك سأل هل بين الشهود وبين الشهود عليه عداوة؟ حتى يبرأوا من ذلك كله... الخ كلامه عليه السلام.

[٢٤٨٦] مسألة: رجوع الشهود

وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا، ثم رجعوا، أو رجع بعضهم عن الشهادة قبل إقامة الحد، أقيم عليهم جميعاً حدود^(١) القذف - يعني إذا طلب ذلك المشهود عليه - لأنهم مقيمون على قذفه.

وقال قوم: يجلد الراجع^(٢) وحده، ولا يجلد الثلاثة؛ لأن الشهادة قد تمت ومضى الحد، وكذلك إن رجع أحدهم بعد إقامة الحد، فعليه ربع أرش الضرب، ويضرب الحد إن رجع بالقذف، ولا سبيل على الثلاثة الباقين.

وروى بإسناده: عن سفيان، وأبي ضمرة، وحفص، عن جعفر بن محمد، عن أبيه - عليهما السلام - قال: قال ﷺ: «ما أحب أن أكون أول الشهود الأربعة»^(٣) في حديث سفيان: «لثلاث ينكل بعضهم فأضرب». وعن أبي رافع، عن علي - صلى الله عليه - نحو ذلك^(٤).

وعن أبي الطفيل، عن عمر - في أربعة شهدوا على رجل وامرأة، فشهد ثلاثة أنهم رأوه يهب فيها كالمرود في المكحلة، وقال الرابع: رأيت خصيتيه يضربان استها وزجليها عليه كأذني الحمار، ولم يشهد كما شهد أصحابه، فجلد الثلاثة وخلي سبيل الرجل والمرأة.

وعن الشعبي، عن علي - صلى الله عليه - أنه حدث بحديث المغيرة حين شهد عليه الثلاثة، وأبى زياد أن يشهد، فقال أبو بكر - حين فرغ من جلده - لا أتوب منه أبداً.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: حد.

(٢) في (ب، س): الرابع. والصواب ما أثبتناه من (ج).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦١/٦.

(٤) مصنف عبد الرزاق: ١١٧/٧، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن علي ﷺ.

قال الشعبي: ولم يقل علي عليه السلام إن جلده الثانية فارجم المغيرة، وإنما هو شيء كان الناس يذكرونه عن علي - صلى الله عليه - وليس بشيء ^(١).

قال محمد: وإذا شهد أربعة ^(٢) على رجل بالزنا، فقال: نعم قد صدقوا، ثم رجعوا أو رجع بعضهم فليس عليهم حد.

[٢٤٨٧] مسألة: [في رجوع شهود الزنا عن شهادتهم بعد إقامة الحد]

قال محمد: وإذا شهد أربعة بالزنا على رجل محصن، فرُجم بشهادتهم، ثم رجعوا عن الشهادة، فعليهم الدية على عواقلهم في ثلاث سنين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: ولا حد عليهم؛ لأن الحد لا يورث.

وقال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو - : وإن جلد ورجم، فعليهم الدية في أموالهم، وأرض الضرب إن كان ضُرب.

وقال ابن أبي ليلى: إذا رجم بشهادتهم ثم رجعوا عن الشهادة، قتلوا.

وعن الحسن البصري والحكم مثل ذلك.

وقال الحسن بن صالح: يسألهم إذا رجعوا عن الشهادة بعد الرجم، فإن قالوا: نعمدنا، قتلوا، وإن قالوا: لم نعمد، لزمتهم الدية على عواقلهم ^(٣).

قال محمد: وإن كان غير محصن فضرب بشهادتهم ثم رجعوا عن شهادتهم، أقيم عليهم حدود ^(٤) القذف، وعلى كل واحدٍ منهم ربع أرض الضرب في

(١) وهو في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٠ / ٦، سنن البيهقي: ٤٦٤ / ١٢.

(٢) في النسخ المتوفرة لدينا زيادة لفظة: (بالزنا) بعد قوله: (وإذا شهد أربعة) ولعلها زيادة في غير محلها لأنها وردت هذه اللفظة بعد لفظة: (رجل) كما ترى.

(٣) حاصل المسألة أنه إذا تبين تعمدهم الكذب في الشهادة قتلوا، وأما إذا ظهر أنهم رجعوا عما قالوه في تحقيق بعض أجزاء الشهادة لشبهة طرأت فرمما ترجع إلى الدية على العواقل لكسي يتم الجمع بين الآراء في مثل هذه المسألة. والله أعلم.

(٤) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: حد.

ماله، وروي نحو ذلك عن حسن بن صالح.

وإن كان رجع واحد منهم، فإنه يحد، ويضمن ربع أرض الضرب.

وروى محمد: عن الحكم، والحسن، وابن أبي ليلى، أنهم قالوا: إذا شهد أربعة بالزنا على رجل فرجم ثم رجع أحدهم، قُتِلَ.

قال الحكم: وعلى الثلاثة الدية.

وعن ابن أشوع^(١): قال: يُجلد وعلى الثلاثة الدية.

وقال عكرمة، وحامد: يجلد، وعليه ربع الدية^(٢).

وقال الشعبي: ليس على تائب حد^(٣).

وعن يحيى بن آدم قال: إذا شهد أربعة بالزنا، وشهد اثنان أنه محصن، فرجعوا جميعاً، فعلى الأربعة الدية، وليس على الذين شهدوا أنه مُحَصَّن شيء، وإن كان إنما رجع الذين شهدوا أنه مُحَصَّن، فليس عليهم شيء.

وقال بعضهم: على الأربعة النصف، وعلى الاثنين النصف.

[٢٤٨٨] مسألة: إذا شهد على رجل أربعة بنين له بالزنا

قال محمد: وإذا شهد على رجل أربعة بنين له أنه زنى وهو مُحَصَّن أو غير محصن، أجزت شهادتهم عليه، إذا كانوا عدولاً، ووصفوا من معرفة الزنا

(١) سعيد بن عمرو بن أشوع الحمداني الكوفي، عن الشعبي، وعنه عبد الله بن عمران وغيره، قال الذهبي: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس، ووثقه ابن حبان، وابن معين، والنسائي، والمعجلي، توفي سنة ١٢٠ هـ تقريباً، احتج به الشيخان، والترمذي، عداؤه في ثقات الزهيدة.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٨٨/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٣٠/٦، ولم يذكر الجليل، وإنما ربع الدية.

(٣) سنن سعيد بن منصور: ٧٧/٢.

وتحديده ما تقوم به شهادتهم ويجب به إقامة الحد. فإن كان مُحصناً رجم وإن كان غير محصن جُلد.

فإن قيل: كيف يكون غير محصن وله بنون؟

قيل: يكون قد تزوج، وولد له وهو يهودي أو نصراني أو عبد ثم أعتق أو أسلم، أو يكون مسلماً وتكون زوجته يهودية، أو نصرانية، أو أمة، أو أم ولد، أو مدبرة، أو مكاتبة، فلا يكون مُحصناً بواحدة من سمين.

فإن كان مُحصناً فرجم ثم رجعوا عن الشهادة، فعليهم الدية على عواقلهم في ثلاث سنين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وقال ابن أبي ليلى: إذا رجعوا بعد الرجم قتلوا.

وقال حسن بن صالح: أسألهم فإن قالوا: تعمدنا، قتلوا، وإن قالوا: لم نتمد، لزمتهم الدية على عواقلهم.

قال معمر: وإن كان غير محصن فضرب الحد بشهادتهم، ثم رجعوا عن شهادتهم، أقيم عليهم حدود القذف، وعلى كل واحد منهم ربع أرش الضرب في ماله. وإذا رجعوا عن شهادتهم بعد الرجم فقصي عليهم بالدية، فإنهم يرثون من ديته وماله إن^(١) كانوا لم يرجعوا أباهم فيمن رجم، وإن كانوا رجموا أباهم فيمن رجم. وأصابته أحجارهم، لم يرثوا من ديته، ولا ماله.

وقول^(٢) ابن أبي ليلى: لا يرثون من ديته ولا ماله رجموا أو لم يرجعوا؛ لأنه أوجب قتلهم.

(١) في (س): وإن.

(٢) في (ب): وقال.

وفي قول حسن بن صالح: إن قالوا: تعمدنا، لم يرثوا من دينه ولا ماله، وإن قالوا: لم نتعمد، ورثوا من دينه وماله.

قال أبو جعفر بن هارون: قال علي بن عمرو: قال محمد بن منصور: إن رجع أحد شاهدي الإحصان بعد الرجم عن شهادته، ورجع - أيضاً - أحد الأربعة الذين شهدوا بالزنا فقد قال بعض العلماء: على الراجع من شاهدي الإحصان ربع الدية، وعلى الراجع من الشهود الأربعة على الزنا ثمن الدية في ماله، وعليه ربع أرش الضرب إن كان الإمام حده قبل أن يرميه، وعليه الحد بالقذف.

وقال أكثر العلماء: ليس على الراجع من شاهدي الإحصان شيء؛ لأنه إنما أقيم عليه الحد بشهود الزنا، وذلك أنه لو شهد رجل وامرأتان على الإحصان تقبل شهادتهم، فإنه لا يقتل بشهادة النساء في الحدود، فليس شاهد الإحصان من الحدود في شيء، ولكن على الراجع من الأربعة ربع الدية، وربع أرش الضرب إن كان ضُرب، وعليه الحد بالقذف.

[٢٤٨٩] مسألة: [من وجدَ مع امرأة فادعى أنها زوجته]

قال محمد: وإذا شهد على رجل أربعة شهود عدول أنه زنى بهذه المرأة، فقال المشهود عليه: هذه زوجتي، فلا حد على الرجل، ولا على المرأة، ولا على الشهود.

وروى محمد بن أسانيد: عن الشعبي، وإبراهيم، والحكم، ومحمد، وحسن بن صالح نحو ذلك.

وقال حسن بن صالح: وإن قال شبهتها زوجتي، دُرئ عنه الحد.

وعن أبي داود الزعافري^(١): أن رجلاً وامراً وجدوا في خرابة فَرَفَعَا إلى علي، فقال الرجل: زوجتي، فقال لها علي -صلى الله عليه-: ما تقولين؟ فأوما الناس إليها، قولي: نعم، فقالت: نعم، فخلى سبيلهما ودرا عنهما الحد.

وقال محمد - في رواية ابن هارون عنه - : فقالت^(٢) المرأة: تزوجني وقال: بل زنت بها، فقد قال أبو حنيفة وأصحابه: دُرئ عنهما جميعاً الحد، ويلزم الرجل الصداق.

وإن قالت المرأة: زنى بي، أو زنت به، وقال الرجل: بل تزوجتها، دُرئ عنهما الحد، ويلزم الرجل الصداق، ويكون موقوفاً عليها حتى ترجع إلى تصديقه.

[٢٤٩٠] مسألة: [شهادة الفساق على الزاني]

قال محمد: إذا شهد أربعة فساق على رجل بالزنا، دُرئ عنه وعن الشهود الحد، وروي مثل ذلك عن شريك.

وقال حسن بن صالح: يجلدون، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

(١) في جميع النسخ: الزعافري. والصواب ما أثبتناه.

أبو داود الزعافري، هو يزيد بن عبد الرحمن الأسود الكوفي، من أهل الكوفة، يروي عن أبي هريرة، وجمدة بن هبيرة، وعدي بن حاتم، وجابر بن سمرة، وكنته: أبو داود. وعنه: ابنه إدريس وداود، ويحيى بن المهيم العطار.

(٢) في (ج): وقالت.

[٢٤٩١] مسألة: [من شهد عليها بالزنا فوجدت عذراء]

قال محمد: وإذا شهد أربعة على امرأة بالزنا، فنظر إليها النساء فوجدنها عذراء، درى عنها الحد بالشبهة منها، وعن الشهود بتمام الشهادة منهم^(١).
وروي عن الشعبي مثل ذلك، وقال: ما كنت لأرجعها، وعليها خاتم ربها^(٢).

وقال محمد - فيما روى جعفر بن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإن نظر النساء إليها بعد ما رُجعت فوجدنها عذراء، أو رتقاء، فلا شيء على الإمام ولا على الشهود؛ لأنه لا يضمن رجل شهادة النساء.

[٢٤٩٢] مسألة: [شهادة الأعمى والصبي والذمي على الزنا]

وعلى قول محمد - وهو قول أصحاب أبي حنيفة - : إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فجلده الحاكم، ثم وجد أحدهم ذمياً أو أعمى أو صيباً، جلدوا جميعاً إلا الصبي فلا يجلد، وعلى الحاكم أرض الضرب في بيت المال؛ لأنه قال - في أربعة عريان، أو نصارى شهدوا على مسلم أنه زنى - : إنهم يجلدون جميعاً؛ لأنهم قذفة، وقال - في الوالي يعاقب من لا يستوجب العقوبة - : إنه ضامن.

وعلى قول محمد: إن كان في الأربعة عبد أو محدود بقذف، لم يجلدوا؛ لأنه كان يميز شهادة العبد والمجلود في القذف إذا تاب.

(١) أي أنه لم يتراجع عن الشهادة أحد منهم.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣٣٣/٧.

وقال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا شهد أربعة على مُحصن، فرجه الحاكم بشهادتهم، ثم وُجِدوا أو وُجِد أحدهم يهودياً أو نصرانياً، فديته من بيت المال؛ لأن هذا من خطأ الإمام.

[٢٤٩٣] مسألة: [شهادة أهل الذمة على المسلمين في الزنا]

قال محمد: وإذا شهد أربعة من أهل الذمة على ذمي، أنه زنى بامرأة مسلمة بعينها وأحضروها، أقيم عليهم الحد بقذفهم المسلمة، ولا تقبل شهادتهم على الذمي، وإنما أبطلنا شهادتهم عليه وهم عدول في دينهم، بأننا إن أجزنا شهادتهم رجنا امرأة مسلمة بشهادة أهل الذمة، ولم يصلح أن نقيم الحد على الذمي ونبطله على المسلمة؛ لأنها شهادة واحدة في أمر واحد، فإذا بطل بعضها بطلت كلها.

[٢٤٩٤] مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة، أحدهما الزوج

قال القاسم رحمته الله - فيما روى داود عنه - : وإذا شهد على المرأة بالزنا أربعة أحدهم زوجها، لم تقبل بشهادة الزوج، وبينهما الملاعة إن لم يأت بأربعة شهود.

قال محمد: إذا قذف الرجل امرأته فسئل البينة فجاء بثلاثة فشهدوا عند الحاكم مع شهادة الزوج أنها زانية، جلد الثلاثة حداً حداً، ولاعن الزوج.

وإذا ابتدأ الزوج فجاء بثلاثة وهو رابعهم فشهدوا عليها بالزنا وعدلوا، قبلت شهادتهم، ورجحت إن كانت محصنة^(١)، وهذا قول محمد في (الطلاق).

وروي في (كتاب الحدود): عن الحسن البصري، والشعبي، وحسن بن صالح مثل ذلك، وهو قول أبي حنيفة.

(١) الفرق بين إثباته بالثلاثة لاحقاً وابتداء هو أنه إذا أتى بهم لاحقاً فمن المحتمل التواطؤ على ذلك، أما إذا أتى بهم ابتداء فلعلهم مظنة الصدق إذا ثبت عدالتهم.

وعن ابن عباس، وسعيد بن المسيب، وجابر بن زيد، وإبراهيم، والشعبي - في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم الزوج - قالوا: يلاعن ويحد الآخرون^(١) ثم قال محمد: الناس على هذا.

قال محمد - في وقت آخر -: يدرأ عن الجميع.

وعن أبي حنيفة، قال: لا حد ولا لعان.

وعن الشعبي قال: لو تمالت ربيعة ومضر يجيئون ثلاثة ثلاثة، فشهدوا على رجل بالزنا لم يجز معهم رابع، جلدوا جميعاً، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

[٢٤٩٥] مسألة: شهادة النساء والماليك في الحدود

قال القاسم رحمته الله: لا تجوز شهادة النساء في حد من حدود الله^(٢)، [وروى داود عنه]^(٣): ولا تجوز شهادة المملوك في رقه، وتجاوز شهادته على ما يعلم بعد إذا شهد بعد عتقه.

وقال محمد: لا تجوز شهادة النساء مع الرجال في الحدود، لا أعلم في ذلك خلافاً.

(١) انظر: سنن سعيد بن منصور: ٣٦٤/١، مصنف عبد الرزاق: ٣٣١/٧.

(٢) رواه الإمام الهادي في (الأحكام) ٢/٢٤٥، عن أبيه، عن جده عليهم السلام.

وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٤٤: «لا تجوز شهادة النساء في شيء من الحدود التي أوجبها الله على العبيد كثرن أو قللن، وتجاوز شهادتهن فيما سوى ذلك وحدهن، في حال ما لا يمكن أن يشهد على ما شهدن عليه الرجال».

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من (ب، س).

[٢٤٩٦] مسألة: في من أقر على نفسه بالزنا

قال القاسم: وسئل عن الرجل يقر على نفسه بالزنا. كم مرة يردد؟

فقال: ذكر عن النبي ﷺ أنه ردد ماعز بن مالك الأسلمي أربع مرات، فلما كان في الرابعة أمر برجه^(١)

وقال محمد: إذا أقر رجل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مواطن، وجب عليه الحد.

[٢٤٩٧] مسألة: كيفية اعتراف الزاني عند الحاكم

قال محمد: ينبغي للحاكم إذا اعترف عنده رجل بالزنا، أن يطرده ويأمر بطرده، فإن عاد والحاكم في مجلسه فاعترف ثانية أمر أيضاً بطرده، فإن عاد الثالثة فاعترف بالزنا أمر الحاكم أيضاً بطرده، فإن عاد في الرابعة فاعترف بالزنا، فقد تمت أربع شهادات في أربعة مواطن من المعترف.

فيسأله الحاكم عن الزنى ما هو؟ فإذا وصف من الزنا صفةً يجب بها إقامة الحد.

سأله الحاكم هل هو مُحصن؟ أو غير مُحصن؟ فإن قال: إنه مُحصن.

سأله عن الإحصان ما هو؟ فإذا وصف من الإحصان ما ينبغي من معرفة صفته، بعث الحاكم إلى أهله وجيرانه.

فسأل عن صحة عقله. فإذا عرف صحة عقله، أمر بإقامة الحد عليه، ولم يسأله بمن زنى؟ هذا قول محمد في (المسائل).

(١) الأحكام: ٢/ ٢٢٤، مسلم: ١١/ ١٩٥، سنن أبي داود: ٢/ ٥٥٠، وسنن أبي داود: ٢/ ٥٥٠.

وقال - في وقت آخر - في (المسائل) وفي (كتاب الحدود): يسأله الحاكم بمن زنت؟ لتلا يكون زنى بامرأة يدراً عنه الحد بوطئه إياها لشبهة.

بلغنا أن النبي ﷺ قال لماعز بن مالك بعد ما أقر على نفسه بالزنا أربع مرات: «ما الزنى»؟

قال: أتيتها حراماً كما يأتي الرجل زوجته حلالاً.

فقال له النبي ﷺ: «حتى غاب ذاك منك في ذاك منها كما يغيب الميل في المححلة، والرشا في البئر»؟

قال: نعم، فقال له النبي ﷺ: «من زنت»؟^(١).

فقال: بفلاتة. فلم يجعله النبي ﷺ قاذفاً.

وكذلك بلغنا عن علي - صلى الله عليه - أنه سأل رجلاً اعترف عنده بالزنا، قال له: بمن؟ قال: بفلاتة.

وروي: أن النبي ﷺ لما أراد أن يرجم ماعز بن مالك سأل عنه فذكروا خيراً.

قال محمد: والحدود في قذف إذا أقر على نفسه بالزنا أربع مرات، أقيم عليه الحد.

وروي محمد بإسناد عن أبي هريرة: أن ماعز بن مالك الأسلمي قال: يا رسول الله، إنني زنت، فأعرض عنه، فقال: إنني زنت، فأعرض عنه، فقال: إنني زنت، فأعرض عنه، فقال: إنني زنت.

(١) سنن أبي داود: ٥٥٠ / ٢، ٥٥٣، مسند أحمد: ٢٨٤ / ٦، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥١ / ٦، مصنف عبد الرزاق: ٣٢٢ / ٧.

فقال: «أتيتها»؟

قال: نعم.

قال: «حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب الميل في المكحلة والرشا في البئر»؟

قال: نعم.

قال: «هل تدري ما الزنا»؟

قال: نعم، أتيتها حراماً كما يأتي الرجل زوجته حلالاً.

قال: «فماذا تريد»؟

قال: أريد أن تطهرني، فأمر به فرجم^(١).

وعن جابر بن عبد الله قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فأقر على نفسه بالزنا، فقال له النبي ﷺ: «أما لهذا أحد يرد»^(٢). حتى جاء أربع مرات فأمر برجمه.

وعن نعيم بن هزال^(٣) قال: كان ماعز بن مالك يتيماً في حجري فأصاب جارية من الحي، فقلت له: ائت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك، وإنما فعلت ذلك رجاء أن يكون له مخرج، فأتاه فقال: يا رسول الله إنني زنيت فأقم عليّ كتاب الله، فأعرض عنه ثم عاد فقال: يا نبي الله إنني زنيت،

(١) انظر: التخریج السابق، والأحكام للإمام الهادي إلى الحق ٥٥٠ / ٢ / ٢٢٥.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٠ / ٦.

(٣) نعيم بن هزال الأسلمي. عن أبيه. وعنه ابنه يزيد، اختلف في صحبته، ذكره ابن حبان في (الثقات).

فأقم عليّ كتاب الله، ثم أتاه فقال مثل ذلك حتى قالها أربع مرات.

فقال النبي ﷺ: «إني قد قلتها أربع مرات، فبمن؟»

قال: بفلانة.

قال: «فهل ضاجعتها؟»

قال: نعم.

قال: «باشرتها؟» قال نعم.

قال: «هل جامعتها؟»

قال: نعم، فأمر به فرجم^(١).

وعن نعيم بن هزال أن النبي ﷺ قال: «لو كنت سترته بثوبك كان خيراً مما صنعت»^(٢).

وعن الحسن البصري: أن امرأة من بني غامد^(٣) أتت رسول الله ﷺ، وأخبرته أنها زنت فقال لها: «ارجعي» فرجعت فمكثت قريباً من شهرين، ثم أتته فأخبرته أنها زنت، فقال: «ارجعي» فرجعت، فمكثت قريباً من شهرين ثم أتته فأخبرته أنها زنت، فقال: «ارجعي» فرجعت فمكثت قريباً من شهرين، ثم أتته فقالت: لعلك تريد أن تفعل بي كما فعلت بماعز بن مالك.

(١) سنن أبي داود: ٥٥٠ / ٢، مستد أحمد: ٢٨٤ / ٦.

(٢) مستد أحمد: ٢٨٤ / ٦.

(٣) في بعض النسخ: (عامر)، وبعضها: (بارق) كما في رواية ابن أبي شيبة عن الحسن في المصنف: ٥٥٧ / ٦، وفي الدايمي: ٦٢٢ / ٢ من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه، من بني غامد، ولعله الصواب كما هو مشهور.

فقال لها القوم: إنك حمقى، يقول لك رسول الله: «ارجعي» وأنت تراجعينه. ثم أتته فأخبرته أنها زنت فقال لها: «تطهري، والبسي ثيابك» ففعلت، فأمر بها فرجعت، فأصاب شيء من دمها خالد بن الوليد فصبها، فقال رسول الله ﷺ: «الله عليك لا تسبها، فلقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقُبِلَتْ منه»^(١).

قال محمد: يعني: العاشر.

وعن الشعبي قال: جاءت شراحة الهمدانية^(٢) إلى علي -صلى الله عليه- وهي حبلى، فقالت: إني زنت، قال: فلعل زوجك من عدونا من أهل الشام تكرهين أن نخبرينا به.

قالت: لا.

قال: لعل رجلاً أتاك وأنت نائمة.

قالت: لا.

قال: لعل رجلاً استكرهك.

قالت: لا.

قال: فاذهي حتى تضعي - وفي حديث آخر - : فأمر بها إلى السجن حتى وضعت حملها، ثم أخرجها فقال: لا أقتل نفسين بنفس، أيكم يكفل هذا؟

فقال رجل من القوم: أنا أكفله.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٧/٦، سنن الدارمي: ٦٢٢/٢، سنن البيهقي: ٤٣٧/١٢، سنن النسائي الكبرى: ٢٨٧/٤.

(٢) الهمدانية - بالذال - في (المتخب): ٤١٤، و(الأحكام): ٢١١/٢.

فقال علي - صلى الله عليه -: تبأ لك، فجعلها يوم الخميس مائة جلد، ورجعها يوم الجمعة^(١).

وفي رواية إبراهيم النخعي: أن علياً - صلى الله عليه - قال لقنبر - يوم الجمعة -: ناد من أراد أن يشهد عذاب هذه المؤمنة فليشهد عذابها اليوم، فأمر قنبر فحفر لها حفيرة ثم قال لها: قومي يا امرأة فسوي عليك ثيابك ثم انزلي إلى آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة، فقامت فتزلت الحفيرة. فقالت: اللهم جمعت علي عذاب الدنيا فلا تجمع علي عذاب الآخرة، فبكى علي - صلى الله عليه - وبكى المسلمون، ثم أمر علي قنبر فوطا حولها حتى نشبت في الحفيرة - وفي حديث آخر - حتى وارى ثديها، وفي رواية زاذان أن علياً - صلى الله عليه - أمر بها فخيطة في عباءة.

قال الشعبي: وأخذ الناس الحجارة وأحاطوا بها، فقال علي: ليس هكذا الرجم، لا يقتل بعضكم بعضاً صفواً كما تصفون في الصلاة صفافاً خلف صف، ثم رمى. ثم قال للصف المقدم: ارموا، ثم قال للصف الثاني والثالث حتى فرغوا منها^(٢).

وفي رواية القاسم بن عبد الرحمن^(٣)، عن أبيه، قال: إنني لأنظر إلى علي - صلى الله عليه - حين رجمها، قال فحمد الله وقال: يا أيها الناس إن الرجم

(١) أخرج البيهقي في سننه: ٤٣٥/١٢، نحو ذلك عن الشعبي مع اختلاف في اللفظ.

(٢) ورواية الشعبي بلفظ مقارب في مصنف عبد الرزاق: ٣٢٦/٧.

(٣) القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهللي المسعودي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن: أبيه، وجده عبد الله بن مسعود مرسلاً، وجابر بن سمرة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وحسين بن يزيد التغلبي وغيرهم. وعنه: أشعث بن سوار، وجابر الجعفي، والحارث بن حصيرة، والحسن بن صمارة، وسليمان الأعمش، وسماك بن حرب وغيرهم، توفي سنة (١٢٠هـ) أو قبلها.

رجمان: رجم سر، ورجم علانية، فأما رجم العلانية: فيشهد الشهود فيبدأ الشهود فيرجهون، ثم الإمام، ثم الناس، ورجم السر: فيشهد على المرأة ما في بطنها حبل أو اعتراف، فيرجم الإمام ثم يرجم الناس، ألا وإنني راجم فلا ترجهوا، ثم أخذ حجراً فتقدم فرماها وكان من أصوب الناس رمية بحجر، فما أخطأ أصل أذننها، ثم قال: انظروا حتى أجاوز ثم دخل وخلق بينهم وبينها فرجموها.

قال الشعبي: فجاءت همدان إلى علي فقالوا: كيف نصنع بها، قال: كما تصنعون بنسائكم إذا متن في بيوتكم^(١).

[٢٤٩٨] مسألة: إذا أقر على نفسه، ثم رجع عن إقراره

وقال محمد - فيما أخبرنا ابن حازم الوشاء، عن الحسين بن إبراهيم الفزاري، عنه - : مضت السنة: أن الرجل إذا أقر على نفسه بالزنا أربع مرات ثم رجع عن إقراره، قبل رجوعه، ودرى عنه الحد.

وروى بإسناده عن الشعبي، وسفيان، وحسن، وأبي حنيفة وأصحابه مثل ذلك.

وروي عن ابن أبي ليلى: أنه إذا رجع لم يقبل رجوعه.

وروي حديث ماعز بن مالك: أنه لما وجد مس الحجارة والموت خرج يشتد، فلقيه عبد الله بن أنيس^(٢) فرماه بوظيف بعير أو بلحي جمل فطرحه

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٢/ ٢٤١، بلفظ: «... إذا متن في بيوتهن».

(٢) عبد الله بن أنيس - بضم الهمزة وفتح النون - أبو يحيى، القضاعي، الأنصاري، بطل مقدم، شهد (العقبة) و(أحد)، سار إليه جابر بن عبد الله شهراً إلى (الشام)، يسمع منه حديث (المظالم). عنه: بنوه، وجابر، ومحمود بن لبيد. توفي سنة (٥٤ هـ). خرج له الناصر للحق، وأبو طالب، ومسلم.

ورجمه الناس حتى مات فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «هلا تركتموه»^(١).

قال محمد - في رواية الفزاري عنه - : فصار ذلك سنة.

وعلى قول محمد: لو ثبت على الزنا ورجع عن الإحصان قبل منه، وجُلد ولم يَرجم.

[٢٤٩٩] مسألة: إقرار العبد على نفسه بالزنا

قال محمد: وإذا أقر العبد على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مواطن، جُلد خمسين جلدة، ولا رجم عليه إن كان محصناً.

وإذا أقر العبد على نفسه بشيء يدخل على مواليه منه مضرة ولا يدخل على نفسه مضرة، لم يجوز إقراره إلا بشاهدي عدل على ما أقر به، والذي يدخل على سيد العبد المضرة كلما لم يكن فيه قصاص، أو يقول: قد سرت، أو قد أفسدت مالا لفلان.

وروى محمد بإسناده: عن أبي مالك الأشجعي^(٢)، عن أشياخ لهم: أن عبداً مملوكاً لهم أقر عند علي - صلى الله عليه - بالزنا أربع مرات فضربه الحد خمسين سوطاً.

(١) سنن أبي داود: ٢/ ٥٥٠، مسند أحمد: ٦/ ٢٨٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٥١، وفيها جُمعاً زيادة «...لعله أن يتوب فيتوب الله عليه».

(٢) سعد بن طارق بن أشيم، أبو مالك الأشجعي، الكوفي. محدث، روى عن أبيه، وأنس، وحيد الله بن أبي أوفى، وأبي حازم الأشجعي، ونافع بن خالد الخزاعي، وغيرهم. وعنه: شعبة، والثوري، وحفص بن غياث، وأبو معاوية، وابن أبي زائدة، وأبو خالد الأودي، وآخرون. وثقه أحمد، وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه، قال الذهبي: وأبيه صحيحة. خرَّج له محمد بن منصور المراتي، وأبو الغنائم النوسي، والموفق بالله. مات سنة (١٤٠هـ).

وعن الشعبي قال: لا يقام على عبد حد باعتراف إلا بينة^(١).
وعن أبي الضحى^(٢) نحوه.

[٢٥٠٠] مسألة: [شهادة الشهود على بعضهم بالزنا]

روى محمد بإسناد: عن الشعبي، أنه سئل عن ثلاثة شهدوا على أربعة بالزنا،
وشهد الأربعة على الثلاثة بالزنا.

قال: على الثلاثة حدان؛ حد لأنهم زناة، وحد لأنهم قذفوا، وهو قول
حسن بن صالح.

وسئل الشعبي: عن أربعة شهدوا على رجل أنه ليس ابن فلان، وشهد
أربعة أنه ابن فلان.

قال: درئ عن هؤلاء، لأنهم أربعة وأصدق الآخرين^(٣).

قال أبو جعفر بن هارون: قال علي بن عمرو: قال محمد بن منصور: إذا زنى
رجل بامرأة ثم تزوجها ثم شهد الشهود عليه بعد تزويجه ودخوله بها، فإن
جماعة من العلماء قالوا: يدرأ عنه الحد، وكذلك إن زنى بأمة ثم ملكها
بشراء، أو هبة، أو وصية، أو ميراث، أو تُصدَّق بها عليه فقبلها، فإنه يدرأ
عنه الحد.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٤/٦.

(٢) أبو الضحى - بضم المعجمة - مسلم بن صبيح - بصيغة التصغير - الهمداني، العطار، الكوفي. عن
علي مرسلاً، وابن عباس، وجماعة، وعنه: منصور بن المعتمر، والأعمش، وطائفة منهم:
عبد الله بن سبرة. توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، سنة مائة. خرج له الجماعة، والمؤيد بالله،
والمرشد بالله، له في (الأمالي) حديثان عن الإمام علي عليه السلام، ومسروق.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٧/٦.

وقال آخرون: للإمام أن يقيم عليه الحد في ذلك كله؛ لأنه حد قد كان
وجب لله قبل التزويج، وقبل الملك.
وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا، فرجم بشهادتهم ثم وجد الرجل مجنوناً
فعلى الشهود الدية.

باب حد القاذف

قال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قال لأخيه أو لأجنبي: يا ابن الفاعلة، فليستغفر الله ويتوب، ولا شيء عليه، وللام أن تقدمه إلى الحاكم إن شاءت، فإن أقر عند الحاكم بأنه قذفها جلده ثمانين.

قال محمد - في رواية ابن هارون، عن علي بن عمرو، عنه - : ولا يجلد إلا بمحضرة المقلوف، وإن أنكر أنه قذفها فجاءت بشاهدين عدلين، فإن الحاكم يسأل القاذف عن البينة بصحة ما قذفها به. فإن ادعى بينة فجاء بأربعة شهداء فشهدوا على المرأة وعُدُّوا عند الحاكم، أقام عليها الحد، وإن لم يأت بيينة على ما قذفها به، جلده الحاكم ثمانين جلدة.

قال محمد - فيما روى ابن عمرو، عنه: فإن ادعى بينة غيباً، فإنه يؤجل في ذلك إلى أول مجلس يجلسه القاضي، وإن كان القاضي جالساً فيما^(١) بينه وبين قيام القاضي، وقال قوم: له إلى المجلس الثاني، وإن أنكر حين قدمته إلى الحاكم أنه قذفها، ولم يكن للمرأة بينة، فلا يمين عليه، وخلي سبيله، ليس في الحدود أيمان.

قال السيد أبو عبد الله: وكان ينبغي في قول محمد: أن يكون عليه اليمين إذا أنكر؛ لأن قوله يدل على أن مذهبه أن القذف من حقوق الأدميين يسقط بالعفو لأنه قال: إذا عفا المقلوف عن القاذف، بطل عنه الحد، وقال - فيمن قذف جماعة فقال لكل واحد على حده: يا زان - : إنه يجلد لكل واحدٍ منهم حداً.

(١) لعلها: فما. والمراد: يؤجل إلى قيام القاضي من مجلسه.

وروى محمد بإسناد: عن غياث، وحامد بن عيسى^(١)، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: لا يستحلف صاحب حد. وفي رواية: ولا يستحلف في قذف^(٢) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه جميعاً.

وروي عن حسن بن صالح قال: عليه اليمين، وإن لم يحلف ضربه الحد، وقال: القذف من حقوق الناس.

وعن حفص بن غياث^(٣)، وشريك قالوا: يستحلف في الحد.

قال محمد: وحدثنا علي، عن حميد، عن حسن قال: إذا قال القاذف: استحلفه أنه ليس كما قلت، استحلفه. وكان حسن بن صالح يقول في الرجل تقوم عليه البيعة: إذا شهدت له بما حضر استحلفه لقد شهدت ببيتك بحق، وإذا شهدت له بما لم يحضر استحلفه ما تعلم أن ببيتك شهدوا بباطل، وكان لا يقضي حتى يحلف.

وروى محمد بإسناد عن الشعبي - في رجل قذف رجلاً بالفرسية - : أنه رأى فيه الحد.

(١) حماد بن عيسى بن عبيد الجهمي، الواسطي، ثم البصري. خرّج له: الترمذي، وابن ماجه، وعبد بن منصور، والسيد أبو طالب رحمهم الله.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٤١٩/٧، من قول حماد.

(٣) أبو عمر، حفص بن غياث بن طلق بن معاوية، النخعي، الكوفي، من تلامذة الصادق، وأحد أعيان الزيدية، عداده في ثقات محدثي الزيدية. توفي سنة (١٩٤هـ).

[٢٥٠١] مسألة: شهادة القاذف إذا تاب

قال محمد: وإذا تاب القاذف، جازت شهادته، وكل محدود إذا تاب وعلمت توبته، جازت شهادته.

قال أبو جعفر محمد بن علي عليه السلام: تجوز شهادة المحدود في القذف إذا تاب. وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا تجوز شهادته.

قال محمد: وإذا قذف الرجل امرأته وهي محدودة في قذف، فإنها تلعن إذا كانت قد تابت من القذف.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا لعان بينهما، ويجلد الزوج لها؛ لأنها ليس لها شهادة.

قال محمد: وإن قذفت المحدودة زوجها فإنها تحمد.

[٢٥٠٢] مسألة: حد الذمي إذا قذف

قال محمد: وإن قذف الذمي مسلماً، جُلد الحد^(١)، فإذا شهد أربعة من أهل الذمة على مسلم أنه زنى، أقيم عليهم الحد.

وإذا قذف النصراني امرأته وهي نصرانية، فلا حد بينهما، ولا لعان، سواء كان قذفه إياها بزناً أو بفتي ولد.

ولو أن مسلماً وذمياً قذف كل واحدٍ منهما صاحبه، قال: يا فاعل يابن

(١) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (المنتخب) ٤٢١: «يجب على الذمي حد؛ لأنه قذف المحصنة، وحكم الله جار على جميع الخلق من المسلمين والذمين». وفي (الأحكام) ٢/ ٢٤١: «إذا قذف الذمي مسلماً أو مسلمة حدّ لهما».

الفاعلة. ضُربَ الذمي حداً للمسلم وحداً لأمه إن كانت ميتة، ولا حد على المسلم في قذفه للذمي في نفسه ولا في قذفه لأمه إن كانت ذمية.

وروي نحو ذلك عن الشعبي وحسن بن صالح.

وإن كانت مسلمة فطلبت المسلم بقذفها جلد لها، وإن كانت ميتة ولها وارث من المسلمين ذو محرم: ابن، أو ابن ابن، أو أب، أو جد، أو أخ، أو أخت، فطلب بقذفه إياها، جلد له، وإن لم يكن لها وارث من المسلمين فلا حد عليه.

[٢٥٠٣] مسألة: [إذا ادعى القاذف بينة غيباً]

قال القاسم، ومحمد: وإذا ادعى القاذف بينة غيباً، فإنه يؤجل أجل مثله في دعواه.

قال محمد: وأجل مثله في دعواه: إن كان القاضي جالساً فإلى وقت قيامه، وإن لم يكن القاضي جالساً فإلى أول مجلس يجلسه. هذا الذي عليه الناس. وروي عن الضحاك أنه قال: لا يؤجل.

[٢٥٠٤] مسألة: [في حد من نفى رجلاً من أبيه]

قال محمد: ومن نفى رجلاً من أبيه، فقال: لست بابن فلان. فهو قاذف، فإن كانت الأم حرة مسلمة فعليه الحد، وإن كانت ذمية أو أمة فلا حد عليه؛ لأن القذف إنما وقع على الأم، ولا حد على قاذفها، وهذا قول حماد وأبي حنيفة وأصحابه.

وروي عن ابن مسعود، والشعبي، والحسن، وابن أبي ليلى، وسفيان، وحسن بن صالح، قالوا: عليه الحد.

قال مغيرة، وابن أبي ليلى، وحسن: وإن قال له: يا ولد زنا، جلد؛ لأنه نفاه عن أبيه، وإن قال له: يابن الزانية لم يجلد.

قال الشعبي: وإذا قال لرجل - قد مات أبوه في الجاهلية - : لست بابن فلان، لست بعربي، يا ولد زنا، فعليه الحد، وإن قال له: يابن الزانية فلا حد عليه، وإذا قال رجل لرجل: ما كان أبوك ليلد مثلك. فليس بقاذف، ولكن هو تعريض وفيه تعزير.

وهذه (المسائل) تدل: على أن مذهب محمد: أنه لا يحد في التعريض، ويحد في الكنايات.

[٢٥٠٥] مسألة: [النفي من القبيلة]

قال محمد: وإذا قال رجل لعربي: لست من العرب، أو لقرشي: لست من قریش، أو لأنصاري: لست من الأنصار، فلا حد عليه في شيء من ذلك، ولكن يؤدبه الإمام بقدر ما يرى.

وروي محمد عن الشعبي وأبي حنيفة نحو ذلك.

وعن الحكم، وابن أبي ليلى، وابن صالح، قالوا: يضرب الحد.

قال حسن: لأن هذا قد صار نسباً^(١).

(١) في (ب، ث): نيباً. وفي الهامش: نسباً.

قال أبو حنيفة: لا حد عليه، إلا أن ينفية من أبيه وأمه حرة مسلمة، وإن نفاه من جده، فقال: لست بأبن فلان فلا حد عليه.

وقال حسن بن صالح: النفي من الجد والأب وإن بعد سواء، إذا ثبت النسب إليه.

وقال أبو حنيفة: إذا قال رجل لرجل: يا نبطي. فلا حد عليه، هو كقوله له: يا كوفي.

وقال ابن أبي ليلى: عليه الحد.

[٢٥٠٦] مسألة: [من قال لغيره: يا فاسق أو يا فاجر]

قال القاسم^(١): وإذا قال رجل لرجل: يا فاسق، أو يا فاجر، سئل عما أراد بقوله؟ فإن أراد الزنا، كان قاذفاً، وإن أراد بالفسق^(٢) والفجور: الخبث^(٣) في الدين والتقصير فيه، لم يكن قاذفاً، وعليه التعزير^(٤).

وقال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد -: وإذا قال رجل لرجل مسلم: يا فاسق، يا فاجر، يا خبيث، وما أشبه ذلك، فلا حد عليه، ولكن يؤدبه الإمام بقدر ما يرى، ويستغفر الله.

وروى محمد بإسناد: عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك^(٥).

قال محمد: ولا يسأله الإمام: ما أردت بقولك؟

(١) في (ث): قال محمد.

(٢) في (ب، ج): الفسق. وما أثبتاه من (ث، س).

(٣) في (ث): الخبث.

(٤) رواه الإمام الهادي، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام): ٢/ ٢٤٠.

(٥) سنن البيهقي: ٥٠٣/ ١٢. وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ٢٢٩، برقم (٤٩٧): «أنه كان يعزر في التعريض».

[٢٥٠٧] مسألة: في من قال: يا لوطي

وعلى قول القاسم، ومحمد: إذا قذف رجل رجلاً، بأنه فجر بامرأة في دبرها، أو برجل في دبره، فحده حد القاذف؛ لأن من قولهما: أن حد اللوطي حد الزاني، وهو قول أبي يوسف، ومحمد؛ لأن كل قاذف لو أقام أربعة شهداء على صحة دعواه، حُدَّ المَقْذُوف حد الزاني، وكذلك يجب على القاذف حد القذف إذا لم يأت بشهداء.

وكل قاذف لو أقام أربعة شهداء على صحة دعواه، لم يحد المَقْذُوف حد الزاني، فكذا لا يجب على القاذف حد القذف.

وقد قال أيضاً محمد - في رجل قال لرجل: يا لوطي -: الناس على أن عليه التعزير، وهذا قول أبي حنيفة، وإنما أشار محمد في هذا إلى أن عليه التعزير؛ لأن قوله: يا لوطي، يحتمل فعال قوم لوط وغيره.

[٢٥٠٨] مسألة: [من قال لغيره: يا لوطي]

وروى محمد بإسناده عن عكرمة وطاووس: أنه لا حد عليه.

وعن إبراهيم، والشعبي، والحسن البصري، قالوا: عليه الحد^(١).

وعن إبراهيم - أيضاً - قال: إن نوى [بقوله] عمل قوم لوط، ضُرب، وإن نوى قوم لوط، لم يضرب. وقال رجل لأبي الأسود: يا لوطي، قال: رحم الله لوطاً.

وقال أبو بكر بن عياش: قال^(٢): قوله يا لوطي مثل قوله يا عمدي.

(١) وأخرج ابن ماجه في سننه ٢/ ٤٢٠: عن ابن عباس: عن النبي ﷺ قال: «إذا قال الرجل للرجل: يا غنث، فاجلدوه عشرين، وإذا قال الرجل للرجل: يا لوطي، فاجلدوه عشرين».

(٢) يعني أبا الأسود.

[٢٥٠٩] مسألة: في التعريض

وإذا قال رجل لرجل: يا غنث أو يا معفوج، أو يا كرامة، أو قال: ما تأتي امرأتك إلا حراماً، فلا حد عليه في شيء من ذلك، ولكن يؤدب.

وروى محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- وعن إبراهيم فيمن قال لرجل: يا معفوج، أن عليه الحد.

قال محمد: وليس يؤخذ به.

وعن الحسن قال: إذا قال له: يا غنث، فلا حد عليه.

وقال عكرمة وأهل المدينة: عليه الحد.

وعن ابن أبي رافع، عن علي -في رجل قال لرجل: يابن المجون.

فقال الآخر: أنت المجون، فأمر بالأول بأن يجلدده صاحبه عشرين سوطاً، ثم أعطى الآخر السوط وأمره أن يجلدده عشرين سوطاً نكالاً.

وعن طريف العكي، عن علي -صلى الله عليه- قال: من عَرَضَ^(١) عَرَضْنَا له بالسوط^(٢).

وعن إبراهيم قال: في التعريض عقوبة^(٣).

(١) في (ج): من عَرَضْنَا.

(٢) وروى نحو ذلك عن عمر بن عبد العزيز في مصنف عبد الرزاق: ٤٢٣/٧، وفيه أنه كان يجلد في التعريض.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٤٢٢/٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٩/٦.

وقال الشعبي: إن شاء الإمام عاقبه، وإن شاء لم يعاقبه.

وعن عمر: أنه رفع إليه رجل قال لرجل: ما أبوه بزان، ولا أمه بزانية. فشاور أصحاب محمد - صلى الله عليه [وآله وسلم] - فقالوا: ما نرى عليه حداً مدح أباه وأمه، فضربه عمر^(١).

وعن الشعبي - في الرجل يقول للرجل: يا دعني - قال: لو قال: ادعاك عشرة، ما كان عليه شيء. وفي الرجل يقول للرجل: يا لقيط. قال: فيه تعزيز، وإذا قال: إنك لتقود الرجال إلى أهلك. قال: فيه تعزيز.

وعن علي - صلى الله عليه - في رجل قال لرجل: يا خنزير، يا حمار، قال: يعزر.

وعن غياث عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - عن علي - صلى الله عليه - فيمن قال لرجل: يا شارب الخمر، يا أكل لحم الخنزير قال: لا حد عليه، وفي رجل قال: يا خنزير، يا حمار، قال: يعزر^(٢).

وعن إبراهيم، وعطاء - فيمن قال لرجل: يا شارب الخمر - قال: لا حد عليه^(٣).

(١) مصنف عبد الرزاق: ٤٢٥/٧.

(٢) أخرج البيهقي في سننه: ٥٠٣/١٢: عن عبد الملك بن صير، عن شيخ من أهل الكوفة، قال: سمعت علياً - رضي الله عنه - يقول: «إنكم سألتموني عن الرجل يقول للرجل: يا كافر، يا فاسق، يا حمار، وليس فيه حد، وإنما عقوبة من السلطان، فلا تعودوا فتقولوا».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٠٨/٦، عن إبراهيم، وأخرج عن عطاء في الرجل يقول للرجل: يا شارب الخمر، يا سارق، قال: «ليس عليه حد، ولكن سياط».

[٢٥١٠] مسألة: [القذف بالزنا قبل البلوغ أو الإسلام أو العتق]

قال محمد: وإذا قال رجل لرجل، أو لامرأة: زנית، وأنت يهودي، أو مجوسي، أو عبد، أو أنت في الجاهلية، فعليه الحد في ذلك كله؛ لأنه قاذف في هذا الوقت، وروي ذلك عن الحكم.

وروي^(١) عن الحسن البصري، وحسن بن صالح قالاً: لا حد عليه.

وعن إبراهيم، والشعبي: في العبد يزني فيقام عليه الحد ثم يعتق. فيقول له الرجل: يا زان، قال: يضرب من قذفه.

قال محمد: وإذا قذف رجل صبياً لم يحتلم بالزنا، فلا حد عليه، وإذا قذف الصبي رجلاً فلا حد عليه، ولكن يؤذبان.

قال محمد: وإذا قال لرجل: زנית وأنت صبي، أو وأنت خصي، أو وأنت مجنون، فلا حد عليه في ذلك؛ لأنه كاذب وليس بقاذف.

وكذلك لو قال لامرأة: زנית وأنت صبية، أو رتقا، فلا حد عليه، وليس بقاذف، ولكن عليه في ذلك أدب يعززه الإمام بقدر ما رأى.

وإذا زنى الذمي ثم أسلم، أو زنى العبد ثم أعتق، فقال له رجل: يا زان، فقد قال قوم: لا حد على قاذفه.

وقال قوم: يحسد، إلا أن يقول: كنت زנית وأنت يهودي أو نصراني.

(١) في (س): وروي ذلك.

[٢٥١١] مسألة: [قذف الدمي والذمية]

قال القاسم رحمته الله ومحمد: وإذا قذف الحر أو العبد ذمياً أو ذمية، فلا حد عليه.

قال القاسم: لأن الله تعالى إنما جعل الحد في ذلك على من قذف المحصنات المؤمنات، وليس الدمي والذمية بمؤمنين.

[٢٥١٢] مسألة: [في قذف المسلم للعبد]

قال القاسم رحمته الله ومحمد: إذا قذف المسلم عبداً مؤمناً أو أمة مؤمنة، فلا حد عليه.

قال القاسم رحمته الله: وقد قال بعضهم: إذا كانا عفيفين حد قاذفهما، وهو قول شاذ ضعيف.

قال محمد - في رواية ابن عمرو عنه - : وإن رأى الإمام أن يؤدبه في ذلك أدبه. والمديرة وأم الولد وولدهما في ذلك بمنزلة العبد والأمة. وإذا قذف المسلم ذمياً، أو عبداً، أو مديراً، أو أم ولد، ثم أسلم الدمي أو أعتق المالك فطالبوا بالحد، فلا حد على المسلم القاذف.

[٢٥١٣] مسألة: [حد قذف المملوك للحر]

قال محمد: وإذا قذف المملوك حراً أو حرة، فعليه نصف ما على الحر، فإن أعتق المملوك قبل أن يجلد، فعليه حد المملوك أربعين سوطاً، وكذلك الحكم في المديرة، وأم الولد.

وروى محمد بإسناده: عن ابن أبي رافع، وأبي جعفر - محمد بن علي عليه السلام - وعطاء بن أبي رباح، أنهم قالوا: قال علي - صلى الله عليه - في العبد يقذف الحر يجلد أربعين نصف حد الحر^(١).

وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعن زيد بن علي عليه السلام^(٢) وإبراهيم، والشعبي، ومجاهد، والحسن البصري مثل ذلك.

وعن عمر بن عبد العزيز، والزهرى قالوا: يجلد ثمانين^(٣).

وعن إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، قالوا: ليس على قاذف أم الولد حد^(٤).

وإذا قذف الرجل عبداً له مقرأ له بالرق ثم قامت البينة للعبد أنه حر معروف النسب فأراد أن يأخذ قاذفه بالحد، فإنه يدرأ عنه الحد.

[٢٥١٤] مسألة: في من قذف أباه، وابنه

قال القاسم عليه السلام: وإذا قذف الرجل ابنه - وفي رواية داود عنه - : وإذا قذف الرجل أم ابنه، حد كما أمر الله سبحانه، ولم يكن العفو في ذلك إلى ابنه ولا إلى غيره؛ لقوله - عز وجل - : ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا أَنَّهُنَّ فَاحِشَاتُ مَا ظَهَرُوا فَأَجْلَدُوهُنَّ مِائَتًا﴾ [النور: ٤] وقد قال غيرنا: إن العفو في القذف جائز لغير الابن، وهو في قولهم للابن أجوز.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٩/٦، وروى نحوه ذلك من عمر.

(٢) أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٢٨، برقم (٤٩٣). قال: «حد العبد نصف حد الحر».

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٤٣٨/٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨١/٦.

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٩/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٢/٦، ٤٨٣.

وقال محمد: وإذا قذف الرجل ابنه فقال: يا زان، فلا حد عليه، ويستغفر الله - عز وجل ، لا يقتل والد بولد، ولا يحد والد بقذف ولده، وروي نحو ذلك عن الحسن البصري، وحسن بن صالح.

وكذلك الجد وإن بعد لا يحد لابن ابنه، وكذلك الأم لا تحد لابنها، ولا لابن ابنها في أنفسهما.

وأما الجد أب الأم إذا قذف ابن ابنته، فيستحسن أن يدرأ عنه الحد؛ لأنه والد وإن كان غير وارث، وأما سوى هؤلاء من ذوي الأرحام، فإنه يحد. وإن قذف الابن أباه جُلد، وإن قتله قُتل به.

[٢٥١٥] مسألة: [في قذف المجنون والأخرس]

قال محمد: ولو أن رجلاً قذف مجنوناً أو أخرس^(١) لم يجب عليه حد؛ لأنك لا تدري مقرأ بما قذف أو منكراً، ولكن عليه أدب.

[٢٥١٦] مسألة: [في قذف الخصي والمجبوب]

قال محمد: حدثنا علي عن حميد^(٢)، عن حسن، قال: من قذف خصياً مجبوباً حد^(٣) قبل أن يدرك فليس عليه حد؛ لأنه كاذب. فإن كان الخصي أو الجبب بعد ما أدركه ثم قذفه قاذف، ضرب له.

(١) في بقية النسخ: أخرساً. والصواب ما أثبتناه من (س) لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) في (س): علي بن حميد. وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٣) في (س): جب.

[٢٥١٧] مسألة: [الحد في قذف الجماعة]

قال محمد في (المسائل): وإذا قال رجل لجماعة: يا زناة، فجاءوا به جميعاً، فعليه حد واحد لهم جميعاً، فإن طالب أحدهم فحد له، ثم طالبه الباقون لم يحد لهم؛ لأن الحد الأول لجميعهم.

وقال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : يحد لكل واحدٍ منهم حداً يبدأ بالأول فالأول.

وروي بأسانيد: عن ابن سيرين، والشعبي، وإبراهيم، وعروة، وعطاء، وأبي حنيفة وأصحابه، أنهم قالوا: عليه حد واحد لجميعهم.

وقال الحسن البصري، ومكحول، وابن أبي ليلى: يضرب لكل واحدٍ منهم حداً، سواء جاءوا به جميعاً، أو مفترقين.

قال محمد: وإن قال لكل واحد منهم على حدة: يا زاني، جُلد لكل واحدٍ منهم حداً، ذكر ذلك عن الشعبي وعروة.

وقال محمد - فيما يروي ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : يحد لهم إن جاءوا به جميعاً حداً واحداً، وإن جاؤا به مفترقين فقال قوم: يحد لهم حداً واحداً، وقال قوم: يحد لكل واحد منهم حداً.

وقال في (الحدود) - فيمن قال لرجل: يا ابن الزانين - فقول علي - صلى الله عليه - يجلد حدين حداً لأبيه وحداً لأمه، وروي ذلك عن الحسن البصري ومكحول، وابن أبي ليلى.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجلد حداً واحداً.

وروى محمد: عن شريك، أنه قال: إذا قذف القاذف رجلاً آخر وهو يجلد، أقيم عليه الحد - يعني حتى يتم له الحد الأول ولم يحد للثاني - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: لأن الحد وجب لله ولم يجب لكل واحد منهم، فمن قام به منهم سقط عن القاذف.

[٢٥١٨] مسألة: [من قال لغيره: يا زاني يابن الزانيين]

قال الحسن: فعلى قول علي - صلى الله عليه - إذا قال رجل لرجل: يا زاني يابن الزانيين جُلد ثلاثة حدود.

[٢٥١٩] مسألة: [الحكم في تبادل القذف]

وعلى قول محمد: إذا قال رجل لرجل يابن الزانيين، فقال الآخر: إن كانا زانيين فأبواك زانين، فعلى الأول الحد ولا حد على الآخر؛ لأنه قال: وإذا قال رجل لرجل: يا زان، فقال: إن كنت زانياً فأنت زان فإن الأول يحد، ولا حد على الآخر.

قال محمد: ولو قال رجل لرجل مبتدئاً: إن كنت زانياً فأنت زان، فلا حد على واحد منهما.

[٢٥٢٠] مسألة: [من قذف رجلين فعفا أحدهما]

وروى محمد عن أبي حنيفة، قال: إذا قذف رجل رجلين فعفا أحدهما، بطل حق صاحبه.

وعن مغيرة قال: لا يبطل حق الآخر.

[٢٥٢١] مسألة: إذا قذف امرأة ميتة، هل لأوليائها المطالبة بحقها؟

قال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قال رجل لأخيه، أو لأجنبي: يا ابن الفاعلة، فليس لابنها أن يأخذ مجدها، وإن كانت حية، وإن وكلته مجدها لم يميز له ذلك، ولا تجوز الوكالة في حد، ولا يشبه هذا القتل.

وإن كانت ميتة فلائنها أن يطالب بحقها، وإن كانت حية فلها أن تطالب بحقها وتقدمه إلى الحاكم فيقيم عليه الحد، والأولياء الذين يجب لهم أن يطالبوا بحق المقتول إذا كان ميتاً رجلاً كان أو امرأة، هم: الأب، والجد وإن علا، والولد وولد الابن وإن سفل، والأم، والأخ، والأخت، وروي عن ابن أبي ليلى نحو ذلك.

وعن أبي حنيفة قال: ليس لأحد أن يأخذ إلا الولد، وولد الابن، والأب، والجد، ولا يأخذ بذلك أخ ولا أخت. وقد قيل: كل ذي رحم محرم مثل: العم، وابن الأخ، فله أن يطالب بذلك، وكذلك إذا قذف رجل بالزنا وهو ميت، فمثل ذلك: فلائنه وأبيه، ولأخيه وابن أخيه أن يطالبوا بحقه، ويقام لهم الحد إذا ثبت على ما فسرنا في المسألة الأولى.

وقال محمد - في وقت آخر - : ومن قذف وهو ميت وله وارث ذو رحم محرم، فله أن يطالب بمجده.

قال محمد: ولكل واحد من هؤلاء الأولياء من الرجال والنساء أن يطلب بإقامة الحد، وإن كان غيره أقرب منه، وأيهم عفا، أو كان غائباً، أو قصر عن الطلب للحد، لم تبطل حجة الأخير في الطلب، وكان للأخ أن يطلب دون الابن، وللأخت دون الأخ، وليس لبنت البنت أن تطالب، ولا للخاله والعمة، وقد قال: لكل ذي رحم محرم أن يطالب بالحد كغيره من ذوي الأرحام الحرم.

[٢٥٢٢] مسألة: [توريت الحد]

وقد روي عن علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- : «أن الحد لا يورث» وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه، وذلك إذا قذف الرجل في حياته، ثم مات قبل أن يقام له الحد فلا يورث عنه الحد بعد موته، ولكن إذا قذف وهو ميت، وكان له وارث ذو رحم محرم، كان له أن يطلب مجده.

وإذا قال رجل لامرأته: يا زانية، يا ابنة الزانية، فإن كانت الأم حية فهي المطالبة بمجتها، وإن كانت ميتة فلولدها أن يطالبوا بمجتها، فإذا ارتفعوا إلى الحاكم فاجتمعت الأم والبنت، بُدئ بمجد الأم فحد لها^(١)، ثم لاعن عن البنت، وكذلك إن كانت الأم ميتة فكانت البنت المطالبة عنها، فإنه يبدأ بمحق الأم فيحد لها.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو عنه - : وإذا قال الرجل لجماعة: يا بني الزانية، فإن كانت أمهم واحدة، حُذَّ لها حداً واحداً، وإن لم تكن أمهم واحدة فلا حد على القاذف.

[٢٥٢٣] مسألة: في من قذف رجلاً أمه أمة، أو ذمية

قال محمد: وإذا نفى رجل رجلاً من أبيه، فقال: لست بابن فلان، وأم المقلوف ذمية، أو أمة، أو أم ولد، وأبوه حر مسلم، فلا حد عليه؛ لأن القذف إنما وقع على الأم، ولا حد على قاذفها، وهذا قول حماد وأبي حنيفة وأصحابه.

(١) ما أثبتناه هو من (ج، س) وهو الصواب، وفي بقية النسخ: فحدوها.

وروى محمد بإسناده، عن ابن مسعود، والحسن، والشعبي، وابن أبي ليلى،
وسفيان، وحسن بن صالح، أنهم قالوا: عليه الحد.
قال حسن: لأنه نفاه من نسبه.

وعن الشعبي، ومغيرة، وحسن، قالوا: إذا قال رجل لرجل - أمه مشركة
أو مملوكة - : يابن الزانية، لم يجلد، وإن قال: يا ولد زنا، أو قال: لست بابن
فلان جلد؛ لأنه نفاه من أبيه^(١).

وروي عن الحسن البصري، قال: ليس على قاذف اللمية حد إلا أن يكون
لها زوج مسلم.

وعن الحارث قال: لو أن رجلاً نفى مشركاً فدخل ذلك النفي على مسلم
جلد.

وعلى قول محمد: إذا قال رجل لرجل: يابن الزانية، وادعى القاذف أن
أم المقدوف أمة، أو ذمية، وقال المقدوف: هي حرة مسلمة، فالقول قول
القاذف، إلا أن يقيم المقدوف على ذلك بينة.

[٢٥٢٤] مسألة: [الحرية في الشهادة والقصاص والعاقلة وحد القذف]

قال محمد: الناس أحرار في كل شيء، إلا في أربعة أشياء: في الشهادة،
والقصاص، والعاقلة، والحد في القذف.

فأما الشهادة: فإذا شهد الشهود عند القاضي، فقال الخصم: هم عبيد.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٤٣٩/٧.

والقصاص: إذا حكم بأن يقتص منه، فقال: أنا عبد.

والعاقلة: إذا انتسب^(١) إليهم رجل وقد جنى جنابة، وهو غير معترف فقال: هو عبد.

والحد: إذا قال القاذف للمقذوف: أنت عبد، لم يحد له، والقول قوله. وكذلك قال أصحاب أبي حنيفة، قالوا: ولو قال القاذف: أنا عبد، وقال المقذوف: أنت حر، فالقول قول القاذف، ولا يحد إلا بيينة تقوم إذا نفى الحد أو نفى بعضه.

[٢٥٢٥] مسألة: إذا قال رجل للذي أمه مسلمة، أو عبد أمه حرة: يابن الزانية

قال محمد: وإذا قال رجل مسلم للذي قد أسلمت أمه، أو لعبد أمه حرة: يابن الزانية، فللام أن تطالب المسلم^(٢) بقذفها، ويحد لها، وإن كانت ميتة وكان لها وارث من المسلمين ذو رحم محرم سواء ابنها أو العبد فطالب بقذفه إياها، جلد له، وإن لم يكن لها وارث من المسلمين سوى ابنها، لم يحد للذي ولا للعبد، سواء كان العبد له أو لغيره.

[٢٥٢٦] مسألة: إذا قال رجل لامرأة: يا زانية، فقالت: زنيت بك أو زنيت بي

قال محمد: وإذا قال الرجل للمرأة يا زانية، فقالت: زنيت بك، فلا حد على واحد منهما، سقط عن الرجل الحد؛ لأنها صدقته فيه بقولها زنيت، ولا حد عليها؛ لأنها أقرت بالزنا مرة واحدة، وقولها: بك، ليس بشيء.

(١) ما أثبتاه من (م). وفي بقية النسخ: إذا انتسب.

(٢) انظر قول الحسن وإبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٨/٦.

وإذا قال رجل لامرأة: يا زانية، فقالت: زنت بي، فكل واحدٍ منهما قاذف لصاحبه، يحد الرجل بقوله لها: يا زانية، ويحد هي بقولها: زنت، وقولها: بي، ليس بشي.

وقال قوم: قولها: زنت بي تصديق.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم في امرأة قالت لرجل: زنت بي، قال: لا حد عليها.

وعن الحسن البصري قال: قد قذفت رجلاً من المسلمين عليها الحد^(١).
قال محمد: ليس يؤخذ بهذا.

قال محمد: وإذا قال رجل لامرأته: زنت بك، وقالت: زنت بي، فلا حد عليهما ولا لعان؛ لأنه لا يكون زانياً بامرأته، ولا تكون زانية بزوجها.

[٢٥٢٧] مسألة: إذا قال: من دخل هذه الدار فهو زان

قال محمد: وإذا قال رجل: من كان دخل هذه الدار فهو زان، فعليه الحد لمن كان دخلها إذا عرفوا، وإذا قال: من يدخل هذه الدار فهو زان، أو من دخل هذه الدار غداً فهو زان، فدخلها داخل، فلا حد عليه.

وقال أبو حنيفة: لا حد عليه في المسألتين جميعاً، سواء كان علم من كان دخل الدار أو لم يعلم.

ولو قال رجل: إن كنت دخلت هذا الدار فامرأتك زانية، فشهد عليه شاهدان أنه دخل الدار، فما أراه قاذفاً، ولا أرى عليه حداً.

(١) في (ج): بالاسم.

[٢٥٢٨] مسألة: [قذف أم من اشترى العبد أو باعه]

وعلى قول محمد - في المسألة التي قبلها -: إذا قال رجل لعبد: أم من اشتراك، أو أم من باعك زانية، لزم الحد للمقذوف. وإن قال: أم من يشترك أو أم من يبيعك زانية، لم يلزمه الحد.

[٢٥٢٩] مسألة: [من قال لرجل يا فاعلاً بأمه]

قال القاسم رحمته ومحمد: إذا قال رجل لرجل: يا فاعلاً بأمه، فعليه ما على القاذف^(١).

وروى محمد بإسناد عن أبي هريرة مثل ذلك.

وعن غياث، عن جعفر رحمته، عن علي - صلى الله عليه - فيمن قال لرجل: يا نائك أمه، لا حد عليه.

[٢٥٣٠] مسألة: [قذف ابن الملاعنة]

وعلى قول محمد: إذا قال رجل لابن الملاعنة: لست بابن فلان - يعني الملاعن - فللأم أن تطالب بحقها إن كانت حية، وإن كانت ميتة، فلائنها أن يطالب بحقها.

وروى محمد بإسناد^(٢): عن ابن عباس، وابن عمر، وإبراهيم، والشعبي، والحسن البصري، أنهم قالوا: من قذف الملاعنة جلد^(٣).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/ ٢٤٠، و(المتخب) ٤١٩: «فهو من أكبر القذف، يجد له، واستدل رحمته بكلام جده الإمام القاسم بن إبراهيم - عليهما السلام - .

(٢) في (ج): بإسناده.

(٣) وروى نحو ذلك عن قتادة في مصنف عبد الرزاق: ١٢١/ ٧.

[٢٥٣١] مسألة: [في قذف العبد زوجته]

قال معبد: وإذا قذف العبد زوجته وهي حرة، أو نفى ولدها، جلد نصف حد الحر أربعين جلدة، وثبت نسب الولد، ولا لعان بينهما.
وكذلك إن كان الزوج مديراً أو مكاتباً، فحكمه حكم العبد، إلا ما روي عن علي -صلى الله عليه- في المكاتب أن يضرب نصف الحد، ونصف حد المملوك.
وكذلك إن كان الزوج حراً، والزوجة أمة، أو مدبرة، أو مكاتبة، أو أم ولد فقدفته، جلدت أربعين جلدة إن شاء الزوج ذلك.

[٢٥٣٢] مسألة: [من تزوج امرأة وقال: لم أجدها عذراء]

قال معبد: وإذا تزوج رجل امرأة ودخل بها، ثم قال: لم أجدها عذراء، فلا يجب بهذا حد، ولا لعان؛ لأن العذرة قد تذهب بالوثبة، والحيض، وطول التعنيس وهو كثرة الحيض.

وروي عن إبراهيم وأهل الكوفة نحو ذلك^(١).

وعن الشعبي قال: يلاعن.

وعن الزهري قال: يضرب الحد ولا لعان^(٢).

وعن علي -صلى الله عليه- قال: إذا لم أجدها عذراء لم يصدق^(٣).

(١) انظر: سنن سعيد بن منصور: ٧٥/٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٠/٦.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩١/٦.

(٣) لعل العبارة هكذا: (إذا لم يجدها...) كما في رواية الإمام أحمد بن حنبل في الأمالي رقم (٢٤٤٨) بتحقيقنا بلفظ: حدثني أحمد بن حنبل عن أبي خالد، عن زيد، عن أبيه، عن علي عليه الصلاة والسلام في رجل أدخلت امرأته فلم يجدها عذراء قال: (لا يصدق، وإن قذفها جلد).

[٢٥٣٣] مسألة: إذا عفا المذدوف عن القاذف، هل يسقط عنه الحد؟

قال القاسم رحمته: وإذا قذف رجل رجلاً فعليه الحد، ولم يكن للمذدوف أن يعفو عن ذلك - يعني بعد أن ثبت عند الحاكم - لقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَنْتَعَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وقد قال غيرنا: إن العفو في القذف جائز.

قال محمد: إذا عفا المذدوف عن القاذف، بطل عنه الحد.

وروى محمد: عن الحسن، وابن سيرين، وحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه، أنهم قالوا: إذا عفا المذدوف فلا عفو له.

قال الحسن: فمعنى قول القاسم رحمته أن حد القذف من حقوق الله لا يسقط بالعفو.

وقول محمد: هو من حقوق آدميين يسقط بالعفو، قبل أن يثبت عند الحاكم وبعد ما ثبت، وهو قول الشافعي.

وكذلك قال محمد - فيمن قذف جماعة فقال: لكل واحدٍ منهم على حدة: يا زان - : إنه يجلد لكل واحدٍ منهم حداً، وقوله في (الحدود) فيمن قال لرجل: يابن الزانين، قول علي رحمته يجلد حدين حد لأبيه وحد لأمه ^(١).

[٢٥٣٤] مسألة: [من قذف زوجته برجل سماه]

وعلى قول القاسم رحمته: إذا قذف الرجل زوجته برجل سماه، ولاعن، فعليه الحد للرجل.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: حداً لأبيه وحداً لأمه.

وقال محمد: لا حد للرجل؛ لأن النبي ﷺ لما اعترف ماعز بن مالك أربع مرات، قال له رسول الله ﷺ: «(يمن)» قال: بفلاتة، ولم يجعله النبي ﷺ قاذفاً^(١).

وروى محمد بإسناد، عن ابن سيرين قال: فلا حد عليه للرجل.

وقال الحسن البصري: يضرب حداً للرجل.

وقال الشعبي: إنما هو حد واحد أيهما أحده مجده لم يكن للآخر حد، إن لاعتته المرأة لم يضرب للرجل^(٢)، وإن ضرب للرجل لم يلاعن للمرأة.

قال محمد: وإذا قلدت اللدنية زوجها وهو مسلم، جلدت ثمانين، إن شاء الزوج أن يرفعها إلى الحاكم.

[٢٥٣٥] مسألة: الوكالة، والكفالة في الحد

قال محمد: لا تجوز الوكالة في حد، وإذا قال رجل لرجل: يا ابن الزانين، فإن كان أبواه ميتين، فله أن يأخذ مجدهما، وإن كانا حيين، لم يكن له أن يأخذ مجدهما، وإن وكلاه بذلك لم يجز، وهذا قول أبي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلى: له أن يأخذ بالحد لأبويه حيين، كانا أو ميتين، غائبين كانا أو شاهدين، وكلاه بذلك أم لم يوكلاه.

قال محمد: وقول أبي حنيفة أحب إلينا.

قال الحسين - رضي الله عنه -: وقول أبي حنيفة في هذا: أنه لا تجوز الوكالة في شيء من الحدود، في استيفائها، وأنه يجوز الوكالة في الخصومة فيها، وإقامة البينة

(١) وقد تقدم تخريج ذلك.

(٢) في (ب) و(ج): الرجل.

على إثبات الحد فيها، ولا يضرب الحد حتى يحضر المقلوف.

وقال أبو يوسف: لا تجوز الوكالة في شيء من ذلك من خصومة وغيرها.

وروى محمد بن غياث، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - عن علي - صلى الله عليه - قال: لا كفالة في حد^(١).

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه: لا كفالة في حد ولا قصاص.

قال أبو حنيفة: وإذا ادعى المقلوف أن له بينة حاضرة في المصر أن هذا قذفه، وسأل الحاكم أن ينظره إلى أن يقيمها، فإن الحاكم يحبس المدعى عليه القذف إلى قيام الحاكم من مجلسه، فإن أحضر بينة وإلا خلى سبيله، ولا يأخذ منه كفيلًا بنفسه.

[٢٥٣٦] مسألة: [من قذف رجلاً كان وطئ امرأة بشبهة]

روى محمد بن حسن، عن أبي حنيفة - في رجل قذف رجلاً كان وطئ امرأة بشبهة، كان تزوجها في عدة، وهو يعلم أو لا يعلم - : فلا حد على قاذفه إن كان لم يعلم [وإن علم]^(٢) فعلى قاذفه الحد.

قال حسن: وبه نأخذ.

وقال أبو حنيفة: وإذا شرى رجل جارية فوطئها ثم استحققت، فلا حد على قاذفه.

(١) وأخرج نحو ذلك البيهقي في سننه: ٤٥١ / ٨ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، عن النبي الأعظم ﷺ.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من هامش (ج) ظ.

وقال ابن أبي ليلى: يحد قاذفه.

قال حسن: وبه نأخذ.

[٢٥٣٧] مسألة: [من قذف امرأة استكرهها رجل فزنى بها]

قال حسن: قال أبو حنيفة: وإذا استكره رجل امرأة فزنى بها، فلا حد على قاذف المرأة.

وقال ابن أبي ليلى: يحد قاذفها إذا كانت ^(١) مستكرهه.

[٢٥٣٨] مسألة: [في العبد يقذف فلا يحد حتى يعتق]

روى محمد بإسناده: عن الشعبي، وابن أبي ليلى - في العبد يقذف فلا يحد حتى يعتق - قال: عليه حد العبد.

[٢٥٣٩] مسألة: [من حدث عن فلان أنه زنى، وقذف المرأة للرجل]

قال محمد: حدثنا هارون بن حاتم، عن حسن بن زياد قال: مر ابن أبي ليلى على امرأة فقال ^(٢) لها شيء فتغضبت منه، فمر بها شاب فقال لها ذلك، فقالت: يابن الزانين، فسمعها ابن أبي ليلى، فأمر بها فأدخلت المسجد فضربها حدين وهي قائمة، وأبو حنيفة جالس في المسجد.

ف قيل: ما هذا؟

فقال: هذه فلانة.

(١) في (ب، ج، س): لأنها مستكرهه.

(٢) في (ب، ث): يقال.

فقال أبو حنيفة: أخطأ والله فيها، في ستة أوجه^(١):

[١] أخطأ: حين أجاز شهادته وحده، والقاضي لا تجوز شهادته وحده في هذا حتى يكون معه آخر.

[٢] وأخطأ: حين ضربها في المسجد، وقد نهى رسول الله ﷺ أن تقام الحدود في المساجد.

[٣] وأخطأ: حين ضربها حدين، وإنما عليها حد واحد.

[٤] وأخطأ: حين أقام عليها حدين في مقام واحد، وإذا أراد أن يضرب إنساناً حدين ضرب حداً ثم ترك حتى يبرأ، ثم ضرب الحد الآخر.

[٥] وأخطأ: حين ضربها بلا محضر من خصمها، فلعلهما لو حضرا عفيا أو عفا أحدهما فيبطل حد صاحبه.

وروى محمد بن إسحاق: عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أتى برجل فقال له: ((أحق ما حدثت عنك؟)) قال: وما حدثت عني؟ قال: ((حدثت عنك أنك زنت بجارية من بني فلان)). قال: نعم، قال: ((حقاً؟)) قال: نعم. قال: فأمر به ثم أرسل إليه فردوه، فقال: ((لعلك)) قال: لا، قد مستها، قال: ((حقاً؟)) قال: نعم، قال: ((أذهبوا به وارجموه))^(٢).

قال الحسيني: وفي هذا الحديث دليل على أنه إذا قال رجل لرجل: حَدِّثْ عَنْكَ أَنْكَ قَدْ زَنَيْتَ، أو زعم فلان أنك زان، فلا حد عليه.

(١) لعلها: خمسة أوجه.

(٢) أخرج الطبراني في الكبير: ٦/١٢: عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ لما عز بن مالك: «أحق ما بلغني عنك؟» قال: وما بلغني عني؟ قال: «بلغني أنك وقعت على جارية بني فلان»؟ قال: نعم، فشهد أربع شهادات، فأمر به فرجم، وأخرج نحو ذلك أبو داود في سننه: ٥٥٢/٢.

باب حد شارب^(١) الخمر والمسكر

قال محمد: قلت لأحمد بن عيسى عليه السلام: المسكر عندك مثل الخمر؟

قال: لا.

قلت: فيحد فيه - يعني في قليله - فهاب الحد فيه، ثم ذكر عن علي عليه السلام أنه حد فيه.

وقال القاسم عليه السلام - فيما روى داود عنه - : ويجب الحد على شارب الخمر في قليلها كوجوبه في كثيرها، سواء أسكر منها أم لم يسكر.

وقال القاسم عليه السلام - أيضاً - فيما حدثنا علي بن محمد، عن ابن هارون، عن أحمد بن سهل، عن عثمان بن محمد، عن القومسي عنه قال: أجمع آل رسول الله ﷺ على تحريم المسكر.

وقال الحسن بن عيسى عليه السلام: أجمع آل رسول الله ﷺ على أن كل مسكر حرام، وعلى أن كل شراب يسكر كثيره فقليله حرام، وقالوا: ما خمر من الشراب فأسكر كثيره، فهو خمر^(٢).

(١) في (ث): الشارب.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢٣٠، برقم (٥٠٢) و(٥٠٣): «أنه كان يجلد في شرب الخمر في المسكر من النبيذ أربعين جلدة». وعن علي عليه السلام قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

قال محمد: حد السكر من المسكر مثل حد الخمر.

قال محمد - فيما روى ابن عمرو عنه، وقرأته بخطه - : والسكر عندي بمنزلة الخمر، والخمر إجماع، وذا فيه اختلاف.

وروى بإسناده: عن علي رضي الله عنه مثل ذلك من رواية زيد بن علي، وضميرة. وعن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسكران فضربه الحد، ثم قال له: «ما شربك؟» فقال: شربت زيباً وتمرأ^(١). وعن الحارث، عن علي قال: في المسكر من النبيذ ثمانون^(٢).

[٢٥٤٠] مسألة: [من شرب الخمر مراراً]

قال محمد: وإذا شرب رجل الخمر مراراً، لم يضرب إلا حداً واحداً. وروى محمد بإسناده عن ابن سيرين مثل ذلك.

[٢٥٤١] مسألة: في من شرب الخمر [وحدّ] ثم عاد مراراً

قال محمد: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن شرب فاجلدوه، قال في الرابعة: فإن شربها فاقتلوه»^(٣) ثم عفا الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن القتل إلى إقامة الحدود.

(١) مسند أحمد: ١٦٢/٢، وزاد فيه: «لا تخلطهما، يكفي كل واحد منهما من صاحبه».
(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥١٢/٦، وهو فيه - أيضاً - عن ابن عباس، والحسن.
وفي رواية الإمام زيد بن علي رضي الله عنه في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠٢) في المسكر من النبيذ أربعين جلدة، وقد تقدم.
(٣) سنن الترمذي: ٣٩/٤، مستدرک الحاكم: ٤١٣/٤، مسند أحمد: ٥٤٥/٢، المعجم الكبير: ٢٢٧/١.

وروى بإسناده: عن قبيصة بن ذؤيب، أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب الخمر فاضربوه ثلاث مرات، فإذا شرب الرابعة فاضربوا رقبتَه» قال: فأتني رسول الله ﷺ برجل قد ضربه في الخمر ثلاث مرات فانتظر الناس أن يضرب رقبتَه كما سمعوا منه، فأمر به رسول الله ﷺ فضرب كما كان ضربه، وعفا الله على يدي رسوله من القتل^(١).

[٢٥٤٢] مسألة: [إقامة الحد في الخمر والسرقه على أهل الكتاب]

قال محمد: ولا يقام على أهل الكتاب حد في خمر ولا سرقة، إلا أن يتحاكموا إلينا.

وروي [عن] إبراهيم أنه قال: لا يقام عليهم حد في خمر ولا سرقة^(٢).

[٢٥٤٣] مسألة: [من شرب الخمر ناسياً ورفع أمره إلى الإمام]

قال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا شرب رجل الخمر ناسياً، أو لم يعلم أنها الخمر، فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله - عز وجل - غير الندم، والتوبة، والاستغفار، وإن رفع إلى الإمام فثبت عليه بذلك ينة أو أقر على نفسه، أقيم عليه الحد، ولم يقبل قوله: شربتها ناسياً، أو جاهلاً بها.

وروى محمد بإسناده: عن سماك، عن رجل، عن علي - صلى الله عليه - أن رجلاً قام إليه، فقال: إني شربت الخمر، فقال: اجلس فإنك أحق، فقام الثانية، فقال مثل ذلك، فقال علي - صلى الله عليه - شاهدان على رجل اجلدوه.

(١) وروي نحو ذلك من جابر في سنن النسائي الكبرى: ٢٥٥/٣.

(٢) وروي من إبراهيم أنه قال: «لا يقام على أهل الكتاب حد في شرب خمر ولا زنا». انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٥٥٢/٦.

[٢٥٤٤] مسألة: [تعريف السكران]

قال محمد: والسكران: هو الذي ينكر ما كان يعرف في صحته، فأما إذا عرف ما كان يعرف في صحته فليس بسكران. وروي عن حسن بن صالح نحو ذلك.

[٢٥٤٥] مسألة: [حد شارب الخمر]

قال القاسم - فيما حدثنا علي، عن ابن هارون، عن ابن سهل، عن عثمان، عن القومسي، عن القاسم، قال: أخبرني رجل ثقة، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن أبيه، عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: لا أجد أحداً شرب خمرأ ولا نبيذاً مسكراً إلا جلدته ثمانين^(١).

وقال الحسن - فيما حدثنا محمد، وزيد: عن زيد، عن أحمد، عنه: ويحد شارب الخمر ثمانين جلدة.

وروى محمد بإسناده: عن الحارث، عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة^(٢).

وعن علي: أنه ضرب الوليد بن عقبة أربعين سوطاً له شعبتان^(٣).

قال محمد: وقال بعضهم: ضربه علي - صلى الله عليه - أربعين، وضربه الحسن (عليه السلام) أربعين.

(١) الأحكام: ٢/٢٦٦.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٠١/٦.

(٣) أخرج نحو ذلك عبد الرزاق في مصنفه: عن أبي جعفر قال: «جلد علي الوليد بن عقبة أربعين جلدة في الخمر بسوط له طرفان».

وروي حديث أبي سعيد: عن النبي ﷺ أنه أتى برجل - يعني في شراب - فضربه النبي ﷺ بنعلين أربعين^(١). ثم قال محمد: هذا قبل أن تنزل الحدود.

وعن أنس قال: كان النبي ﷺ يضرب في الخمر بالنعال والجريد، قال: ثم ضرب أبو بكر أربعين فلما كان عمر استشار في ذلك، فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعله ثمانين كأخف الحدود^(٢).

وعن الشعبي قال: كان الرجل إذا شرب الخمر يهذه هذا ويهذه هذا، فاستشار عمر في ذلك، فقال عبد الرحمن: أرى أن تضرب فيه ثمانين. فضربه ثمانين.

وعن حصين بن المنذر^(٣)، عن علي - صلى الله عليه - قال: ضرب النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر صدراً من إمارته أربعين، ثم أكمله عمر ثمانين، وكل سنة^(٤).

وعن أبي عبد الرحمن السلمي، وحبيب بن أبي ثابت، والسدي: أن عمر استشار علياً - صلى الله عليه - فيمن شرب الخمر. فقال: اضربه ثمانين.

(١) مسند أحمد: ٤١٨/٣، ٥٢٨، وعن أبي بكر في سنن أبي يعلى: ٤١٥/٢، وهو فيها - أيضاً - من أنس: ٣٩١/٥.

(٢) مسلم: ٢١٤/١١، مسند أحمد: ٢٣/٤، سنن أبي يعلى: ٣٦٨/٥.

(٣) أبو سبرة، حصين - بضم أوله، ثم معجمة مصغراً - بن المنذر الرقاشي - بالقاف - البصري، عن: علي، وعثمان، وعنه: الحسن، وداد، وثقه المعجلي.

قال في (الخلاصة): كان مع علي عليه السلام يوم (صفين)، ويده الراهية، وكان فارساً شجاعاً شاعراً.

وقال في (الكاشف): ثقة شريف من أمراء علي يوم (صفين). توفي سنة (٦٧هـ). وفي

(الخلاصة) سنة (٩٩هـ). خرج له: مسلم، ولم يخرج له البخاري، وخرج له: الأربعة

إلا الترمذي.

(٤) مسند أحمد: ٢٢٦/١، ٢٢٣، مصنف عبد الرزاق: ٣٧٩/٧.

قال حبيب، والسدي: قال علي - صلى الله عليه - إنه إذا شرب انتشى، وإذا انتشى هذى، وإذا هذى افترى، فحدّه حد القرية ثمانين^(١).

قال السدي: وكان علي - صلى الله عليه - يقول: ما أحد أقيم عليه حد من حدود الله لا أبالي على أي جنبيه وقع إلا شارب الخمر، فإنه إن مات من الحد فديته من بيت المال^(٢).

[٢٥٤٦] مسألة: [مَن يحد شارِب الخمر]

روى محمد بإسناده: عن الشعبي قال: لا يضرب السكران حتى يصحو^(٣).

وعن عطاء بن أبي مروان^(٤)، عن أبيه، عن علي - صلى الله عليه - أنه أتى بالنجاشي سكران من الخمر في رمضان فتركه حتى صبحا ثم ضربه ثمانين، ثم أمر به إلى السجن ثم أخرجه من الغد فضربه عشرين، فقال: «ثمانين للخمر، وعشرين لجرائك على الله في رمضان»^(٥).

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٦٥-٢٦٦، وقال عليه السلام: «وكذلك بلغنا من أمير المؤمنين عليه السلام: أنه كان يضرب في شرب السكر ثمانين، وكان يقول: «كل مسكر خمر». وبلغنا عنه عليه السلام أنه كان يجلد في قليل ما أسكر كثيره كما يجلد في الكثير».

وفي مصنف عبد الرزاق: ٣٧٨/ ٧: من أيوب، عن عكرمة: أن عمر بن الخطاب شاور الناس في جلد الخمر وقال: «إن الناس قد شربوها واجتروا عليها» فقال له علي: «إن السكران إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فاجعله حد القرية» فجعله عمر حد القرية ثمانين.

(٢) أخرجه نحو ذلك البيهقي في سننه: ٤٦/ ٩، من قول الشافعي عن الإمام علي عليه السلام، إلا أنه قال: «... فمن مات فيه فديته، إما قال: على بيت المال، وإما قال: على عاقلة الإمام».

(٣) وهو قول فقهاء أهل المدينة في سنن البيهقي: ١٣/ ١٢٧.

(٤) عطاء بن أبي مروان، أو مصعب الأسلمي، المدني، سمع أباه، وعنه: موسى بن عقبة، وحجاج بن أرطاة، وشعبة، والثوري، وشريك، قال ابن معين: هو ثقة، خرج له: النسائي، ومحمد. [الطبقات: -خ-].

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٣١.

[٢٥٤٧] مسألة: [من وجد ريح خمر]

قال محمد: وإذا وجد من رجل ريح الخمر فلا حد عليه، وروي ذلك عن عطاء، وعمر بن دينار.

وقال أهل المدينة: يضرب الحد، وقول الكوفيين أحب إلي.

وروي محمد بإسناد عن عمر: أنه كان يجد في ريح الخمر^(١).

وعن عمر: أنه شهد عنده على رجل أنه رؤي يتقيأ الخمر فجلبده الحد^(٢).

[٢٥٤٨] مسألة: [تكفير الحد للثائب]

قال القاسم، ومحمد، ومن أقيم عليه الحد فهو كفارة له إذا تاب.

قال محمد - في رواية أبي حازم، عن الفزاري، عنه - : والقرآن ينطق به،

قال الله - عز وجل - : ﴿لَهُمْ خِزْيٌ فِي أَلْبُسِهِمْ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١)
[الأنبياء: ٣٢، ٣٣].

قال القاسم^(٢): ومن أتى كبيرة توجب النار لم يصل عليه إن كان غير

ثائب؛ لأنه ملعون.

وأما المرجوم بالبيئة فمنهم من قال: يصل عليه، ومنهم من قال: لا يصل

عليه؛ لأن الصلاة تَرَحُّمٌ واستغفار.

(١) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٢٢٨/٩: عن إسماعيل بن أمية، قال: كان عمر إذا وجد

من رجل ريح شراب جلدته جلدات إن كان من يدمن الشراب، وإن كان غير مدمن تركه.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣٣/٦.

وروى محمد بإسناد: عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصاب منكم حداً فعُجل له فهو كفارة لذنبه، ومن أخر عنه فأمره إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه»^(١).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى: عن علي -صلى الله عليه- قال: ما من حد يقام على صاحبه إلا كان كفارة لذنبه^(٢).

وعن الحسن بن سعد^(٣)، عن علي -صلى الله عليه- قال: من أقيم عليه الحد فهو كفارته.

وعن النبي ﷺ: أنه لما رجم ماعز مر برجلين يقول أحدهما للآخر: انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم مرجم الكلب، قال فسكت عنهما النبي ﷺ حتى مر بجيفة حمار، فقال لهما النبي ﷺ: «انزلا فأصيبا من هذه الجيفة». فقالا: يا رسول الله: أتناكل من هذه الجيفة، قال: «ما أصبتما من أخيكما أنفأ أشد من إصابكما لو أصبتما منها، إنه الآن في أنهار الجنة يتمصص فيها»^(٤).

(١) وهو بلفظ مقارب في البخاري: ١٨٥٧/٤، مسلم: ٢٢٠/١١، سنن الترمذي: ٣٦/٤، سنن النسائي (المجتبى): ١٦١/٧.

(٢) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٧، برقم (٤٩٠) مصنف عبد الرزاق: ٥٣٧/٣، سنن البيهقي: ١٥١/١٣.

(٣) الحسن بن سعد بن معبد، مولى الحسن السبط، عن أبيه، وابن عباس، وعبد الله بن جعفر، وعنه: أبو إسحاق الشيباني، والمسعودي، وحجاج. وثقه النسائي، وعداده في ثقات محدثي الزيدية، واحتج به مسلم وابن ماجه.

(٤) الأحكام: ٢٢٥/٢، سنن أبي يعلى: ٥٢٤/١٠، صحيح ابن حبان: ٢٤٤/١٠، مع اختلاف يسير.

وعن الشعبي: أن النبي ﷺ رجم ماعز بن مالك وصلى عليه.

وعن أبي قلابة^(١): أن النبي ﷺ رجم امرأة وصلى عليها، وقال: «لقد تابت توبة لو تابها سبعون من أهل المدينة»^(٢) قبل منهم^(٣).

(١) عبد الله بن زيد الجرمي، تقدمت ترجمته.

(٢) في (ب) و(ج): من أهل الدنيا، وأغلب الأحاديث وردت بلفظ: «.. من أهل المدينة».

(٣) مسلم: ٢٠٢/١١، سنن أبي داود: ٥٥٦/٢، سنن الترمذي: ٣٣/٤، المعجم الصغير: ٣٢٣/١.

باب حد السارق

[٢٥٤٩] مسألة: أقل ما يجب فيه القطع

قال أحمد بن عيسى والحسن -عليهما السلام-: يقطع السارق في ربع دينار.
 قال الحسن عليه السلام: أقل ما يجب فيه القطع عندنا في ربع دينار، وروي -أيضاً-
 عن أمير المؤمنين أنه قال: لا تقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم^(١).
 وقال القاسم عليه السلام، ومحمد، والحسن -فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد،
 عنه: ولا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم، أو فيما قيمته من المتاع
 عشرة دراهم إذا أخرجه من الحرز^(٢).
 وروى محمد: عن ابن عمر: أن المجن^(٣) كان قيمته عشرة دراهم^(٤).
 قال محمد: وروي عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه لم يكن يقطع السارق في أقل من عشرة
 دراهم^(٥).

(١) سنن البيهقي: ١٣/١٦، سنن الدارقطني: ٣/٢٠٠، وهو فيها: ٣/١٩٢، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وآله.

(٢) وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٢/٢٤٨، وقال عليه السلام: «والحرز: فهو بيت الرجل ومراحه ومريده المحصن عليه».

(٣) المجن: هو الثرس والثرسة.

(٤) وروي نحو ذلك عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في مسند أحمد: ٢/٣٧٥.

(٥) مسند أحمد: ٢/٣٧٥.

قال القاسم: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قطع في مجن قيمته ريع دينار^(١) وهو قول أهل المدينة، وقد ذكر - أيضاً - أن قيمة المجن على عهد رسول الله ﷺ كانت عشرة دراهم^(٢).

وقال ابن أبي ليلى: يقطع في خمسة دراهم.

وقال الحسن - فيما أخبرنا أبي، عن ابن العطار، عن أبيه، عنه، وهو قول محمد -: وإذا سرق العبد والأمة قطع.

قال محمد: ويجب على النساء من الحدود ما يجب على الرجال.

وروي محمد بأسانيد: عن ابن عباس، وابن عمر أن النبي ﷺ قطع في مجن^(٣).

وعن عائشة قالت: لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ في أقل من حجة أو ترس^(٤).

وعن ابن مسعود قال: لا يقطع إلا في ترس أو حجة^(٥).

قال محمد: المجن ما يستجن به: مثل البيضة، والترس، والمغفر.

(١) سنن أبي داود: ٥٤١/٢، عن ابن عباس.

(٢) روي نحو ذلك عن ابن عباس سنن أبي داود: ٥٤١/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٢٤٨/٢: «روي لنا عن رسول الله ﷺ أنه

قطع في مجن كانت قيمته عشرة دراهم».

(٣) البخاري: ٢٤٩٣/٦، سنن أبي داود: ٥٤١/٢، سنن النسائي (المجتبى): ٤٤٨/٨، مسند

أحمد: ٦٧/٢، وذكر فيها جميعاً عن ابن عمر أن القطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم، وعن

ابن عباس في سنن أبي داود: ٥٤١/٢: «قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار،

أو عشرة دراهم».

(٤) مستدرک الحاكم: ٤١٩/٤، سنن البيهقي: ٧/١٣، سنن النسائي الكبرى: ٣٤٠/٤.

(٥) مصنف عبد الرزاق: ٢٣٤/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٦/٦.

الترس: هو الصفحة المستديرة من الفولاذ تُحمل للوقاية من السيف وغيره. [قاموس المعتمد

المدرسي: ٦٢].

والحجفة: هي الترس من الجلود بلا خشب ولا عقب. [ترتيب القاموس المحيط: ٥٩٥/١]

[٢٥٥٠] [مسألة]: من قال: قيمة المجن ربع دينار

وعن ابن عمر: عن النبي ﷺ أنه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم^(١).

قال محمد: حدثنا عباد، عن حاتم، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- عن علي -صلى الله عليه- أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار^(٢).

حدثنا محمد بن عبيد، عن محمد بن ميمون، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- أن علياً -صلى الله عليه- كان يقطع السارق في ربع دينار^(٣).

وعن عائشة قالت: يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً^(٤).

وعن عثمان: أنه قطع فيما قيمته ثلاثة دراهم^(٥).

وعن أبي إسحاق، عن أبي جعفر قال: لا يقطع السارق في أقل من ثلث دينار.

وعن أبي إسحاق، عن أبي معاذ، عن أبي جعفر قال: لا يقطع السارق في أقل من ثلث دينار.

(١) انظر: البخاري: ٦/٢٤٩٣، سنن أبي داود: ٢/٥٤١، سنن النسائي (المجتبى): ٨/٤٤٨، مسند أحمد: ٦٧/٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٤٦٤، سنن البيهقي: ١٣/١٤.

(٣) سنن البيهقي: ١٣/١٥. ولفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي ؑ، بسنده عن الإمام علي ؑ في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠٥): قال: لا قطع في أقل من عشرة دراهم.

(٤) للوطا: ٢/٨٣٢.

(٥) الموطا: ٢/٨٣٢.

فصل فيمن قال: قيمة المجن خمسة دراهم

عن الحسن البصري، وأبي قلابة، قالا: قطع رسول الله ﷺ في مجن ثمنه خمسة^(١).

وعن أسد: أن أبا بكر قطع في مجن قيمته خمسة دراهم^(٢).

وعن عمر، أنه قال: لا تقطع الخمس إلا في خمسة دراهم^(٣).

وروى سليمان التيمي، عن علي - صلى الله عليه - نحوه ذلك^(٤).

وكذلك قال ابن أبي ليلى: لا يقطع في أقل من خمسة دراهم.

فصل فيمن^(٥) قال قيمة المجن عشرة دراهم

وروي عن ابن عباس قال: كان قيمة المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم^(٦).

(١) سنن البيهقي: ١٣/١٣، ١٤، عن أنس بن مالك، وعن ابن عمر في سنن النسائي الكبرى: ٣٣٥/٤.

(٢) وروي نحوه ذلك أنس عن أبي بكر في سنن النسائي (المتن): ٤٤٩/٨، والكبرى: ٣٣٦/٤.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٣/٦، سنن البيهقي: ١٣/١٦، سنن الدارقطني: ١٨٥/٣، وجميعها لم يذكر فيها لفظ: دراهم، وروي نحوه ذلك عن سليمان بن يسار، في سنن النسائي الكبرى: ٣٤٠/٤، سنن الدارقطني: ١٨٦/٣.

(٤) ما أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢٣٠، برقم (٥٠٥): قال: لا قطع في أقل من عشرة دراهم. وقد تقدم.

(٥) في (ث): من.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٥/٦، وقد تقدم ذلك.

وعن إبراهيم، وعطاء، قالوا: قيمة المجن عشرة دراهم^(١).
 وعن الحسن البصري، عن أبي جعفر قال: المجن الذي يقطع فيه قيمته دينار^(٢).
 وعن أبي سعيد: عن علي - صلى الله عليه - قال: لا يقطع إلا في دينار، أو عشرة دراهم^(٣).
 وعن الحكم: أن علياً - صلى الله عليه - قطع في بيضة قيمتها عشرة دراهم^(٤).
 وعن ابن بشير^(٥): أن علياً - صلى الله عليه - قطع في بيضة قيمتها اثنا عشر درهماً.
 وعن ابن مسعود قال: لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم^(٦).
 وعن إبراهيم نحو ذلك.
 وعن سفيان، وحسن، وأبي حنيفة وأصحابه، قالوا: لا تقطع في أقل من عشرة دراهم.

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٤٨: «أن رسول الله ﷺ قطع في مجن كانت قيمته عشرة دراهم».
 (٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٦/ ٦، ونحو ذلك عن ابن عباس في مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٢٣٤.
 (٣) وهو - أيضاً - عن يحيى الجزار، عن الإمام علي عليه السلام في مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٢٣٣.
 (٤) وأخرج الحاكم في المستدرک: ٤/ ٤٢٠، عن الإمام علي عليه السلام: أن النبي ﷺ قطع في بيضة قيمتها عشرون درهماً، وفي رواية أخرى عن الإمام علي عليه السلام في (البحر الزخار) ٣/ ٥٢: أن النبي ﷺ قطع في بيضة من حديد قيمتها أحد وعشرون درهماً.
 (٥) في (ب، ج): ابن سيرين. وكلاهما يرويان عن الإمام علي عليه السلام، وقد تقدمت ترجمتهما.
 (٦) مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٢٣٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٦/ ٦، المعجم الكبير: ٩/ ٣٥١.

وعن سعيد بن مدرك، قال: إن سرق عشرة دراهم تنقص دانقاً فلا يضيق على الإمام تركه.

[٢٥٥١] مسألة: الإقرار الذي يجب به القطع

قال القاسم رحمته الله: وسئل عن السارق كم مرة يردد؟

فقال: إذا أقر السارق قطع، وقد ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه ردد مرتين^(١).

وقال محمد: إذا أقر السارق على نفسه مرتين قطع.

وقال محمد فيما روى ابن هارون^(٢)، عن علي بن عمرو، عنه: وإذا أقر رجل عند القاضي أنه سرق عشرة دراهم من حرز، فإن القاضي يسأله عن السرقة ما هي؟ وكيف هي؟ وما هي وما الحرز؟ وأيش سرق؟ ومن سرق؟ فإن كان في إقراره ما يدرأ مثله الحدود [درئ] عنه الحد، ويضمنه ما أقر به من السرقة، وإن وصف من ذلك ما يجب بمثله القطع قطع^(٣).

وروى محمد بإسناد: عن محمد بن ثوبان، عن النبي ﷺ أنه أتى برجل قد سرق شملة قال: «أسرقت؟ ما أخالك سرقت؟» فقال: يا رسول الله، قد سرقت، فأمر به فقطع^(٤).

(١) الأحكام: ٢/٢٥٣.

(٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: إبراهيم. والصواب ما أثبتناه من هامش (س).

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٤٩: وإذا أقر السارق عند الإمام مرتين بالسرقة، وجب على الإمام أن يسأله عن السرقة ما هي؟ وكم هي؟ وكيف هي؟ ومن أين سرقها؟ فإذا أثبت له السرقة ومعناها وكيف هي، وأعلمه أنه سرقها من حرز، سأل عن عقله، فإذا صح له عقله مع ما قد صح عنده من إقراره بسرقة، قطع يده من كوعه، فإذا كان في كلامه وشرحه وإقراره شيء يدرأ به الحد دراهم عنه، وضمنه ما أقر به سرقة، ورد ذلك على من سرقه من منزله.

(٤) سنن النسائي (المجتبى): ٨/٤٣٨، سنن النسائي الكبرى: ٤/٣٢٨، المعجم الكبير: ٢٢/٣٦٠.

وعن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه [عن] علي - صلى الله عليه - أن رجلاً قال له: إني قد سرقت، فطرده، ثم عاد فقال: إني قد سرقت، فقال علي: «قد شهدت على نفسك مرتين» فأمر به فقطع^(١).

وعن الحسن بن علي عليه السلام أنه أتى برجل فقيل: سرق، فقال الحسن عليه السلام: قل: إختلسته، فقال: بل سرقت فقال: قل: بل إختلسته^(٢).

وعن أبي الدرداء أنه أتى بجارية فقيل: سرقت، فقال لها أبو الدرداء: أسرقت؟ قولي: لا، فقالت: لا، فخلى سبيلها^(٣).

وعن ابن أبي ليلى، وحسن بن صالح - وهو قول أبي يوسف - قالوا: لا يقام الحد بإقرار مرة، حتى يقر مرتين في موطن أو موطنين. وقال أبو حنيفة: إذا أقر بالسرقة مرة قطع^(٤).

[٢٥٥٢] مسألة: إذا أكذب السارق نفسه

قال القاسم عليه السلام: إذا أقر السارق على نفسه بالسرقة، ثم رجع عن ذلك وأنكر، لم يقطع^(٥).

وروى محمد بإسناده: عن أبي مطر قال: أقر رجل عند علي - صلى الله عليه -

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٦/٦.

(٢) استناداً إلى حديث النبي ﷺ الذي رواه الحافظ المرادي بسنده إلى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع المختلس ولا المتهب»، انظر أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام بتحقيقنا، وهو هنا يشير إلى تأكيد سماع الإعراف الصحيح من المتهم بلا ضغط ولا إكراه بل بتلمس ما يدركه الحد، ويؤكد ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٧٦/٦.

(٣) سنن البيهقي: ٤٢/١٣.

(٤) وقول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٥٢/٢: «لا يقطع السارق حتى يقر مرتين عند الإمام، فيقوم إقراره مرتين مقام شاهدين».

(٥) الأحكام: ٢٥٣/٢.

بالسرقة ثم رجع عن إقراره فتركه.

وعن الشعبي، وسفيان، وحسن، وأبي حنيفة، وحسن بن زياد، ويحيى بن آدم، أنهم قالوا: إذا أقر على نفسه بالسرقة ثم رجع عن إقراره درى عنه الحد.

قال حسن بن صالح: إنما ذلك بمنزلة الشاهد يرجع فيقبل منه.

وقال سفيان: إنما أخذ هذا من قول رسول الله ﷺ حين أخبر أن ماعز بن مالك لما أصابته الحجارة فرّ فقال رسول الله ﷺ: «لولا تركتموه»^(١).

وعن ابن أبي ليلى قال: إذا أقر على نفسه مرتين ثم رجع، لم يقبل رجوعه وقطع، فإن أقر عند غير قاضي وقامت عليه بينة بإقراره مرتين، قطع.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن علي بن عمرو، عنه - : وإذا شهد شاهدان عند القاضي على رجل بالسرقة، فإن القاضي يسأل الشاهدين عن السرقة ما هي؟ وكيف هي؟ ومن حرز سرق أو من غير حرز؟ فإن قالوا: من حرز، سألهما عن الحرز ما هو؟ وسألهما ممن سرق؟ وكم سرق؟ وأيش الذي سرق إن كان عينا؟ وإن كان عرضاً فكم يساوي؟ فإذا وصفا من ذلك ما يعرف الحاكم وأثبتا السرقة بمحدودها، فإن القاضي يحبس السارق حتى يسأل عن عدالة الشاهدين؟ فإذا عدّلا فإن القاضي يقطع السارق^(٢).

(١) وقد تقدم تخريج ذلك.

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٢/ ٢٥٠: «إذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة، وجب على الإمام أن يسألهما ما سرق؟ وما الذي وجدا معه حتى شهدا عليه بالسرقة؟ فإن ذكرا له شيئا يكون عشرة دراهم أو قيمتها عرضاً، سألهما من أين سرقها؟ وكيف أخذها؟ ومن أي موضع قدر عليها؟ فإن قالوا: أخذه من حرز من موضع كذا وكذا، ورأيناه حين خرج به من ذلك الحرز، سأل الإمام عن عدالتهما، فإن عدلا له وثقا، سأل عن عقل السارق، فإن صح له قطعه، وإن ذكر له الشاهدان أنه لم يخرج بها من حرز، وأنه أخذها من غيره، رد السرقة إلى صاحبها وأدب السارق على سرقته، وكذلك إن ذكر له أن السارق زائل العقل وأنه مجنون لا يفيق درأ عنه الحد، سرق من حرز أو من غيره».

[٢٥٥٣] مسألة: [في أن الشهود على السارق يلوا قطعه]

روى محمد بإسناده^(١): عن علي -صلى الله عليه- أنه كان يأمر الشهود على السارق إذا اتهمهم أن يلوا قطعه.

[٢٥٥٤] مسألة: الموضع الذي يقطع منه السارق

قال أحمد بن عيسى رحمته الله: يقطع السارق من أصول الأصابع، قال: وهو قول علي -صلى الله عليه- وقال: إني خائف على الإمام لو أظهر هذا أن يتبرأ منه الناس ويحاربوه، إنما يعرفون قطع الكف من الرسغ.

وقال القاسم رحمته الله ومحمد: تقطع يد السارق من كوعه^(٢) - أي من المفصل.

قال محمد: وتقطع الرجل من المفصل، ويترك العقب.

وقال محمد في (كتاب أحمد): القطع من الرسغ ومن أصول الأصابع قد روي، وكل ذلك جائز.

[٢٥٥٥] مسألة: الأخبار في قطع اليد من المفصل

وروى محمد بإسناده: عن إسماعيل بن [عبيد الله بن] أبي المهاجر^(٣): أن النبي ﷺ قطع يد السارق من المفصل^(٤).

(١) في (ث): بإسناده.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٤٩، و(المنتخب) ٤٠٥.

(٣) إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، مولاهم الدمشقي، أبو عبد الحميد، مؤدب ولد عبد الملك، ولد سنة (٦١هـ) وأدرك معاوية وهو غلام، وروى عن أنس، وفضالة بن عبيد، وأم الدرداء، وعنه سعيد بن بشير، وسعيد بن عبد العزيز، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب، استعمله عمر بن عبد العزيز على (إفريقية)، مات سنة (١٣٢هـ). ولقنه العجلي، ويعقوب بن سفيان، ومعاوية بن صالح، والدارقطني، والأوزاعي.

(٤) سنن البيهقي: ٣٢/١٣.

وعن عمرو بن ثابت^(١) قال: رأيت أبا خيرة قطعته علي -صلى الله عليه- من رأس الكوع، وأشار عمر إلى المفصل^(٢).

وعن وكيع، عن سمرة قال: رأيت أبا خيرة مقطوع اليد من المفصل، وقال: قطعني علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- أما إنه ما ظلمني.

وعن عبيدة قال: رأيت إسحاق الأجلد قطعته علي من مفصل الكوع.

وعن حجية^(٣) بن عدي^(٤) قال: كان علي -صلى الله عليه- يقطع للصوص، ويحسمهم، ويحبسهم، ويدأويهم فإذا برؤوا أخرجهم، فقال: ارفعوا أيديكم فیرفعونها كأنها أيور الحمر، فيقول: من قطعكم؟ فيقولون: علي، فيقول: ولم؟ فيقولون: سرقنا، فيقول: اللهم اشهد^(٥).

[٢٥٥٦] [مسألة]: الأخبار في قطع الأصابع

عن أبي إسحاق، عن صالح -أو ابن صالح- أنه كان مقطوع الأصابع، فقيل

(١) عمرو بن ثابت بن هرمز، أبو المقدام البكري الوائلي الكوفي، من أيه عن علي بن الحسين عليه السلام، وعن أبي إسحاق، وسلمة بن كهيل، والمسيب بن رافع، وحبيب بن أبي ثابت، والأعمش، وعبد الله بن محمد بن عقيل، ومحمد بن مروان، وأبي سهل، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعن حبان عن جعفر بن محمد كلاهما عن محمد بن علي وفضيل، وحدث عنه سعيد بن محمد الحرمي، وعلي بن حكيم. توفي سنة (١٧٢هـ).

(٢) وأخرج البيهقي في سننه: ٣٣/١٣، أن علياً -رضي الله عنه- كان يقطع الرجل ويدع العقب يعتمد عليها. فكان علياً رضي الله عنه كان يفرق بين اليد والرجل، فيقطع اليد من المفصل، ويقطع الرجل من شطر القدم. وفيه -أيضاً-: عن عمرو بن دينار قال: «كان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يقطع السارق من المفصل، وكان علي -رضي الله عنه- يقطعها من شطر القدم».

(٣) في هامش (ب): حجب، ولعل الصواب حجة كما هو في النسخ التي بأيدينا.

(٤) حجية بن عدي الأسدي الكوفي، سمع علياً عليه السلام، روى عنه سلمة بن كهيل.

(٥) عن حجية في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢٩/٦، وعن أبي الزهراء في سنن البيهقي: ٣٥/١٣.

له: من قطعك؟ قال: خير الناس علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه ^(١) - .
وعن العلاء بن صالح ^(٢) ، قال: رأيت رجلاً قطعته علي - صلى الله عليه -
فرايت إبهامه في كفه قد تركت .
وعن أبي الشمس البجلي، قال: رأيت حبشياً يسقي بالدلو أقطع اليد من
أصول الأصابع، ولم يقطع الإبهام، فقلت له: من قطعك؟ فقال: من رحمه الله
وغفر له علي بن أبي طالب .

[٢٥٥٧] [مسألة]: الأخيار في قطع الرجل من نصف القدم

عن عمرو بن دينار أن علياً - صلى الله عليه - قطع الرجل من شطر
القدم، وأن عمر قطعها من المفصل ^(٣) .
وعن الشعبي أن علياً - صلى الله عليه - كان يقطع الرجل فيترك العقب
يعتمد عليه .
وعن العلاء بن عبد الكريم، قال: سمعت أبا جعفر - محمد بن علي
عليهما السلام - يقول: تُقَطَّع الرجل من نصف القدم .
وعن عطاء قال: كان السارق إذا قُطِعَتْ رجله تُرِكَت عقبه .

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المنتخب) ٤٠٨: (وسألت عن رجل سرق وإبهام
وسبابة مقطوعتان، هل يجب عليه قطع أم لا؟ قال: القطع واجب عليه ما دام له في كفه
أصبعان ينال بهما قوته. قلت: وكذلك إن كانت الإبهام مقطوعة وحدها؟ قال: وكذلك
الأمر فيها كالجواب الأول).

(٢) العلاء بن صالح الكوفي، عن: المنهال بن عمرو، وعدي بن ثابت، والحكم، ويزيد بن
أبي مريم، وسلمة بن كهيل. وعنه: أبو نعيم، ويحيى بن أبي كثير، وعبيد الله بن موسى،
وعلي بن إبراهيم، وعبد الله بن نمير. وثقه ابن معين، وقال ابن المدني: يروي منكرين. ووثقه
أبو داود. توفي سنة (١٤٤ هـ) خرج له: الأربعة إلا ابن ماجه. وخرج له محمد بن منصور.

(٣) سنن البيهقي: ٣٣ / ١٣.

[٢٥٥٨] مسألة: [قطع اللصوص وحسمهم ومداواتهم]

وروى محمد بإسناد: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه أتى برجل قد سرق شملة فقال: اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه، ثم اتوني به ففعلوا ثم أتوه به، فقال: تب إلى الله، فقال: تب إلى الله، فقال النبي ﷺ: «اللهم تب عليه»^(١).

وعن حجية بن عدي، عن علي: أنه كان يقطع اللصوص، ويحسمهم، ويداويهم^(٢).

وعن أبان بن عثمان قال: الحسم سنة.

وعن ضيآن بن عمارة قال: أتني علي -صلى الله عليه- يسارق فقال: يا قنبر انطلق فاقطعه، قال فأوقد النار ويطح الرجل.

[٢٥٥٩] مسألة: [تعليق اليد بعد قطعها، وحبس الرجل بعد إقامة الحد عليه]

وعن النبي ﷺ: أنه قطع يد رجل وعلقها في عنقه.

وعن علي -صلى الله عليه- مثل ذلك^(٣).

(١) مستدرک الحاكم: ٤/٤٢٢، مصنف عبد الرزاق: ٧/٣٩٨، سنن البيهقي: ١٣/٣٣، سنن الدارقطني: ٣/١٠٢.

وروى الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٤٨: عن رسول الله ﷺ، أنه أتني برجل قد سرق فقال له: سرقت؟ فقال: نعم، فقال النبي ﷺ: «اقطعوه» فلما قطعوه قال له النبي ﷺ: «تب إلى الله» قال: فإني تأتب إلى الله تعالى. فقال النبي ﷺ: «اللهم تب عليه».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سنن ابن ماجه: ٢/٤٢٦، ٦/٥٨٣.

وعن فضالة بن عبيد قال: تعليق اليد في العنق سنة^(١).

وعن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر عليه السلام عن علي -صلى الله عليه- قال: حبس الرجل بعد إقامة الحد ظلم^(٢).

[٢٥٦٠] مسألة: هل يضمن السارق ما سرق؟

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح، وهو قول محمد - : وإذا انتهك الرجل محارم الله: من السرقة، وأخذ أموال الناس بغير حلها، والزنا، وشرب الخمر، وغير ذلك من الكبائر.

فأما السرقة وأخذ أموال الناس بغير حلها فيؤدي ما استطاع من ذلك إلى أهله، ويستحل من أمكنه منهم^(٣)، ويستغفر الله ويتوب إليه، لا توبة له غير ذلك، ولا كفارة عليه غير التوبة والاستغفار، والاستحلال لمن أمكنه من أصحابه. وأما الزنا وشرب الخمر، فيستغفر الله من ذلك ويتوب إليه، لا شيء عليه غير ذلك.

وقال محمد: إذا وجدت السرقة معهم -يعني مع اللصوص، وقطاع الطريق- قائمة بعينها، فإنها تؤخذ منهم وترد على أصحابها ويقطعون، سواء كان ذلك قبل القطع أو بعده، وإن كانت مستهلكة لم يضمنوها ولم يتبعوا بها في الحكم، وقطعوا، ولا يجتمع على سارق قطع وضمان. وروى محمد، عن الشعبي، وابن سيرين، وعطاء لمحو ذلك.

(١) سنن ابن ماجه: ٤٢٦/٢.

(٢) روي عن أبي جعفر عن الإمام علي عليه السلام في سنن البيهقي: ٣٥/١٣، بلفظ: «حبس الإمام بعد إقامة الحد ظلم... أي: حبس الإمام لمستحق العقوبة بعد إقامة الحد عليه ظلم، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٣٥/١٠، من قول أبي جعفر.

(٣) أي: يطلب العفو والسماح.

وينبغي للسارق فيما بينه وبين الله تعالى إذا قدر أن يرضي أصحاب المتاع منه.

وروى محمد، عن علي، عن حميد، عن حسن، قال: إذا سرق الرجل شيئاً أو غصبه، ثم باعه أو أطعمه أو وهبه لمن لا يعلم أنه سرقه ولا غصب، فإن جاء صاحبه فوجده قائماً بعينه أخذه حيث وجده، وإن جاء وقد استهلكه اتبع الذي سرقه والذي اختانه والذي غصبه، ولم يكن على الذي استهلكه شيء، وإن كان الذي استهلكه علم أنه لغير الذي أعطاه إياه، ثم استهلكه، خير الطالب بأخذ أيهما شاء، وبأخذهما جميعاً إن شاء، فإن ادعى أنه لم يكن علم كان على الطالب البينة أنه استهلكه وهو يعلمه، وإلا استحلفه أنه لم يعلمه لغير الذي أعطاه إياه.

[٢٥٦١] مسألة: إذا سرق فقطع، ثم عاد فسرق

قال محمد: حدثنا سفيان، عن يونس^(١)، عن ابن إسحاق، عن أبي جعفر^(ع) عن علي - صلى الله عليه - أن النبي ﷺ قطع الرجل بعد اليد ثم لم يزد على ذلك^(٢).

(١) يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الكوفي، تقدمت ترجمته.

(٢) سنن البيهقي: ٣٩/١٣، عن عبد الرحمن بن خالد. وأخرج الإمام زيد بن علي^(ع)، بسنده عن الإمام علي^(ع) في (المجموع الفقهي والحديثي) ٢٣١، برقم (٥٠٨): «أنه كان يقطع يمين السارق، فإن عاد فسرق قطع رجله اليسرى، فإن عاد فسرق استودعه السجن، وقال: إني لأستحي من الله تعالى أن أتركه ليس له شيء يأكل به ولا يشرب ولا يستنجي به إذا أراد أن يصلي».

قال: وحدثنا عباد، عن حاتم، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- قال: كان علي -صلى الله عليه- لا يزيد أن يقطع يداً ورجلاً، فإذا أتى به بعد ذلك قال: إني لأستحي من الله أن لا يتطهر لصلاته، ولكن امسكوا كلبه^(١) عن المسلمين، وأنفقوا عليه من بيت مال المسلمين^(٢).

وعن عبد الله بن سلمة، عن علي -صلى الله عليه- أنه أتى بسارق فقطع يده، ثم أتى به الثانية فقطع رجله، ثم أتى به الثالثة، فقال: إني لأستحي أن أقطع يده، بأي شيء يأكل، وأستحي [أن] أقطع رجله بأي شيء يمشي على أي شيء يعتمد؟ فضربه وجبسه^(٣).

وعن أبي الضحى، قال: كان علي -صلى الله عليه- لا يزيد في السرقة على اليد والرجل، ثم استودعه السجن.

وعن الشعبي قال: أتى علي -صلى الله عليه- بسارق فقطع يده، ثم أتى به فقطع رجله، ثم أتى به فحبس، ثم قال: دعوا له يده يأكل بها ويستنجي بها ورجله يمشي عليها، فأمر به فخلد الحبس^(٤).

وعن ابن سيرين، عن علي -صلى الله عليه- قال: لا أقطعه إلا مرتين، فإن عاد حبسته، أَدَع له ما يستطيع به، ويأكل به، ويشرب به^(٥).

(١) أي: سفهه واعتداه.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٤/٦.

(٣) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣١، برقم (٥٠٨) مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٤) وروى نحو ذلك عن عامر في سنن الدارقطني: ١٨٠/٣.

(٥) وقد تقدم نحو ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي -عليهما السلام- عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

وعن سعيد المقرئ، قال: شهدت علياً -صلى الله عليه- أني برجل أقطع اليد والرجل قد سرق، فلم ير عليه قطعاً، فقال: احبسوه وأنفقوا عليه من بيت مال المسلمين.

وعن عبد الرحمن بن عائد^(١)، عن علي -صلى الله عليه- قال: لا تقطع منه أكثر من يده ورجله، ثم يضرب ويحبس، فإن الله قال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [البقرة: ٢١٧] الآية^(٢).

وعن عمر: أنه قطع اليد بعد اليد والرجل، وأن أبا بكر أراد أن يقطع الرجل بعد الرجل، فقال له عمر: السنة اليد^(٣).

قال محمد: إذا سرق رجل قُطعت يده، ثم [إذا] عاد فسرق قُطعت رجله اليسرى، فإن عاد بعد ذلك فسرق حبس ولم تقطع له بعد ذلك يد ولا رجل، ولكن يحبس، وينفق عليه من بيت مال المسلمين، وكذلك سمعنا عن علي -صلى الله عليه-^(٤).

(١) عبد الرحمن بن عائد الثمالي، أبو عبد الرحمن الحمصي، عن علي، وعمر، ومعاذ وغيرهم، وعنه: محفوظ بن علقمة، وسماك بن حرب وغيرهما. وثقه النسائي، واحتج به الأربعة.

(٢) الآية: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٨٤/٦: عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن أبا بكر أراد أن يقطع الرجل بعد اليد، فقال عمر: السنة اليد. وأخرج الدارقطني: ٢١٢/٣: عن ابن عباس، قال: أشهد على عمر، أنه قطع اليد والرجل. وحدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن أبا بكر أراد أن يقطع رجلاً بعد اليد والرجل، فقال عمر: السنة اليد.

(٤) وقد تقدم هذا عن الإمام علي (عليه السلام).

[٢٥٦٢] مسألة: [إقامة الحدود لغير الحاكم]

قال محمد: وليس لأحدٍ غير الحاكم أن يقيم حداً من حدود الله تعالى وإن كان هو ولي ذلك، فإن سرق رجل وقامت عليه البينة، فجهل المسروق منه، فقال: هذا قد قامت عليه البينة بالسرقة فقطع يده، فإن الحد قد مضى، ولا يقتص من القاطع، ويعاقبه الإمام على قدر ما يرى.
وقال قوم: يقطع الإمام يده، ويضمن السارق ما سرق.

[٢٥٦٣] مسألة: [من سرق مراراً وقطع]

قال محمد: وإذا سرق رجل مراراً فقطع، سقط عنه ما كان قبل ذلك من سرقته.

[٢٥٦٤] مسألة: [من قامت عليه البينة أنه سرق بعدما قطع]

روى محمد بإسناده: عن ابن سيرين قال: إذا سرق السارق فقطع، ثم قامت عليه البينة بأنه سرق لم يقطع؛ حتى تقوم البينة بأنه سرق بعد ما قطع^(١).

[٢٥٦٥] مسألة: [السارق مشلول اليد]

قال محمد: وإذا سرق أشل اليد، قُطعت يده الشلاء.

وروي عن الزهري مثل ذلك.

(١). أي أنه سرق عدة سرقات قبل القطع وقامت البينة على بعض منها فقطع ثم قامت بينة على البعض الآخر فحيث لا قطع حتى يتم التأكد أن السرقة حدثت بعد القطع.

[٢٥٦٦] مسألة: [من سرق وهو مقطوع اليد والرجل]

وعن يحيى بن آدم، قال: إذا سرق وهو مقطوع اليد والرجل، فإنه يغرم، ويحبس، ويؤدب.

[٢٥٦٧] مسألة: [في السارق يؤمر بقطع يمينه فيخرج يساره فتقطع]

قال القاسم رحمته الله - وهو قول محمد - : وإذا أمر بقطع يمين السارق فأخرج يساره وقُطعت اكتفي بقطعها، ولم تقطع يمينه؛ لأن الله تعالى لم يسم في القطع يميناً ولا شمالاً، وقد ذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه أمر بقطع يمين السارق فأخرج يساره فُقطعت، فقال: قد مضى الحد في قطعه بما مضى ^(١).

وروى محمد بإسناده: عن أبي رافع، عن علي - صلى الله عليه - أنه أمر بقطع يمين رجل فقدم شماله فُقطعت، حسبوها يمينه، فقال علي - صلى الله عليه - : قد مضى الحد.

وعن الشعبي نحو ذلك.

وعن الشعبي قال: إذا سرق الأغبر ^(٢) قُطعت يمينه، وفي قراءة عبد الله: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) ^(٣).

(١) الأحكام: ٢٥٩/٢.

(٢) في (ج): الأخرج.

(٣) أخرج البيهقي في سننه: ٣٢/١٣ عن مجاهد: في قراءة ابن مسعود: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولم يذكر أيماهما، وقال البيهقي: وكذلك رواه سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح، وهذا منقطع. وكذلك قاله إبراهيم النخعي، إلا أنه قال: في قراءة: (والسارقون والسارقات تقطع أيماهما).

[٢٥٦٨] مسألة: [في الجماعة تسرق فتكون حصة الواحد أقل من عشرة دراهم]

قال محمد: وإذا اجتمع جماعة في سرقة فكانت حصة كل واحدٍ منهم أقل من عشرة دراهم، لم يقطعوا، وإذا كان المحاربون جماعة فكانت حصة كل واحدٍ مما أخذوا عشرة دراهم أو قيمتها قطعوا، وإن كان أقل من ذلك لم يقطعوا، وأدّبوا، وحُسّوا.

[٢٥٦٩] مسألة: [في سارقين أحدهما دخل الحرز والآخر من الخارج]

قال محمد - فيما روى ابن هارون، عن [ابن] ^(١) عمرو، عنه -: في لصين دخل أحدهما فكور كارة ورمى بها إلى خارج الحرز وكان الخارج يحفظها عليه، ثم خرج وأخذ الكارة من الطريق والآخر معه، فعلى الداخل المكور الكارة القطع، ويؤدب الخارج.

وإن كان الداخل يخرج ثوباً ثوباً فيتناوله الخارج حتى كوره كارة، فقال بعضهم: يقطعان جميعاً.

وقال بعضهم: يقطع الداخل وحده، وإن لم يعلم أيهما الداخل، درى عنهما الحد.

[٢٥٧٠] مسألة: [في سارقين جمعا متاعاً فخرج به أحدهما]

قال محمد: حدثني موسى، عن يحيى بن آدم - في رجلين نقيباً ^(٢) ودخلا فجمعا المتاع ثم خرج به أحدهما وخرج الآخر لا شيء معه - قال: إن كان يحميه بسيف أو شيء قطعاً جميعاً، وإن كان وحده قطع.

(١) ما بين المكوفين ساقط في (ث).

(٢) نقب اللص الحائط: خرقه، ونقب الرجل الشيء ثقبه، ونقب البيطار حافر الدابة بحث فيه ليخرج منه ما دخل فيه. [قاموس المعتمد المدرسي: ٨١٤].

وعن الحسن البصري - في قوم نقبوا على رجل بيته ودخلوا فحماهم بعضهم وأخذوا بعضهم، قال: يقطعون جميعاً، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

وعلى قول القاسم، ومحمد: إذا كان في اللصوص صبي أو معتوه، فلا قطع على الصبي والمعتوه، ويقام الحد على الباقي؛ لأن هذا قول محمد في المجانين، وقول القاسم في القاتلين إذا كان فيهم صبي، وهو قول أبي يوسف.

وروى محمد: عن يحيى بن آدم: أنهم جميعاً يضمنون، ويدراً عنهم القطع، وهذا قول أبي حنيفة.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا كان في اللصوص صبي أو مجنون - فقال - : يدراً الحد عنهم جميعاً.

وقال آخرون: إن كان الصبي والمجنون هما اللذان أخرجوا المتاع درئ الحد عنهم جميعاً، وإن كان الذي أخرج المتاع غير الصبي والمجنون، قطع الذين أخرجوا المتاع.

[٢٥٧١] مسألة: [السارق يأخذ السرقة فيرميها خارج الحُرْز فيأخذها فيه]

قال محمد - في لص أخذ سرقة من دار قوم، فرمى بها من الدار إلى خارج الحُرْز فأخذها غيره - : درئ عنه الحد، وضمنه، وإن خرج هو فأخذها فقد تمت سرقة، وعليه القطع. وروى عن حسن بن صالح مثل ذلك، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، قالوا: وإن كان رمى بها إلى صاحب له إلى خارج الحُرْز فأخذها الخارج، فلا قطع على واحد منهما.

[٢٥٧٢] مسألة: [في السارق يؤخذ قبل أن يخرج من الحرز]

قال القاسم رحمته - وهو قول محمد - : وإذا أخذ السارق قبل أن يخرج بالسرقة من الحرز، فلا قطع عليه^(١).

وقال الحسن رحمته فيما حدثنا حسين، عن زيد، عن أحمد، عنه: فإن دخل اللص ولم يأخذ شيئاً، فعليه الأدب على قدر ما يرى الإمام.

وروى محمد بإسناده: عن الحارث، عن علي - صلى الله عليه - أن رجلاً وُجد في بيت، فعزّره علي - صلى الله عليه - ولم يقطعه^(٢).

وعن علي - صلى الله عليه - في لص دخل دار قوم فأخذ المتاع ولم يخرج من الدار، فلم يقطعه^(٣).

وروى محمد بإسناده: عن عثمان، وابن عمر، والشعبي، وإبراهيم، وعمر بن عبد العزيز، وحسن بن صالح، أنهم قالوا: ليس على السارق قطع حتى يخرج بالمتاع^(٤).

[٢٥٧٣] مسألة: [من سرق من السارق]

قال محمد: وإذا سرق سارق مალًا، ثم سرقه من السارق سارق آخر، فلا قطع على السارق الأخير؛ لأنه سرق من غير مالك.

(١) الأحكام: ٢٥١/٢.

(٢) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٤٠١/٧: عن محمد بن راشد قال: سمعت مكحولاً يحدث أن رجلاً وجد في بيت رجل بعد العتمة ملففاً في حصير، فضربه عمر بن الخطاب مئة.

(٣) وأخرج البيهقي في سننه: ٢٤/١٣: قال علي رضي الله عنه -: «لا يقطع السارق حتى يخرج المتاع من البيت».

(٤) انظر أقوالهم في مصنف عبد الرزاق: ١٩٧/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٦٧/٦، ٤٦٨، سنن البيهقي: ٢٣/١٣.

قال الحسني: وعلى هذا إذا غصب رجل رجلاً مالاً فسرقه منه سارق، فلا قطع عليه؛ لأنه سرقه من غير مالك، ويضمن السرقة.

[٢٥٧٤] مسألة: إذا استهلك السارق السرقة في الحرز

روى محمد، عن يحيى بن آدم - فيمن سرق بعيراً ففقد عينه في الحرز، ثم أخرجه، وقيمته ما يُقَطَّع به - : أنه يقطع، وإن كان محر البعير في الحرز ثم أخرجه، وقيمته ما يقطع به، ضمن البعير كله - يعني، ولا قطع عليه - وهذا شبيه بقول أبي حنيفة ومحمد؛ لأنهما قالوا: فإن سرق ثوباً فشقه قبل أن يستخرجه، ثم أخرجه وهو ما يساوي ما يقطع به: قُطَّع، وضمن ما جنى عليه إن شاء رب الثوب، وإلا أعطاه ما بقي من الثوب، وضمنه قيمة الثوب كله، وليس ذلك في الشاة، قالوا: وإن سرق شاة فذبحها قبل أن يخرج بها ثم خرج بها وهي تساوي ما يقطع به: لم يُقَطَّع، وضمن قيمة الشاة.

وقال أبو يوسف: الشاة والثوب بمنزلة واحدة، إن شاء رب الثوب والشاة: ضمنه القيمة ودفع الشيء إليه، وإن شاء أخذ منه أرض الجنائية، ولا قطع في الوجهين جميعاً، إن كان قيمة ما خرج به من ذلك ما يقطع في مثله.

[٢٥٧٥] مسألة: [إقامة الحد على السارق والمسروق منه غائب]

قال محمد - فيما حدثنا هارون، عن حسن - قال: قال أبو حنيفة: لو أن رجلاً سرق عشرة دراهم ثم جيء به إلى القاضي، والمسروق منه غائب، وشهد على السارق بذلك، أنه لا يقطع وصاحب السرقة غائب.

قال ابن أبي ليلى: اقطعه كان المسروق منه غائباً أو حاضراً.

[٢٥٧٦] مسألة: في من سرق شيئاً مرتين

وروى محمد بإسناده عن أبي حنيفة - في رجل سرق ثوباً قيمته عشرة دراهم فُقطعت يده، ورجع الثوب إلى صاحبه ثم سرقه السارق من المشتري - : ضمنه.

وقال أبو حنيفة: إن سرق غزلاً ففقط فيه ثم نسج ثوباً فعاد فسرقه قطع.

[٢٥٧٧] مسألة: إذا ملك السارق ما سرق

قال محمد: إذا وُجد المتاع مع السارق فأُخذ منه قبل أن يوصل بالسارق إلى الحاكم، لم يجب عليه القطع، وينبغي للإمام أن يؤدبه بقدر ما يرى، وإن رُفع إلى الحاكم والمتاع معه، وثبتت عليه البينة، أو أقر على نفسه مرتين، فإن الحاكم يقطعه، ويرد المتاع على صاحبه.

وإذا أخذ السارق السرقة ثم ردها إلى صاحبها قبل أن يرتفع إلى الحاكم، لم يقطع؛ لأن اسم السارق قد زال عنه بالرد، فإن ردها بعد ما رُفع إلى الإمام فُقطع، وإن عفى المسروق منه على السارق بعد ما ثبت الحد عند الإمام كان عفو باطلاً؛ لأنه حق من حقوق الله.

قال الحسن: ومثل هذا إذا وهب المسروق منه للسارق ما سرق منه، أو تصدق به عليه، أو ملكه إياه بمعنى من معاني الملك قبل أن يرفع إلى الإمام، فلا قطع عليه؛ لأنه قد ملك ما سرق، وهذا كله قول أبي حنيفة.

قال محمد: وإذا أصاب المحاربون في محاربتهم مالا فلم يرفعوا إلى الإمام حتى رجعوا^(١) المال إلى أصحابه ثم رفعوا إلى الإمام، فعليهم القطع،

(١) في (ث): دفعوا.

وكذلك إن وهب لهم صاحب المال ما أخذ منه وحللهم منه ثم رفعوا إلى الإمام لم يسقط عنهم القطع، وأمضى فيهم حكم القرآن، سواء كانت السرقة قائمة بعينها، أو مستهلكة.

[٢٥٧٨] مسألة: [العبد يسرق أو يقر على نفسه بالسرقة]

قال الحسن عليه السلام فيما أخبرنا والذي قال: أخبرنا محمد بن العطار، عن أبيه عنه، وهو قول محمد: وإذا سرق العبد قطع.

وقال محمد: إذا أقر العبد على نفسه بالسرقة مرتين قطع.

وروى محمد بإسناد: عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: رأيت علياً - صلى الله عليه - أقر عنده عبد بالسرقة فطرده، ثم أقر عنده الثانية فقطع يده، فرأيت يده معلقة في عنقه^(١).

وعن شريح، والشعي، والحسن، وأبي الضحى، في عبد أقر بالسرقة، قالوا: لا يقطع^(٢).

[٢٥٧٩] مسألة: [في العبد يسرق من مال سيده]

قال محمد: وإذا سرق العبد أو المكاتب من مال سيده فلا حد عليه، وكذلك إذا سرق السيد من مال عبده أو مكاتبه فلا حد عليه، ولكن يضمن

(١) لفظ ما أخرجه البيهقي في سننه: ٤١/١٣، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه: «رأيت علياً - رضي الله عنه - أقر عنده سارق مرتين، فقطع يده وعلقها في عنقه، فكانني أنظر إلى يده تضرب صدره». وقد تقدم نحو هذا.

(٢) عن الشعي في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٤/٦.

كل واحدٍ منهما ما سرق من صاحبه^(١).

وروى محمد بإسناد: عن علي -صلى الله عليه- وعمر، وعبد الله: في رجل قال: إن غلامي سرق مالي، فقال: مالك سرق بعضه بعضاً^(٢).

وكذلك إذا كان العبد بين جماعة فسرق العبد من أحدهم فلا حد عليه.

[٢٥٨٠] مسألة: [الرجل يسرق من الغنيمة أو العبد من بيت المال]

قال الحسني: وعلى قول محمد: إذا سرق العبد من مال سيده فيه شركة، فلا قطع عليه؛ لأنه قال في (السيرة): فإذا سرق رجل من الغنيمة قبل أن تقسم أو من بيت المال، فلا حد عليه؛ لأن له فيه نصيباً.

بلغنا: أن رجلاً سرق مغفراً من الغنيمة قبل أن تقسم فقال علي -صلى الله عليه-: لا حد عليه، له فيها نصيب^(٣). وروي نحو ذلك.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٥٤: إذا سرق العبد المملوك من مال سيده شيئاً يجب عليه في مثله القطع لم يقطع؛ لأنه ماله سرق بعضه بعضاً، وإن سرق مملوك من مال غير سيده ما يجب فيه القطع قطع، وفي ذلك ما بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أنه أتاه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين عبيدي سرق من مالي. فقال: «مالك سرق بعضه بعضاً لا قطع عليه».

وقال الإمام الهادي عليه السلام: ولو سرق من مال بين سيده وبين آخر أقل من مال سيده أو مثله لم يجب فيه القطع، إذا كان مشاعاً لا يعرف بعضه من بعض، فإن سرق أكثر مما لسيده فيه بما يجب فيه القطع قطع.

(٢) وروي نحو ذلك عن ابن مسعود في سنن البيهقي: ١٢/٤٨٢، المعجم الكبير: ٩/٣٤٠. وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥٠٧): أن رجلاً أتاه فقال: «يا أمير المؤمنين إن عبيدي سرق متاعي. فقال عليه السلام: مالك سرق بعضه بعضاً».

(٣) وقال البيهقي في سننه: ١٣/٤٠٥: «وروي عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أن رجلاً سرق مغفراً من المغنم فلم يقطعه».

وروى محمد بإسناده: عن عمر، وجابر، وإبراهيم، وحسن بن صالح، أنهم قالوا نحو ذلك.

وعن يزيد^(١) البجلي أن غلاماً لعلي - صلى الله عليه - وغلاماً من الخمس سرقا من بيت المال فقطع علي يد غلامه ولم يقطع الآخر.

قال محمد: لأنه من بيت^(٢) مال المسلمين، فمالهم سرق مالهم. قرأته^(٣) بخط ابن عمرو.

وعن أبي رافع، عن علي - صلى الله عليه - قال: إذا سرق عبد من رقيق الإمارة من مال الإمارة، لم يقطع، وإن سرق من الناس، قُطع.

[٢٥٨١] مسألة: [في العبد الآبق إذا سرق]

وروى محمد بإسناده^(٤): عن ابن عمر، والشامي، قالوا: إذا سرق العبد الآبق قُطع^(٥).

وعن عثمان: لا يقطع^(٦).

(١) في (ب) و(ج): زيد.

(٢) في (ج): لأنه من مال المسلمين.

(٣) في (ب، ث، س): قرأت. وما أثبتاه من (ج).

(٤) في (ث): بإسناده.

(٥) مصنف عبد الرزاق: ٢٤٠/١٠، ذكر نحو ذلك عن ابن عمر، ولم يذكره عن الشامي، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: عن ابن عباس، قال: «لا يقطع العبد الآبق إذا سرق في إباقه».

(٦) انظر التخریج السابق، وهو قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٧٠/٦.

[٢٥٨٢] مسألة: [من سرق من الكعبة]

روى محمد بإسناده عن ابن أبي ليلى، قال: من سرق من الكعبة فليس عليه قطع^(١).

[٢٥٨٣] مسألة: في من سرق ثوب رجل في المسجد

روى محمد بإسناده: عن أبي جعفر عليه السلام أن صفوان بن أمية نام في المسجد فسرق رجل رداءه من تحت رأسه، فأدركه صفوان فأخذه، فأتى به النبي ﷺ وأمر بقطع يده، فقال: هو له يا رسول الله لا تقطعه، قد عفوت عنه، قال: «فهل كان هذا قبل أن تأتيني به» فقطعه^(٢). فعرف المسلمون أن عفو الحد يكون بينهم ما لم يتناها به إلى الإمام. وعن حاتم، عن جعفر، عن أبيه عليهم السلام بنحوه.

وعن الشعبي، قال: جاء عثمان بن مظعون إلى النبي ﷺ برجل قد نزع رداءه من تحت رأسه، فأمر به أن يقطع، فقال عثمان: أفي ردائي يقطع يا رسول الله؟ فقال: «ألا قلت هذا قبل أن تأتيني به».

وعن ابن أبي ليلى قال: إذا سرق ثوباً في المسجد فهو سارق عليه ما على السارق.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٨٧/٦.

(٢) تقدم ذلك.

[٢٥٨٤] مسألة: في المختلس

قال القاسم رحمته - وهو قول محمد - : ولا قطع في الخلسة، وكذلك ذكر عن علي - صلى الله عليه - ^(١).

وفي رواية داود عن القاسم: لا قطع في خلسة معلنة. ومعنى السرقة غير معنى الخلسة؛ لأن الخلسة مجاهرة، والسرقة مخاتلة ^(٢).

وروى محمد بإسناده عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «ليس على مختلس ولا متتهب قطع» ^(٣).

وروي عن خلاص، وابن أبي رافع، والضحاك والحسن البصري، جميعاً عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: لا قطع في الخلسة، وقال: تلك الدعارة المعلقة ^(٤).

(١) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٠، برقم (٥٠٦). وذكر نحو ذلك عن زيد بن ثابت في الموطأ: ٢ / ٨٤٠، والحسن وعمر في مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٥٣٧.

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٢ / ٢٥٨: «لو أن مختلساً اختلس ثوب رجل من منكبه أو غير ذلك من بدنه، لم يكن عليه في ذلك قطع، ووجب على الإمام إحسان أدبه، والتكفل له عن العودة إلى ما كان فيه من فعله، وكذلك من سرق سرجاً على ظهر دابة في الطريق، أو قطع ركاباً، أو سل سيفاً من صاحبه وهو يجيز به في طريقه، لم يكن عليه في ذلك قطع، وكان عليه في أدب وتعزير».

(٣) سنن الترمذي: ٤٢ / ٤، سنن النسائي (المجتبى): ٨ / ٤٦٣، ٤٦٤، صحيح ابن حبان: ١٠ / ٣١٠، وفيها جميعاً زيادة في لفظ الحديث.

(٤) في (ث): الدعارة والمعلقة. ولفظ ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٦ / ٥٣٧: عن خلاص: «إن علياً رحمته لم يكن يقطع في الخلسة».

وعن زيد بن ثابت، وزيد بن علي، والحسن، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم، وعمر بن عبد العزيز: أنهم قالوا: لا قطع في الخلصة^(١).

[٢٥٨٥] مسألة: في الخائن، والمستعير

قال محمد: حدثنا ابن منذر، عن ابن فضيل، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار قالوا: جاءت امرأة إلى قوم، فذكرت أن قوماً سألوها تستعير لهم حلياً أو ثياباً، أو بعض ما يستعير الناس، وأن أهل المتاع طلبوا المتاع من الذين ذكرت أنهم بعثوها، وأنهم أنكروا أنهم بعثوها في شيء، فسألوا المرأة فأنكرت أنها أخذت منهم شيئاً، فوجدوا المتاع عندها، فرفعوها إلى النبي ﷺ فقطعها.

وروى محمد بإسناده، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس على الخائن قطع»^(٢).

وعن ابن أبي رافع، عن علي -صلى الله عليه- أنه قال فيمن خان أو غل: لا قطع عليه.

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠٦): قال: «لا قطع على خائن ولا مختلس، لا في ثمر ولا كثر، ولا قطع في صيد ولا ريش، ولا قطع في عام سنة، ولا قطع على سارق من بيت مال المسلمين فإن له فيه نصيباً». وقال مالك في (الموطأ) ٨٣٩/٢: «الأمر المجمع عليه عندنا: أنه ليس في الخلصة قطع. بلغ ثمنها ما يقطع فيه، أو لم يبلغ».

(٢) انظر (المجموع الفقهي والحديثي): ٥٠٦، برقم (٦٣٠) سنن الترمذي: ٤/٤٢، سنن النسائي (المتنبي): ٨/٤٦٣، ٤٦٤، صحيح ابن حبان: ٣١٠/١٠.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٥٩: «لا قطع في الخيانة، لأن الخائن مؤتمن، وكل من خان أمانته فلا قطع عليه فيها، وإن ظهر على خيائته لها، حكم عليه بردها، وأدب على ما كان أقدم عليه منه فيها».

وعن الضحاك، عن علي - صلى الله عليه - قال: أربعة لا قطع عليهم: السارق من الثنينة، والغلول، والأجير يخونك، والخلسة.

وعن إبراهيم قال: إذا دخل داراً بإذن فليس عليه قطع، قال: وليس على حوائث السوق إذن^(١).

وعن الشعبي قال: إذا فتح البائع بابه للبيع فقد أذن^(٢).

وعن حميد قال: من فتح بابه ودعا الناس في عرس أو نحوه أو حانوت أو هذه الخانات، فمن دخل فسرق فلا قطع عليه، وعليه غرم ما أخذ.

وعن أبي الدرداء - في رجل سرق ثوباً في حمام - قال: لا قطع عليه^(٣).

وعن مغيرة قال: إذا كان الرجل في دكانه في السوق فسرق منه - أو دخل بيته وهو فيه - مفتوح للبيع فلا يقطع، أو أخذ ثوباً من الحمام فلا يقطع.

[٢٥٨٦] مسألة: [من سرق في سنة شديدة]

قال الحسن بن يحيى رحمته الله: روي عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: لا يقطع السارق في سنة شديدة الجوع.

وروي محمد بإسناده عن علي - صلى الله عليه - وعمر، أنهما قالوا: لا قطع في عام سنة^(٤) - يعني مجاعة -

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٠/٥.

(٢) في مصنف ابن أبي شيبة بلفظ: «إذا فتح السارق بابه وجلس فقد أذن». وفي شعب الإيمان: ٤٤٩/٦: «إذا فتح بابه وأخرج بزه فقد أذن لك».

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩١/٦.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٠، برقم (٥٠٦). وعن عمر في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢٧/٦.

حدثنا محمد بن الحسين بن عبد الصمد، قال: حدثنا علي بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن منصور، قال: أخبرني حمزة بن أحمد العلوي^(١)، عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: أنه حضر محمد بن إبراهيم عليه السلام وعنده يحيى بن آدم، وعاصم بن عامر البجلي^(٢)، فأتي محمد بسارق، فقال ليحيى: ما ترى؟ قال: أرى أن يقطع. ثم قال لعاصم: ما ترى؟ قال: قد قال الشيخ يحيى. ثم قال لي: ما ترى؟ قلت: قد قال الشيخان. قال: فنكت محمد في الأرض ثم رفع رأسه، فقال: سرق فسرق ما أرى عليه قطعاً، قال: فوعظ السارق وخلي سبيله.

قال محمد: وأحسبه تأول قول علي عليه السلام إنه لا يقطع في عام سنة، وكذلك كانت السنة التي ظهر فيها محمد بن إبراهيم كان القفيز الصغير الماروني بخمسين درهماً.

قال محمد: وأخبرت عن محمد، أنه قال: لم يصبه عدلنا فنجري عليه حكماً.

(١) هو أبو يعلى حمزة بن أبي سليمان بن حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن عبد العزيز البقال، وحسن بن محمد العقيلي، وعنه المرادي، ومحمد بن محمد المقرئ، ووالد صاحب (المحيط) محمد بن الحسين الزيدي.

(٢) عاصم بن عامر، من نظراء أبي نعيم الفضل، وعبد ربه، ويحيى بن الحسن الفرات، وكلهم ممن خرج مع الإمام إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن وبإيعاده.

[٢٥٨٧] مسألة: قطع النباش

قال القاسم عليه السلام ومحمد: يقطع النباش إذا أخرج الكفن من القبر إن كانت قيمته عشرة دراهم فصاعداً^(١)، وهو قول أبي يوسف.

قال الحسيني: وهذا القول يدل على أن السارق إن أخذ قبل أن يخرج بالكفن من القبر، فلا قطع عليه.

وروى محمد بإسناد: عن النزال بن سبرة^(٢)، عن علي -صلى الله عليه- قال: حد النباش حد السارق، وهو أعظمهما جرماً.

وعن طلحة بن زيد^(٣)، عن جعفر، عن أبيه، عن علي -صلى الله عليه- أنه قطع نباشاً^(٤).

وعن ابن عباس، والشعبي، وإبراهيم، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، قالوا: يقطع النباش^(٥).

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٥٨، وروى عليه السلام عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «النباش بمنزلة السارق وهو أعظمهما جرماً».

(٢) النزال - بفتح أوله، وتشديد الزاي، ولام - بن سبرة - بفتح المهملة، وسكون الموحدة، العامري، الكوفي، قال في (الكاشف): ويقال: له صحبة، عن: علي، وأبي بكر، وعثمان، وابن مسعود، وعنه: الشعبي، والضحاك، وعبد الملك بن مسرة، وثقه العجلي. خرّج له: البخاري، والأربعة إلا الترمذي، وخرّج له: محمد، والسيّدان الأخوان. [الطبقات: -خ-].

(٣) طلحة بن زيد الرقي أبو مسكين، عن هشام، وابن أبي عتبة، وعنه أحمد بن يونس، وحسين بن غارق، وماء المحدثون بالوضع، احتج به ابن ماجه.

(٤) وروي نحو ذلك عن عمر بن عبد العزيز في مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٣٠.

(٥) عن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٣٠، وهو قول حماد، وعطاء، وسعيد بن المسيب، انظر: سنن أبي داود: ٢/ ٥٤٧، سنن البيهقي: ١٣/ ٣١.

قال مغيرة: قد دخل على الميت قبره^(١).

وعن زيد بن علي عليه السلام قال: ليس عليه قطع.

قال محمد: وهذا قول أهل المدينة.

وعن سفيان قال: يدرا عنه أحب إلي.

وعن الزهري أن جماعة من الصحابة قالوا: لا قطع عليه، ورأوا أن يطاف به ويضرب.

[٢٥٨٨] مسألة: قطع الطرار^(٢)

قال محمد: وإذا قطع رجل من كم رجل صرة فيها ما يقطع فيه أو شقها فطرها، فإن كانت في الكم الداخل، فعليه القطع، وإن كانت الصرة إلى خارج، لم يقطع.

قال الحسين: قال أبو حنيفة وأصحابه: إن كانت الدراهم التي طرها مصرورة إلى داخل الكم، قطع، وإن كانت مصرورة إلى خارج، لم يقطع.

وروى محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- قال: إذا طر الطرار من الثوب الأعلى، لم يقطع، وإذا طر من الثوب الداخل، قطع.

وعن إبراهيم قال: يقطع الطرار^(٣).

(١) في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣١/٦: «...لأنه قد دخل على الميت بيته».

(٢) في (ث): الطراز. والمصواب ما أثبتناه.

والطرار: هو الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة. [المصباح المنير: ٣٧٠/٢].

(٣) وقول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٥٩/٢: «وكذلك الحكم في الطرار إذا طر من ثوب الرجل شيئاً يجب في مثله القطع».

[٢٥٨٩] مسألة: في القفاف

قال محمد: ليس على القفاف^(١) قطع، ولكن يؤدبه الإمام بقدر ما يرى^(٢).

روى محمد بإسناده: عن زيد بن علي عليه السلام وإبراهيم النخعي، والشعبي، أنهم قالوا: ليس على القفاف قطع.

قال زيد عليه السلام: عليه التعزير.

وقال الشعبي: يضرب أسواطاً ويغلى سبيله^(٣).

[٢٥٩٠] مسألة: [من شرب الخمر أو سرق من أهل الذمة]

قال محمد: ولا يقام على أهل الذمة حد في خمر ولا سرقة، إلا أن يتحاكموا إلينا- يعني إذا سرق بعضهم من بعض-.

[٢٥٩١] مسألة: [من سرق وهو سكران]

وعن القاسم بن محمد - في سكران سرق - قال^(٤): إن كان يعرف بالسرقة قبل ذلك قطع، وإلا فلا يُقطع.

(١) القفاف: الصيرفي، وهو أن يسرق الرجل بين أصابعه عند وزنه للدراهم. [القاموس المحتمد المدرسي: ٦٠٩].

(٢) وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢٥٩/٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٢١٥/١٠، قال: والقفاف: الذي يزن الدراهم فيسرق منها.

(٤) في بقية النسخ: وقال. والصواب ما أثبتناه من (ث).

[٢٥٩٢] مسألة: [من سرق متاعاً من بيت مفتوح الباب أولاً باب له]

قال محمد: وإذا سرق سارق متاعاً من بيت مفتوح الباب أو لا باب عليه فهو سارق، وكذلك إن سرق من خيمة أو فسطاط فهو سارق يقطع.

وروي عن حسن بن صالح مثل ذلك، وكذلك قال أبو حنيفة، قالوا: سواء كان فيه حائط، أو لم يكن.

[٢٥٩٣] مسألة: [من سرق دابة من غير حرز]

قال القاسم رحمته الله وهو قول محمد: وإذا سرق رجل بقرة، أو دابة من حرز، أو مراح، أو حرز، فعليه القطع - يعني أنه إن سرقها من غير حرز فلا قطع عليه - وإن كان الراعي معها.

وروي محمد بإسناده: عن أبي رافع، عن علي - صلى الله عليه - قال: ليس في إبل ولا غنم سائمة قطع حتى يواربها الخدر.

وعن النبي ﷺ أنه سئل عن الحريسة التي تؤخذ في مراعيها. قال: «فيها ثمنها مرتين، وضرب^(١) نكال، فما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك قيمة ثمن المجن^(٢)».

وفي حديث آخر: أنه قال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل، قال: «فيه غرامة مثله وجلد أو نكال، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما

(١) في (ج، س): وضرب ونكال. ولعل الصحيح ما أثبتناه من (ث) كما ورد في أغلب الأحاديث عن النبي ﷺ.

(٢) بلفظ مقارب في سنن ابن ماجه: ٤٢٩/٢، مسند أحمد: ٣٧٥/٢.

أوى المراح، فإن أخذ من المراح فبلغ قيمة مجن ففيه القطع، وإن لم يبلغ ثمن مجن ففيه غرامة مثله وجلدات نكال»^(١).

قال محمد: الحرز: الحظيرة.

ومثله المراح للغنم، وهو الذي حيث تأوي إليه الغنم، ويحرزها صاحبها فيه.

والعطن للغنم وغيرها: وهو الذي^(٢) حرز للمواشي.

قال: والحريسة التي تؤخذ من المراعي التي يحرسها الراعي.

وقوله عليه السلام: يغرم ثمنها مرتين، فيقال: إن ذلك أدب من النبي ﷺ وعقوبة له، ويقال: إنه لا يجوز لأحد بعد النبي ﷺ أن يأخذ منه أكثر مما أخذ منه؛ لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [نمل: ١٢٦].

[٢٥٩٤] مسألة: في من سرق مملوكاً

قال القاسم عليه السلام: وإذا سرق رجل مملوكاً، فعليه القطع.

وقال محمد: إذا سرق رجل مملوكاً كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه، لم يقطع، ويؤدبه الإمام بقدر ما يرى، وإن سرق مملوكاً صغيراً لا يعبر عن نفسه من حرز، وكانت قيمته عشرة دراهم فصاعداً لزمه القطع^(٣).

(١) سنن النسائي (المجتبى): ٨ / ٤٦٠، مستدرک الحاكم: ٤ / ٤٢٣، سنن البيهقي: ٦ / ٧٦، وهو فيها جيماً باختلاف في اللفظ.

(٢) في (ث): الدر.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢ / ٢٥٥-٢٥٦: «من سرق مملوكاً صغيراً من حرز وجب عليه القطع، وإن سرق حرراً صغيراً فلا قطع عليه، وعليه التعزير على قدر ما يرى الإمام، لأن الحر ليس بمال، والمملوك مال للمالك، وإنما يجب القطع على من سرق مالا، وكذلك لو أنه اغتصب مملوكاً كبيراً من حرز، فأوثقه أسيراً وحمله حملاً حتى أخرجه من الحرز ومضى به، وجب عليه فيه القطع عندنا، وإن هو ساقه وتبعه المملوك الكبير فلا قطع عليه في ذلك... إلخ كلامه عليه السلام».

[٢٥٩٥] مسألة: في من سرق صبيّاً حرّاً

قال القاسم رحمته: وإذا سرق رجل صبيّاً حرّاً من حرز، فعليه القطع.

وقال محمد: لا قطع عليه في ذلك، ويؤدبه الإمام بقدر ما يرى.

وروى عن الحسن البصري، والشعي: أنه يقطع.

وروى محمد بإسناد: عن خلاص، عن علي -صلى الله عليه- فيمن باع حرّاً، قال: لا قطع عليه ويعاقب^(١).

وعن ابن أبي رافع عن علي -صلى الله عليه- قال: من سرق [من حرز]^(٢) حر أو عبد أو أمة، وجب عليه القطع، إن كان مسلماً، أو يهودياً، أو نصرانياً، أو كافراً.

قال محمد: ليس الناس عليه، الناس على أنه من سرق حرّاً صغيراً، أو كبيراً، لم يقطع، ومن سرق مملوكاً يعبر عن نفسه، لم يقطع، ومن سرق مملوكاً صغيراً لا يعبر عن نفسه، قُطع.

قال الحسين: وَهَمَ محمد بن منصور في تفسير هذا الحديث، فتأول الكلام على ما لا يقتضيه اللفظ به؛ لأنه توهم أن معناه: من سرق حرّاً أو عبداً أو أمة وجب عليه القطع، وإنما لفظ الحديث: (من سرق من حرٍ أو عبدٍ

(١) وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته، بسنده عن الإمام علي رحمته في (المجموع الفقهي والحديثي) ١٧٩، برقم (٣٢٦): قال: قال رسول الله ﷺ: «إني غاصم من أمي ثلاثة يوم القيامة، ومن خاصمته خصمت: رجل باع حرّاً وأكل ثمنه، ومن أخفر ذمتي، ومن أكل الربا وأطعمه».

(٢) ما بين المكوفين ساقط من (ث).

أو أمة وجب عليه القطع) وقوله: (..من حر، أو عبد، أو أمة) صفة لمن سرق وبيان عنه.

ومثل هذا قول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾ [غافر: ٤٠] فمعنى حديث أمير المؤمنين -صلى الله عليه- أن القطع واجب على كل من سرق: سواء كان السارق حرّاً، أو عبداً، أو أمة، مسلماً كان، أو يهودياً، أو نصرانياً، أو كافراً.

[٢٥٩٦] مسألة: في من سرق ثمرأ من أشجارها، أو بعد ما قُطعت

قال القاسم رحمته - وهو قول محمد -: وإذا سرق رجل ثمرأ أو زرعأ من حرز فعليه القطع^(١).

وقد ذكر عن النبي ﷺ فيما رواه رافع بن خديج أنه قال: «لا قطع في ثمر ولا كثر»^(٢) قال: والكثر: الجمار^(٣).

قال محمد: وإذا سرق ثمر النخل والشجر - يعني وهو معلق فيه - فلا قطع فيه^(٤)، وكذلك إن سرق جمارأ أو حنطة في سنبلها لم تحصد.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/٢٥٧: «لو أن سارقاً سرق ثمرأ أو زرعأ من ير أو شعير أو تمر أو فواكه فقطعه من أشجاره وأخله من قبل حصاه وجلده، لم يجب عليه قطع. وإنما يجب فيه القطع إذا كان صاحبه قد جلده وحصده وأدخله وقطعه وصيره في جرنه، أو أدخله في غير ذلك من حرزه، فإنه إذا سرقه في هذه الحال، قطع، فأما إذا كان معلقاً في رؤوس أشجاره فلا قطع فيه، وفي ذلك ما يقول رسول الله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

(٢) الأحكام: ٢/٢٥٧، سنن الترمذي: ٤/٤٢، سنن النسائي (المجتبى): ٨/٤٦١، ٤٦٢.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/٢٥٧: «والكثر فهو الجمار الذي يؤخذ من رأس النخلة».

(٤) وقول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/٢٥٧.

وروى محمد بإسناده: عن النبي ﷺ أنه سئل عن الثمار في أكمامها. فقال: «من أكل بفيه ولم يتخذ خبيثة^(١) فليس عليه شيء، ومن أخذ وقد احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال، وما أخذ من جرانه ففيه القطع إذا بلغ ثمن الجبن^(٢)».

وعن النبي ﷺ أنه قيل له: كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «فيه غرامة مثليه، وجلدات نكال، ليس في شيء من الثمر قطع إلا فيما آوى الجرين، فإن أخذ من الجرين فبلغ ثمن الجبن ففيه القطع، وإن لم يبلغ ثمن الجبن ففيه غرامة مثليه، وجلدات نكال^(٣)».

قال محمد: قوله: (الثمار من أكمامها): يعني: مثل النخل والشجر فما سرق منه فلا قطع فيه.

وقوله: «ومن أخذ وقد احتمل فعله ثمنه مرتين» فهذا كان خاصاً للنبي ﷺ جعله عقوبة، ولا يجوز لأحد أن يأخذ أكثر من مثل شيء^(٤)، ولكن إن وجد قائماً بعينه أخذ منه، وإلا فعليه قيمته، ومن أكل بفيه ولم يتخذ خبيثة^(٥) وهي الحزة^(٦) فلا شيء.

(١) في بقية النسخ: خبنة. والصواب ما أثبتناه من (ب).

ولفظ النهاية فيه: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبيثة فلا شيء عليه» الخبنة معطف الإزار وطرف الثوب: أي لا يأخذ منه في ثوبه. يقال: أخين الرجل إذا خبأ شيئاً في خبنة ثوبه أو سراويله، ومنه حديث عمر: «فليأكل منه ولا يتخذ خبنة». [النهاية: ٩/٢].

(٢) مسند أحمد: ٣٧٥/٢، ٤٢٠.

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ٤٦٠/٨، سنن البيهقي: ٧٦/٦، سنن النسائي الكبرى: ٣٤٤/٤.

(٤) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا.

وفي أمالي الإمام أحمد بن حنبل رقم (٢٧٧٥/٨٥٦) بتحقيقنا: ((ولا يجوز لأحد أن يأخذ أكثر من مثله)).

(٥) في (ج): خبنة.

(٦) الحزة من الشيء القطعة.

وقوله: (ما أخذ من جرانه) والجران: الحظائر، واحدها جرين، وهي حرز للثمار مثل البيوت، والجن: كل ما يستجن به من ترس، أو بيضة، أو مغفرة. وروى محمد بإسناده عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ، قال: «لا قطع في ثمر ولا كثر»^(١).

وعن الشعبي عن علي - صلى الله عليه - مثل ذلك.
قال محمد: والكثر: الجمار^(٢).

وعن الحسن البصري: أن رجلاً سرق طعاماً فأُتِيَ به إلى النبي ﷺ فلم يقطعه.
وعن الحسن قال: دخل رجل بيت رجل من الأنصار فأكَل، فأُتِيَ به إلى النبي ﷺ فقال: «دعوا الناس فإنني لا أقطع في الطعام»^(٣).
وعن حصين، عن جعفر، عن أبيه قال: لا قطع في حجارة الرخام وأشباهه من الحجارة.

[٢٥٩٧] مسألة: [في رجلين شهدا على ثلاثة بالسرقة]

وروى محمد بإسناده: عن الشعبي في رجلين شهدا على ثلاثة أنهم سرقوا، قال: تقطع أيديهم.

وعن مغيرة قال: إذا جاء رجل بلبس طُلب منه شاهدان، وإذا جاء به رجلان فشهدا أنه قد سرق قطع، وإن جاء به عشرة فشهدوا أنه سرق لهم متاعاً طولبوا بشاهدين؛ لأنهم خصماء.

(١) وقد تقدم تحريمه.

(٢) الجمار: هو شحم النخل، وقيل: هو شيء أبيض رخص يخرج من رأس النخل.

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ٨ / ٤٦٠، سنن البيهقي: ٦ / ٧٦، سنن النسائي الكبرى: ٤ / ٣٤٤.

[٢٥٩٨] مسألة: في من سرق خمرًا، أو ما لا يحل بيعه

قال القاسم رحمته الله: وإذا سرق المسلم من ذمي خمرًا، أو طنبورًا، أو عودًا، أو شيئاً مما حرم الله على العباد ملكه، فإن فيه من التنكيل والتعزير ما يرى الإمام، وفي رواية داود عنه: ولا قطع عليه^(١).

قال محمد: وإذا سرق المسلم من ذمي خمرًا قيمته ما يقطع في مثله من موضع الذمي من قريته التي ليس لنا أن نمنعهم من إظهار الخمر فيها مثل الحيرة^(٢) ولجوها، فعليه القطع.

قال محمد: بلغنا عن علي رحمته الله أنه قال: «إذا سرق المسلم خمرًا من نصراني فلا قطع عليه» وهو قول أبي حنيفة وسفيان.

وبلغنا: أن شريحاً ضمنه قيمتها ولم يقطعه.

وبلغنا عن عطاء، وحسن بن صالح، قالوا: يقطع^(٣).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/ ٢٥٤-٢٥٥: «إن سرق مسلم من ذمي خمرًا من حرز في بلد يجوز لأهل اللمة سكناه والمقام فيه وتبني فيه الكنائس، قطع إذا سرق ما يساوي عشرة دراهم، فإن سرق ذلك من الذمي في مصر من أمصار المسلمين الذي لا يجوز لهم تسكنه ولا أحداث الكنائس فيه لهم لم يكن ذلك بحرز له، لأنه ليس له بمنزل، ولا يجوز له فيه المقام، لأن رسول الله ﷺ وعلى آله بيته أمرنا بإخراج أهل اللمة من جزائر المسلمين، وجزائر المسلمين فهي مدنهم التي مدنوها وابتدعوها، فينبغي أن يكون لهم قرى على حدة يأوون إليها ويسكنون فيها مثل الحيرة، أو مثل غيرها. فإذا سرق المسلم الخمر منه في الحيرة أو في غيرها من قراهم المعتزلين فيها التي يجوز إظهار أديانهم فيها قطع، وإن سرقه في مدينة من مدن الإسلام لم يقطع، لأنه ليس للذمي أن يدخل مدن الإسلام الخمر ولا يقره فيها».

(٢) الحيرة - بكسر الحاء - البلد القديم بظهر الكوفة، ومحلة معروفة بـ (نيسابور). [النهاية في غريب الأثر: ١/ ١٠٩٥].

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٠٥/ ٦: عن سعيد بن عطاء قال: «إذا سرق المسلم من الذمي خمرًا قطع، وإذا سرقها من مسلم لم يقطع».

قال محمد: وإذا سرق رجل صلياً من ذهب أو فضة فلا قطع عليه فيه؛ لأنه منكر لا يجل ملكه، وكذلك روي عن إبراهيم.

قال الحسين^(١): وعلى هذا القول: إذا سرق طنبوراً، أو شيئاً من الملاحم، أو شيئاً مما لا يجل بيعه، فلا قطع فيه.

[٢٥٩٩] مسألة: في من سرق مصحفاً

وعلى قول أحمد بن عيسى، والقاسم، والحسن عليهم السلام أن على سارق المصحف القطع إن بلغت قيمته ما يقطع في مثله؛ لأنهم أجازوا بيع المصحف وشراءه.

قال أبو حنيفة: لا قطع فيه، وإن كان على.

[٢٦٠٠] مسألة: في من سرق طيراً

قال محمد: حدثنا جعفر، عن يحيى بن آدم، عن حسن قال: إذا سرق طيراً أو طعاماً من الفواكه الرطبة التي لا تبقى في أيدي الناس أو غير ذلك من العروض حب أو غيره قطع.

قال جعفر الحداد: هذا لا يقول به أبو حنيفة.

قال الحسين: وقول أبي حنيفة في ذلك: أنه كان لا يقطع في طير ولا صيد بر ولا بحر، وحشياً كان أو غيره، كان حياً أو مذبوحاً، وسواء كان الطير صائداً أو غير صائد، وسواء كان السمك طرياً أو مملوحاً.

(١) في (ج): الحسين. والصحيح ما أثبتناه.

ولا يقطع في شيء من الفواكه الرطبة التي لا تبقى في أيدي الناس، ولا في شيء من البقول والريحان الرطب، ولا شيء من الطعام الرطب، ولا في اللحم واللبن، ولا في شيء من الأنبلدة، ولا في شيء من الخشب باباً كان أو إناء ما خلا الساج.

ولا في شيء من الحجارة، والجص، والنورة، والزرنيخ، والطين، والمفرة^(١)، والكحل، والملح، والقدر والفخار، والأجر، والزجاج.

ولا في عفس، ولا إهليلج، ولا أشنان، ولا فحم، ولا في النوى^(٢).

ولا في الصحف التي فيها الشعر والعربية والحديث، وكان يقطع في الجوهر كله: الياقوت، والزمرد، والفيروزج^(٣)، واللؤلؤ.

وقال محمد بن الحسن: لا أقطع في اللؤلؤ والياقوت، ولا أقطع في الخبز رطبه ولا يابس، ولا في جلود السباع المدبوغة.

وقال أبو يوسف: أقطعه في كل شيء، إلا في التراب، والطين، والسرجين.

وروى محمد بإسناده: عن عمر بن عبد العزيز أنه أتى برجل قد سرق دجاجاً، فأراد أن يقطعه، فقال له أبو سلمة بن عبد الرحمن^(٤): كان عثمان لا يقطع في الطير، فخلّى سبيله^(٥).

قال وكيع: ليس في شيء من الطير قطع.

(١) المفرة: هي الطين الأحمر.

(٢) في هامش (ث): البواري. نسخة.

(٣) الفيروزج: ضرب من الأصباغ.

(٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كتيبة. روى عن أبيه، وعثمان، وطلحة، وأبي هريرة، وآخرين. وعنه ابنه، وأولاد أخوته، وآخرون. قالوا: كان فقيهاً، كثير الحديث، واتفقوا على توثيقه، واختلفوا في سماعه من أبيه، ومن طلحة. خرّج له أئمتنا الخمسة إلا الجرجاني، وخرّج له الجماعة. توفي سنة ٩٤هـ وقيل: ١٠٤هـ.

(٥) مصنف عبد الرزاق: ٢٢٠/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٢٩/٦.

[٢٦٠١] مسألة: إذا سرق رجل من مال أبيه، أو أمه

قال محمد: ومن سرق من ذي رحم محرم، قطع، إلا في الولد، وولد الابن وإن سفل، والأب والجد وإن علا، والأم.

وقال أبو حنيفة: لا يقطع من سرق من ذي رحم محرم.

وقال سفيان: الدرء أحسن.

وقال أبو حنيفة: لا يقطع الرجل إذا سرق من زوجته، ولا إذا سرقت منه، وكذلك إن كانت في عدة منه من طلاق بائن فسرق أحدهما من الآخر لم يقطع. قال: ولا قطع على من سرق من امرأة ابنه، أو من زوج أمه، أو من امرأته.

[٢٦٠٢] مسألة: [السارق يشهد عليه اثنان ثم يتراجعا]

قال محمد: حدثنا هارون، عن حسن، قال: قال أبو حنيفة: لو أن سارقاً شهد عليه رجلان أنه سرق، فُقطعت يده، ثم رجعا، أن عليهما دية يده، ويعزران، وإن رجع أحدهما كان عليه نصف الدية ويعزر. قال حسن: وبه نأخذ.

وقال ابن أبي ليلى: إن رجعا، فُقطعت أيديهما، وإن رجع أحدهما فُقطعت يده.

قال محمد: ذهب ابن أبي ليلى في هذا إلى قول علي -صلى الله عليه- في اللذين^(١) شهدا على رجل بالسرق فُقطع يده بشهادتهما، ثم جاءا بآخر فقالا: غلطنا بالأول وإنما هو هذا فشهدا عليه بالسرق فأبطل شهادتهما في

(١) في بقية النسخ: اللذين. والصواب ما أثبتناه من (ث).

الأخير ولم يقطعه وأغرمهما دية الأول في أموالهما، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما^(١).

وروى محمد بأسانيد: عن ابن أبي رافع، وخلاس، والشعي جميعاً عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك^(٢).

[٢٦٠٣] مسألة: [الرجلين يشهدا على سارق ثم يتغيبا]

وروى محمد بإسناد: عن زاذان، وميسرة، قالوا: جاء رجلان إلى علي -صلى الله عليه- فقالا: إن هذا سرق من هذا، فأمر بقطعه، فقال الرجل: والله لو كان رسول الله حياً ما قطعني، ولكنهما عدوان.

فقال علي -صلى الله عليه-: لأنظرن في أمركما، وقام فضرب الذين حوله بالدرة واختلط الناس، فقال علي: أين السارق؟ فقال: ها أنذا.

فقال علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- لقنبر: اذهب فاقطعه، وأشار إليه لا تقطعه حتى أقوم إليك، وجعل يتواعد شاهد الزور، ثم قام علي -صلى الله عليه- فجلس إلى قنبر، فقال: أين الشاهد، فلم يوجد، فقال علي -صلى الله عليه-: «لو كانا عدلين ما تغيبا» فخلى عنه.

(١) سنن البيهقي: ٣٩٠ / ١٥، سنن الدارقطني: ١٨٢ / ٣.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥٠٩): «أن شاهدين شهدا عند علي عليه السلام على رجل أنه سرق سرقةً فقطع يده، ثم جاءا بآخر فقالا: يا أمير المؤمنين خلطنا هذا الذي سرق والأول بريء، فقال عليه السلام: عليكما دية الأول ولا أصدقكما على هذا الآخر ولو أعلم أنكما تعمدتما في قطع يده لقطعت أيديكما».

[٢٦٠٤] مسألة: في قتل اللص

قال الحسن - فيما حدثنا حسين بن العطار، عن زيد بن محمد، عن أحمد بن زيد^(١)، عنه - : في الرجل يجد اللص في بيته. قال: إن أراد نفسه أو حرمة قدمه له حلال.

وقال الحسن - أيضاً - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا دخل رجل دار قوم لسرقه أو غير ذلك فقتله صاحب المنزل، فقد^(٢) بلغنا عن النبي ﷺ في مثل هذا أنه لا شيء على قاتله، ولكن ينبغي لصاحب المنزل أن يثبت إن أمكنه ذلك حتى يأسره، أو ينظر ما حاله، فإن هو مانعه أو خاف أن يبدره فقتله، فلا شيء عليه.

قال محمد: وإذا وجد رجلاً مقتولاً في دار رجل، وأقر صاحب الدار بأنه قتله مجديدة، فإن كان المقتول غير معروف بالسرق، قُتل به، وإن كان معروفاً بالسرق، فقد قال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة: لا شيء عليه^(٣).

وقال حسن بن زياد: عليه الدية في ماله.

وقال محمد - فيما رواه فرات، عنه - : وسئل عمن سمع الاستغاثة من اللصوص فخرج يغيثهم، فأدرك اللص هارباً ومعه السرقة.

قال: يضربه بالسيف حتى يرمي بالسرقة.

قيل: فإن قتله؟

قال: إلى النار.

(١) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، والصواب: ابن يزيد. كما تقدم في مقدمة المؤلف رحمه الله.

(٢) في بقية النسخ: فقال. وما أثبتناه من (ج).

(٣) انظر قول إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٣/٦.

وقال محمد - أيضاً - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه: قال: اللص ليس له فئة، هو فئة نفسه، وأخذ ماله غنيمة.

وقال حسن بن صالح: هو غنيمة، وفيه الخمس.

وذكر عن سفيان - في رجل اختلس ثوب رجل - قال: أحبه بسهم^(١).

وقال الحسن البصري: إذا دخل اللص عليك فدهده^(٢) عليه حجراً عظيماً.

وقال محمد فيما أخبرنا زيد، عن ابن هارون، عن سعدان عنه: قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اللص يريدني، قال: «مانعه» قال: إن قتلته؟ قال: «فإلى النار» قال: فإن قتلتني؟ قال: «إلى الجنة».

وذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أخذت من اللص فهو غنيمة».

[٢٦٠٥] مسألة: [القطع للسارق عقوبة وليست توبة]

روى محمد بإسناده: عن السدي، أنه قال: ليس القطع للسارق بكفارة إن لم يتوب، ولكن القطع عقوبة، ألا ترى أنه يقول: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ» [البقرة: ٢١٩] يقول: ومن تاب من بعد سرقة بعد ما سرق وأصلح، فإن الله يتوب عليه، وجيء برجل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم [فقال: «أسرقت»؟ قال: نعم، قال النبي ﷺ: «اقطعوه» قال له النبي: «تب» قال: إني تائب، قال: «اللهم تب عليه»^(٣).

(١) في (ج): أحبه بينهم.

(٢) دَهَدَهَ الحَجَرَ فَتَدَهَدَه: دحرجه فتدحرج. كدهدها فَتَدَهَدَى. والشيء: قلب بعضه على بعض. [ترتيب القاموس المحيط: ٢/ ٢٢١].

(٣) انظر: مستدرک الحاكم: ٤/ ٤٢٢، مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٣٩٨، سنن البيهقي: ١٣/ ٣٣، وقد تقدم ذلك.

باب أحكام المحاربين الذين يحملون السلاح ويخيفون المسلمين

قال القاسم رحمته الله: والمحارب الذي يتعرض للطريق إن أخاف السبيل طلب حتى ينفي، فإن ظفر به عَزَّرَ بقدر ما يرى الإمام، فكان ذلك نكالاً وزجراً، وإن ظفر به وقد أخذ من المال ما يجب فيه القطع، قطع، وإن ظفر به وقد قتل قُتل.

قال محمد: وما أحسن ما قال.

وقال محمد: وقطاع الطريق إذا حاربوا المسلمين ثم ظفر بهم وقد أخذوا من المال أو العروض ما يقطع في مثله، ثم رفعوا إلى الإمام فإنه يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن ظفر بهم وقد قتلوا قُتلوا، وإن ظفر بهم وقد قتلوا رجلاً في محاربتهم وأخذوا المال قُطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلوا وصلبوا.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يصلبون، ثم يقتلون مصلوبين على خشبتهم، يمثل بهم.

وقال بعضهم: يتركون ثلاثاً ثم يدفنون.

قال محمد: وإن أخافوا السبيل ولم يأخذوا المال ولم يقتلوا، نفوا من الأرض.

وروى محمد بإسناده: عن عطية، والسدي، والكلبي، أنهم رَوَوْا عن ابن عباس: أن النبي ﷺ حكم في العرنيين، وكانوا من آخر العرب إسلاماً بنحو ذلك، إلا أن السدي لم يذكر فيمن أخذ المال أنه يقطع^(١).

وعن إبراهيم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾^(٢) [الأنعام: ٣٣] قال: أي ذلك حكمت أجزاك: القتل، أو الصلب، أو قطع الرجل أو اليد من خلاف.

وعن ابن عباس: أما النفي فإنه يحق على الإمام أن يطلب من فعل ذلك بالخیل والرجال حتى يخرجهم من سلطان الإسلام، أو يأخذهم فيقيم عليه الحد.

وعن ابن عباس قال: من أعجزك - يعني من المحاربين - فدمه يهرج لمن قتله من المسلمين ذلك لهم خزي في الدنيا، ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٤].

وعن إبراهيم قال: النفي أن يسبقك في الأرض هرباً.

وعن الحسن قال: ينفون حتى لا تقدرُوا عليهم.

(١) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: من قتادة، وعطاء الخراساني، والكلبي قالوا - في هذه الآية - ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ قالوا: هذه في اللص الذي يقطع الطريق فهو عارِب، فإن قتل وأخذ مالاً صلب، وإن قتل ولم يأخذ مالاً قتل، وإن أخذ مالاً ولم يقتل قطعت يده ورجله، فإن أخذ قبل أن يفعل شيئاً من ذلك، نفي.

قالوا: وأما قوله [تعالى]: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ فهذا لأهل الشرك، من أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين وهو لهم حرب، فأخذ مالاً، أو أصاب دماً، ثم تاب قبل أن يقدر عليه، أهدر عنه ما مضى.

(٢) تمام الآية الكريمة: ﴿...فَتَسْتَحْيُونَ فِي الْأَرْضِ فساداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ جُلُودِهِمْ أَوْ يُنْفَرُوا مِّنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَمْ يَخْزَ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

وعن الربيع، عن محمد، عن محمد بن عبد الله - في المحارب - قال: إن أخذ المال قُطعت يده [ورجله]^(١)، وإن قُتل وأخذ صُلب، وإن قُتل قُتل.

قال محمد: وسواء كان المحاربون أحراراً كلهم، أو عماليك كلهم، أو أهل ذمة كلهم، أو أحراراً وعماليك، أو أهل ذمة، أو رجالاً أو نساء، أو مدبرين، أو مكاتبين، فالحكم فيهم واحد، فإن كان فيهم من لم يجزِ عليه حكم مثل صبي أو مجنون أو معتوه، فلا قطع عليه - يعني أنه يقام الحد على الباقيين -.

قال محمد: وإن قاتل المحاربون بعصي، أو خشب، أو رموا بالحجارة، حكم عليهم بالقطع، والقتل، والصلب، كما لو قاتلوا بالحديد؛ لأن الأحكام إنما تقام عليهم بالمحاربة، ألا ترى أن ولي الدم لو عفى عنهم، أو حللهم صاحب المال منه أو وهبه لهم ثم رفعوا إلى الإمام قبل أن يتوبوا، أنه يمضي فيهم أحكام القرآن.

[٢٦٠٦] مسألة: في من حصى المحاربين، وكان ردءاً لهم

قال محمد: والحكم في المحاربين وفيمن حماهم وكان ردءاً لهم، سواء إذا تولى أخذ المال واحد منهم وكان الباقيون يحمونه ويدفعون عنه، قطعوا جميعاً. وكذلك إن ولي القتل منهم رجل بعينه قتلوا جميعاً.

وكذا إن قتلوا في محاربتهم رجلاً لا ولي له، أو رجلاً لا يعرف، فإن الإمام يقتلهم به جميعاً إن ظفر بهم قبل أن يتوبوا.

(١) ما بين المكوفين ساقط في (ج).

[٢٦٠٧] مسألة: في اللصوص يحاربون في المصر بالسلاح

قال محمد: وإذا حارب اللصوص في المصر، فحكمهم حكم المحاربين خارج المصر سواء، يحكم عليهم بأحكام القرآن من القتل، أو الصلب، أو قطع اليد والرجل من خلاف وغير ذلك، وروى نحو ذلك عن ابن أبي ليلى وحسن بن صالح.

وقال قوم: لا يكونون محاربين حتى يكونوا خارج المصر، حيث لا يسمع الصوت إن استغاث.

وروى محمد بإسناد: عن شريح، قال: كان ناس يخرجون من الكوفة لصوصاً على الخيل، فيأتون الدهقان فينصبون على جوسقه السلم ثم يتسورون عليه، فإن أعطاهم ماله ولا حرقوه بالنار ثم يسيرون من ليلتهم حتى يدخلوا الكوفة، فرفع أناس منهم إلى علي - صلى الله عليه - نحو العشرة، فقطع أيديهم وأرجلهم.

[٢٦٠٨] مسألة: هل يجوز العفو عن المحاربين؟

قال محمد: وإذا أصاب المحاربون في محاربتهم دماً فغنى أولياء الدم عن القاتل فعفوه باطل، ويقتلون جميعاً؛ لأنه حد من حدود الله ليس للناس، وليس للإمام أن يعفو عن حد من حدود الله، قال الله - عز وجل - : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [النساء: ٣٣] الآية.

ولو أصابوا جراحات فغنى أصحاب الجراحات عنها كان عفوهم جائزاً؛ لأنها حقوق لهم، وإن أصابوا مالا فغنى أصحاب المال عنهم وعن المال

ووهبوه لهم، أو دفعوا المال إلى أصحابه قبل أن يرفعوا إلى الإمام، ثم رفعوا إلى الإمام، فعفواهم عن الحد باطل، وعليهم قطع الأيدي والأرجل، وعفواهم عن المال جائز.

وإن أصابوا دماً وأموالاً فعفى أصحاب الدماء والأموال عن جميع ذلك قبل أن يرفعوا إلى الإمام، ثم رفعوا إليه، فعليه أن يقيم عليهم الحدود التي في القرآن من القتل، والقطع، والصلب.

[٢٦٠٩] مسألة: إذا تاب المحاربون قبل أن يقدر عليهم

قال محمد: وإذا تاب المحاربون قبل أن يُقدر عليهم، ويعثوا إلى الإمام ليؤمنهم، وقد كانوا أخذوا المال وقتلوا، وجب على الإمام أن يؤمنهم، ولا يقيم عليهم شيئاً من الحدود، وروي عن ابن عباس نحو ذلك، ولو لم يعثوا إليه بالتوبة وأظهروا التوبة، وأشهدوا على أنفسهم بها خوفاً أن يعجلهم الأمر قبل أن تصل توبتهم إلى الإمام فهم تائبون، وقد بطلت عنهم الحدود.

وروى محمد بإسناد: عن الشعبي قال: كان [حارثة بن بدر]^(١) ممن حارب الله ورسوله وسمى في الأرض فساداً، وأنه أتى علياً -صلى الله عليه- فقال: إني حاربت الله ورسوله، وسعيت في الأرض فساداً، وإني قد تبت من قبل أن تقدر عليّ، فقبل منه وبأيمه، وقال: يا أمير المؤمنين إن الناس لم يعلموا توبتي وإني أخافهم على نفسي فاكتب لي كتاباً، فكتب له: من عبد الله علي

(١) ما بين المعكوفين تصحفت في النسخ المتوفرة لدينا إلى حارثة بن يزيد. والصواب ما أثبتناه.

أمير المؤمنين إلى عامله بالبصرة، إن حارثة بن [بدر]^(١) ممن حارب الله ورسوله وإنه تاب من قبل أن نقدر عليه، فمن لقيه فلا يعرض له إلا بخير^(٢).

[٢٦١٠] مسألة: إذا تاب المحارب، هل يسقط عنه القصاص؟

قال محمد: وإذا تاب المحاربون قبل أن يقدر عليهم ثم رفعوا إلى الإمام، حكم فيهم كحكمه في غير المحارب، فإن كانوا قتلوا فإن لولي الدم أن يقتلهم جميعاً، وعلى الإمام أن يدفعهم إلى ولي المقتول إن كانوا كلهم قتلة، فإن شاء قتل وإن شاء عفا، وإن شاء صالح على مال.

وإن كان الذي ولي القتل بعضهم، وكان الباقيون يحمونه ويمنعونه ثم تابوا، قتل القتلة بعينهم، وإن تاب المحاربون قبل أن يقدر عليهم وقد جرحوا جراحات فيها قصاص، اقتصر منهم، وإن كانت الجراح مما لا قصاص فيه، فأرسلها عليهم في أموالهم للجروح حالاً.

وإن قتلوا في محاربتهم رجلاً لا ولي له أو رجلاً لا يعرف، ثم ظفر بهم قبل أن يتوبوا، فعلى الإمام أن يقتلهم به جميعاً، وليس له أن يعفو عنهم،

(١) ما بين المكوفين تصحف في النسخ المخطوطة إلى: زيد. والصحيح ما أثبتناه.

(٢) لفظ ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٦٠٤ / ٧، عن الشعبي: زعم أن رجلاً من مراد حل، فلما سلم أبو موسى قام فقال: هذا مقام التائب العائد فقال: وملك مالك، قال: أنا فلان بن فلان المرادي، وإنني كنت حاربت الله ورسوله وسعيت في الأرض فساداً، فهذا حين جئت وقد تبت من قبل أن تقدر علي، قال: فقام أبو موسى المقام الذي قام فيه ثم قال: إن هذا فلان ابن فلان المرادي: وإنه كان حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً، وإنه قد تاب من قبل أن نقدر عليه، فإن بك صادقاً فسيل من صدق، وإن كان كاذباً يأخذه الله بذنبيه، قال: فخرج في الناس فذهب ولحقى ثم عاد فقتل.

ولو عفا لم يجز عفوهُ؛ لأنهم لما رفعوا إليه صار ما يجب عليهم بقطعهم الطريق، أو إخافة السبيل من القتل وغيره حداً من حدود الله، وليس للإمام أن يعفو عن حداً من حدود الله، وإن كانوا تابوا من قبل أن يقدر عليهم، بطل عنهم القود.

[٢٦١١] مسألة: هل يضمن الحارب، والسارق^(١) ما استهلك؟

قال محمد: وإذا حارب اللصوص في مصر أو في غير مصر، فإنهم ضامنون لجميع ما أصابوا من دم، أو جراح، أو مال، يؤخذ منهم ما وجد قائماً بعينه، ويضمنون ما استهلكوا من ذلك.

وكذلك الحكم في كل من قاتل المسلمين وهو مُحَرَّمٌ لدمائهم وأموالهم، وإذا كانت السرقة مع المحاربين قائمة بعينها أُخِلَّتْ منهم وقطعوا، وإن كانت مستهلكة، لم يتبعوا بها في الحكم، وقطعوا.

[٢٦١٢] مسألة: في قتال المحاربين، واللصوص، واتباع مدبرهم

قال محمد: وإذا حارب اللصوص في مصر أو في غير مصر، وكابروا^(٢) رجلاً ليأخذوا ماله بسلاح معهم، أو بعصي، أو بحجارة، فليمتنع منهم، ويدفعهم عن نفسه وماله بما اندفعوا، فإن لم يندفعوا إلا بالقتل فليقتلهم، وإن أخذوا على هذه الحال حكم عليهم بأحكام المحاربين، وللذي يدفعهم عن نفسه وماله أن يتبع مدبرهم، وليسوا بمنزلة الباغين الذين لا فئة لهم؛

(١) في (ث، س): أو السارق.

(٢) في (ج، س): وكاثروا.

لأن الباغين يقاتلون وهم مستحلون، وهؤلاء يقاتلون وهم محرمون.

وإذا دخل اللص على رجل منزله فكأبره على ماله ثم خرج به، فله أن يرميه بسهم، أو يحبسه برمح.

وروى محمد بإسناده: عن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي؟ قال: «فامتنع منه» قال: أرايت إن قاتلني، قال: «فقاتله»، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد»، قال: أرايت إن قتلته؟ قال: «فهو إلى النار»^(١).

وعن النبي ﷺ قال: «من قُتل دون ماله فهو شهيد»^(٢).

وعنه عليه السلام قال: «من قُتل دون مظلمته فهو شهيد»^(٣).

وعن قابوس بن المخارق قال: قال رجل يا رسول الله، أرايت رجلاً أتاني يريد يستبزني في مالي؟ قال: «ذكره الله» قال: أرايت إن لم يذكر، قال: «استمن بمن محضرتك من السلطان» قال: أرايت إن نازعني؟ قال: «قاتل حتى تحرز مالك، أو تكون من شهداء الآخرة»^(٤).

وعن الشعبي قال: اللص محارب فاقتله، فما كان من إثم ففي عنقي»^(٥).

(١) مسلم: ٣٤٢/٢، سنن البيهقي: ٢٩/٥، ١٦٥/١٣.

(٢) البخاري: ٨٧٧/٢، مسلم: ٣٤٣/٢، سنن الترمذي: ٢١/٤، سنن النسائي (المجتبى): ١٣٠/٧، ١٣١، عن عبد الله بن عمرو.

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ١٣٢/٧، سنن النسائي الكبرى: ٣١٠/٢، ٣١١.

(٤) مسند أحمد: ٣٩٩/٦، المعجم الكبير: ٣١٤/٢٠، ٣١٥، وفيهما اختلاف يسير في اللفظ.

(٥) وفي مصنف عبد الرزاق: ١١٣/١٠، عن الشعبي قال: «اللص محارب لله ولرسوله، فاقتله، فما أصابك فيه من شيء فهو علي».

وعن إبراهيم النخعي، قال: كانوا^(١) يرون أن الله يمقت الرجل يعرض للصوص لماله ولا يقاتل.

وعن إبراهيم - في لص دخل دار قوم فقتل - فقال: بعداً له وسحقاً. وفي لص عرض لمال رجل، قال: لو ترك قتاله لمقتة.

وعن ابن سيرين، والحسن، وإبراهيم: قاتل.

وعن الحسن البصري قال: إذا امتنع السارق فجرح وجرح، اقتص منه ولا يقتص له.

وعن الحسن - في قوم نقبوا على رجل بيته فحماهم بعضهم، وأخذ بعضهم - قال: يقطعون جميعاً، والضمان على كلهم.

وعن الحسن، قال له رجل: اطلعت من فوق بيتي ولص ينقب علي، فقال: دعه عليه حجراً عظيماً.

[وعن ابن سيرين، قال: ما أدركت أحداً يتأثم من قتل اللصوص من المصلين.

وعن الربيع بن صبيح^(٢) قال: ما أدركت أحداً إلا سأله عن قتال اللصوص من المصلين يعرضون لمال الرجل]^(٣).

(١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: كان. والصواب ما أثبتناه.

(٢) الربيع بن صبيح - بالفتح - السعدي، أبو بكر البصري، من الحسين، وابن سيرين، ومجاهد، وعطاء، ويزيد الرقاشي، وابن معين، وأبو نصير. وعنه: علي بن الجعد، والثوري، ووكيع. قال الزهري: أول من صنف ويؤب بالبصرة الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة في (رياض السنة) ستة ستين ومائة. وقال أحمد: لا بأس به. خرج له الترمذي، وابن ماجه، والمحدث محمد بن منصور المرادي، والمرشد بالله.

(٣) ما بين المعكوفين جاء في (ج) بعد قوله: (وعن إبراهيم في لص ...). والصواب أن عمله كما أثبتناه من بقية النسخ.

باب في المرتد والزنديق

قال أحمد بن عيسى رحمته، والقاسم، ومحمد: يستتاب المرتد، فإن ^(١) تاب لم يقتل، وإن ^(٢) أقام على رده، قُتل ^(٣).

قال القاسم: وكذلك الزنديق يستتاب، فإن تاب ولا قُتل ^(٤).

وقال مالك، وأهل المدينة: يُقتل الزنديق ولا يستتاب.

قال محمد: قال أهل المدينة: يستتاب الكافر الذي لا يعرف إلا الكفر، أو الزنديق الذي لا يعرف الإسلام، فأما من أسلم ثم ارتد على بصيرة بالإسلام، فلا يستتاب.

وروى محمد عن أبي حنيفة قال: إذا قامت على رجل بينة أنه زنديق وهو يجحد، فجحوده ذلك توبة، ولا يقتل.

وقال ابن أبي ليلى، وأهل المدينة: يقتل، ولا يكون جحوده توبة، فإن أقر ثم تاب، قُبِلَتْ توبته.

(١) ما اثبتناه من (ث، س)، وفي بقية النسخ: وإن.

(٢) في (ب، ث، س): فإن.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٤٧: «لا يقتل زنديق ولا مرتد إلا من بعد الاستابة، فإن تابوا خلّوا سبيلهم، وإن لم يتوبوا من كفرهم، ضُربت رقابهم، ولا أحب أن يقتلوا هم ولا غيرهم من المستأين حتى يستأبوا ثلاث مرات في ثلاثة أيام كل يوم مرة، ثم يقتلوا في اليوم الثالث إذا أبوا التوبة والإيمان، وأقاموا على الكفر والمعصيان».

(٤) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام) ٢/٢٤٧.

[٢٦١٣] [مسألة]: من قال: يستتاب المرتد

روى محمد بإسناده: عن أبي عمرو الشيباني، قال: أتني علي -صلى الله عليه- برجل قد تنصر، فقال له علي: لعل بعض أهلِكَ مات فمنعوك الميراث، فأردت أن تنصر ثم تأخذ ميراثك ثم تسلم؟
قال: لا.

قال: لعلك أردت أن تتزوج امرأة فأبت أن تزوجك حتى تنصر، فأردت [أن] تنصر ثم تتزوجها ثم تسلم؟
قال: لا.

قال له: فأسلم.

قال: أما حتى ألقى المسيح [فلا] ^(١). فأمر به فقتل ^(٢).

وعن الأصبغ بن نباتة: أن قوماً أسلموا ثم ارتدوا، فعرض عليهم الإسلام خمسة عشر يوماً، فضرب أعناقهم ثم حرقهم.

وعن سعيد بن إياس قال: كنت عند علي -صلى الله عليه- فأُتي برجل كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر، فأراده على الإسلام فأبى، فقال: إني قاتلك، قال: ما أنا بمختار على ديني ديناً، فضربه علي -صلى الله عليه- برجله، ثم قال للناس: اضربوا فضربوا حتى مات.

(١) ما بين المعكوفين زيادة في مصنف عبد الرزاق: ٦/١٠٤، ١٠/١٦٩، ١٠/٣٣٩.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٦/١٠٤، ١٠/١٦٩، ١٠/٣٣٩، بلفظ مقارب.

وهن الشعبي قال: بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن، فدخل معاذ على أبي موسى وعنده رجل كان يهودياً فأسلم ثم تهود، وهو يعرض عليه الإسلام فيايى، فقال: لا أنزل حتى تضرب عنقه، فُضربت عنقه^(١).

[٢٦١٤] [مسألة]: من قال: لا يستتاب المرتد

وعن قابوس بن المخارق، ومسلم بن المخارق، وأبي عبيد بن الأبرص، دخل حديث بعضهم في بعض، قالوا: أتى علي -صلى الله عليه- بالمستورد المعجلي^(٢) وقد تنصر بعد ما أسلم، فقال له علي: ما دينك؟ فقال: أنا على دين المسيح.

فقال علي عليه السلام: كلنا على دين المسيح، فقال له: من ربك؟

قال: هو ربي -يعني المسيح-

فقال علي: اقتلوه، فوطئه علي فوطئه الناس حتى قتلوه^(٣).

قال ابن الأبرص: فأعطوه النصارى بجمته عشرة آلاف، وكانت أرز يانعة، فأبى أن يبيعهم إياها، وحرقها بالنار^(٤).

(١) وهو عن أبي بردة في: مستند أحمد: ٣٠٤/٦، مصنف عبد الرزاق: ١٠/١٦٨، وسيأتي ذلك.

(٢) أخى بني حجل المستورد بن قبيصة.

(٣) سنن البيهقي: ٤٠٤/١٢، سنن الدارقطني: ١١١/٣، وهو فيهما بلفظ مقارب، من عبد الملك بن عمير.

(٤) وفي رواية عن أبي عمرو الشيباني: أن علياً -رضي الله عنه- أتى بالمستورد المعجلي فقتله وجعل ميراثه لأهله من المسلمين، فأعطاه النصارى بجمته ثلاثين ألفاً، فأبى أن يبيعهم إياها، وأحرقه. انظر: سنن البيهقي: ٣٣٥/٩.

وعن أبي بردة بن أبي موسى قال: بعث رسول الله ﷺ معاذاً وأبا موسى إلى اليمن وقال: «لا تختلفا» فجاء معاذ وعند أبي موسى شيخ يهودي أسلم ثم ارتد، فقال معاذ: لا أجلس حتى تُضرب عنقه^(١).

وعن ابن عباس قال: من أسلم ثم كفر فلا يقبل منه إلا عنقه.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «(من بدل دينه فاقتلوه)»^(٢).

[٢٦١٥] مسألة: [قتل المرتد]

قال أحمد بن الحسين: قال القاسم بن إبراهيم رحمته الله: لا يقتل المرتد^(٣).

وروى سعدان: عن محمد، أنه قال: وإذا ارتدت المرأة أو العبد أو الأمة استبيوا، فإن تابوا وإلا قتلوا.

وقال أبو حنيفة: لا يقتلون، ولكن يجبرون على الإسلام، وروي عن الحسن البصري مثل ذلك.

روى محمد بإسناده: عن أبي إسحاق، أن امرأة من الأنصار ارتدت، فبعث إليها رسول الله ﷺ عاصم بن عدي فقتلها.

وعن قاهوس قال: كنت مع محمد بن أبي بكر حين بعثه علي - صلى الله عليه - على مصر قال: فأتني بقوم يعبدون الشمس زنادقة من رجال ونساء، فكتب بذلك إلى علي، فأتني كتابه: «وانظر إلى الزنادقة الذين يعبدون الشمس

(١) مسند أحمد: ٦/ ٣٠٤، مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ١٦٨.

(٢) سنن أبي داود: ٢/ ٥٣٠، سنن النسائي (المجتبى): ٧/ ١٢٠، سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٠٨.

(٣) هكذا في جميع النسخ. ولعل العبارة: «لا يقتل المرتد إذا تاب». بدليل ما تقدم عنه رحمته الله ص ٢٦٨ حيث قال: «يستتاب المرتد فإن تاب لم يقتل، وإن أقام على رده قُتل».

والقمر، فمن كان منهم حنيفاً فاقتله، ومن لم يكن حنيفاً فخل عنه يعبد ما شاء»^(١).

وعن إبراهيم، وعطاء، ونوح، قالوا: إذا ارتدت المرأة قُتلت.

وعن ابن عباس، والحسن، قالوا^(٢): لا تقتل^(٣).

وقال نوح: وإذا ارتد رجل أو امرأة وهما مريضان قُتلا.

[٢٦١٦] مسألة: [المسلم يكفر فيستتاب ثم يكفر]

وقال محمد - فيما حدثنا القاضي، عن علي بن عمرو، عنه -: في المسلم يكفر فيستتاب ثم يكفر؟

قال: كان علي - صلى الله عليه - يستيبه ثلاثاً، ويتأول هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا...﴾ [النساء: ١٣٧] الآية^(٤).

وروى محمد بإسناده: عن الشعبي، عن علي - صلى الله عليه - قال: يستتاب المرتد ثلاثاً^(٥). ثم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا...﴾ [النساء: ١٣٧].

(١) سيأتي تحريجه.

(٢) كذا في جميع النسخ المخطوطة.

(٣) في (ث، س): لا يقتل. وهو قول أبي حنيفة في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٢٧/٨.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا ثُمَّ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَا يُنْفِئُ عَنْهُمْ سُبُلًا﴾ [النساء: ١٣٧].

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٨٤/٦، سنن البيهقي: ٤٠٧/١٢، ولم يذكر فيهما الآية، وروى بلفظه عن حامر عن الإمام علي عليه السلام في سنن البيهقي: ٤٠٦/١٢. وأخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٤١، برقم (٥٤٩): «أنه كان يستيب المرتد ثلاثاً فإن تاب ولا قتله وقسم ميراثه بين ورثته المسلمين».

[٢٦١٧] [مسألة]: من روى أن علياً -صلى الله عليه- قتل الزنادقة ثم حرقهم

وروى محمد بن أسانيد: عن سويد بن غفلة، وسعيد بن علقمة: أن علياً -صلى الله عليه- قتل الزنادقة في السوق ثم حرقهم بعد ما قتلهم^(١).

وعن سويد بن غفلة قال: أتني علي بن زنادقة فاستتابهم فلم يتوبوا، فضرب أعناقهم، ثم حرق أجسادهم^(٢).

قال مندل بن علي: هذا أخلقهما أن يكون على فعله.

وعن الأصمغ قال: قدمنا على علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- بزنادقة من البصرة فعرض عليهم الإسلام جميعاً فأبوا أن يسلموا، فأمال عليهم الطعام ثم حفر لهم حفراً، ثم قال لسيفه: لأشبعنك اليوم شحماً ولحماً، ثم قدمهم فضرب أعناقهم ثم حرقهم^(٣).

وعن قابوس قال: كتب محمد بن أبي بكر إلى علي عليه السلام يسأله عن قوم مسلمين، ومشركين زنادقة؟

(١) وسيأتي ما رواه الإمام زيد بن علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥١١) في الزنادقة.
(٢) أخرج الطبراني في الأوسط: ١٨٢/٧: عن سويد بن غفلة: أن علياً عليه السلام بلغه أن قوماً بالبصرة ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأتى بهم فأمال عليهم الطعام فجمعين ثم دعاهم إلى الإسلام، فأبوا، فحفر عليهم حفرة، ثم قام عليها فقال: لأملأنك شحماً ولحماً ثم أتى بهم فضرب أعناقهم والقاهم في الحفرة، ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم، ثم قال: صدق الله ورسوله.

قال سويد بن غفلة: فلما انصرف اتبعته، فقلت: سمعتك تقول: صدق الله ورسوله، فقال: ويحك إن حوالي قوماً جهالاً ولكن إذا سمعتني أقول قال رسول الله ﷺ فلان آخر من السماء أحب إلي من أن أقول على رسول الله ﷺ مالم يقل.

(٣) وروى نحو ذلك الطبراني في الأوسط: ١٨٢/٧، عن سويد بن غفلة.

فقال: أما المشركون فخل سبيلهم فما هم فيه من الشرك أعظم، وأما المسلمون فاستبهم، فإن أبوا فاقتلهم^(١).

[٢٦١٨] [مسألة]: من روى أن علياً -صلى الله عليه- حرق الزنادقة، وهم أحياء

روى محمد: عن معروف بن خربوذ^(٢)، عن رجل، عن علي -صلى الله عليه- أنه أتى بزنادقة فاستابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفراً، وأجج فيها النار، ثم ألقاهم فيها^(٣).

وعن أبي الجنوب^(٤): أن علياً -صلى الله عليه- بعث إلى قوم يعبدون النار، فقال: ما هذا؟

فقالوا: نستغفر الله ونثوب إليه، فقبل توبتهم. ثم سقط عليهم بعد أنهم يعبدون النار.

(١) لفظ ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٨٦/٦، ٥٩٧/٧: عن قابوس بن مخارق، عن أبيه قال: بعث علي بن محمد بن أبي بكر أميراً على مصر، فكتب محمد إلى علي يسأله عن زنادقة منهم من يعبد الشمس والقمر، ومنهم من يعبد غير ذلك، ومنهم من يدعي للإسلام، فكتب علي: وأمر بالزنادقة أن يقتل من يدعي للإسلام، ويترك سائرهم يعبدون ما شاءوا.

(٢) معروف بن خربوذ - بفتح المعجمة وشدة راء مهمل، وضم موحدة، وإعجام ذال - مولى عثمان المكي، عن ابن الطفيل، وأبي جعفر الباقر، وعنه: أبو داود، وأبو عاصم، وإسحاق بن إبراهيم السيمي، وعبد الله بن موسى، وعدة، وثقه ابن حبان، وضعفه ابن معين، وقواه غيره، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، قال الذهبي: صدوق، شيعي، وعده السيد صارم الدين الوزير وغيره في ثقات محدثي الزيدية. خرج له: الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، والمرشد بالله.

(٣) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥١١): «أنه حرق زنادقة من السواد بالنار».

(٤) عقبة بن حلقمة البشكري أبو الجنوب، عن علي عليه السلام، وعنه النضر بن منصور، احتج بحديثه أمتنا وضعفه أبو حاتم، واحتج به الترمذي.

قال: فكما تعبدونها لا أعذبكم إلا بها، فحفر لهم حفراً على باب القصر، وألقى فيها الغصى، وألهب حتى صار جمرأ، وقال: قعوا فيها.
قالوا: لا نفع.

قال: وأمر الشرط فضربوهم بالسياط حتى جعلوا يتدافعون فيها.

قال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: ومن علامة الزنادقة: شكهم في الله - عز وجل - وترك الصلاة، وأنهم لا يحلون الذبيحة، وإنكارهم الجنة والنار، والوعد والوعيد. والدمرية كالزنادقة، وقولهم: ﴿وَمَا يَلْكُنَّا إِلَّا الْدَّهْرُ﴾ [البقرة: ٢١] إنكار للموت، وما وقت الله - عز وجل - من القيامة والبعث.

[٢٦١٩] مسألة: في من أقام حداً بغير إذن الإمام

قال أحمد بن عيسى: لو أن رجلاً لم يبايع ولم يعقد له، أتى بسارق فقطعه فمات، أو أتى بزان فحده فمات، أو أتى بمن عليه دم فأقاده منه، فإنه ضامن لجميع ما فعل.

قال محمد: وإذا ارتد رجل عن الإسلام، فقال رجل: هذا قد ارتد عن الإسلام فقتله، لم يقتل به، ولكن يعاقب إن قامت عليه البيعة أنه قد ارتد.

وكذلك إذا سرق رجل وقامت عليه البيعة، فقال المسروق منه: هذا قد قامت عليه البيعة بالسرقة فقطع يده، فإن الحد قد مضى، ولا يقتص من القاطع، لكن يعاقبه الإمام على قدر ما يرى، وقد روي عن علي - صلى الله عليه - أنه أتى برجل أقام حداً، فقال علي - صلى الله عليه -: لو كان فلان على كورة أجزأها.

والذي يأخذ به الناس: أن المسروق منه إذا قطع يد السارق، قُطعت يده، وضمن السارق ما سرق.

وروي عن أبي حنيفة قال: إذا ارتدت المرأة أو عبد أو أمة، فقتله رجل، أو قتلها، أو قطع يدها، فقد أساء ولا شيء عليه.

وعن أبي حنيفة: أن امرأة أته، فقالت: إن زوجي يدعوني إلى الزندقة.

فقال لها: لا تقربي فراشه، وإن قدرت أن تقتليه بسكين فافعلي.

وعن إسماعيل بن حماد، قال: لو أن رجلاً أشرك بين يدي قوم فقالوا له: تب. فقال: لا، فقتله رجل منهم وشهد له الآخرون أنه أشرك، لم يقدر.

وعن ابن عمر: أنه كان له عبد نصراني فأسلم ثم تنصر، فعرض عليه ابن عمر الإسلام فأبى فأمر به فقتل.

وعن سعيد بن مذك، قال: إن ارتدت أمة فقتلها رجل، ضمن قيمتها لمواليها.

[٢٦٢٠] مسألة: في الصبي يسلم أبوه، ثم يكبر فيأبى الإسلام

قال محمد في (الحدود): وفي الصبي إذا أسلم أحد أبويه، فهو مسلم بإسلامه، فإن أنكر الإسلام إذا أدرك فهي ردة يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل.

وروي بإسناده: عن زيد، عن أبيه عليهم السلام عن علي -صلى الله عليه- مثل ذلك^(١).

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٤٢، برقم (٥٥٠): قال: «إذا أسلم أحد الأبوين والولد صغار فالولد مسلمون بإسلام من أسلم من الأبوين، فإن كبر الولد وأبوا الإسلام قتلوا، وإن كان الولد كبيراً بالغين لم يكونوا مسلمين بإسلام الأبوين».

وقال في (المسائل): إن أسلم أحد أبويه ثم كبر فأبى الإسلام، فقد قال بعضهم: يقتل.

وقال بعضهم: يستاب، فإن تاب وإلا حبس من قبل أن إسلامه جرى عليه بإسلام غيره، وهذا قول أبي حنيفة، قال: لا يقتل إلا الذي يقر بالإسلام بعد ما يدرك ثم يكفر^(١).

وقال علي بن عمرو^(٢) في كتاب (السيرة) لنوح: قال محمد بن منصور: الذي عليه الناس أن كل من جرى عليه الإسلام بإسلام غيره ثم كبر فامتنع من الإسلام، فإنه يجبر، ويحبس، ولا يقتل.

وروى محمد عن إبراهيم نحو ذلك.

قال إبراهيم: فإن ولد وأبواه مسلمان أو أحدهما فأدرك، عرض عليه الإسلام، فإن أسلم وإلا قُتل.

[٢٦٢١] مسألة: في الساحر

قال انقاسم رحمته الله: يستاب الساحر، فإن تاب لم يُقتل، وإن لم يتب قُتل^(٣).

قال مالك، وأهل المدينة: يقتل ولا يستاب^(٤).

(١) ما أثبتناه هو من (ب، ث) وهو الصواب. وفي (س): يكتم. وفي بقية النسخ: يكبر.

(٢) في (س): عمر.

(٣) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام) ٢/٢٤٧، وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥١٠): قال: «حد الساحر القتل».

(٤) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٤٧: «وقد قال مالك بن أنس وأهل المدينة: يقتل ولا يستاب، وليس ذلك عندنا بقول».

وقال محمد: يقتل ساحر المسلمين، ولا يقتل ساحر المشركين؛ لأن ما هو فيه من الشرك أكثر مما هو فيه من السحر.

[٢٦٢٢] [مسألة]: الأخبار في أن الساحر يقتل، ولا يستتاب

روى محمد بإسناده: عن الحسن، عن جندب الخير^(١) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حد الساحر ضربة بالسيف»^(٢).

وعن الحسن: عن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: حد الساحر ضربة بالسيف، يعنون: القتل^(٣).

وعن الحسن، عن جندب: أنه جاء إلى ساحر فضربه بالسيف فقتله.

وعن جندب: أنه كان لا يرى أن يستتاب الساحر^(٤).

(١) جندب بن عبد الله بن سفيان الأزدي، ويقال: بن بجيلة، ويقال: بن كعب، ويقال: جندب الخير. روى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، وسلمان، وحذيفة، وعنه ولده عبد الله، وعبد الملك، والأسود بن قيس، وغيرهم. أخرج له أبو طالب، والمرشد بالله، ومحمد، والشيخان، والترمذي.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک: ٤/ ٤٠١، والترمذي في سننه: ٤/ ٤٩. عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف». قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا مرفوعاً من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري، قال وكيع هو ثقة، ويروي عن الحسن - أيضاً - والصحيح عن جندب موقوف، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً».

(٣) ذكره عبد الرزاق في مصنفه: ١٠/ ١٨٤، بلفظ: عن الحسن، قال النبي ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف».

(٤) روى الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عن جده عليهم السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٤٧: «حده أن يقتل من بعد الاستتابة إن لم يتب، وإن تاب لم يقتل».

وعن نافع: أن جارية لحفصة سحرتها، فأمرت بها فقتلت^(١).

وعن زيد، عن أبيه عليهم السلام من علي أن النبي ﷺ قال: «إذا شهد رجلان على الساحر، فقد حل دمه»^(٢).

[٢٦٢٣] مسألة: من قال إن كان مشركاً لم يقتل

عن زيد بن أرقم، قال: سحر رجل النبي ﷺ فاتاه جبريل عليه السلام فأخبره أنه قد عقد له عقداً فأرسل رسول الله ﷺ علياً فاستخرجها، فجاء بها فحلها، فقام النبي ﷺ كأنما نشط من عقال، فما ذكر ذلك لليهودي ولا رآه في وجهه قط^(٣).

وعن يزيد بن رومان: أن رجلاً سحر على عهد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «احبسوا الساحر، فإن مات المسحور فاقتلوا الساحر».

[٢٦٢٤] مسألة: في الديوث

قال محمد: حدثنا عبد الله بن محمد بن سليمان^(١)، عن عبد الله بن موسى، عن أبيه، عن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن الحسن بن علي عليهم السلام^(٢)

(١) مصنف عبد الرزاق: ١٠ / ١٨٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٤٨٠، ٥٨٣.

(٢) تقدم ما رواه الإمام زيد في (المجموع) والإمام الهادي في (الأحكام) آنفاً.

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ٧ / ١٢٨، مستد أحمد: ٥ / ٤٩٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٥ / ٤٣٥.

(٤) أبو محمد، عبد الله بن محمد بن سليمان بن عبيد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الحسيني، الهاشمي، روى عن أبيه، عن جده، وعن عبد الله بن موسى بن عبد الله، عن أبيه، عن جده. وعنه: حمزة بن القاسم العلوي، ومحمد بن منصور. [الطبقات: خ-].

(٥) في (ث): عليه السلام.

عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتلوا الديوث حيث وجدتموه»^(١).

قال محمد: الديوث: الذي يدخل الرجال على امرأته، أو حرمة.

[٢٦٢٥] مسألة: في من ترك صلاة متعمداً

قال محمد: سألت أحمد بن عيسى عن ترك صلاة متعمداً؟

قال: يصليها.

قلت: فإن أبى أن يصليها؟

قال: يستاب، فإن تاب، وإلا قُتل.

قلت: فإن تاب منها؟

قال: يصليها.

قال محمد: وإذا امتنع رجل من صلاة فريضة ولم يجحدها، وقال: هي علي ولا أصليها، ولا علة به تمنعه من ذلك، فإنه يُتأنى به ما بينه وبين خروج وقت تلك الصلاة، فإذا خرج وقتها وأبى أن يصليها ولا علة به تمنعه من أن يصليها، قيل له: صلها، فإن لم يصلها ضُربت عنقه.

وروى محمد بإسناد عن جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»^(٢).

(١) رواه الإمام الهادي إلى الحق رحمه الله في (الأحكام) ٢/٢٤٦، وقال رحمه الله: «والمعنى عندنا في ذلك أنه من بعد الاستابة».

(٢) مسلم: ٢/٢٥٩، مسند أحمد: ٤/٣٨٠، سنن أبي يعلى: ٤/٧٩، سنن البيهقي: ٥/١٩٦، وفي بعضها اختلاف في اللفظ.

وقال أبو حنيفة: يجبس، فإذا جاء وقت الصلاة، قيل له: صلها، فإن خرج وقتها ولم يصلها ضرب ضرباً شديداً إلى وقت صلاة أخرى، فيقال له: صل، فإن خرج وقتها ولم يصلها ضرب ضرباً شديداً إلى وقت صلاة أخرى، فيقال له: صل، فإن خرج وقتها ولم يصلها ضرب ضرباً شديداً، يفعل به مثل هذا في وقت كل صلاة حتى يتوب، أو يموت.

[٢٦٢٦] مسألة: في من استحل الخمر

قال أحمد بن عيسى رحمته الله فيما حدثنا علي بن بنان، عن ابن هارون، عن سعدان، عن محمد، عنه - وهو قول الحسن بن يحيى، فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : لو أن رجلاً قال: الخمر الذي من العنب حلال. أُسْتَبَيَّ.

قال الحسن، ومحمد: فإن تاب وإلا قُتِلَ؛ لأن الخمر من العنب حرام بتزيل القرآن، وإجماع الأمة.

قال أحمد، والحسن، ومحمد: ولو قال: إن المسكر من النبيذ وغيره حلال. لم يستب.

قال الحسن، ومحمد: لأن تحريمه بتأويل، وفيه خلاف.

قالوا جميعاً: وليس تحريمه عندنا كتحریم الخمر؛ لنص القرآن.

وقال محمد بن خليل: قال محمد: وإذا شرب رجل الخمر، على أنها حلال، فهو مشرك يستاب، فإن تاب وإلا قُتِلَ، فإن شربها على أنها حرام فهو فاسق يضرب الحد.

[٢٦٢٧] مسألة: في من سب النبي عليه السلام

قال محمد: وإذا سب النبي ﷺ رجل أو عابه، قُتل.

وقال بعضهم: إن عرض رجل يعيب النبي ﷺ، قتل.

قال محمد: وسمعت محمد بن علي بن جعفر بن محمد عليه السلام يقول: قال رسول الله ﷺ: «من سبني فاقتلوه، ومن سب أصحابي فاجلدوه»^(١).

[٢٦٢٨] مسألة: في من قذف الأنبياء

روى محمد: عن عبد خير، عن علي -صلى الله عليه- قال: كان داود أشد خوفاً لله من أن ينكح امرأة قد أصابه فيها ما أصابه، ولا أوتى برجل يزعم أن داود مس تلك المرأة إلا حديثه حدين: [حداً للنبوة، وحداً للإسلام]^{(٢)(٣)}.

[٢٦٢٩] مسألة: إذا تهود النصراني، أو تنصر اليهودي

قال سعدان: قال محمد، قال قوم: إذا تهود النصراني أو تنصر اليهودي، لم يُحلَّ بينه وبين ذلك.

(١) أخرجه الطبراني في الصغير: ١/ ٢٨٠، بلفظ: حدثنا موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي -رضي الله عنهم- قال: قال رسول الله ﷺ: «من سب الأنبياء، قُتل، ومن سب أصحابي، جُلِد». وأخرج الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٨٢: قول رسول الله ﷺ: «من سبني فاقتلوه». والمراد بأصحابه الذين رأوه وتمسكوا بته وهديه ولم يخالفوه في حياته وبعد وفاته حتى فارقوا الحياة.

(٢) ما أثبتناه بين المعكوفين من (س)، وفي بقية النسخ: حد للنبوة وحد للمسلم.

(٣) وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣١، برقم (٥١٢): أنه قال: «من شتم نبياً قتلناه، ومن زنى من أهل اللمة بامرأة مسلمة قتلناه، فإنما أعطناهم اللمة على أن لا يشتموا نبينا ولا ينكحوا نساءنا»

وقال حسن بن صالح: إن تنصر اليهودي تركناه؛ لأنه قرب منا، وإن تهود النصراني منعناه؛ لأنه بعد منا.

قال قوم: والقول الأول أحب إلينا.

وقالوا جميعاً: إذا تمجس اليهودي أو النصراني منعناه من ذلك بلا قتل؛ لأنه يُحرّم علينا نساءه وهم لنا^(١) حلال.

(١) أي: أنه يتمجسه يُحرّم علينا نكاح نسائه (بناته، أخواته)... إلخ، وهم لنا حلال بنص القرآن ﴿...وَالْحَصْنَةُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] وليس المراد: زوجاته كما قد يتبادر إلى الذهن. والله أعلم.

باب التعزير

[٢٦٣٠] مسألة: أكثر التعزير

قال القاسم رحمته: وقد مثل عن أكثر التعزير.فقال: قد قيل: إن التعزير لا يكون إلا أقل من كل حد^(١).

وقد قال بعضهم: التعزير على قدر ما يرى الإمام من كل حر أو عبد، كثر ذلك أو قل.

وقال محمد: لا يبلغ تعزير الحر مائة جلدة في زنا ولا غيره وإن عظم الجرم، بل يكون دون المائة إلى ما يرى الإمام في أقل من ذلك، وقد عزر علي بن أبي طالب رحمته مائة سوط إلا سوطاً، وقد أدب علي رحمته بلطمة في قصاص. وينبغي - في قول محمد - : أن لا يبلغ تعزير العبد خمسين جلدة.وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو^(٢)، عنه - : وقال بعض العلماء: لا يجاوز بتعزير العبد^(٣) خمسين جلدة، والمملوك^(٤) تسعة وثلاثين سوطاً. وقال قوم: تسعة وأربعين سوطاً، هذا قول الحسن^(٥).

(١) لا يفهم من هذا أن التعزير يكون بالأقل من كل حد على حدة فيجتمع بذلك أكثر من حد في تعزير واحد.

(٢) في (ب، ث): ابن عمر. والصحيح ما أثبتناه من (ج، س).

(٣) لعل المقصود العبد الحر والعبد المملوك لأنه لا فرق بين العبد والمملوك عند الإطلاق كما هو معروف.

(٤) في (س): المملوك.

(٥) في بعض النسخ: الحسن. والصواب ما أثبتناه.

قال محمد: وقال ابن أبي ليلى: أكثر تعزير الحر خمسة وسبعون سوطاً، وأكثر تعزير العبد خمسة وثلاثون سوطاً.

وقال أبو حنيفة: أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً - يعني في الحر والعبد -.

وقال أبو يوسف: أكثر التعزير تسعة وسبعون سوطاً.

ويروى عن الشعبي، قال: التعزير ما بين السوط إلى الثلاثين^(١).

قال محمد: والتعزير على قدر عظم الجرم وصغره، فيما يجب فيه التعزير لا يجاوز مائة سوط، بلغنا أن علياً عليه السلام [وعمر^(٢)] عزر مائة سوط، وليس للحاكم أن يجاوز ذلك، فإن عزر أكثر من مائة سوط، فعليه أرش ما زاد على المائة، وإن مات المعزر من ذلك، فعلى الحاكم نصف الدية.

وروي عن الضحاك: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين»^(٣).

وإذا زنى رجل بمصيبة لا يجمع مثلها، عُرِّر دون حد الزنا.

وبلغنا عن علي - صلى الله عليه - أنه ضرب رجلاً وجده مع امرأة في لحاف^(٤). وذلك عندنا من علي - صلى الله عليه - أنه نكل به نكالاً، وذلك التغليظ في التعزير.

(١) وعن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٧/٦ قال: «التعزير ما بين السوط إلى الأربعين».

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

(٣) سنن البيهقي: ١٣/١٤٧.

(٤) وروي نحو ذلك عن ابن مسعود في مصنف عبد الرزاق: ٧/٤٠١، ٩/٣٤١.

وكذلك بلغنا عن عمر، أنه رفع إليه رجل زوج جاريته ثم وقع عليها فضربه مائة سوط، وذلك - أيضاً - عندنا على النكاح والتغليظ في التعزير؛ لأن هذا عند العلماء لا يضرب الحد، لكن يعزر.

وروي محمد بإسناده: عن عبد الله بن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد»^(١).

وعن أبي عبيدة قال: التعزير عشرة أسواط^(٢).

وعن عمر قال: لا يبلغ بالنكاح أكثر من عشرين.

وعن الشعبي قال: التعزير ما بين السوط إلى الثلاثين^(٣). قلت: كم؟ قال: كم شئت.

قال محمد: يعني كيف شئت، يقول: على قدر الجرم، وعلى قدر خبثه وتعديه، بقدر ما يرى الإمام.

[٢٦٣١] مسألة: إذا زنى بجارية، وادعى شبهة

قال محمد: ولو أن رجلاً ساوم بجارية، فقبل له: هي بمائة دينار، فأخذها على أن يعترضها وينظر إليها في منزله من غير أن تقع صفقة البيع، ثم وطئها

(١) سنن البيهقي: ١٤٨/١٣، وعن أبي بردة بن نيار الأنصاري في سنن الدارمي: ٦١٨/٢، صحيح ابن حبان: ٣٠٦/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٥٧٦/٦، سنن البيهقي: ١٤٧/١٣.
(٢) وأخرج ابن ماجه في سننه: ٤٣١/٢: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعزروا فوق عشرة أسواط».

(٣) قد تقدم هذا، وروي عنه: التعزير ما بين السوط إلى الأربعين.

فجاءت بولد، فليس هو ابنه، وهو مملوك لصاحب الجارية، وإن أدلى بحجة في الوطئ على أن ذلك كان عنده على جهة بيع، درى عنه الحد وأدب، وإن كان لم يُدَلِّ بحجة، فعليه الحد.

[٢٦٣٢] مسألة: [ما يعزر فيه الإمام]

قال القاسم رحمته وهو قول محمد: وإذا أتى رجل رجلاً فيما دون الدبر، فعليه من التعزير ما يراه الإمام.

قال القاسم: وكذلك إذا وقعت المرأة على المرأة، فعليهما التعزير بقدر ما يرى الإمام.

قال محمد: وإذا وُجِدَ رجل مع امرأة في لحاف، عَزَّرَ السلطان دون الحد.

قال محمد: وإذا قال رجل لامرأة: زني وأنت صبية، فلاحد عليه، وليس بقاذف، عليه أدب، ويعزره الإمام بقدر ما يرى.

وإذا قذف الرجل مجنوناً أو أخرس، فلا حد عليه؛ لأننا لا ندري مقر بما قذف أو منكر، ولكن عليه أدب.

وإذا زنى رجل بجارية من الخمس، أدب ولا حد عليه.

وإذا وطئ جارية من المغنم قبل أن يُقسم، فلا حد عليه في (السيرة).

[٢٦٣٣] مسألة: [في جارية بين رجلين وقع عليها أحدهما]

قال القاسم رحمته، ومحمد - في جارية بين رجلين وقع عليها أحدهما - : يدرا عنه الحد؛ لأن له فيها نصيباً.

وعن النبي ﷺ قال: «من مثل بالشَّعر فليس له عند الله خلاق»^(١).

وعن ابن عباس قال: جعله الله طهوراً وجعلتموه عقوبة.

وعن عمر بن عبد العزيز قال: إياك وجز اللحية والرأس فإنه مثله.

وروي محمد بإسناده: عن الزهري قال: لم يحمل إلى رسول الله ﷺ رأس في المدينة قط، ولا يوم بدر.

قال: وأول من حُمِلَتْ إليه الرؤوس عبد الله بن الزبير^(٢).

وقيل: إن أول رأس في الإسلام رأس عمرو بن الحمق^(٣) الخزاعي إلى معاوية^(٤).

(١) المعجم الكبير: ٣٤/١١، عن ابن عباس. وفي مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣٤/٦، عن طاووس، بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «من مثل بالشعر فليس منا».

(٢) سنن سعيد بن منصور: ٢/٢٤٥، سنن البيهقي: ١٣/٤٧١.

(٣) عمرو بن الحقيق - بفتح المهملة وكسر الميم قفاف - ابن حبيب الخزاعي، هاجر بعد (الحدبية)، انضم إلى الإمام علي رضي الله عنه، وشهد معه (الجمل)، و(صفين)، و(النهروان)، وكان من خلص أصحابه، قتله عبد الرحمن بن عثمان الثقفي بـ(الموصل)، سنة إحدى وخمسين، وبعث برأسه إلى معاوية، وهو أول رأس أهدى في الإسلام، وكان رسول الله ﷺ قال له: «يا عمرو أحب أن أريك آية الجنة؟» قال: نعم يا رسول الله؛ فمرَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: «هذا وقومه آية الجنة». عنه: أبو عامر الحضرمي. خرَّج له: أبو طالب، والنسائي، وابن ماجه.

(٤) روي نحو ذلك عن هبادة بن خالد الخزاعي في مصنف ابن أبي شيبة: ٧٢٣/٧، ٣٥٧/٨، حيث قال الخزاعي: «أول رأس أهدى في الإسلام رأس عمرو بن الحمق، أهدى إلى معاوية». قلت: وهو الصحيح ثم من بعده ابنه يزيد حُمِلَ إليه وبأمره رأس سبط الرسول ﷺ وريحانته الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، ولعل ما حمل الزهري على إغفال معاوية كونه من الموالين لبي أمية فلا يريد إغضابهم.

كتاب الديات

باب فيما يوجب الدية أو بعضها وفيما يوجب الحكومة

[٢٦٣٥] مسألة: دية العينين

قال القاسم، والحسن، ومحمد: في العينين الدية، وفي كل واحدٍ^(١) منهما نصف الدية^(٢).

وروى محمد، عن النبي ﷺ^(٣) وعن علي عليه السلام مثل ذلك^(٤).

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعلها: واحدة.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٨٩.

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ٨/٤٢٨، سنن الدارمي: ٢/٦٣٦، صحيح ابن حبان: ١٤/٥٠١، مستدرک الحاكم: ١/٥٥٢.

(٤) وهنا نورد ما جاء عن الإمام علي عليه السلام في الديات، توضيحاً لما سيأتي، وهو في المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢-٢٣٣، برقم (٥١٥): قال: «في النفس الدية أرباعاً: ربع جلد، وربع حقائق، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض. وفي اللسان إذا استوصل مثل الدية أرباعاً، وفي الأنف إذا استوصل أو قطع مارنه الدية أرباعاً ربع جلد، وربع حقائق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض، وفي الذكر إذا استوصل الدية أرباعاً، وفي الحشفة الدية أرباعاً.

وفي العين نصف الدية، وفي الأذن نصف الدية، وفي اليد نصف الدية، وفي الرجل نصف الدية، وفي إحدى الأثنين نصف الدية، وفي إحدى الشفتين نصف الدية.

وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجانفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي الهاشمة عشر من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي الأسنان في كل سن خمس من الإبل، وفي الأصابع في كل أصبع عشر من الإبل، كل ذلك على العاقلة، وما كان دون السن في الموضحة فلا تعقله العاقلة».

قال القاسم: وفي كل زوج من الإنسان: عيني، أو يدين، أو رجلين، ففيهما الدية، وفي كل فرد من ذلك نصف الدية^(١).

وقال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قلع رجل عين امرأته خطأ، فلها دية العين على عاقلته في ستين.

وروى محمد بإسناد: عن علي - صلى الله عليه - أنه قضى في العين بنصف الدية أرباعاً.

وعن ابن مسعود قال: فيها نصف الدية أخماساً. قال: والعينان سواء.

[٢٦٣٦] مسألة: دية عين الأعور

قال القاسم عليه السلام: وسئل عن عين الأعور تفقاً.

فقال: ذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: فيها الدية كاملة إن شاءوا^(٢).

وقال بعض الناس: فيها نصف الدية^(٣).

وروى محمد بإسناد: عن عطاء الخراساني عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبي رافع، عن علي - صلى الله عليه - في عين الأعور تفقاً أن فيها الدية، وهو قول مالك.

(١) وقد تقدم قول الإمام زيد والإمام الهادي عليهما السلام آنفاً.

(٢) وهو قول عمر، وعثمان، وابن عمر، وابن المسيب، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠٨/٦، مصنف عبد الرزاق: ٣٣١/٩.

(٣) قال البيهقي في سننه: ١٦٣/١٢: قال الشافعي - رحمه الله -: لا يجوز أن يقال: في عين الأعور الدية، وإنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين، وهي نصف دية، وعين الأعور لا تعدو أن تكون ميتاً.

وعن ابن معقل، ومسروق، والشعي، قالوا: فيها نصف الدية، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه^(١).

[٢٦٣٧] مسألة: في العين القائمة

قال القاسم رحمته الله: وفي العين القائمة إذا لم تحصى^(٢)، حكومة، بقدر ما يبين فيها من النقص والشين^(٣).

وروى محمد بأسانيد: عن غياث، عن جعفر رحمته الله، عن أبيه، عن علي -صلى الله عليه- وعن زيد بن ثابت قالوا: في العين القائمة إذا خسفت، مائة دينار^(٤).

وعن عبد الرحمن العزمي^(٥)، عن جعفر عن أبيه -عليهما السلام-، عن علي -صلى الله عليه- أيضاً.

وعن ابن عمر، وابن عباس، وسعيد بن المسيب: في العين العوراء إذا خُسِفَتْ أو شُدِخَتْ، ثلث الدية^(٦).

وعن عمر: في العينين القائمتين إذا فقتا، ثلث الدية.

(١) تقدم قول الشافعي، وانظر: سنن البيهقي: ١٦٣/١٢.

(٢) في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: لم تحصى.

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٩٥: «في ذلك حكومة على قدر ما أحدث فيها، وعلى قدر ما كان عليه ذلك العضو من الهيئة والمنفعة لصاحبه، يحكم فيها الإمام بما يوفقه الله له، حدثني أبي، عن أبيه: أنه سئل عن العين القائمة؟ وعن اليد الشلاء؟ واللسان الآخر؟ فقال: في ذلك كله حكومة، وليس فيه دية معلومة».

(٤) وهو قول زيد بن ثابت في الموطأ: ٢/٧٥٨، مصنف عبد الرزاق: ٩/٣٣٤، سنن البيهقي: ١٧٢/١٢.

(٥) عبد الرحمن بن محمد العزمي، عن أبيه وجعفر بن محمد، وجابر الجعفي، وعنه إبراهيم بن محمد بن ميمون، زعم الداهي أن الدارقطني ضعفه وهو مردود عليه.

(٦) وروى نحو ذلك من قضاء عمر في مصنف عبد الرزاق: ٩/٣٣٥.

وعن عمر: في العينين ثلث الدية.

وعن مسروق، والشعبي، وحسن بن صالح: في العين العوراء حكم^(١).

وعن ابن أبي ليلى قال: إن كان يبصر بها أقيد.

[٢٦٢٨] مسألة: في العينين إذا ذهب بصرهما

قال محمد: حدثنا محمد بن جميل، عن مصبح، عن عباد بن العوام^(٢)، عن عمر بن عامر^(٣)، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب - في رجل أصاب عين رجل، فذهب بعض بصره وبقي بعض - فاختصموا إلى علي - صلى الله عليه - وأمر بالعين الصحيحة فربطت ثم أمر بالأخرى فتركت، ثم أعطى رجلاً بيضة فقال انطلق بها والآخر ينظر حتى انتهى بصره ثم حط عند ذلك علماً، ثم تحول إلى مكان آخر ففعل به مثل الذي فعل أولاً فوجده سواء فأعطاه من الدية بحساب ما نقص عينه من مال الآخر^(٤).

(١) عن مسروق، في مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٣/٦، سنن البيهقي: ١٢/١٧٢.

(٢) أبو سهل، عباد بن العوام بن عمر بن عبيد الله، الكلالي، الواسطي، مولى أسلم بن زرعة الكلالي الواسطي، سمع: أبا إسحاق الشيباني، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن عون، وابن أبي هريرة، وهارون بن عبيدة، وسفيان، وسمع من ابن لمحيح حديثاً واحداً، وواصل بن أبي عينة، وحجاج بن أرطأ، وعمر بن عامر. وعنه: أبو نعيم، وابن حنبل، وسعيد بن سليمان، وأبو الربيع الزهراني، وزكريا بن يحيى بن أبي زائدة، ومحمد بن جميل، ووثقه أبو حاتم، ويحيى، وأبو داود. قال في (تذكرة الحافظ): متفق على الاحتجاج به. خرج له الجماعة، ومحمد بن منصور، والمؤيد بالله، والمرشد بالله. [الطبقات: -خ-].

(٣) عمر بن عامر السلمي، أبو حفص البصري، القاضي، عن: أم كلثوم، وقاتدة، وسلمة بن صالح، وجماعة. وعنه: يزيد بن زريع، وسالم بن نوح، وأحمد بن حرب، وعباد بن العوام. قال ابن المدني: شيخ صالح، كان على قضاء (البصرة). توفي فجأة سنة (١٣٥هـ). أخرج له: مسلم، والنسائي، ومحمد، وأبو طالب رضي الله عنه. [الطبقات: -خ-].

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٤/٦، سنن البيهقي: ١٢/١٤٩.

قال محمد: وحدثنا محمد بن جميل، عن مصبح، عن قيس، عن محمد بن أبي ليلى، عن الحكم، عن يحيى بن جعدة^(١)، قال: كان مولى لعثمان يتلقى الجلب، فلقي أعرابياً فساومه بفرس له فأغلف الأعرابي، فلطمه مولى عثمان فذهبت عينه، فبعث به عثمان إلى علي -صلى الله عليه- فقال: أصلح بينهما ولا تقتص له، فعرض له الدية فأبى، فأضعف له الدية فأبى، فدعا بكرسف بله ثم ألزقه بوجه مولى عثمان ثم دعا امرأة فأحميت حتى صارت كالجمر، ثم أخذها بالكلبتين فأدناها في وجهه واستقبل بها عين الشمس، وأمره أن ينظر فيها فسال ماء عينه وبقيت قائمة مثل عين الأعرابي.

[٢٦٣٩] مسألة: [من ضرب ففقد بصره ثم عولج حتى أبصر]

قال محمد - فيما روى ابن عمرو، عنه - : وإذا ضرب رجل عين رجل فابيضت وذهب بصره، ثم عولج حتى أبصر، فعلى الضارب قدر الدواء وقدر العلاج، وكذلك روي عن شريح، وجماعة من العلماء.

[٢٦٤٠] مسألة: دية الأنف

وروى محمد، عن النبي ﷺ، وعن علي -صلى الله عليه- وابن مسعود: في

(١) يحيى بن جعدة بن هبيرة القرشي، المخزومي، روى عن جدته - أم أبيه - أم هانئ بنت أبي طالب، وأبي الدرداء، وزيد بن أرقم، وخباب بن الأرت، وابن مسعود وآخرين، وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وعمر بن دينار، وأبو الزبير، وهلال بن خباب، ومجاهد، وآخرون، وثقه النسائي. خرّج له: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي في (الشمال).

الأنف إذا استصل الدية^(١) وفي^(٢) المارن الدية كاملة^(٣) وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

وعن علي - صلى الله عليه - : إذا قطع ما دون المارن فبحساب المارن^(٤).

وعن زيد بن ثابت: أنه قضى في خرم الأنف بثلث الدية.

وعن عمر: في كسر الأنف مائة دينار.

وعن علي - صلى الله عليه - : أنه قضى في حشاش الأنف بثلث الدية.

[٢٦٤١] مسألة: دية الأذنين

قال محمد: في الأذنين الدية، وفي كل واحدةٍ منهما نصف الدية.

وعن علي - صلى الله عليه - : في الأذن إذا استوصلت نصف الدية أرباعاً.

وعن ابن مسعود قال: فيها نصف الدية أخماساً، فإن نقص فبحساب^(٥).

وعن علي، وزيد بن ثابت: في شحمة الأذن ثلث دية الأذن^(٦).

وعن ابن أبي ليلى - في رجل قطع أذن رجل فالزقها فشفت وبرأت ثم قُطعت

بعد ذلك خطأ - قال: على من قطعها دية أذن، وإن قطعها عمداً قُطعت أذنه.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٣٣٧/٩، ٣٣٨، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨٥/٦، ٢٨٦، سنن

البيهقي: ١٥١/١٢. وقد تقدم تخريج ذلك من المجموع الفقهي والحديثي للإمام زيد بن

علي عليه السلام، وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٩٣/٢: «في الأنف الديّة»

وقال عليه السلام في (المنتخب) ٣٨٤: «وفي الأنف إذا استوعب من أصله الديّة».

(٢) في (ج): في.

(٣) سنن البيهقي: ١٥٠/١٢، ١٦٣.

(٤) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢٨٥/٦: عن علي قال: «في الأنف الديّة، وما قطع من

الأنف فبحساب».

(٥) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٩٢/٢: «وفي الأذنين إذا استوصلت الديّة».

(٦) عن زيد بن ثابت في: مصنف عبد الرزاق: ٣٢٥/٩، ومصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٩/٦.

[٢٦٤٢] مسألة: دية السمع

روى محمد بإسناده: عن عمر، وزيد بن ثابت، والحسن البصري، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، أنهم قالوا: في السمع الدية^(١).

وعن ابن أبي ليلى - في رجل لطم رجلاً فزعم أنه أصمه في إحدى أذنيه - قال: هذا لا يعرف، فإن عُرف فعليه نصف الدية.

[٢٦٤٣] مسألة: دية العقل

قال محمد: وإذا أُنزِع رجل رجلاً فذهب عقله، فعلى عاقلة الذي أفزعه الدية. وروى عن عمر، ومجاهد نحو ذلك^(٢).

[٢٦٤٤] مسألة: دية اللسان

قال القاسم رحمته الله ومحمد: وفي اللسان الدية^(٣).

وروى محمد ذلك عن النبي ﷺ^(٤).

وعن علي رحمته الله قال: في اللسان إذا استوصل الدية كاملة فما نقص فبالحساب^(٥).

(١) وهو قول ابن المسيب في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨٢/٦. وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢٩٢/٢: «وفي السمع الدية، إذا صم فلم يسمع».

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٨/٦، وهو فيه أيضاً عن زيد بن ثابت، وفي سنن البيهقي: ١٤٨/١٢.

(٣) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢٩٢/٢.

(٤) مستدرک الحاكم: ٥٥٢/١، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٦/٦، وهو فيه - أيضاً - عن الإمام علي رحمته الله: ٢٩٧/٦، وعن رحمته الله في مصنف عبد الرزاق: ٣٥٧/٩.

(٥) وعن عبد الله بن مسعود في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٧/٦ «في اللسان إذا استوصل الدية أُلحِصاً، فما نقص فبالحساب». وسيأتي ذلك.

قال علي عليه السلام: أرباعاً: ربع جذاع، وربع حقاق، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض.

وقال ابن مسعود: أخماساً^(١).

قال محمد: وإن قطع بعضه ففيه بقدر ما نقصه من حروف المعجم، وهي تسعة وعشرون حرفاً، وذلك أن يستقرأ التسعة والعشرين حرفاً، فما أقام منها أسقط عن الجاني من الدية بقدره، وما لم يقم منها لزمه من الدية بقدره.

وروي عن علي عليه السلام نحو ذلك^(٢).

وروي عن حسن بن صالح نحو ذلك.

وينبغي - على قول محمد - : إن قطع ما ذهب بالحروف كلها ففيه الدية.

[٢٦٤٥] مسألة: في لسان الأخرس

قال القاسم عليه السلام: وفي لسان الأخرس إذا قطع كله أو بعضه حكومة، وليس فيه شيء معلوم.

وروي محمد نحو ذلك عن إبراهيم^(٣).

(١) تقدم تخريجه آنفاً.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٦، برقم (٥٣٥): «أن رجلاً ضرب لسان رجل فصار بعض كلامه يبين وبعضه لا يبين فقفى عليه من الدية بحساب ما استعجم من حروف الهجاء».

(٣) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٢٩٢، وقول مسروق. انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٢٤، سنن البيهقي: ١٢/ ١٥٤، ١٧٢.

[٢٦٤٦] مسألة: دية الصوت

وروى محمد بإسناده^(١) عن عمر قال: في الخرس الدية، وعن الحسن البصري نحوه.

وعن علي - صلى الله عليه - قال: في الصوت الدية^(٢).

وعن زيد بن ثابت - قال فيمن ضرب رجلاً فبح، أوخن، أوغن^(٣) - بالدية في أيها كان^(٤).

[٢٦٤٧] مسألة: دية الشفتين

روى محمد بإسناده: عن إبراهيم، والشعي، قالوا: في الشفتين الدية^(٥) وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية^(٦).

وعن الشعي - أيضاً - أنه قال: في السفلى ثلثا الدية وفي العليا ثلث الدية^(٧).

وعن الحسن البصري قال: في الوجتين حكومة.

(١) في (ج): بإسناده.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٢ / ٢٩٢، وقول عمر بن عبد العزيز، ومجاهد في مصنف عبد الرزاق: ٩ / ٣٦٠.

(٣) في (ث): أو عز بالدية.

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٢٩٤ عن زيد قال: «إذا ضرب الرجل فحذب أو غن أو بح ففي كل واحد الدية».

(٥) وروى ذلك عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في سنن النسائي (المجتبى): ٨ / ٤٢٨، سنن الدارمي: ٦ / ٦٣٦، وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢ / ٢٩٢.

(٦) سنن البيهقي: ١٢ / ١٥٢، وهو قول الحسن في مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٢٩٥.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٢٩٦.

[٢٦٤٨] مسألة: دية الأسنان

قال القاسم رحمته ومحمد: في السن إذا سقطت أو اسودت خمس من الإبل، وإن انقصمت^(١) السن فبحساب ما ذهب منها من نصف، أو ربع، أو أقل أو أكثر، وقد ذكر هذا - أيضاً - عن علي - صلى الله عليه - . وقد قال قوم: إن في ذلك حكمة.

وفي السن الزائدة إذا أصيبت حكمة.

قال محمد: هو كما قال القاسم.

وقال محمد: وفي الأسنان الدية.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإن ضرب رجل رجلاً ضربة خطأ، فقلع أسنانه كلها وهي اثنان وثلاثون سنّاً، ففيها ستة عشر ألفاً في السنة الأولى ثلثا الدية، وفي السنة الثانية ستة ألف، وفي السنة الثالثة ثلث الدية.

والأسنان سواء، في كل سن خمس من الإبل. وروي ذلك عن علي - صلى الله عليه - .

وفي السن الزائدة إذا أصيبت حكمة.

وإذا ضرب رجل فم رجل فطرح أسنانه كلها طرحت أسنانه كلها، وإن طرح من فيه عشرين سنّاً طرح من فيه مثلها، فإن لم يكن في فيه مثلها، فعليه الدية فيما بقي، دية السن^(٢)، وكذلك قال ابن أبي ليلى.

وقال أهل الكوفة: فيها أرش.

(١) في (ج): وإذا نقصت.

(٢) وقد تقدم تخريج ما رواه الإمام زيد بن علي رحمته في دية الأسنان عن الإمام أمير المؤمنين علي رحمته.

(٣) دية خمس من الإبل.

وروى محمد بإسناده: عن النبي ﷺ أنه قضى في الأسنان الدية، وفي كل سن خمس من الإبل، وأنه سوى بين الأسنان في الدية^(١).

وعن علي -صلى الله عليه- وابن مسعود، وابن عباس، قالوا: الأسنان والأضراس سواء^(٢).

وروي عن عطاء قال: في الثنيتين والرباعيتين والنايين خمسة خمسة، وما بقي بغيران بغيران أعلى الفم وأسفله سواء^(٣).

وعن عمر قال: في الضرس جمل^(٤). وعن الحكم مثل ذلك^(٥).
قال محمد: معناه: إذا كان مأكولاً.

وعن علي -صلى الله عليه- قال: في كل سن خمس من الإبل أرباعاً^(٦).
وقال ابن مسعود: أخماساً.

وعن علي -صلى الله عليه- قال: يستأنى بالسن سنة، فإن اسودت أو احمارت أو اصفارت فقد تم عقلها.

(١) الموطأ: ٨٦٢/٢، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤، ولم يذكر فيهما أن في الأسنان الدية، وإنما ذكر فيهما: أن في كل سن خمساً من الإبل.

(٢) وقال مالك في الموطأ: ٨٦٢/٢: قال مالك: والأمر عندنا أن مقدم الفم والأضراس والأنياب، عقلها سواء. وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «في السن خمس من الإبل» والفرس سن من الأسنان. لا يفضل بعضها على بعض.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٤٥/٩.

(٤) الموطأ: ٨٦١/٢، مصنف عبد الرزاق: ٣٤٥/٩.

(٥) وعن الحكم في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٣/٦: في الضرس بغير.

(٦) لا يستقيم الترتيب في الخمس من الإبل، ولعلها زائدة فلم تذكر في رواية الحافظ المرادي آنفاً في أول المسألة، ولم يذكرها الإمام زيد رحمه الله في مجموعه ٢٣٢-٢٣٣ برقم (٥١٥)، ولم يذكرها ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤١٦/٦، وكذلك عبد الرزاق في مصنفه: ٥/٤.

وعن شريح، وإبراهيم، والشعبي نحو ذلك^(١).

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن اصفرت ففيها حكومة^(٢).

وعن علي -صلى الله عليه- في السن يكسر بعضها. قال: يعطى صاحبها بحساب ما نقص منها ويتريص حولاً فإن اسودت ثم عقلها، وإن لم تسود لم يزد صاحبها على ذلك^(٣).

وعن زيد بن ثابت، وشريح، وإبراهيم نحو ذلك.

وروي عن عبد الرحمن العرزمي، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام-، عن علي -صلى الله عليه- أنه قضى في السن السوداء بثلاث الدية^(٤).

وعن إبراهيم، والشعبي، والحسن بن صالح، قالوا: في السن السوداء إذا أصيبت حكومة^(٥).

وذكر عن حسن البصري: أن السنة مضت بذلك.

وعن عمر قال: في سن الصبي إذا لم يثغر بعير^(٦).

(١) وفي مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٨/٦، عن عامر -أي الشعبي- قال: يتظر بها سنة، فإن اسودت أو اصفرت ففيها العقل.

(٢) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣٥٢/٩، عن معمر في رجل أصاب سن رجل حتى سالت، قال: فيها حكم، وقال: إن اصفرت ففيها حكم.

(٣) سنن البيهقي: ١٥٨/١٢.

(٤) وروي نحو ذلك من قضاء النبي الأعظم ﷺ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في: سنن النسائي (المنجني): ٤٢٥/٨، سنن النسائي الكبرى: ٢٤٣/٤. وهو من قضاء عمر في: مصنف عبد الرزاق: ٣٥١/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٢/٦. وأخرج الإمام زيد بن علي رضي الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضي الله عنه في (المجموع) ٢٣٤، برقم (٥٢٥): قال: «إذا اسودت السن أو شلت اليد أو ابيضت العين فقد تم عقلها».

(٥) مصنف عبد الرزاق: ٣٥١/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٢/٦.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧١/٦.

وعن الشعبي، وإبراهيم، قالوا: ليس فيه شيء إلا مقدار الألم^(١).

وعن حسن بن صالح - فيمن قلع سن رجل فلم يكن للقالع مثلها - قال: يقطع السن التي تليها، وإن بلغ ذلك الأضراس.

وعن شريح - في رجلين كسرا ذا ثنية أو ذا ضررس - فقال: الثنية بالضررس.

وعن النبي ﷺ - في رجل عض يد رجل فجذب يده من فيه^(٢) فبدرت^(٣) ثنيته - فقال النبي ﷺ: «يعدو أحدكم على أخيه فيعضه كما يعض الفحل، فإذا انتزع يده من فيه طلب العقل»^(٤). فأهدرهما.

ولهذا قال أبو حنيفة وقال ابن أبي ليلى: على الذي مد يده أرش ثني العاض.

[٢٦٤٩] مسألة: دية الشعر

قال محمد: وإذا صب رجل على رجل ماء حاراً أو غيره، فأذهب شعر رأسه كله، فإنه يستأنى به سنة، فإن لم ينبت، وجب له على الذي صب عليه الماء الدية كاملة، وهو قول أبي حنيفة. وإن نبت بعد السنة فعليه حكومة بقدر الألم والشين.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧١/٦، وفيه: عن الحسن قال: في سن الصبي إذا لم ينفر، قال: ينظر فيه ذوا عدل، وإن نبت جعل له شيء، وإن لم تنبت كان كسن الرجل.

(٢) في (ث): فمه.

(٣) في (ث، س): فندرت.

(٤) وهو بلفظ: عن عمران بن حصين: أن رجلاً عض يد رجل، فنزع يده من فيه، فوقعت ثنيته، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال: «يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لا دية له». في البخاري: ٢٥٢٦/٦، واللفظ له، سنن النسائي (المجتبى): ٣٩٧/٨، مسند أحمد: ٥/٥٨٨، سنن النسائي الكبرى: ٢٢٣/٤.

وإن نبت نصف الرأس أو أقل أو أكثر، فإن الدية فيه بقدر ما ذهب من شعر الرأس، إن كان الداهب نصفاً فعليه نصف الدية، وإن كان ربعاً ففيه ربع الدية، وهذا قول علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- وقول العلماء من أهله، وغيرهم.

وروى محمد بإسناده: عن سلمة بن تمام^(١): أن علياً -صلى الله عليه- رفع إليه رجل صب على رأس رجل ماء فذهب شعره، فضمنه الدية^(٢).

وعن الحسن البصري، قال: مضت السنة: أن في ذهاب شعر الرأس الدية، فإن ذهب بعضه فعلى قدر ذلك من الدية.

[٢٦٥٠] مسألة: دية اللحية

وروى محمد بإسناده: عن الحسن البصري، قال: مضت السنة أن في اللحية الدية^(٣) وهو قول أصحاب أبي حنيفة. فإن ذهب بعضها فعلى قدر ذلك من الدية.

وعن إبراهيم، والشعبي، قالوا: في كل فرد من الإنسان الدية، وفي كل اثنين من الإنسان الدية^(٤) [وفي كل واحد منهما نصف الدية]^(٥).

(١) أبو عبيد الله، سلمة بن تمام، الكوفي، عن: علي عليه السلام، وعن: الشعبي، وإبراهيم. وعنه: عبيد الوارث، والمنهال بن خليفة، وابن عليه، وجريز بن حازم. وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال: ثقة، صدوق، لا بأس به. وقال أحمد، والنسائي: ليس بالقوي. خرّج له محمد بن منصور. قال الذهبي: كان معاصراً للأعمش. قلت: فالظاهر أن روايته عن علي مرسلة، والله أعلم. [الطبقات: -خ-].

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣١٩/٩، عن عويم بن سلمة، عن علي عليه السلام.

(٣) وهو قول الشعبي، إذا نتفت ولم تنبت، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٢/٦.

(٤) مصنف عبد الرزاق: ٣٤٣/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٨/٦.

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من: مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٨/٦.

وعن شريح: في رجل نتف لحية رجل. قال: الشعر بالميزان، وإن لم يبق من اللحية شيء فمن الرأس^(١).

قال محمد: الناس على أن فيه الأرض، ولا قصاص في الشعر.

قال محمد - في وقت آخر - : وفي اللحية الدية.

وعن عمر بن عبد العزيز، قال: في مرط الشارب ستون ديناراً، وإن مرطاً جميعاً ففيهما مائة وعشرون ديناراً^(٢).

[٢٦٥١] مسألة: دية أشفار العينين، وشعر الحاجبين

وروى محمد بإسناد: عن الحسن، والشعبي، وحاد، وجماعة من العلماء، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، أنهم قالوا: في الأشفار الدية إذا لم تنبت، وفي كل شفر ربع الدية^(٣).

قال محمد: وقال قوم: في الأشفار حكومة^(٤).

وقال الحسن عليه السلام: مضت السنة أن في الأشفار إذا لم تنبت الدية.

وعن وليد بن حماد - فيمن قطع الأشفار والأجفان - قال: فيهما جميعاً الدية.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٣١٩/٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩١/٦.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٠/٦.

(٤) وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (المتخب) ٣٨٥، وهو من قول إبراهيم - أيضاً - انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٠/٦.

وعن الشعبي، وإبراهيم، والحسن: في الحاجبين إذا لم يبتا الدية، وفي أحدهما نصف الدية^(١) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وقال الحسن: مضت بذلك السنة.

قال: فإن ذهب بعض الحاجب فعلى قدر ذلك من الدية.

[٢٦٥٢] مسألة: في شجاج الرأس، والوجه

قال القاسم رحمته الله: وفي الأمة ثلث الدية، وذلك مذكور عن علي -صلى الله عليه-^(٢).

والمنقلة: هي ما خرج منها أعظم أو عظام، وفيها خمس عشرة من الإبل، وذلك مذكور عن علي -صلى الله عليه-^(٣).

والموضحة تكون في الوجه وفي الرأس، وهي: ما أوضح العظم حتى يبين، وفيها خمس من الإبل، وذلك مذكور عن علي -صلى الله عليه-^(٤) وقد قال بعض الناس: فيها حكومة.

(١) عن الحسن، وابن المسيب في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨٨/٦.

(٢) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٩/٦ وروى ذلك الزهري، عن النبي الأعظم ﷺ.

(٣) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف عبد الرزاق: ٥/٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨١/٦، وروى نحو ذلك عن النبي ﷺ في كتابه إلى أهل اليمن: مستدرك الحاكم: ٥٥٢/١، سنن البيهقي: ١٣٧/١٢، سنن النسائي الكبرى: ٢٤٥/٤.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف عبد الرزاق: ٥/٤، ٣٠٦/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٨/٦، وروى نحو ذلك عن النبي الأعظم ﷺ في: سنن النسائي (المجتبى): ٤٢٨/٨، سنن الدارمي: ٦٣٨/٢، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤، وغيرها.

والجائفة: ما وصل إلى الجوف من أي ناحية كان، وفيها ثلث الدية، وذلك
مذكور عن علي - صلى الله عليه -^(١).

وقال القاسم - أيضاً - فيما روى داود عنه - وفي السمحاق: أربع من الإبل^(٢)،
وذلك المذكور عن علي - صلى الله عليه -^(٣). وقد قال بعض الناس: فيها
حكومة، والمنقلة تكون في الرأس والوجه.

قال الحسن عليه السلام فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا جرح رجل
رجلاً جرحاً فيه قصاص اقتص منه إلا أن يعفو، وإن جرحه جرحاً ليس فيه
قصاص [كان] كان الجرح دون الموضحة أو دون قدر موضحة، فأرش ذلك
في مال الجاني، وإن كان الجرح موضحة أو قدر موضحة، فأرش ذلك على
عاقلة الجارح، وهو خمسمائة درهم، وهو نصف عشر الدية، وهي أول فريضة
قضى فيها رسول الله ﷺ في مثل هذا.

قال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وما كان من
الجراحات مما لا قصاص فيه فهو على الجاني في ماله، وما كان من عمد
فاصلحوا فيه على مال، فهو على الرجل في ماله.

(١) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥)، وروي نحو ذلك من النبي الأعظم ﷺ في
سنن النسائي (المجتبى): ٤٢٨/٨، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤.
(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب): ٣٨٥.
والسمحاق: هي التي تحلق الشعر وتسحق العظم.
(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣١٢/٩، سنن البيهقي: ١٤٤/١٢، وهو قول الإمام الهادي إلى
الحق عليه السلام في (المتخب): ٣٨٦.

قال معمد: الشجاج عشر^(١): فأصفرها الحارصة وهي التي تحرص الجلد - يعني تشقه قليلاً - فيموت الدم بين الجلد واللحم من غير أن يخرج، وفيها حكومة.

وقال أصحاب أبي حنيفة: وفيها نصف بعير.

قال معمد: ثم الدامية: وهي التي يسيل منها الدم من غير أن تبضع اللحم. وقال أبو عبيد^(٢): هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم، يقول: تدمي ولا تسيل وفيها حكومة.

ثم الباضعة: وهي التي تشق اللحم تبضعه بعد الجلد، قال ذلك أبو عبيد، وفيها حكومة.

وقال أصحاب أبي حنيفة: فيها بعيران.

ثم المتلاحمة، وهي التي أخذت في اللحم، وفيها حكومة.

ثم السمحاق. وقال أبو عبيد: هي دون الموضحة، وإنما سميت سمحاقاً للجلدة التي بين اللحم والعظم واسمها سمحاق، يقول: قطعت الضربة

(١) وفي سنن البيهقي ١٢/١٤٤: «قال الشافعي - رحمه الله -: إن أول الشجاج الحارصة: وهي التي تحرص الجلد حتى تشقه قليلاً، ومنه قيل: حرص القصار الثوب إذا شقه، ثم الباضعة: وهي التي تشق اللحم تبضعه بعد الجلد، ثم المتلاحمة: وهي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق، والسمحاق: جلدة رقيقة بين اللحم والعظم، وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق، فإذا بلغت الشجة تلك القشرة الرقيقة حتى لا يبقى بين اللحم والعظم غيرها فتلك السمحاق، وهي اللطاة، ثم الموضحة: وهي التي تكشف عنها ذلك القشر حتى يبدو وضوح العظم، فتلك الموضحة، والهاشمة: التي تهشم العظم، والمتقلة: التي ينقل منها فراش العظم، والآمة وهي الآمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس الدماغ، والجائفة: وهي التي تحرق حتى تصل إلى السفاق، وما كان دون الموضحة فهو خدوش، فيه الصلح، والدامية: هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم».

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي، اللغوي، صاحب المصنفات في فنون شتى، توفي سنة ٢٢٤هـ قال في (المغني): ٩/١: ترجمته في تاريخ العلماء النحويين: ١٩٧-٢٠٠.

اللحم وبلغت إلى الجلدة التي تسمى السمحاق، ولم تقشر الجلد فتوضح العظم، وتسمى الملقطاً.

وروى محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- أنه قضى فيها بأربع من الإبل أربعاً: جذعة، وحقّة، وابنة لبون، وابنة مخاض، روي ذلك عن علي -صلى الله عليه- وابن أبي رافع، والحارث، وعبد الله بن يحيى، وإبراهيم، والحكم. وروي عن عمر، وزيد بن ثابت، وحسن بن صالح مثل قول علي. وروي عن إبراهيم، والشعبي، قالوا: فيها حكم.

ثم الموضحة: وهي التي توضح العظم، وفيها خمس من الإبل أو خمسمائة درهم، قضى فيها النبي ﷺ بخمس من الإبل، وكذلك قضى فيها علي -صلى الله عليه-^(١).

ثم الهاشمة: وهي التي تهشم العظم من غير أن ينقل عن موضعه. قال أبو عبيد: وفيها عشر من الإبل.

قال محمد: ثم المنقلة: وهي التي تنقل منها العظام عن مواضعها.

وروى محمد: عن حسن بن صالح، وعمار بن مالك أنهما قالوا مثل ذلك.

وروى محمد بإسناده: عن النبي ﷺ، وعن علي -صلى الله عليه- وابن مسعود في المنقلة خمس عشرة من الإبل^(٢).

قال علي: أربعاً.

وقال ابن مسعود: أخماساً.

(١) تقدم ذلك.

(٢) تقدم ذلك.

ثم الأمة: وهي (المأمومة) وهي التي تبلغ أم الرأس - يعني الدماغ -، وروى عن حسن بن صالح، وأبي عبيد نحو ذلك.

وقال محمد - في وقت آخر - : والأمة التي تأم الدماغ ولم تبلغ^(١) إليه.

وروى عن عمار بن أبي مالك، قال: هي التي يتهموس منها، ولا تغلب عقله.

قال سعدان: قال محمد: وهي التي تخلط^(٢) الدماغ ولم تبلغ إليه، وفيها ثلث الدية، وروى مثل ذلك عن النبي ﷺ^(٣).

وعن علي قال: فيها ثلث الدية أرباعاً^(٤).

وقال عبد الله: ثلث الدية أخماساً^(٥).

ثم الدامغة: وهي التي تصل إلى الدماغ وفيها^(٦) الدية كاملة، ويقال: إنه ليس يعيش منها أحد.

وإذا شج رجل رجلاً موضحة فبرأت الموضحة ونبت عليها اللحم والجلد ولم ينبت الشعر، ثم أوضحه ذلك الرجل أو غيره في موضع تلك الموضحة، فعليه حكومة في ماله.

(١) ولم تصل إليه، نسخة.

(٢) في (ب): تخلط.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٩/٦.

(٤) ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الإمام علي عليه السلام في مصنفه: ٢٧٩/٦: «في الأمة ثلث الدية، ولم يذكر أرباعاً».

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٩/٦.

(٦) ما أثبتناه هو من (س). وفي بقية النسخ: وفيه.

وروى محمد بإسناده: عن زيد بن ثابت، وشريح، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، وإبراهيم، والحسن بن صالح: أن الموضحة في الرأس والوجه سواء وفيها خمس من الإبل^(١).

وعن زيد بن ثابت، قال: الموضحة في الرأس والأنف سواء.

وعن الشعبي، وسعيد بن المسيب: في الموضحة في الرأس خمس من الإبل، وفي الوجه عشر^(٢).

قال محمد: يقولون: لأنها تشين.

وإسناده: عن النبي ﷺ أنه قضى في الجائفة بثلاث الدية، وفي الأمة ثلث الدية^(٣).

وعن علي - صلى الله عليه - : في الجائفة ثلث الدية أرباعاً^(٤). وقال ابن مسعود: أخماساً^(٥).

وعن ابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه: في الجائفة إذا نفذت ثم خرجت من الجانب الآخر ففيها دية جائفتين ثلثا الدية.

وعن زيد بن ثابت قال: في الأولى ثلث الدية، وفي الأخيرة مائة دينار.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨٣/٦، ٢٨٤، سنن البيهقي: ١٣٩/١٢، ١٤٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٨٤/٦، عن سعيد بن المسيب.

(٣) الموطأ: ٨٤٩/٢، سنن الدارمي: ٦٣٦/٢.

قال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في المنتخب: ٣٨٧: «في الترقوتين حكومة ذي عدل».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣١٤/٦، وعبد الرزاق في مصنفه: ٥/٤، ولم يذكر (أرباعاً).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٤/٦.

وعن إبراهيم قال: الجائفة في البطن وفي الفخذ وفيها ثلث الدية^(١).
وقال حسن بن صالح في الجائفة^(٢) التي تصل إلى الجوف من أي جانب كانت صغيرة أو كبيرة.
وعن ابن المسيب قال: كل نافذ في عضو فقيه ثلث [دية] ذلك العضو^(٣).

[٢٦٥٣] مسألة: دية الظهر

قال محمد فيما روى ابن عمرو^(٤) عنه: وفي الجماع الدية في مال الجاني؛ لأن هذا الشيء لا يعلم به إلا بإقرار المجني عليه وتصديق الجاني ولا تعقل العاقلة إقرار الجاني.

روى محمد بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: «في الصلب الدية كاملة»^(٥).

وعن علي -صلى الله عليه- قال: في ذهاب الجماع الدية^(٦) وهو قول أصحاب أبي حنيفة.

وعن علي -صلى الله عليه- والحسن البصري، والشعبي، قالوا: في العصص الدية.

وعن زيد بن ثابت: في الحذب الدية.

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٥/٦.
(٢) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعل هنا نقص إلا إذا كانت لفظة (في) زائدة بعد قول القائل فكأنه يريد تعريف الجائفة.
(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٦٩/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٦/٦، وما بين المعكوفين زيادة منهما.
(٤) في (ث): عمر. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ وكما هو معروف من سنده في (الجامع الكافي).
(٥) مصنف عبد الرزاق: ٣٣٦/٩، ٣٦٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠١/٦.
(٦) وروى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن الإمام علي عليه السلام: «في الذكر إذا استوصل الدية أرباعاً، وفي الحشفة الدية أرباعاً». المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥).

[٢٦٥٤] مسألة: دية الترقوتين، والأضلاع

- روى محمد بإسناده، عن مسروق: في الترقوة حكم^(١).
 وعن عمر، وسعيد بن المسيب: في الترقوة بعير^(٢).
 وعن سعيد بن جبير: فيها بعيران^(٣).
 وعن عمر، وسعيد بن المسيب، والحكم: في الضلع بعير^(٤).
 وعن الشعبي قال: في الضلع حكومة ذوي عدل^(٥).
 وعن النبي ﷺ قال: «في كل خطأ أرش»^(٦).

[٢٦٥٥] مسألة: دية اليدين والرجلين

- قال القاسم رحمته الله ومحمد: وفي اليدين الدية، وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية، وفي الرجلين الدية وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية.
 قال محمد: روي مثل ذلك عن النبي ﷺ^(٧) وعن علي - صلى الله عليه -^(٨) -
 وعن ابن مسعود.

- (١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٥ / ٦.
 (٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠١ / ٦، مسند الشافعي: ١ / ٢٢٥، سنن البيهقي: ١٢ / ١٧٣.
 (٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠١ / ٦.
 (٤) مصنف عبد الرزاق: ٣٦٧ / ٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٢ / ٦، ٣٢٣.
 (٥) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (المتخب): ٣٨٧، وفي مصنف عبد الرزاق: ٣٦٧ / ٩، عن الشعبي عن مسروق، قال: في الضلع حكم.
 (٦) مسند أحمد: ٣ / ٣٤٥، سنن الدارقطني: ٣ / ١٠٧.
 (٧) أخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣٨٠ / ٩، عن معمر، عن الزهري: أن رسول الله ﷺ قضى في اليدين بالدية، وفي الرجلين بالدية.
 (٨) انظر: المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥).

قال محمد: وإذا قطع رجل يد رجل من نصف الساعد خطأ أو عمداً، فعلى القاطع نصف الدية، وكذلك إن قطع الذراع من المفصل خطأ، وهو قول إبراهيم، وابن أبي ليلى، وبه نأخذ.

وقال أبو حنيفة: عليه نصف الدية في الكف، وعليه فيما قطع من الذراع حكومة عدل.

وعلى قول محمد: إذا قطعت اليد من الكف أو الرجل من الفخذ، ففيه نصف الدية، وما فوق الكف تبع الكف، وما فوق القدم تبع القدم.

وروى محمد نحو ذلك عن إبراهيم، وابن أبي ليلى، وهو قول أبي يوسف. وقال أبو حنيفة: فيما زاد على الكف والقدم حكومة.

وروى محمد بإسناد: عن الشعبي، وابن أبي ليلى: في أقطع قطع يد رجل، قالوا: تقطع يده الباقية.

وعن ابن أبي ليلى - في رجل قطع يدي رجل - قال: تقطع يديه جميعاً، فإن قطع يمينين لرجلين قطعت يمينه لهذا، وشماله لهذا.

وقال يحيى بن آدم: تقطع يمينه، وعليه نصف الدية لهما، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: وإن غاب أحدهما وحضر الآخر فله أن يقتصر، ولا ينتظر الغائب، ويكون للغائب دية يده.

قال يحيى: وإن قطع يد رجل من الكف، ثم قطع يد الآخر من المرفق، فإنهما بخير إن فأيهما شاء قطع له وأخذ الآخر نصف الدية، فإن قالوا جميعاً: يقتصر^(١)، لم يكن ذلك لهما.

(١) في (ب، س): يقتصر.

قال محمد بن الحسن: يُقطع الكفُ لصاحب الكف، ثم يغير صاحب المرفق فإن شاء قطع ما بقي بحقه كله، وإن شاء أخذ الأرش من مال الجاني، وكذلك إن قطع أصبع رجل ثم قطع يد آخر ثم اجتمعا، فإنه يقطع أصبعه بأصبع هذا، ثم يغير صاحب اليد إن شاء قطع ما بقي، وإن شاء أخذ دية اليد من مال القاطع.

[٢٦٥٦] مسألة: دية الأصابع

قال القاسم رحمته الله ومحمد: وفي كل إصبع من اليد أو الرجل عشر من الإبل^(١).

وعلى قول القاسم، ومحمد: إذا شلت الإصبع أو ييست من الجراحة، ففيها عشر الدية^(٢).

وروى محمد بأسانيد: عن النبي ﷺ^(٣)، وعن علي^(٤) وابن مسعود مثل ذلك^(٥).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (المتخب) ٣٨٥: «كلها سواء، في كل إصبع عشر من الإبل: حقان، وجذعتان، وابتا لبون، وابتا مخاض، وابتا مخاض».

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (المتخب) ٣٨٥: «إذا ضربت الأصبع فشلت. قال: حكومة شبه بالنصف من ديتها».

(٣) سنن أبي داود: ٥٩٨/٢، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤، مستدرک الحاكم: ٥٥٢/١.

(٤) أخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في المجموع: ٢٣٢، برقم (٥١٥): «وفي الأصابع في كل أصبع عشر من الإبل، كل ذلك على العاقلة، وما كان دون السن في الموضحة فلا تمقله العاقلة».

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠٥/٦.

وعن النبي ﷺ قال: «(الأصابع كلها سواء في الدية)»^(١).

وعن علي عليه السلام وابن مسعود، وعمر، وشريح، والشعبي مثل ذلك^(٢).

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: الأصابع والأسنان سواء^(٣).

قال محمد: وهو المأخوذ به.

قال القاسم رحمه الله: في الإصبع الزائدة والسن الزائدة إذا أصيبت، حكومة.

وقال محمد: إن كانت الأصبع الزائدة في اليد أو الرجل يتفع بها ففيها سدس دية اليد أو الرجل، وإن كانت لا يتفع بها ففيها حكومة بقدر الألم.

وروى محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- قال: في كل مفصل من أصابع اليد ثلث دية الأصبع إلا في الإبهام، فإن فيها مفصلين في كل مفصل نصف دية الأصبع، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه^(٤).

وعن علي -صلى الله عليه-: في كل أصبع من الرجل عشر الدية إذا قُطعت كلها، وإن كان دون البنان فيحكم به عدل^(٥).

(١) مصنف عبد الرزاق: ٣٨٤/٩، سنن البيهقي: ١٢/١٣٩، ١٦٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠٥/٦.

(٣) وروى نحو ذلك عن عبد الله بن عمرو، من قضاء رسول الله ﷺ في مصنف عبد الرزاق:

٣٤٦/٩، وعن ابن مسعود في المعجم الكبير: ٣٤٨/٩.

(٤) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المتخب): ٣٨٥، وقول إبراهيم، وزيد بن ثابت في: مصنف عبد الرزاق: ٣٨٥/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٠٦/٦، ٣٠٧.

(٥) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: عن علي عليه السلام: «في الأصابع عشر الدية». وعن عبد الله بن مسعود أيضاً نحو ذلك.

وعن حسن بن صالح قال: إذا قطع رجل أصبع رجل فلم يكن للقطاع من تلك الكف أصبع منها، قُطِعَ من تلك الكف ما يلي تلك الأصبع، ولا تقطع أصبع كف بأصبع كف أخرى، وكذلك أصابع الرجلين.

[٢٦٥٧] مسألة: في اليد الشلاء، والرجل الشلاء

قال القاسم: وفي اليد الشلاء والرجل الشلاء إذا أصيبت، حكومة، وليس في ذلك دية محدودة معلومة^(١).

وقال محمد: في اليد الشلاء إذا قُطِعَتْ. روي عن عمر وغيره: أنه جعل فيها ثلث الدية^(٢).

وروي عن علي -صلى الله عليه- وابن عباس^(٣) وابن المسيب مثل ذلك^(٤).

وعن إبراهيم، والشعبي، ومسروق، وحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه، قالوا: فيها حكومة^(٥).

وروي محمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- أنه قضى في الرجل العرجاء واليد الشلاء في كل واحدٍ منهما ثلث الدية.

وعن علي -صلى الله عليه- أيضاً: في اليد الشلاء مائة دينار.

(١) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام): ٢/ ٢٩٥.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٩/ ٣٣٤، ٣٧٣، ٣٨٦، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣١٨.

(٣) سنن الدارقطني: ٣/ ٢١٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣١٨.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣١٨.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣١٨.

وعن إبراهيم، وحسن بن صالح: في الرجل العرجاء حكومة.
وقال أبو يوسف: في الكف المقطوع الأصابع، وفي الأنف المقطوع الأرنبة،
وفي الذكر المقطوع الحشفة، حكومة.

وعن علي - صلى الله عليه - فيمن ضربت رجله فلم يقبضها صاحبها.
قال: قد تم عقلها.^(١)

وعن إبراهيم، والشعبي، وعطاء - في الرجل تصاب فتشل - : فقد تم
عقلها، وليس في هذا شيء يوقت إنما فيه حكومة^(٢) ذوي عدل^(٣).

وعن إبراهيم: في اليد إذا كسرت، حكم^(٤) قال: وكل شيء لا يستطيع منه
القصاص فيه^(٥) حكومة، قال: وكان يقال^(٦): إذا كسرت الرجل أو اليد ثم
برئت^(٧) ولم يقبض^(٨) شيئاً ففيها أرش مائة درهم أو ثمانون درهماً.

وعن شريح قال: من كسرت يده فليس على الذي كسرها إلا أجر
الجبار، أولاً يحمد الله إذ رد إليه يده كما كانت؟

وعن عطاء قال: إذا كسر رجل يد رجل أو رجله فلا قود فيه أخاف أن
يموت، ولكن له الدية.

(١) في (ج): حكم.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٤/٦.

(٣) لعله: حكومة.

(٤) في (أ): ففيه.

(٥) لعله: يقول.

(٦) في (ث): ثم أبرأت.

(٧) في (ث): ينقص.

وعن إبراهيم: في الأعضاء إذا مجبرت على غير عثم، حكومة، وإذا جبرت على عثم فالدية^(١).

قال محمد: العثم في اليد هو أن تكاد تعرج، حتى لا يكاد ينتفع بها.

[٢٦٥٨] مسألة: [قطع يد فيها أصابع مقطوعة أو شلاء]

قال محمد: أخبرنا [علي]^(٢)، عن حميد، عن حسن، في الرجل يقطع يد الرجل وفي يد القاطع أصبع مقطوعة أو شلاء أو أصبعان أو ثلاث وقد بقي من يده ما ينتفع به، فإن المقطوعة يده يخبر بين أن يقتصر هذه اليد المنقوصة ولا شيء له غير ذلك، أو يأخذ الدية كاملة.

وإن كانت يد القاطع اليمنى شلاء كلها والتي قطع [هي] اليمين، لم يقطعها، ولا تقطع يمين بشمال، ولا شمال يمين في اليد ولا في الرجل، وإن قال المقطوع: أنا أرضى باليد الشلاء أقطعها، لم يكن له في هذا قصاص وجعل له الدية، وإذا قطع يداً أو رجلاً منها أصبع ناقصة أو مقطوعة أو شلاء أو أكثر من أصبع وقد بقي منها ما هو صحيح، كان له من الدية بقدر ما نقص منها، ويسقط عن الجاني من الدية بقدر ما ذهب منها ولم يكن في هذا قصاص، وكل ما كان فيه القصاص فدرئ القصاص بأنه لا يستطاع أن يقتصر منه فهو على الرجل في ماله، إنما على العاقلة ما لا قصاص فيه.

(١) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣٦٦/٩ عن الشعبي: أن زيداً قضى في قنار الظهر [كله] بالدية كاملة، وهي ألف دينار، و[هي] اثنان وثلاثون فقارة، كل فقارة أحد وثلاثون ديناراً، إذا كسرت ثم برأت على غير عثم، فإن برأت على عثم ففي كسرها أحد وثلاثون ديناراً وربع دينار، وفي حشمها ما فيه من الحكم المستقبل سوى ذلك.

قال عبد الرزاق: قال سفيان: في الفقارة حكم^١.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ث).

[٢٦٥٩] مسألة: في الظفر إذا أسود

قال محمد: سمعنا أن في الظفر إذا أسود^(١) خمس دية الأصبع.

وروى بإسناده عن النبي ﷺ، وعن ابن عباس مثل ذلك^(٢).

وعن ابن عباس - أيضاً - أنه قال: فيه عشر قيمة الأصبع^(٣).

وعن زيد بن ثابت قال: إن قلع فخرج أسود ففيه عشر قيمة الأصبع، وإن خرج أبيض فنصف عشر قيمتها^(٤).

قال محمد: وأما ما يحكم به من قبلنا ففيه حكومة.

[٢٦٦٠] مسألة: إذا قطع رجل يدي رجل، ورجليه، ولسانه

قال القاسم رحمته الله في رجل ضرب رجلاً فذهبت عينه ولسانه، أو قطع يديه ورجليه جميعاً، قال: قد قيل: في كل شيء من ذلك دية فرداً أو زوجاً.

وقال بعضهم: فيه كله دية واحدة.

وقال محمد: إذا ضرب رجل رجلاً وضربه فذهب بعينه وأذنه، ففي كل واحدٍ منهما نصف الدية، وإن ذهبت بعينه جميعاً وأذنيه ولسانه ففي عينيه دية، وفي أذنيه دية وفي لسانه دية، وروي نحو ذلك عن عمر والحسن البصري، وحسن بن صالح.

(١) في (ث، س): أهور.

(٢) عن ابن عباس في مصنف عبد الرزاق: ٣٩٣/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢١، ٣٢٠/٦.

(٣) وروي نحو ذلك عن عمر بن عبد العزيز في: مصنف عبد الرزاق: ٣٩٣/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢١/٦.

(٤) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٣٩٣/٩ عن زيد بن ثابت - في الظفر يقطع -: «إن خرج أسود أو لم يخرج ففيه عشرة دنانير، وإن خرج أبيض ففيه خمسة دنانير».

وقد قال محمد - في بعض الروايات عنه - : وليس لي سماع، وفي الإنسان عشرون دية تسع عشرة منها وهو حي، وآخرهن النفس.

[٢٦٦١] مسألة: دية الذكر والأنثيين

قال القاسم، ومحمد: وفي الذكر الدية، وفي الأنثيين الدية، وفي كل واحدٍ منهما^(١) نصف الدية.

وروى محمد مثل ذلك عن النبي ﷺ، وعن علي^(٢) - صلى الله عليه - وابن مسعود^(٣).

قال القاسم: وقد قال بعضهم: في اليسرى منهما ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية.

قال محمد: وإن قطع رجل ذكر رجل من أصله ثم قطع أنثيه، فعليه ديتان إن كان فعل ذلك خطأ، وإن فعله عمداً فعليه القصاص، وإن قطع أنثيه خطأ ثم قطع ذكره، فعليه في الأنثيين دية كاملة، وعليه في الذكر حكومة، وهذا قول أبي حنيفة.

وعلى قول محمد أن في ذكر العنين والخصي حكومة.

وروى محمد بإسناد: عن علي - صلى الله عليه - في الحشفة إذا قطعت، الدية أرباعاً فما نقص منها فبالحساب^(٤).

(١) أي: من الأنثيين.

(٢) انظر: المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥).

(٣) انظر: سنن البيهقي: ١٤٠/١٢، ١٧٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٦/٦.

(٤) تقدم وهو في المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٧/٦.

وعن ابن مسعود قال: فيها الدية أخماساً، فما نقص منها فبالحساب^(١) -
يعني بحساب ما نقص منها-.

وعن عطاء، قال: في ذكر الذي لا يأتي النساء الدية، واحتج بأنه لو أصيب
ذكره أقيد منه^(٢).

[٢٦٦٢] مسألة: [دية ذكر الصبي]

وعن ابن أبي رافع، عن علي -صلى الله عليه- قال: في ذكر الصبي الدية.
وعن إبراهيم قال: فيه حكومة.

فعلى قول علي عليه السلام في لسان الصبي، وأنفه، وعينه، ويديه، ورجليه،
وأذنيه: دية كاملة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وقالوا: إن كان الصبي لم
يتكلم ففي لسانه حكومة^(٣).

[٢٦٦٣] مسألة: في فتق المثانة، ولس البول

قال القاسم عليه السلام: وفي فتق المثانة إن نفذ إلى الجوف ففيه ما في الجائفة، وإن لم
ينفذ ففيه حكومة على قدر المضرة^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٦/٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣٧٢/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٤/٦.

(٣) وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٥،
برقم (٥٢٩): قال: «في لسان الأخرس ورجل الأعرج وذكر الخصي والعنين حكومة الإمام».

(٤) قال الإمام الهادي عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٩٦: «وأما فتق المثانة فإن كان وصل إلى
جوف صاحبها فهي جائفة وفيها ما في الجائفة من ثلث الدية، وإن لم يصل ففيها نظر
وحكومة».

قال محمد: وإذا افتض رجل جارية بإصبعه فخرق سباقها فلم تمتلك بولها، فلها ثلث الدية، ولها عليه مهر مثل نساها.

وقال محمد - فيما روى ابن عمرو عنه - : وإذا ضرب رجل رجلاً ضربة فأسلس بذلك بوله فلم يستمسك، ففيه الدية.

وروى محمد بإسناده عن علي - صلى الله عليه - فيمن ضرب رجلاً حتى سلس بوله ففضى فيه بالدية.

وعن شريح، وأبي مجلز: في فتق المثانة ثلث الدية^(١).

وقال أبو حنيفة وأصحابه - فيمن رمى امرأة بمجر فأصابها به - : إن كان بولها يستمسك فعليه ثلث الدية، وإن كان لا يستمسك فعليه الدية كاملة، وكذلك قولهم في الرجل.

[٢٦٦٤] مسألة: دية المرأة، ودية أعضائها وجراحاتها

قال القاسم، ومحمد: ودية المرأة نصف دية الرجل.

وروى محمد نحو ذلك عن النبي ﷺ^(٢).

قال القاسم رحمه الله وهو قول محمد: وكذلك جراحات النساء في النصف من جراحات الرجال، وذلك مذكور عن علي^(٣) رحمه الله وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٥ / ٦.

(٢) سنن البيهقي: ١٦٥ / ١٢. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمه الله في (الأحكام) ٢ / ٢٩٠.

(٣) أخرج الإمام زيد بن علي رحمه الله، بسنده عن الإمام علي رحمه الله في (المجموع) ٢٣٣، برقم (٥١٩): قال: «جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل في كل شيء لا تساوي بينهما في سن ولا جراحة، ولا موضحة، ولا غيرها».

قال القاسم: وقد قال مالك وأهل المدينة: إن جراحات النساء تساوي جراحات الرجال إلى ثلث الدية، ثم ما كان بعد ذلك فعلى النصف من جراحات الرجال^(١).

وفي رواية داود عن القاسم رحمته الله وليس في قولهم ذلك شيء نلتفت إليه، ولا يصح القول فيه.

وقال الحسن رحمته الله - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا قلع عين امرأة متعمداً فلها أن تستقيد؛ لقول الله - عز وجل - : ﴿الْأَنْفُسَ بِالْأَنْفُسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾ [البقرة: ١٠٠] وإن كان قلعها خطأ فلها دية العين على عاقلته في ستين.

وروى محمد بإسناده: عن عمر بن عبد العزيز، قال: كانت دية المرأة على عهد رسول الله ﷺ خمسين من الإبل، وفي يدها نصف ديتها، وفي كل أصبع خمس من الإبل، أو عدل ذلك من الذهب والورق، وفي كل قصبة من قصبة الأصابع قطعت أو شلت، ثلث عقل الأصبع، وفي سننها خمس من الإبل أو عدل ذلك من الذهب والورق، وما كسر منها فبحساب ذلك^(٢).

وروى محمد بإسناده: عن الشعبي، وإبراهيم، أنهما قالَا: قال علي - صلى الله عليه - : جراحات النساء في الخطأ على النصف من جراحات الرجال في كل

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/ ٢٩٦: «جراحات النساء كلها قليلها وكثيرها على النصف من جراحات الرجال، لا تعادل النساء الرجال في شيء من الجراحات على حال من الحال».

(٢) في مصنف عبد الرزاق: ٩/ ٣٨٤، عن عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب، بلفظ مقارب.

شيء من النفس فما دونها فيما دق وجل حتى الخدش، إلا العمد فإنه قود^(١).

قال ابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، ووكيع: ويقول علي -صلى الله عليه- نأخذ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وعن ابن مسعود، وشريح، قالاً: جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل إلا في السن والموضحة فما دون ذلك فإنهما فيه سواء^(٢).

وعن زيد بن ثابت، قال: جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل إلى ثلث الدية، فإن بلغ الثلث فما دونه استوت جراحة الرجل والمرأة.

وعن الحسن البصري قال: جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل إلى نصف الدية، فإذا بلغت النصف استوت جراحة الرجل والمرأة^(٣).

وعن ربيعة الرأي قال: سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة؟

قال: عشر.

قلت: فثنتان؟

قال: عشرون.

(١) وعن الشعبي عن شريح: أن هشام بن هيرة كتب إليه يسأله، فكتب إليه أن دية المرأة على النصف من دية الرجل فيما دق وجل، وكان ابن مسعود يقول: في دية المرأة في الخطأ على النصف من دية الرجال إلا السن والموضحة فهما فيه سواء، وكان زيد بن ثابت يقول: دية المرأة في الخطأ مثل دية الرجل حتى تبلغ ثلث الدية، فما زاد فهو على النصف. انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٧/٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣٩٧/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٦/٦.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٧/٦.

قلت: فثلاث؟

قال: ثلاثون.

قلت: أربع؟

قال: عشرون.

قلت: ما لها حين عظم جرمها واشتدت مصيبتها قلُّ عقلها؟!

قال: أحراقي^(١) أنت؟

قلت: جاهل يتعلم أو عالم مثبت.

قال: بذلك مضت السنة^(٢).

[٢٦٦٥] مسألة: في ثدي المرأة

روى محمد بإسناده عن إبراهيم، والشعبي، وأبي حنيفة وأصحابه، قالوا: في ثدي المرأة الدية، وفي الواحد نصف الدية^(٣).

وعن الشعبي، وأبي حنيفة وأصحابه: في حلمة ثديها نصف الدية.

وعن زيد بن ثابت قال: في حلمة ثدي المرأة ثمن الدية^(٤).

(١) في هامش (س): أحراقي.

(٢) الموطأ: ٢/ ٨٦٠، مصنف عبد الرزاق: ٩/ ٣٩٤، سنن البيهقي: ١٢/ ١٦٨.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٩/ ٣٦٣، ٣٧٧.

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٢٦: «أنه قضى في حلمة ثدي المرأة ربع ديتها، وفي حلمة ثدي الرجل ثمن ديته».

[٢٦٦٦] مسألة: في ثدي الرجل

وعن إبراهيم قال: في ثدي الرجل حكومة^(١).

وعن الشعبي قال: في حلمة ثدي الرجل ربع الدية^(٢).

[٢٦٦٧] مسألة: دية فرج المرأة وعذرتها

قال محمد: وإذا افتض رجل جارية بإصبعه فلها عليه مثل مهر مثلها.

وروى بإسناده: عن علي - صلى الله عليه - في قُبْلِ المرأة الدية.

وعن مجاهد: في شُفْري^(٣) المرأة حتى تبلغ العظم الدية.

وعن أبي جعفر [محمد] بن علي - صلى الله عليه - في رجل قطع قُبْلَ امرأة، وفي امرأة قطعت ذكر رجل فقال: لا قصاص بينهما، وألزم القاطع الدية.

[٢٦٦٨] مسألة: [في دية أعضاء الإنسان]

قال محمد بن منصور - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : في الإنسان عشرون دية:

[١] في النفس الدية. [٢] وفي العقل الدية. [٣] وفي السمع الدية.

[٤] وفي الصوت الدية. [٥] وفي البصر^(٤) الدية.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٣٦٣/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٧/٦.

(٢) وعن زيد بن ثابت: ثمن الدية. انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٦/٦.

(٣) الشفر: واحد أشفار العين.

(٤) في (ث): وفي النظر.

- [٦] وفي اللسان الدية. [٧] وفي الأنف الدية.
- [٨] وفي اللحية الدية. [٩] وفي شعر الرأس الدية إذا لم ينبت.
- [١٠] وفي الجماع الدية. [١١] وفي الذكر الدية.
- [١٢] وفي الغائط^(١) الدية. [١٣] وفي البول الدية.
- [١٤] وفي الأذنين الدية. [١٥] وفي الشفتين الدية.
- [١٦] وفي الأسنان الدية. [١٧] وفي اليدين الدية.
- [١٨] وفي الرجلين الدية. [١٩] وفي الأثنين الدية.
- [٢٠] واختلّف في أشفار العينين فقال قوم: فيها الدية^(٢)، وقال قوم: فيها حكومة، وليس فيها شيء معلوم.
- وروي عن زيد بن ثابت قال: فيها الدية، في الأعلى الثلثان وفي الأسفل الثلث.
- وقال بعضهم: في الحاجبين الدية.
- وقال قوم: ليس فيه شيء معلوم، فيه حكومة.

(١) في (ب، ث، ج): العانة. وما أثبتناه من (س).

(٢) قال الإمام المهدي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٢/ ٢٩٢: «وكذلك قال غيرنا في أشفار العينين وشعر الحاجبين دية دية، ولنا نرى ذلك ولا نقول به، ولكن فيه حكومة دون نصف الدية فيما نرى، وهو أقرب إلى الحق عندنا».

وفي شعر الرأس الدية إذا لم ينبت^(١).

[٢٦٦٩] مسألة: دية الجنين

قال القاسم، والحسن - عليهما السلام - ومحمد: وفي جنين المرأة الحرة إذا أسقطته، غرة: عبد أو أمة.

قال القاسم: وذلك مذكور عن النبي ﷺ^(٢) وعن علي - صلى الله عليه -.

قال: والغرة تلزم الجاني في ماله إن كان أصاب المرأة عمداً، وإن كان أصابها خطأ فالغرة على العاقلة^(٣).

وقال الحسن ﷺ فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: إذا ضرب رجل امرأة فأسقطت جنينها ميتاً، فعليه غرة عبد أو أمة يدفعها إلى المرأة، أو خمسمائة درهم، وهو نصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة^(٤)، وقد اختلف في ذلك:

فقال جماعة من العلماء: الغرة عليه في ماله حالة^(٥).

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: الغرة على العاقلة في سنة.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٢/ ٢٩٢: «وأما شعر اللحية وشعر الرأس إذا لم يخرج لسبب عمل بصاحبها أو معنى فقد قال غيرنا: إن فيهما دية، ولنا نرى ذلك، ولكن يكون فيهما حكومة غليظة تقارب الدية».

(٢) البخاري: ٥/ ٢١٧٢، ٦/ ٢٤٧٨، مسلم: ١١/ ١٧٦، سنن النسائي (المجتبى): ٨/ ٤١٧، صحيح ابن حبان: ١٣/ ٣٨٠، وغيرها.

(٣) أخرج الإمام زيد بن علي ﷺ، بسنده عن الإمام علي ﷺ في (المجموع) ٢٣٤، برقم (٥٢١): «أنه قضى في جنين الحرة بعبد أو أمة».

(٤) يقصد أن الخمسمائة الدرهم تساوي نصف عشر دية الرجل كما أنها تساوي عشر دية المرأة.

(٥) أي غير مؤجلة.

وروى بإسناده عن ابن سيرين: أن النبي ﷺ قضى بالغرة على العاقلة^(١).

وعن الشعبي: أن امرأة ضربت ضررتها بعمود فألقت جنيماً ميتاً ثم ماتت فقضى رسول الله ﷺ على عاقلة الضاربة بالدية، وقضى على الضاربة في الجنين غرة عبداً أو أمة^(٢).

وقال محمد - أيضاً - في (المسائل) - في وقت آخر - : الغرة على عاقلة الجاني، وإن ألقت جنينين ميتين ففيهما غرتان على عاقلة الجاني، وإنما يُودى الجنين إذا تم خلقه وعُلم أنه ولد^(٣)، والغرة في الذكر والأنثى سواء.

وقال الحسن، ومحمد: إذا أسقطت جنيماً حياً تاماً، فاستهل ثم مات من جنائنه، ففيه الدية على عاقلة الجاني في ثلاث سنين، في كل سنة ثلث الدية عند انقضائها^(٤)، إن كان ذكراً فديته عشرة آلاف، وإن كان أنثى فديته خمسة آلاف، يدفع ذلك إلى الورثة، ولا يرث الجاني منها شيئاً^(٥).

وروى محمد بأسانيده: عن أبي جعفر، وعن الشعبي: أن امرأة ضربت ضررتها بعمود فألقت جنيماً ميتاً فقضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة^(٦).

قال الشعبي: فكان الناس يقولون: أو خمسمائة درهم.

وعن محمد بن مسلمة^(٧)، قال: كانت فينا امرأة قتلت ضررتها

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٠/٦، وعن المغيرة بن شعبه في سنن ابن ماجه: ٤٤٥/٢.

(٢) سنن أبي يعلى: ٣/٣٣٥، سنن البيهقي: ١٨٦/١٢، وفيهما زيادة في اللفظ.

(٣) لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى كقوله تعالى: ﴿يُومِئِكُمْ اللَّهُ أَنْ أَوْلَدِكُمْ﴾. [الآية: النساء: ١١].

(٤) أي: انقضاء السنة؛ أي في آخر السنة.

(٥) إن كان وارثاً.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: ١٢/٧، عن أبي جعفر، وقد تقدم نحو ذلك عن المغيرة بن شعبه.

(٧) أبو عبد الله، محمد بن مسلمة الأوسي، شهد (بدرأ) وما بعدها. توفي بـ (المدينة) سنة (٤٣هـ).

أخرج له أئمتنا الثلاثة الأخوان الموليد بالله وأبو طالب، ومحمد بن منصور المرادي.

فجعل رسول الله ﷺ في السقط غرة، وجعل عقلها على العصابة، وأبرأ زوجها وولدها من العقل.

وعن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة^(١).

وعن أبي المليح: أن النبي ﷺ قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة، أو عشر من الإبل، أو مائة شاة^(٢).

وعن عطاء: أن النبي ﷺ قال: «في الجنين غرة عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل»^(٣).

وعن الحسن، وابن سيرين: أن النبي ﷺ قضى في الجنين بغرة: عبد أو أمة، أو مائة من الشاء^(٤).

(١) سنن أبي داود: ٦٠٢/٢، سنن الترمذي: ١٦/٤، سنن ابن ماجه: ٤٤٨/٢، صحيح ابن حبان: ٣٨٠/١٣، مسند أحمد: ٢٨٨/٣، وفي بعضها زيادة في اللفظ.

(٢) أخرجه البيهقي عن أبي المليح في سننه: ١٨٩/١٢، وذكر فيه أن النبي ﷺ قضى في الجنين غرة عبداً أو أمة، ولم يذكر عشراً من الإبل أو مائة شاة، ونحو هذا في (البحر الزخار): ٣٢٩/٦، وورد في سنن البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: أن امرأة خلعت امرأة فأسقطت، فرفع ذلك إلى ﷺ فجعل في ولدها خمسمائة شاة، ونهى يومئذ عن الخذف. قال أبو داود: كذا الحديث: (خمسمائة) والصواب: (مائة شاة). وروي عن ابن سيرين، وأبي قلابة، وأبي المليح، عن النبي ﷺ في هذه القصة، قالوا: «وقضى في الجنين غرة عبداً أو أمة، أو مائة من الشاء» وهذا مرسل. انتهى من سنن البيهقي: ٢٠٤/١٢.

(٣) وهو بهذا اللفظ عن أبي هريرة في سنن البيهقي: ٢٠٣/١٢، سنن الدارقطني: ١١٤/٣، ولفظ ما جاء عن عطاء: قال رسول الله ﷺ: «في الجنين غرة عبد، أو أمة، أو بغل». انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٨/٦.

(٤) ذكره عن ابن سيرين البيهقي في سننه: ٢٠٤/١٢.

[٢٦٧٠] مسألة: [دية الجنين يخرج حياً أو ميتاً]

قال محمد: وإن ضرب رجل امرأة حاملاً خطأ فماتت ثم خرج من بطنها جنين ميت، فلا شيء عليه في الجنين، وعلى عاقلة الرجل دية المرأة، وعليه عتق رقبة، وإن خرج من قبل موتها ميتاً، ثم ماتت كان فيه غرة، وإن خرج حياً ثم مات وماتت فعلى عاقلة الرجل ديتان كاملتان في ثلاث سنين، في كل سنة ثلثا دية عند انقضائها.

قال محمد - فيما روى ابن عمرو، عنه - : وإذا خرج الجنين حياً بعد موتها ثم مات ففيها الدية، وإن كان الجنين خرج الأكثر منه وهو ميت وهي حية ثم مات ثم سقط الجنين بعد موتها، فعليه غرة في الجنين، وعليه دية المرأة.

وإذا كان الذي خرج من الجنين الأقل^(١) منه وهو ميت وهي حية ثم ماتت ثم سقط الجنين، فلا شيء عليه في الجنين، وعليه دية المرأة.

وقال سعدان: قال محمد: إذا ألفت المرأة جنيناً حياً بعد ستة أشهر فهو ولد تام وفيه الدية، وإن ألقته حياً قبل ستة أشهر فهو جنين، وفيه الغرة.

وروى محمد بإسناده: عن الزهري قال: إذا قُتِلَت المرأة وهي حامل، فدية وغرة^(٢).

ومن قتادة قال: ليس في الجنين شيء حتى تقلده^(٣).

(١) في (ج): أقل.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٥/٦، وزاد فيه: .. وإن لم تلقه.

(٣) في (ج): تعرفه. والصحيح ما أثبتناه من بقية النسخ.

[٢٦٧١] مسألة: [دية جنين الأمة اليهودية والنصرانية]

وعلى قول القاسم، والحسن - عليهما السلام - ومحمد: أن يكون في جنين الأمة من سيدها كما في جنين^(١) الحرة، وأن يكون في جنين اليهودية والنصرانية كما في جنين المسلمة.

[٢٦٧٢] مسألة: هل يجب مع الغرة كفارة؟

قال القاسم رحمته، والحسن، ومحمد، - فيمن ضرب امرأة فألقت جنيناً ميتاً -: فيه غرة عبد أو أمة، ولم يذكر أحد منهم فيه كفارة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وروي محمد بإسناده: عن عمر، وعن إبراهيم، وابن أبي ليلى، أنهم قالوا: عليه الغرة والكفارة.

[٢٦٧٣] مسألة: [استطراء في دية الجنين]

وعلى قول محمد: إن خرج الجنين حياً ثم مات، ففيه الدية والكفارة، وكذا قال أبو حنيفة وأصحابه؛ لأنه قال: وإذا شربت المرأة دواء فأسقطت جنيناً ميتاً، فعليها غرة لأبي الجنين لا ترث المرأة منها شيئاً^(٢).

وروي عن إبراهيم، وابن أبي ليلى مثل ذلك، وقالوا: عليها مع الغرة كفارة.

وعن إبراهيم - في امرأة استدخلت كرسفاً من شهوة وجدتها فألقت ولدها - قال: تُعتق رقبة، وتؤدي إلى أبيه غرة، فإن لم تجد رقبة فلتصم شهرين متتابعين.

(١) في (ث): الجنين.

(٢) لعلها تقصد إسقاط الجنين، أما شرب الدواء للعلاج فلا ذنب عليها.

قال محمد: وإن كانت أسقطت الجنين حياً ثم مات، فإن كانت تعمدت بالدواء إلقاء الجنين فعلها عتق رقبة، ودية الجنين على عاقلتها لأبي الجنين لا ترث منها شيئاً، وإن كانت لم تعمد بشرب الدواء إلقاء الجنين وإنما شربت لعله، فلا كفارة عليها، والدية على عاقلتها تسقط عن العاقلة حصة الأم من ميراثها من الدية، وهي ترث الجنين مع من يرثه إن كان له مال.

وروى محمد بإسناد عن الحكم، وحسن بن صالح، قالوا: في الجنين غرة إن كانت مخلقة أو غير مخلقة إذا علم أنه ولد.

وعن الشعبي قال: في أصل كل جَلٍ غرة^(١).

وقال الحكم: فيه صلح حتى يبين خلقه^(٢).

وروي عن حصين، عن جعفر عليه السلام عن علي - صلى الله عليه - أنه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عُشر دية أمه^(٣).

وعن قتادة قال: في جنين الذمية عُشر دية أبيه إذا لم يستهل.

وقال محمد - فيما روى ابن عمرو، عنه - : وإذا ضرب عبدٌ بطنَ امرأةٍ سيده فآلقت جنينين أحدهما [حياً ثم مات والآخر ميتاً]^(٤)، فإن سيد العبد مخير: إن شاء دفع العبد إلى المرأة بجنايته، وإن شاء فدى العبد بثلاث دية الجنين الحي، وثلاث الغرة في الجنين الميت في ماله حالاً، ويكون على العبد صيام شهرين متتابعين في الجنين الذي مات.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٦/٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٦/٩. وفيه قال وكيع: «وقول الحكم أحسن من قول الشعبي».

(٣) وهو قول مالك، انظر: الموطأ: ٨٥٥/٢.

(٤) ما بين المعكوفين في جميع النسخ المتوفرة لدينا: حي ثم مات والآخر ميت؛ والصواب: ما أثبتناه.

وإنما كان على سيد العبد ثلث الدية وثلث الغرة؛ لأن الجناية لو كانت من غير عبده كان على الجاني دية وغرة، فكان له منها الثلثان وللمرأة الثلث، فلما كانت الجناية من عبده بطل ما له من الدية والغرة.

[٢٦٧٤] مسألة: في جنين الأمة من غير سيدها

قال القاسم رحمته الله: وفي جنين الأمة إذا أسقطته على مقدار ثمنه على ما في جنين الحرة في مقدار ديته.

وقال محمد - وهو معنى قول القاسم - : وإذا ضرب رجل أمة فألقت جنيناً ميتاً، فإن كان غلاماً ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً، وإن كانت أنثى فعشر قيمتها لو كانت حية.

وروى محمد نحو ذلك عن ابن سيرين، وحماد، وسفيان، وحسن بن صالح، وأبي حنيفة.

قال محمد: وإذا ألقت جنينين ذكرين ميتين، فعليه ^(١) نصف عشر قيمتهما لو كانا حيين، وإن ألقت ذكراً وأنثى ميتتين، فعليه نصف عشر قيمة الذكر لو كان حياً، وعشر قيمة الأنثى لو كانت حية.

وإنما اعتبروا جنين الأمة على جنين الحرة إذا ألقت ميتاً ففيه غرة، الذكر والأنثى فيه سواء، فإن كان الجنين ذكراً فالغرة فيه نصف عشر ديته خمسمائة درهم من عشرة ألف، وإن كان الجنين أنثى فالغرة فيها عشر ديتها خمسمائة من خمسة ألف.

(١) في (ج): فعليهما.

وقال أبو يوسف: إذا ألفت الأمة جنيئاً ميتاً كان عليه ما نقص الأم^(١)، ولم يكن عليه في الجنين شيء.

قال محمد: وإذا ألفت جنيئاً ثم مات، فعلى الضارب قيمة الجنين حالاً يوم سقط من بطن أمه، ولو خرج بعد موتها حياً ثم مات فعليه قيمته حياً، وكذلك إن ألفت جنينين ذكراً وأنثى ثم ماتا فعلى الجاني قيمتهما حين. فإن كان نقصها سقوط الولد من بطنها، ففي قول أبي حنيفة، وزفر، وأبي يوسف: عليه الأكثر من قيمة الجنين يوم سقط، أو ما نقص الأم.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، وزفر، وابن زياد: إذا ضرب رجل بطن بهيمة، فألفت جنيئاً ميتاً فعليه ما نقص الأم، ولا شيء عليه في الجنين.

قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: وإن ألقته حياً فمات فعليه الأكثر من قيمة الجنين يوم سقط، أو ما^(٢) نقص الأم.

وقال زفر، وابن زياد: عليه قيمته يوم سقط، وعليه ما نقص الأم.

[٢٦٧٥] مسألة: في العبد يُقتل

قال القاسم: وإذا قُتل العبد، عمداً أو خطأ، ففيه قيمته، إنما هو مال من الأموال، قال: ولا تعقل العاقلة عبداً ولا أمة.

قال محمد في (المسائل): وإذا قتل رجل عبداً - يعني خطأ - فقول علي - صلى الله عليه - : عليه ثمنه بالغاً ما بلغ^(٣) لأنه مال، وهو قول ابن أبي ليلى،

(١) أي: ما نقص من ثمن قيمة الأم.

(٢) في (ث): يوم سقطا وما نقص.

(٣) سنن البيهقي: ٥٢/١٢.

وحسن بن صالح - يعني: أن ثمنه على الجاني في ماله لا على العاقلة -^(١).

قال محمد: وقال أبو حنيفة وأصحابه: في العبد ثمنه على العاقلة في ثلاث سنين، ما لم تبلغ دية حر ينقص منها قدر عشرة دراهم.

وروى محمد بإسناده: عن حسن، وسفيان، قالوا: ينقص من دية الحر درهم واحد.

قال الحسن عليه السلام: وإن قومت دنائير نقص دينار.

وقال مغيرة: لا يبلغ بدية العبد والأمة خمسين من الإبل وإن كان ثمنه مائة، وإن أصيبت عين العبد أو شُجَّ أو أصيب منه شيء، فلا تبلغ قيمة جراحته دية حر، وإن كان الثمن خمسين ألفاً^(٢).

وعن علي، وعبد الله، وشريح، قالوا: ثمنه وإن خلف به دية الحر^(٣).

قال محمد: قولهم: ثمنه وإن خلف دية الحر، أي: وإن كانت قيمته دية حر.

وروي عن عبد خير، عن علي -صلى الله عليه- قال: لا تكون دية العبد أكثر من دية الحر^(٤).

(١) وقال مالك في الموطأ ٢/ ٨٦٥: «الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه - أن العبد إذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل. ولا تحمل عاقلة قاتلة من قيمة العبد شيئاً. قل أو كثر. وإنما ذلك على الذي أصابه في ماله خاصة. بالغاً ما بلغ. وإن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر، فذلك عليه في ماله. وذلك لأن العبد سلعة من السلع».

(٢) وروى المغيرة عن إبراهيم والشامي أنهما قالوا: «لا يبلغ بدية العبد دية الحر في الخطأ». مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٣١.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ١٠.

(٤) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢٣٥، برقم (٥٣٠): قال: «في جنازة العبد لا يفرم سيده أكثر من ثمنه، ولا يبلغ بدية عبد دية حر».

قال محمد: وهذا المأخوذ به.

وقال سعدان: قال محمد: ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمته في ماله حالة لا يُبلغ بها دية الحر.

وروي عن ابن المسيب، والحسن، وابن سيرين، قالوا: قيمته يوم يصاب^(١).

وعن إبراهيم قال: وعليه تحرير رقبة.

وعن حسن بن صالح قال: لا يحسب للغناء قيمة، فإن^(٢) كانت مغنية أو نائحة، تُحسب قيمتها غير مغنية ولا نائحة.

قال حميد: وإن كانت ماشطة، حسبت^(٣) قيمتها بما لا بأس به من عملها، وإن كانت تفلج أو تشمر أو تنضل الشعر، لم يحسب لما نُهي عن عمله قيمة، وهذا قول يشبه قول حسن^(٤).

[٢٦٧٦] مسألة: جراحات العبد

قال القاسم رحمته الله: وسئل كم في عين العبد والأمة وما يصيبها من العنت؟

فقال: ذلك على قدر ما نقص من أثمانهما.

وقال محمد: في عين العبد نصف قيمته^(٥).

وقال أبو حنيفة: نصف قيمته، ما لم تبلغ نصف دية حر.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٩/١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣١/٦.

(٢) في (ب، ث، ج): وإن. وما أثبتناه من (س).

(٣) في (ب، ث، ج): حسب. وما أثبتناه من (س).

(٤) أي: حسن بن صالح.

(٥) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٢/٢٩٨.

قال محمد: وكذلك في يده ورجله وفي موضحته، نصف عشر قيمته، وفي سنه نصف عشر قيمته، فإن فُتئت عينه بعد ما قُطعت يده فنصف قيمته مقطوع اليد.

وكذلك إن قُطعت يده بعد ما فُتئت عينه ففي اليد نصف قيمته أعور. وكذلك إن شُجَّ موضحة بعد ما فُتئت عينه فنصف عشر قيمته أعور، هذا كله في قول علي -صلى الله عليه-

وروى بإسناده: عن الحارث، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك. وعن شريح وإبراهيم، والشعبي وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة وحسن بن صالح نحو ذلك.

وعن ابن أبي رافع: عن علي عليه السلام قال: يُدبى من حساب ثمنه. وقال قوم: إذا ذهب منه عين، أو يد، أو رجل، أو سن، نظر إلى قيمته صحيحاً وقيمتِه وبه الجناية فيلزمه ما بينهما، وهو قول أبي يوسف. قال محمد: وإذا قال عبد لرجل: شُجَّني أو اقطع يدي، ففعل، فالجاني ضامن لما فعل في ماله.

قال سعدان: قال محمد - في الحر يجرح العبد -: ليس فيما بين الأحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس، وتجرى جراحات العبد على الجارح، تجعل القيمة على حساب الدية، ففي عين العبد نصف قيمته، وفي موضحته نصف عشر قيمته.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم، والشعبي، قالا: إذا فُتئت عينا العبد، أو قُطعت يده، أو رجلاه، أو أذناه، أو جُدع أنفه، دفعه مولاه وأخذ قيمته^(١) وهو قول أبي حنيفة.

وقال حسن بن صالح: سيده بالخيار: إن شاء دفعه وأخذ قيمته، وإن شاء أمسكه وأخذ قدر ما نقصه.

قال محمد: وإن خصاه^(٢) فزادت قيمته [كان] كانت قيمته ألفاً فصارت قيمته ألفين، فإن شاء دفعه وأخذ قيمته الأولى، وإن شاء أمسكه ولا شيء له على القاطع.

وعن إبراهيم - في العبدین فقاً كل واحد منهما عين الآخر - فقال: إن كانت قيمتهما سواء فإن كل واحدٍ منهما بصاحبه، وإن كانت قيمة أحدهما أقل من قيمة الآخر رد صاحب أقلهما قيمةً على الآخر فضل ما بينهما^(٣). قال يحيى بن آدم: هذا يشبه إذا كانا معاً، فإن كان أحدهما قتل الآخر، أجبر سيد الأول حتى يدفعه أو يفديه.

[٢٦٧٧] مسألة: دية المكاتب

وروى محمد بإسناده: عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قضى رسول الله ﷺ في المكاتب يُقتل، يُؤدى بقدر ما أدى من مكاتبته دية الحر، وما بقي دية المملوك^(٤).

(١) وهو عن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٢/٦، بلفظ: «إذا فُتئت عين العبد أو قطعت يده أو رجلاه فعليه نصف قيمته، وإذا فُتئت عيناه أو قطعت يده أو رجلاه دفعه وعليه قيمته».

(٢) في (ج، س): «وإن أخصاه».

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٠/٦.

(٤) سنن أبي داود: ٦٠٣/٢، سنن النسائي (المجتبى): ٤١٥/٨، مسند أحمد: ٣٦٨/١، سنن الدارقطني: ١٢٣/٤، وغيرها.

وعنه: عن النبي ﷺ قال: «إذا أصاب المكاتب ميراثاً أو حداً، فإنه يرث ويقام عليه الحد على قدر ما عتق منه»^(١).

وعن الشعبي، عن علي - صلى الله عليه - قال: جراحة المكاتب بحساب، يدي ويؤدي، ويرث ويورث وكل شيء منه بحساب^(٢).

وعن إبراهيم، وعطاء قالوا: دية المكاتب دية العبد وأرشه له.

قال محمد: هذا الذي يعمل عليه الناس - يعني أبا حنيفة وأصحابه -.

وعن مغيرة قال: كان أصحابنا يقولون: ما جنى فهو عليه.

قال محمد - فيما روى سعدان عنه - : وأرش جراحة المكاتب على الجراح في ماله يستعين بها في مكاتبته.

وروى محمد: عن إبراهيم، قال: إذا قُتل المدبر أو جُرح، فأرش جراحته جراحة العبد حتى يعتق^(٣).

[٢٦٢٨] مسألة: [دية النصرانية إذا كانت عند نصراني أو عند مسلم]

قال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا قتل رجل جارية نصرانية لنصراني، فعليه قيمتها عند النصراني، وإن كانت لمسلم فعليه قيمتها عند المسلم، والفرق بينهما: أن النصرانية عند النصراني أغلى ثمناً وهي عند المسلم أوكس^(٤).

(١) سنن الدارقطني: ٤/١٢١، سنن أبي داود: ٢/٦٠٣، مستدرک الحاكم: ٢/٢٣٨، وغيرها.
(٢) وعن عمر بن الخطاب، وعمر بن العبد العزيز، وشرح: «جراحة المكاتب جراحة عبد». مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٤١٨، سنن البيهقي: ١٥/٥٦٣.
(٣) وعنه - أيضاً: «يضرب المكاتب حد العبد حتى يعتق». مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٤٤٨.
(٤) الوكس: النقص.

وقال بعضهم: عليه قيمتها عند المسلمين، ولا أجعل للكفر قيمة وإن كانت لتصراني.

[٢٦٧٩] مسألة: جراحات الدواب

قال القاسم رحمته الله: وفي عين الدابة وذئبها بقدر ما نقص من ثمنها، وقد قالوا: في عين الدابة ربع ثمنها.

وقال محمد: وروي عن علي -صلى الله عليه- وعمر، وابن مسعود، وشريح: في عين الدابة ربع ثمنها^(١).

وروي بإسناده عن الحسن البصري، والحكم، جميعاً عن علي رحمته الله مثل ذلك.

قال محمد: وإنما هذا في الدابة التي يعمل عليها ولا يؤكل لحمها، نحو: الحمار، والبغل، والبرذون، والفرس.

قال محمد: وإن قطع يدها أو رجلها، دُفِعَتْ إلى الجاني وأُخِذَ منه قيمتها.

وقال محمد في (الديات): وكل شيء لا يتنفع به بعد الجناية فهو للجاني وعليه قيمته، وكل ما كان يتنفع به بعد الجناية فهو للمالك، وعلى الجاني ما نقصه، وروي عن الشعبي نحو ذلك.

قال محمد: بلغنا عن أبي حنيفة، وزفر، أنهما قالوا: إن فقا رجل عين بعير، أو بقرة، أو غيرها عما يعتمل عليه مثل: الفرس، والبرذون، والحمار، فعليه في ذلك كله ربع قيمته.

(١) وروي نحو ذلك عن زيد بن ثابت، من قضاء النبي الأعظم ﷺ في المعجم الكبير: ١٣٨/٥.

وقال أبو يوسف: عليه ما نقصه.

قالوا جميعاً: وإن فقا عين شاة، أو نعامة، أو كلب، أو ثعلب، أو قرد، أو شيء من السباع والطيور مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه وهو في ملك رجل، فعليه ما نقصه^(١) ذلك.

قال أبو حنيفة: وإن فقا عين^(٢) بقرة، أو شاة، أو حمار، أو كلب، أو قرد، أو شيء من الوحش، أو شيء من الطير، مثل: الحمام، والأوز، والدجاج، والنعام، والغراب، والباز، وغير ذلك من الطير والدواب، كان ضامناً لقيمته صحيح العينين ويأخذه، فإن سُرِق من يدي صاحبه بعد ما فقئت عيناه، أو مات من غير جناية العينين، أو ذبحه صاحبه، لم يكن على الجاني شيء.

وقال أبو يوسف، وزفر: على الجاني ما نقصه في ذلك كله.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: إن قطع [رجل] رجل دابة، أو بعير، أو شاة، أو شيء من الوحش، أو كلب، أو سيّور، أو قرد، أو شيء من السباع، وذلك كله في ملك رجل، قطعها قطعاً لا يستطيع أن يمشي، كان مستهلكاً لذلك، وهو ضامن لقيمته يوم قطع رجله.

قالوا: وإن قطع رجل شيء من الطير وهو يستطيع أن يطير، كان عليه ما نقصه، ولم يكن مستهلكاً له.

قال حسن بن زياد: وفي قياس قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفر: إن قطع [أحد] جناح طير مما يطير، أو قطع جناحه فصار لا يستطيع أن يطير،

(١) في (ب، ث): ما نقصته.

(٢) في (س): عيني.

كان مستهلكاً له، وعليه قيمته وبصير له، وإن قطع رجل دجاجة، أو نعامة، أو وزه، أو غير ذلك مما لا يطير فمنعه من المشي، كان مستهلكاً له، وعليه قيمته وبصير له، وإن قطع جناح شيء لا يطير، فلا يكون مستهلكاً له، وعليه ما نقصه.

وروي محمد بإسناد: عن شريح: أنه قضى في بغل كُسِرَتْ رجله بقيمته، ودَفَعَ البغل إلى الجاني.

قال محمد: وقال حسن بن زياد: قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، وزفر: إن قتل دابة، أو ^(١) بعيراً، أو شيئاً من الحيوان، أو شيئاً من الوحش - وهي في ملك رجل - : فعلى الذي قتله قيمته، فإن قتل شيئاً من هوام الأرض حية أو غيرها مما يضر ولا يتفنع به، فلا شيء عليه - كان في ملك رجل أو لم يكن - ؛ لأن ذلك لا قيمة له، وإن قتل خنزيراً للذي فعله قيمته، وإن قتل خنزيراً لمسلم فلا شيء عليه، وروي عن الشعبي نحو ذلك.

قال محمد: وإن قطع رجلَ بغير، أو بقرة، أو شاة، أو شيء مما يؤكل لحمه من الدواب والوحش والطير، ضمن ما نقصها من الثمن، وكذلك إن قطع ذئب دابة أو أذنهما مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل، فهو ضامن لما نقصها، وكذلك الطير، وروي نحو ذلك عن الشعبي، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة وأصحابه.

[٢٦٨٠] مسألة: إذا اشترك جماعة في قتل رجل خطأ

قال محمد: وإذا اشترك عشرة في قتل رجل خطأ، فعليهم دية واحدة على عاقلتهم، على عاقلة كل واحد عشر الدية، وعلى كل رجل منهم كفارة تامة، وروي عن الحسن البصري مثل ذلك.

(١) في (ج): دابة بعيراً.

وقال محمد - فيما حدثنا الحسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - : في جماعة مسلمين اجتمعوا على ذمي فضربوه فمات في ذلك الضرب.
قال: عليهم جميعاً دية واحدة، وعلى كل واحدٍ منهم عتق رقبة.

[٢٦٨١] مسألة: إذا اشترك رجل وصبي في قتل رجل

قال القاسم رحمته الله: وإذا اشترك رجل وصبي لم يبلغ، في قتلٍ أو جراحةٍ، اقتصر من الرجل وأقيد منه، وأما الصبي فلا يقتصر منه، ودية جنايته على عاقلته.

وقال محمد: وإذا اشترك رجل، وصبي، وعبد، في قتل رجل عمداً: فَعَمْدُ الصبي خطأ وعلى عاقلته ثلث الدية في سنة عند انقضائها، وعلى الرجل ثلث الدية في ماله حاله، ويقال لسيد العبد: ادفع العبد بجنايته أو افدِّهِ بمحبته من الدية وهي الثلث، فإن اختار دَفْعَهُ بجنايته كان العبد مملوكاً لأهل الجناية إن شاءوا استخدموه، وإن شاؤوا باعوه.

[٢٦٨٢] مسألة: [في الكفارة على القاتل]

ولم يوجب الحسن، ومحمد على القاتل عمداً كفارةً، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

قال القاسم رحمته الله - فيما روى داود عنه، وهو قول محمد فيما حدثنا الحسين، عن ابن وليد، عن سعدان: في مسلم قتل ذمياً خطأ - : إنَّ عليه الدية والكفارة.

وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه.

وروي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَعْتَبِرُونَ وَيَتَذَكَّرُونَ﴾ [النساء: ٩٢] قال: هو المعاهد يُقْتَلُ، فَيُسَلَّمُ إلى أهله دِيْنُهُ، ويعتق ما يلزم فيه ^(١).

وعن الشعبي قال: في كل خطأ كفارة.

وعن سعيد بن جبير، وإبراهيم، قالوا: القاتل، والمُعِين، والمشير، في الكفارة سواء، على كل واحد كفارة.

[٢٦٨٣] مسألة: [من قتل عبداً خطأ]

وعلى قول محمد: يجب على كل من قتل عبداً خطأ، الكفارة.

وروي ذلك بإسناد ^(٢) عن إبراهيم، والحسن البصري، ومغيرة، وهو قول أبي حنيفة.

[٢٦٨٤] مسألة: [من حفر بئراً في الطريق أو وضع حجراً في الطريق]

قال محمد: وإذا حفر رجل بئراً في طريق، أو وضع حجراً في حائط في طريق فعنت به عانت، فلا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة.

(١) لفظه في المعجم الأوسط: ١٦٧/٨، قال ابن عباس - بعد أن ذكر الآية - هو الرجل يكون معاهداً، ويكون قومه أهل عهد، فيسلم إليهم الدية، ويعتق الذي أصابه رقة.
(٢) في (ج): بإسناده.

[٢٦٨٥] مسألة: [من قتل في الحرم أو في الشهر الحرام وهو محرم]

وروى محمد بإسناده: عن عمر، وعثمان، وعطاء، وعمر بن دينار، والمكثين - فيمن قتل في الحرم أو في الشهر الحرام وهو ^(١) محرم - قالوا: فيه دية وثلاث ^(٢).

وعن الشعبي، وإبراهيم، وعن عطاء - أيضاً - والكوفيين، أنهم قالوا: الحرم وغيره سواء ^(٣).

[٢٦٨٦] مسألة: دية الذمي

قال القاسم رحمته الله: دية اليهودي والنصراني، وكل ذي عهد وميثاق ما دام في عهده وميثاقه، مثل دية المسلم.

وفي رواية داود عن القاسم: وكذلك إن كان حربياً؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ كَاتَ مِنْ قَوْمِ بَيْتِكُمْ وَيَبْتَغِي قَدِيَّةً مُسَلِّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِمْ ^(٤)﴾ [النساء: ٩٢].

وقد روي عن عمر: أن ديتهما نصف دية المسلم، وقد قيل: إن ديتهما أربعة آلاف، وإن دية المجوسي ثمانمائة درهم ^(٥).

(١) في (ب): أو هو.

(٢) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٢٩٨/٩، ٣٠١، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨١/٦، سنن البيهقي: ١١٨/١٢.

(٣) هذا في الدية أو القود، أما الإثم فيكفي فيه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ لِيهِ الْإِتِّحَادُ بِكُلِّ نَفْسٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ^(٤)﴾ [الحج: ٢٥].

(٤) يبدو لي أن الاستشهاد بالآية الكريمة في غير موقعه وعمله لأنها خاصة بلدي المواثيق وليس بالحربي كما استشهد بها، أما في حال عدم وجود عهد ولا ميثاق فلا، لأن الله تعالى يقول في نفس الآية: ﴿وَلَنْ كَاتَ مِنْ قَوْمِ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَخْرِجُهُمْ مِنْ دِينِهِمْ﴾ [النساء: ٩٢] ولم يذكر دية في هذه الحالة بالذات، ويؤكد ذلك رواية الإمام الهادي عن أبيه عن جده القاسم عليهم السلام في الأحكام: ٣٠١/٢.

(٥) قال الترمذي في سننه: ١٨/٤: واختلف أهل العلم في دية اليهودي والنصراني. قال عمر بن عبد العزيز: دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم، وبهذا يقول أحمد بن حنبل، =

والأمر عندنا في ذلك: أن دية كل ذي عهد دية مسلم، وعلى القاتل ما أمر الله به من الكفارة من تحرير رقبة، فإن لم يجد رقبة مؤمنة، فصيام شهرين متتابعين.

وعلى قول القاسم رحمته الله: أن دية الذمي فيما دون النفس مثل دية المسلم.

وقال الحسن رحمته الله - فيما حدثنا محمد وزيد، عن زيد، عن أحمد، عنه - في دية اليهودي والنصراني والمجوسي: روي عن علي بن الحسين بن علي رحمته الله أنه قال: دية المعاهد دية المسلم ^(١).

وروي عن علي - صلى الله عليه - على عهد عمر: أنهم جعلوا دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوسي ثمانمائة ^(٢).

وروي محمد [إسناد] ^(٣): عن ابن عباس، أن النبي ﷺ: ودى العامرين دية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ ^(٤).

وعن عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ قال: «دية الكافر نصف دية المؤمن» ^(٥). وعن علي - صلى الله عليه - وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وعن علي بن الحسين رحمته الله وعلقمة، وإبراهيم، والشعبي،

وروي عن عمر بن الخطاب، أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وبهذا يقول مالك بن أنس، والشافعي، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة. (١) وروي نحو ذلك عن ابن عمر وعمر وعمر بن شعيب عن النبي الأعظم ﷺ، وعن الإمام علي رحمته الله، وعن ابن مسعود. المعجم الأوسط: ٣٥٨/٧، سنن الدارقطني: ١٤٩/٣، مصنف عبد الرزاق: ٩٧/١٠.

(٢) روي نحو ذلك عن عمر بن الخطاب في سنن الدارقطني: ١٣٠/٣، ١٣١، ١٤٦، ١٧٠، سنن الترمذي: ١٨/٤، وهو قول مالك والحسن.

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

(٤) سنن الترمذي: ١٣/٤.

(٥) وروي نحو ذلك عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي الأعظم ﷺ في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦١/٦، سنن البيهقي: ٣٧/١٢.

والزهري، أنهم قالوا: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم^(١).

وقال أبو حنيفة: دية الدمى والحربي مثل دية المسلم في النفس، وفيما دون النفس.

وعن عمر، أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوسي ثمانمائة.

وعن الزهري قال: كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله ﷺ مثل دية المسلم، و^(٢)أبي بكر، وعمر، وعثمان، فلما كان معاوية أعطى أهل المقتول النصف، وألقى النصف في بيت المال، ثم قضى عمر بن عبد العزيز بالنصف وألغى ما كان جعل معاوية^(٣).

وعن ابن عباس في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ وَيَبْتَغُونَ﴾ [النساء: ٩٢] قال: هو المعاهد، وأهله أهل عهد^(٤).

وقال الزهري: دية المعاهد دية المسلم، وتأول هذه الآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ وَيَبْتَغُونَ﴾^(٥) [النساء: ٩٢].

(١) انظر: المعجم الكبير: ٩/ ٣٥٠، سنن الدارقطني: ٣/ ١٤٥، ١٤٩، مصنف عبد الرزاق: ١٢٨/ ١٠، ٩٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٦١.

(٢) أي: وفي زمن أبي بكر.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٩٥، سنن البيهقي: ١٢/ ١٧٩، وقال فيها: «فقد رده الشافعي بكونه مرسلًا، وبأن الزهري قبيح المرسل، وأنا رويت عن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - ما هو أصح منه. والله أعلم». انتهى.

(٤) مستدرک الحاكم: ٢/ ٣٣٧، وقد تقدم ذلك.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٦١.

وعن السدي: فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فقتلتموه خطأ وهو على دين قومه فدية كاملة مسلمة إلى أهله الكفار.

وعن إبراهيم: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ دِيَارًا مِمَّنْ يَبْتَغُونَ دِيَارًا مِمَّنْ يَبْتَغُونَ دِيَارًا﴾ [النساء: ٩٢] الآية، قال: هو المسلم وقومه كفار لهم عهد فتكون دية لقومه وميراثه للمسلمين، ويعقل عنه قومه ولهم دية^(١).

(١) سنن سعيد بن منصور: ٢/ ٢٩٥.

باب تحديد الدية وكيفية أخذها

قال القاسم رحمه الله: الدية من الإبل مائة بدنة كما ذكر في الآثار من أسنانها^(١)، ومن البقر مائتا بقرة، ومن الغنم ألفا شاة، ومن الدنانير ألف دينار، ومن الدراهم اثنا عشر ألف درهم، في قول أهل الحديث. وقد قال غيرهم: يقدر ذلك على قدر الأثمان^(٢).

وحكى أحمد بن الحسين، عن القاسم رحمه الله أنه قال: الأصل في الدية الإبل، وما عداها صلح.

وقال الحسن بن يحيى - فيما أخبرني أبي، عن محمد بن المجدر، عن أبيه، عنه - قال: الدية على أهل الأمصار عشرة آلاف درهم بوزن سبعة، وهي اثني عشر ألفاً بوزن ستة.

وقال محمد: دية الخطأ ألف دينار على أصحاب الدنانير، أو عشرة آلاف درهم على أصحاب الدراهم من وزن سبعة وهي اثنا عشر ألفاً من وزن ستة، ومائة بعير على أصحاب الإبل، ومائتا بقرة مسنة على أصحاب البقر، أو ألفا شاة مسنة على أصحاب الغنم، أو مائتا حلة على أصحاب الحلل،

(١) لعله يريد من أعمارها كالجلدة والحقة وابنة اللبون... إلخ.

(٢) قال الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام: ٢/ ٢٨٩: «إذا قتل الرجل المسلم ففيه الدية كاملة، والدية فمائة من الإبل في أصحاب الإبل، وألفا شاة في أهل الشام، ومائتا بقرة في أهل البقر، وألف دينار في أصحاب الدنانير، وعشرة آلاف درهم في أصحاب الدراهم».

وهو قول أبي يوسف، ومحمد، والحلة: ثوبان إزار ورداء.

قال سعدان: قال محمد: وذلك أن السنة أن يؤخذ من كل قوم على قدر موضعهم، وكان يقال على البادية: الإبل، وعلى أهل اليمن: الحلل، وعلى أهل مصر: الدنانير، وعلى أهل الأمصار مثل العراق وغيرهم: الدراهم، وكذلك في البقر والغنم كل^(١) قوم ما تيسر عليهم.

وقال محمد - في رواية ابن عمرو، عنه - : وإذا كانت العاقلة من أهل الإبل فقضي عليهم بالإبل فأدوها سنة، ثم انتقلوا فصاروا من أهل الغنم، فإنه يقضى عليهم بالغنم فيما بقي.

وروى محمد بإسناده: عن عكرمة، أن النبي ﷺ قضى في الدية باثني عشر ألفاً^(٢).

ومن عبد الرحمن بن محمد، عن جعفر عليه السلام عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: الدية على أهل الدنانير ألف دينار^(٣).

ومن عبيدة السلماني^(٤)، قال: كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل، فلما ولي عمر بن الخطاب وضع على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة ألف درهم، وعلى أهل البقر مائتي بقرة فتية مسنة، وعلى أهل الغنم ألفي شاة فتية مسنة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة^(٥).

(١) في (ج): على كل قوم.

(٢) سنن الدارقطني: ١٣٠ / ٣، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٣) وروى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب. مصنف عبد الرزاق: ٢٩٢ / ٩، ٤٢٠.

(٤) أبو مسلم، عبيدة بن عمرو السلماني، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره، وتوفي

سنة ٧٢ هـ وكان من أعلم الناس بالفرائض. [المغني: ٩٣ / ١، طبقات الفقهاء: ٨٠].

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٩٦ / ٦.

وعن عمر بن عبد العزيز قال: كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل، فقوم عمر بن الخطاب تلك المائة ألف دينار أو اثني^(١) عشر ألف درهم^(٢).

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه قوم كل^(٣) بعير مائة^(٤) غلّت أو رخصت، فأخذ الناس بذلك^(٥).

وعن الشعبي قال: يعطي أهل الإبل الإبل، وأهل البقر البقر، وأهل المال المال^(٦).

[٢٦٨٧] مسألة: أسنان الإبل في دية الخطأ

قال القاسم رحمته الله في دية الخطأ: ذكر عن علي -صلى الله عليه- أن دية الخطأ أرباع: ربع جذاع، وربع حقائق، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض^(٧).

وروى محمد بأسانيد: عن عاصم، والشعبي، وإبراهيم، عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: دية الخطأ أرباع: ربع جذاع، وربع حقائق، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض، أو بنو لبون ذكور^(٨).

(١) في (ب، ج، س): واثني عشر.

(٢) وروي نحو ذلك عن عطاء في سنن البيهقي: ١٢/١٢٩، مسند الشافعي: ١/٣٤٧.

(٣) في (ج): قوم بعير مائة.

(٤) يقصد: أن عمر جعل قيمة كل بعير مائة درهم غلت الإبل أو رخصت. والله أعلم.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٢٧٠، بلفظ: «أنه جعل الدية مائة بعير، وقوم كل بعير مائة غلّت أو رخصت، فأخذ الناس بها».

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٢٧٢، وفيه نحو ذلك عن عطاء، وفي مصنف عبد الرزاق: ٩/٢٩٢.

(٧) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٦/٢٧٣، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي الأعظم ﷺ: «دية الخطأ أخماس: عشرون حقة، وعشرون جلدعة، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون، وعشرون بنات مخاض».

(٨) أخرج الإمام زيد بن علي رحمته الله، بسنده عن الإمام علي رحمته الله في المجموع: ٢٣٢، برقم (٥١٣): «في قتل الخطأ: من الورق عشرة آلاف درهم، ومن الذهب ألف مثقال، ومن الإبل مائة =

قال محمد: يعني إذا لم يجد بنات مخاض، ولا يؤخذ ذكر مكان أنثى إلا في هذا الموضع.

وعن زيد بن ثابت، أنه قال: دية الخطأ أثلاث.

وروي عن عبد الله، أنه قال: دية الخطأ أخماس: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنو مخاض ذكور^(١).

وروي عنه - أيضاً - من طريق شاذ: أنه جعل مكان بني مخاض بني لبون^(٢).

قال الحسيني: والقول الأول المشهور عنه، هو قول أبي حنيفة ومحمد، والقول الثاني هو قول الشافعي.

[٢٦٨٨] مسألة: أسنان الإبل في دية شبه العمد

قال القاسم رحمته - في دية الخطأ، وشبه العمد -: ليس بين العمد والخطأ منزلة، إنما القتل كله خطأ أو عمد، وفي ذلك ما جعل الله فيه من دية أو قود، وقد قال غيرنا: إن شبه العمد منزلة ليست بالعمد ولا الخطأ، الدية فيها مغلظة، وقد قيل عن علي - صلى الله عليه -: إن شبه الغمد ما كان بالعصا والقذفة بالحجر العظيم^(٣).

بغير ريع جذاع، وريع حقائق، وريع بنات لبون، وريع بنات مخاض، ومن الغنم ألفا شاة، ومن البقر مائتا بقرة، ومن الحلال مائتا حلة بمائة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٣/٦، سنن البيهقي: ١٧٦/١٢.

(٢) سنن الدارقطني: ١٧٢/٣، عن أبي عبيدة.

(٣) بلفظ مقارب في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٥/٦.

وقال القاسم رحمه الله - فيما روى داود عنه - : وسئل عن دية شبه العمد، ذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه كان يقول - في شبه العمد - : أن الدية مغلظة فيه أثلاثاً: ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة ليس فيها ذكر، إناث كلها، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفه^(١).

وروى محمد بن أسانيد: عن عاصم بن ضمرة^(٢) وابن أبي رافع، والشعبي، وإبراهيم، أنهم رووا عن علي - صلى الله عليه - في شبه العمد مثل ذلك^(٣).

وعن ابن مسعود - في شبه العمد - : أن الدية فيها مغلظة أربعاً: ربع جذع، وربع حقا، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض، وبهذا قال أبو حنيفة.

وهن عمر، وزيد بن ثابت - في شبه العمد - : أن الدية مغلظة: ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه^(٤). وبهذا قال محمد بن الحسن.

(١) لفظ ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٢٨٤ / ٩: عن إبراهيم، قال: قال علي: «في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفه».

(٢) سنن أبي داود: ٥٩٤ / ٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٤ / ٦، سنن البيهقي: ١١٥ / ١٢.
(٣) أخرج الإمام زيد بن علي رحمه الله، بسنده عن الإمام علي رحمه الله في (المجموع) ٢٣٢، برقم (٥١٣): «وفي شبه العمد: من الورق اثنا عشر ألف درهم، ومن الذهب ألف مثقال ومائتا مثقال، ومن الإبل مائة بعير؛ ثلاث وثلاثون جذعة، وثلاث وثلاثون حقة، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه، ومن الغنم ألفا شاة وأربعمائة شاة، ومن البقر مائتا بقرة وأربعون بقرة، ومن الحلل مائتا حلة وأربعون حلة بمانية».

(٤) سنن أبي داود: ٥٩٤ / ٢، مصنف عبد الرزاق: ٢٨٣ / ٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٤ / ٦.

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «قتل الخطأ بالسوط والعصا فيه الدية مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها»^(١).

وعن عاصم: عن علي رضي الله عنه قال: شبه العمد: الضربة بالعصا، والعمود، والحجر العظيم^(٢).

قال محمد: -يعني بالعمود عمود الفسطاط- ولو كان عمود حديد لكان عمداً فيه القود.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم، وحسن بن صالح، أنهما قالَا: الإبل في الدية المغلظة على الناس كلهم.

وعن ابن أبي ليلى قال: تقوم المغلظة وغير المغلظة، ثم يزيد على الدراهم فضل ما بينهما.

وعن حسن بن صالح: في المغلظة على أهل الدراهم يقوم مائة بعير في أسنان المغلظة، ومائة بعير في أسنان الخطأ، وينظر فضل أسنان المغلظة على أسنان الخطأ من الدراهم، ويزيد على عشرة ألف إذا كانت الدية على أهل الدراهم.

وقال أصحاب أبي حنيفة: تغليظ الدية في الإبل، فأما غير الإبل فلا تغليظ فيها.

(١) سنن الدارمي: ٦٤١/٢، سنن البيهقي: ٦٥/١٢، سنن الدارقطني: ١٠٤/٣، مسند الشافعي: ٣٤٥/١، والدية في جميعها: مائة من الإبل.

(٢) أخرج الإمام زيد بن علي رضي الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضي الله عنه في (المجموع) ٢٣٢، برقم (٥١٤): قال: «العمد قتل السيف والحديد، وشبه العمد قتل الحجر والعصا، والخطأ ما أراد القاتل غيره فأخطأه فقتله». ولفظه عن عاصم في مصنف عبد الرزاق ٢٨٠/٩: عن علي: «شبه العمد: الضربة بالخشبة الضخمة، والحجر العظيم».

[٢٦٨٩] مسألة: [في دية شبه العمد]

وروى محمد بإسناد: عن الحسن، وابن سيرين، والشعبي، وعمرو بن دينار، وأبي حنيفة، وحسن بن صالح: أن دية شبه العمد على العاقلة^(١).

قال أبو حنيفة، وحسن: لا يكون شبه العمد فيما دون النفس.

قال حسن: وإن كان جرح لا يستطاع قصاصه، فديته دية الخطأ.

قال أبو حنيفة: ديته مغلظة.

وعن الشعبي - أيضاً - والحكم، وحماد، قالوا في شبه العمد: عليه الدية مغلظة^(٢).

وعن أبي طلق^(٣)؛ قال: حدثني أخي: أنها شهدت عند علي عليه السلام هي ونسوة معها على امرأة: أنها وطئت صبياً مسجى بثوب، فقبل لها: قتلتيه؟ فقالت: قتلته والله، فأجاز شهادتنا عليها وأعانها بالفين.

وعن عمر: أنه جعل شبه العمد على الجاني في ماله^(٤).

وعن مغيرة قال: إذا وقعت الدية على رجل في خاصة ماله ثم مات قبل أن يؤدبها فقد بطلت^(٥)، وإن كان أحد ضمنها فهي على الضامن.

(١) وعن إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٦/٥، ٣٥٧/٦.

(٢) وهو قول عطاء في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٥/٦.

(٣) أبو طلق، عن أبيه، عن علي، وعنه: ثابت، أو حسن بن ثابت. [الطبقات: -خ-].

(٤) وهو قول ابن أبي ليلى في مصنف عبد الرزاق: ٤٠٩/٩.

(٥) ربما قصد إذا كان فقيراً معدماً.

[٢٦٩٠] مسألة: صفة ما يؤخذ في الشجاج من الإبل

وروى محمد بإسناد: من علي - صلى الله عليه - أنه قضى في الأمة بثلاث الدية أرباعاً، وفي الجائفة بثلاث الدية أرباعاً، وفي الموضحة خمس من الإبل أرباعاً، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل أرباعاً، وفي كل سن خمس من الإبل أرباعاً: ربع جذاع، وربع حقاق، وربع بنات لبون وربع بنات مخاض^(١). وكذلك روي عن ابن مسعود: أنه جعل الدية في ذلك كله الخمس: خمس جذاع، وخمس حقاق، وخمس بنات لبون، وخمس بنات مخاض، وخمس بنو لبون ذكور^(٢).

[٢٦٩١] مسألة: في وقت وجوب الدية

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح^(٣)، عنه، وهو قول محمد - : وإذا وجب على العاقلة دية كاملة أخذت منهم في ثلاث سنين عند انقضاء كل سنة ثلث الدية، وإنما تجب عليهم الدية من الوقت الذي تثبت عند الحاكم بالينة العادلة وقضى عليهم بالدية، وجب عليهم أن يؤدوا ثلث الدية إلى ورثة القتيل [نهاية السنة الأولى]، ثم إذا مضت سنة ثانية وجب عليهم - أيضاً - ثلث الدية عند انقضائها، ثم إذا مضت سنة ثالثة وجب عليهم ثلث الدية الباقي.

فإن وجب عليهم ثلث الدية فما دون ذلك إلى دية الموضحة، أخذ منهم في سنة عند انقضائها من وقت حكومة الحاكم، وإن وجب عليهم أكثر

(١) سبقت الإشارة إلى أنه لا يمكن تقسيم الخمس أرباعاً لأنه ستكون في كل ربع (ربع ناقة) يعني: جذعة وربع جذعة... إلخ إلا إذا أخذنا واحدة من كل نوع واثنين من نوع، ودللنا على كونها زائدة. راجع ذلك في (مسألة دية الأسنان).

(٢) تقدم ذلك.

(٣) في (ب، ج): ابن صالح. والصحيح ما أثبتناه من بقية النسخ.

من ثلث الدية بقليل أو كثير إلى ثلثي الدية، أخذ منهم في سنتين: يؤدي في السنة الأولى ثلث الدية، ويؤخذ الباقي عند انقضاء السنة الثانية، فإن وجب عليهم ثلثا الدية أخذ منهم في سنتين عند انقضاء كل سنة ثلث الدية.

وروى محمد بإسناده: عن عمر، وإبراهيم، وحسن بن صالح نحو ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

قال: وإن كانت الجناية دية وعشرًا، أو دية ونصف عشر، أو دية وثلثًا، أخذ في السنة الأولى ثلث الدية، وما زاد على الدية ما بينه وبين ثلثي الدية، وإن كانت الجناية دية ونصفًا، أخذ في السنة الأولى ثلثا الدية، وأخذ في السنة الثانية نصف الدية، وأخذ في السنة الثالثة ثلث الدية، وإن كانت الجناية ديتين، أخذتا في ثلاث سنين في كل سنة ثلثي الدية على ما ذكرت لك، وما ورد عليك من هذا الباب فقصه على هذا.

وقال محمد - في رواية ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : فإن ضربه ضربة خطأ، فأذهب كلامه، وسَمَعَه، وإحدى عينيه، فعليه ديتان ونصف، أخذ في السنة الأولى دية كاملة، وفي السنة الثانية خمسة أسداس الدية، وفي السنة الثالثة ثلثا الدية.

والأصل في ذلك: أن كل ما زاد على الدية يستقبل به الحساب كأنه لم يكن غيره، فما زاد من قليل أو كثير فهو في عامه ذلك حتى يزيد على ثلث الدية، فما زاد فهو في السنة الثانية حتى يزيد على ثلثي الدية، فما زاد على الثلثين فهو في الثالثة، ثم على هذا يؤخذ جميع الحساب فيما قل أو كثر.

باب فيما يلزم العاقلة ومقدار ما يجب عليهم

قال القاسم رحمه الله فيما روى داود عنه: عقل العمد على الجاني، وعقل الخطأ على العاقلة.

وسئل عن عقل الجراحات؟

فقال: إن كانت عمداً فعلى الجاني، وإن كانت خطأ فعلى العاقلة.

وقال الحسن رحمه الله - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا قتل رجل رجلاً أو امرأة خطأ، وجبت الدية على عاقلة القاتل، وعلى القاتل في ماله عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.

وإنما تعقل العاقلة الجناية على النفوس، وتعقل من الجراحات: الموضحة والسن فما فوقهما، وما كان من الجنايات دون الموضحة أو دون قدر الموضحة، فليس على العاقلة منه شيء.

في رواية ابن عمرو، عن محمد: وذلك من الدراهم خمسمائة درهم، ومن الدنانير خمسون ديناراً، أو خمس من الإبل، وأرش ذلك على الجاني في خاصة ماله حالاً؛ لأن أول فريضة قضى بها رسول الله ﷺ بالمدينة أن الموضحة فما فوقها على العاقلة.

قال محمد: والسن بمنزلة الموضحة؛ لأن أرشهما واحد: نصف عشر الدية.

وقال محمد - فيما روى ابن عمرو، عنه - : دية الخطأ وشبه العمد على العاقلة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: وليس فيما دون النفس شبه عمد، إنما هو خطأ أو عمد.

وقال محمد - في قول النبي ﷺ حين سأله رجل فقال: يا رسول الله ما يجني علي؟ فقال: «لا تجني يمينك على شمالك» - قال: معناه: لا يؤخذ بذنب غيره.

قيل لمحمد: فالعاقلة أليس قد يجني عليهم الجاني؟

قال: تلك سنة لرسول الله ﷺ لا يختلف فيها، قضى بها رسول الله ﷺ والأئمة من بعده.

[٢٦٩٢] مسألة: الجناية على العبد، والبهائم، والعروض

قال القاسم رحمته: لا تعقل العاقلة عبداً ولا أمة^(١).

قال محمد: لا تعقل العاقلة ستة أشياء: لا تعقل عبداً ولا عبداً-يعني إذا جنى، أو جني عليه- ولا صلحاً، ولا اعترافاً، ولا ما دون الموضحة، ولا الجنابات على الأموال قل أو كثر، إنما هو على الجاني في خاصة ماله، وإنما تعقل العاقلة: النفس^(٢)، والموضحة وما فوقها من الجراحات.

قال سعدان: قال محمد: ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمته ما بلغت في ماله حالة، وروي عن حسن بن صالح، وسفيان، نحو ذلك.

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/ ٢٩٩: لا تعقل العاقلة عبداً، ولا عبداً، ولا اعترافاً، ولا صلحاً، وتعقل ما سوى ذلك. وسأني قول الإمام زيد بن علي رحمته في ذلك.

(٢) في حالتين: الخطأ، والقسامة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: قيمته على العاقلة في ثلاث سنين في كل سنة
ثلاث قيمته، قالوا: ولا تبلغ به دية الحر، تكون عشرة آلاف إلا عشرة دراهم.

وروي محمد بإسناد: عن أبي جعفر، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تعقل العاقلة
عمداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً، وإنما تعقل الخطأ»^(١).

وعن علي -صلى الله عليه- وابن عباس، والشعبي، وإبراهيم،
وابن أبي السفر^(٢) ومطرف مثل ذلك^(٣).

وعن الشعبي قال: اصطلاح المسلمون على أن لا يعقلوا عبداً^(٤).

(١) وأخرج الإمام زيد بن علي رضي الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضي الله عنه في (المجموع) ٢٣٣،
برقم (٥١٦) قال: «لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً».

(٢) في (ب، ث، س): المسفر. وفي (ج): الأسفر. وهو: عبدالله بن أبي السفر سعيد بن محمد -
ويقال: ابن أحمد - الممداني الثوري، توفي في خلافة مروان بن محمد.

(٣) عن ابن عباس في سنن البيهقي: ١٢ / ١٨١، عن الشعبي، وإبراهيم، وعامر في مصنف
ابن أبي شيبة: ٦ / ٣٥٨، ٣٥٩، وفي مصنف عبد الرزاق: ٩ / ٤١٠، عن إبراهيم.

(٤) أخرج البيهقي في سننه: ١٢ / ١٨١: عن الشعبي قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً
ولا صلحاً ولا اعترافاً.

قال أبو عبيد: قد اختلفوا في تأويل قوله: ولا عبداً، فقال لي محمد بن الحسن: إنما معناه أن
يقتل العبد حراً، يقول: فليس على عاقلة مولاه شيء من جناية عبده، وإنما جنايته في رقبته،
واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عباس، قال محمد بن الحسن: حدثني عبد الرحمن بن
أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً
ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك.

قال أبو عبيد: وقال ابن أبي ليلى: إنما معناه أن يكون العبد ينجى عليه، يقول: فليس على
عاقلة الجاني شيء، إنما ثمنه في ماله خاصة، وإليه ذهب الأصمعي، ولا يرى فيه قول غيره
جائزاً، يذهب إلى أنه لو كان المعنى على ما قال لكان الكلام: لا تعقل العاقلة عن عبد، قال
أبو عبيد: وهو عندي كما قال ابن أبي ليلى، وعليه كلام العرب.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا قتل رجل عبداً مغنياً، أو أمة مغنيةً، أو نائحةً قيمتها غير مغنيةٍ أو نائحةٍ: خمسون ديناراً، وقيمتها مغنيةٌ أو نائحةٌ: مائة دينار، فعلى الجاني قيمتها خمسون ديناراً. وإن كان العبد خبازاً والأمة ماشطة وقيمتها غير صانعين: خمسون ديناراً، وقيمتها صانعين: مائة دينار، فعليه قيمتهما مائة دينار.

[٢٦٩٣] مسألة: [هل يلزم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟]

قال القاسم رحمته الله - فيما روى داود عنه - : وسئل: هل يقسم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟

فقال: قد قال بعضهم: لا دية عليه مع عاقلته ^(١).

وقال بعضهم: يلزمه من الفرض في ذلك ما يلزمهم.

وروى محمد، عن حسن بن صالح، أنه قال: لا يدخل مع قومه وإن كان معهم في العطاء.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: يدخل معهم.

[٢٦٩٤] مسألة: معرفة العاقلة، وكم يلزم كل واحد منهم كل سنة؟

قال الحسن رحمته الله - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : والعاقلة: هم عشيرة الرجل وقبيلته التي هو منها، إن كان من بني هاشم فعاقلته بنو هاشم، وإن كان من قريش أو من أي قبائل العرب فعاقلته قبيلته التي هو منها.

(١) يقصد: لا شيء عليه من الدية، إنما هي على العاقلة.

وروي بإسناد: عن النبي ﷺ: أنه جعل الدية على العصابة^(١).

قال محمد: وإنما يجب العقل من أهل العاقلة على الأحرار البالغين من الرجال، لا يدخل فيهم امرأة ولا صبي ولا عبد ولا مغلوب على عقله ولا ضيف ولا زائر، وأرباب الدور والسكان في ذلك سواء إن استوت أسبابهم.

وروي عن إبراهيم قال: تعقل الحاضرة عن الحاضرة، والبادية عن البادية.

قال محمد - فيما حدثنا حسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - : لا تكون العاقلة أقل من ألفي رجل، فإن لم تكن عاقلته ألفي رجل، ضم إليه أقرب القبائل منهم.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا توضع على أقل من ألفين وخمسمائة.

وقرأت في (كتاب سعدان) بخطه: قال محمد: فإن لم يتم ذلك البطن ألفي رجل ضم إليهم أقرب العرب منهم حتى يكملوا ألفي رجل، ثم يوضع على كل رجل منهم خمسة دراهم في ثلاث سنين، في كل سنة درهم وأربعة دنانير.

قال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يلزم الرجل أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة في الثلاث سنين، يدفع ذلك إلى ورثة المقتول، فيقسمونه على فرائض الله، والعقل على رؤوس الرجال ليس على قدر العطاء، سواء كان عطاؤه ألفاً أو ألفين، وكذلك إن كان القاتل من الموالي عتاقة، فمواليه يعقلون عنه على هذا السبب، وإن كان من أهل الدراهم أو من أهل البقر والغنم، كان على كل قوم ما تيسر عليهم.

(١) سنن البيهقي: ١٨٩/١٢.

[٢٦٩٥] مسألة: [في وراثة ابن الزانية]

وروى محمد بإسناده: عن زيد بن وهب الجهني^(١)، عن علي -صلى الله عليه- أنه لما رجم شراحة قال لعصبتها: هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم، وإن جنى جناية فعليكم^(٢).

[٢٦٩٦] مسألة: في خطأ الإمام في الحكم، وخطأ عماله

وروى محمد بإسناده: عن قيس بن أبي حازم^(٣)، قال: بعث رسول الله ﷺ قوماً إلى خثعم فلما غشيهم المسلمون اعتصموا منهم بالصلاة فقتلوا بعضهم، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأعطاهم نصف العقل بصلاتهم، ثم قال: «ألا إني بريء من كل مسلم مع مشرك». ف قيل له في ذلك، فقال: «لا تراءى ناراهما»^(٤).

(١) أبو سليمان، زيد بن وهب الجهني، الكوفي، سمع علياً على المنبر، روى عن: علي، وعمر، وأبي ذر، وعثمان، وحذيفة، وابن مسعود وطائفة. وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وإسماعيل، قبل عنه: إذا حدثك زيد فكانك سمعت من الذي حدثك عنه. خرج له الجماعة، وأمتنا الخمسة إلا الجرجاني. توفي سنة (٩٠هـ) أو بعدها. [الطبقات: -خ-].

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٣/٦، ٣٧٤/٧.

(٣) أبو عبد الله قيس بن أبي حازم البجلي، الأحمسي، الكوفي، أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي ﷺ ليأبىه، يروي عن: أبيه، وأمير المؤمنين، والمستورد بن شداد، وأنكروا عليه أحاديث، اختلف في تاريخ وفاته: قيل: سنة (٨٤هـ) وقيل: سنة (٩٤هـ) وقيل: سنة (٩٦هـ) وقيل غير ذلك. وهو منكر عندنا لأنه صرح ببغضه لأمر المؤمنين ﷺ. خرج له: أمتنا الخمسة إلا المرشد بالله، والجماعة.

(٤) سنن أبي داود: ٥٢/٢، سنن النسائي (المجتبى): ٤٠٤/٨، سنن سعيد بن منصور: ٢٤٩/٢، سنن النسائي الكبرى: ٢٢٩/٤، وفي بعضها اختلاف في اللفظ.

وعن حذيفة: أن أباه الإيمان^(١) قُتِلَ مع رسول الله ﷺ خطأً حسبوه من المشركين، فأمر به رسول الله ﷺ فقُتِلَ.

وعن أبي رافع قال: لما قتل خالد بن الوليد رهط أبي زاهر، وقد كان رسول الله ﷺ كتب له ولهم كتاباً أماناً، وأن خالداً قُتِلَ مقاتلتهم وسباً فيهم، وأخذ كلما قدر عليه منهم، فلماً بلغ النبي ﷺ فعله، قال: «لأبعثن إليهم رجلاً يفي بدمية الله ودمية رسوله وعهده وأمانه، ويبري ذمة الله وذمة رسوله والمؤمنين» فبعث إليهم علي بن أبي طالب فودى رجالهم وأدّى إليهم قيمة ما أخذ لهم فلم يترك شيئاً، وفضل معه فضل فدفعه إليهم عما علموا وما لم يعلموا وبروعة خالد إياهم، فأتى النبي ﷺ فقال: «أرضيتهم عني رضي الله عنك - ثلاث مرات -».

وعن الزهري قال: إذا ظهر المسلمون على المشركين وفيهم مسلمون فالكف أحق، وما عمل به رسول الله ﷺ أحق حتى يتبين.

وعن أبي حنيفة - في المدينة تُحْرَقُ بالنار، وتُفَرَّقُ بالماء، وتُرْمَى بالجانيق، وفيها أناس من المسلمين أسارى أو تجار - قال: لا يكف عنهم لذلك، فإن^(٢) أصابوا إنساناً فلا دية فيه، ولا كفارة.

وعن سفيان في مثل ذلك، قال: عليهم الكفارة، وليس عليهم دية.

(١) إيمان - بفتح أوله، وخفة ميم - ابن حذيفة، أبو حذيفة. عن: زياد، وعمره. قال الذهبي: هو ابن المغيرة قد اختلف في أبيه المغيرة. عن: عبد الكريم بن أمية. وعنه: علي بن أبي حفص، وسالم بن عبد الله، ونافع. خرج له: الترمذي، ومحمد بن منصور المرادي وغيرهما.
(٢) في (ج): وإن.

[٢٦٩٧] مسألة: [من قتل رجلاً خطأ ولا بينة عليه]

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : ولو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ وليس عليه بذلك بينة، فإن له أن لا يقر؛ لأنه إن أقر أخذ بإقراره ولزمته الدية في ماله، وإنما الدية في الخطأ على العاقلة؛ لأن العاقلة لا تعقل الاعتراف.

وقال بعضهم: يلزمه أن يقر، وإن لزمته الدية في ماله.

[٢٦٩٨] مسألة: جناية الصبي، والمجنون

قال القاسم ومحمد: وإذا جنى الصبي والمجنون في حال جنونه على رجل فقتله أو جرحه، لم يقتص له منه، وجنايتهما كلها خطأ^(١) ودية جنايتهما على عاقلتهما، وخطأهما وعمدهما سواء.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم، والحسن، وابن صالح مثل ذلك.

قال محمد: ولو افتض صبي صبية، كان عليه عقربا وهو مهر مثلها في ماله، ولا حد عليه، بلغنا نحو ذلك عن ابن أبي ليلى، وسفيان، وغيرهما.

[٢٦٩٩] مسألة: [إذا جنى الإمام جناية خطأ]

روى محمد بإسناده: عن علي عليه السلام أنه قال: إذا جنى الإمام جناية خطأ فجنايته على عاقلته.

(١) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٧٠ / ١٠: عن علي عليه السلام قال: «عمد الصبي والمجنون خطأ». وفيه - أيضاً: عن الزهري قال: مضت السنة أن عمد الصبي والمجنون خطأ، قال معمر: وقاله قتادة - أيضاً.

[٢٧٠٠] مسألة: في من جنى جناية، ولا عاقلة له

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا قتل رجل رجلاً خطأ، وكان القاتل أعجمياً لا تعرف له قبيلة ولا عشيرة ولا موالي ولا ديوان، فالدية في بيت مال المسلمين في ثلاث سنين، وعليه أن يعتق رقبة من ماله إن وجد إلى ذلك سبيلاً، فإن لم يجد فليصم شهرين متتابعين، ويستغفر الله ويتوب إليه.

وروى محمد بإسناده: عن شريح، ومسروق، وإبراهيم نحو ذلك.

قال محمد: ولا تؤخذ الدية من القاتل وإن كان له مال كثير؛ لأن الدية لا تجب عليه في ماله.

قال ابن خلد: قال محمد: وإذا جنى رجل [مسلم] جناية وعاقلته نصارى، فعقله على المسلمين، وميراثه لهم.

[٢٧٠١] مسألة: جناية أهل الذمة

قال محمد: وليس بين أهل الذمة معاقل، ما جنوا من قتل أو جراحة عمداً أو خطأ فهي في أموالهم، وروى غياث عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- مثل ذلك.

وعن إبراهيم، قال: يعقل بعضهم بعضاً.

وعن الحسن البصري، قال: إن كانوا يتعاقلون فعليهم العقل، وإلا كان عليهم في أموالهم.

قال محمد: وإذا قتل الذمي مسلماً خطأ فعليه الدية في ماله، وإن قتله عمداً قتل به.

[٢٧٠٢] مسألة: في من جنى على نفسه

قال محمد: وإذا جرح رجل نفسه خطأ، فلا تحمل العاقلة منه شيئاً، وهو قول أهل الكوفة، وأهل المدينة.

وروي عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل فقال: يا رسول الله من يجني علي؟ قال: «لا تجني يمينك على شمالك».

وبلغنا عن جمر بن الخطاب: أن رجلاً ضرب حمارة فطارت شظية من العصا ففقت عين الرجل، فرفع ذلك إلى عمر، فقال: هي يدٌ من أيدي المسلمين جنت عليه، ف قضى بذلك للرجل على عاقلة نفسه.

[٢٧٠٣] مسألة: في من قتل أباه، أو ابنه

قال القاسم، ومحمد، والحسن - في رواية ابن صباح عنه - : وإذا قتل رجل أباه، أو ابنه، أو أخاه، أو ذا قرابة له خطأ، فالدية على عاقلة القاتل لورثة المقتول، لا يرث القاتل منها شيئاً.

[٢٧٠٤] مسألة: في من قتل في الزحام

روى محمد بإسناده: عن يزيد بن مذكور، قال: ازدحم الناس يوم الجمعة في المسجد الجامع، فأفرجوا عن قتيل، فرفع إلى علي - صلى الله عليه - فوداه من بيت مال المسلمين^(١).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤١٧/٦.

وعن ابن أبي رافع عن علي -صلى الله عليه- قال: إن قتل أحد من المسلمين في جماعة من المسلمين أو على جسر فلا تبطل دينه، وعقله على المسلمين لأهله.

وعن إبراهيم: أن رجلاً قتل في الطواف - وفي حديث آخر - يوم عرفة، فاستشار عمر فيه الناس، فقال علي -صلى الله عليه- دينه على بيت المال، فقال عمر: نعم ما رأيت^(١).

وعن الشعبي: وسئل عن الصبي تفقأ عينه في نثار الجوز؟

فقال: ما أرى فيها شيئاً أحسن من قول علي -صلى الله عليه-: إن علم من أي الطائفتين، وإلا ففي بيت مال المسلمين.

وعن الشعبي قال: بلغني عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: إما قتيل لا يدرى من أصابه، عقل عنه المسلمون، وإما عين أصيبت في فئة لا يدرى من أصابها فديتها على الفئة.

وعن حسن بن صالح قال: من قتل بين جماعات لا تحصى من المسلمين، مثل: الجامع، والطواف، ويوم العيد، وبعرفة، فديته في بيت المال، وإن كانت جماعة تعرف وتحصى ولا يدرى من قتله فديته على عواقلهم خاصة، كل رجل منهم على عاقلته.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤١٧/٦، وذكر فيه: أنه قتل في الطواف.

[٢٧٠٥] مسألة: في القوم يجرح بعضهم بعضاً فيموت بعضهم

روى محمد بإسناده: عن عبيد الله بن القعقاع، قال: كان أربعة في بيت فوجاً بعضهم بعضاً بمجديدة، فقتل اثنان وجرح اثنان، فأجاز علي عليه السلام شهادة بعضهم على بعض، فجعل دية المقتولين على القبائل الأربع لورثة المقتولين ترفع منها جراحة الباقيين.

وعن أبي رافع: عن علي -صلى الله عليه- في أربعة شربوا الخمر فتجارحوا، فقتل اثنان وجرح اثنان، فقضى علي -صلى الله عليه- على الباقيين بدية القتيلين وتوضع عنهما من دية القتيلين حساب جراحتيهما، فإن مات الباقيان من جراحتيهما فليس لواحدٍ منهما شيء.

وعن الشعبي قال: أتني الحسن بن علي -صلى الله عليه- برجلين قد قتلا ثلاثة نفر وقد جرح الرجلان، فقال الحسن بن علي -صلى الله عليه-: يضمن الرجلان دية الثلاثة، وتحسب جراحتهما وتوضع عنهما من الدية^(١).

وعن حسن: أن علياً -صلى الله عليه- كان باليمن فاحتفر أناس من أهل اليمن زُبَيْة^(٢) للأسد، فتزاحم الناس عليها فتردى رجل فيها فتعلق بآخر، فتعلق الآخر بآخر، فتعلق الآخر بآخر، فجرحهم الأسد فيها فممنهم من مات، ومنهم من جرح فمات، فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السلاح فقال علي -صلى الله عليه- سأقضي بينكم بقضاء، فإن رضيتم وإلا فارتفعوا إلى رسول الله ﷺ: فجعل للأول: ربع الدية، وللثاني: ثلث الدية، وللثالث: نصف الدية، وللرابع: الدية كاملة، وجعل دياتهم على الذين ازدحموا

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٤/٦.

(٢) الزُبَيْة: حفرة تحفر للأسد والصيد ويغلى رأسها بما يسترها ليقع فيها. [النهاية: ٢/٢٩٥].

على الزبية فرضي بعضهم وسخط بعضهم، فارتفعوا إلى رسول الله ﷺ فقال: «سأقضي بينكم بقضاء» فقبل له: إن علياً قضي بكذا وكذا فأمضى قضاء علي بن أبي طالب^(١) عليه السلام.

وعن خلاص، عن علي -صلى الله عليه- أن أربعة نفر حفرُوا بئراً فانهارت فقتلت رجلاً فجعل علي -صلى الله عليه- عليهم ثلاثة أرباع الدية، ورفع عنهم الربع حصة الذي انهارت عليه.

[٢٧٠٦] مسألة: [في رجل قتل رجلين أحدهما خطأ والآخر عمداً]

قال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً خطأ، وقتل آخر عمداً، فإن كان القاضي قضى بالدية على أولياء القاتل فلاولياء المقتول عمداً أن يستقيدوا، ولأولياء المقتول خطأ الدية على العاقلة في ثلاث سنين، وإن كان القاضي لم يقض بالدية على العاقلة حتى استقاد أولياء المقتول عمداً، فلا شيء لأولياء المقتول خطأ على عاقلة القاتل.

(١) وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٦، برقم (٥٣٦): «أنه قضى على أربعة اطلعوا على أسد في زُبَّة فسقط رجل منهم فتعلق بآخر وتعلق الثاني بالثالث وتعلق الثالث بالرابع فقتلهم الأسد جميعاً فقضى للرابع بدية، وللثالث بنصف دية، وللثاني بثلاث دية، وللأول بربع دية». وهو في مسند أحمد: ١/٢٤٦.

باب القسامة

قال احمد، والقاسم - عليهما السلام - ومحمد - فيمن وُجد قتيلاً في حلة لا يُدرى من قتله - : أن على أهل القبيلة أن يُقسِمَ منهم خمسون رجلاً بالله: ما قتلنا، ولا علمنا قاتلاً.

قال محمد: يحلف كل رجل منهم على نفسه: ما قتلت، ولا علمت قاتلاً، وروي مثل ذلك عن حسن وسفيان.

وعن شريح، أنه قال: لا أحلفهم على إثم وأنا أعلم، ولكن أحلف كل رجل منهم: ما قتلت، ولا علمت قاتلاً^(١).

وإنما تجب القسامة إذا لم يدع الأولياء على رجل بعينه أنه القاتل.

قال احمد، والقاسم، ومحمد: وإذا حلفوا برأوا أنفسهم مما ادعي عليهم من الدم. قال محمد: ولزمتهم الدية.

قال احمد: وقال أهل المدينة: القسامة على أولياء المقتول.

قال القاسم عليه السلام: ولا يقسم المدعون كما يقول أهل المدينة، ولا يقتل بالقسامة أحد، ولا يستحقون بالقسم^(٢) درهماً واحداً إذا لم تكن بينة، فكيف يستحقون به دماً، وهذا لا خلاف فيه بين آل رسول الله ﷺ.

(١) مصنف عبد الرزاق: ٣٦/١٠،

(٢) في (ج): بأنفسهم.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم، أنهم قالوا: تستحق بالقسامة الدية ولا يقاد بها^(١).

وعن مكحول: أن قتيلاً وُجد في هذيل فأتوا النبي ﷺ فأخبروه، فدعا منهم خمسين رجلاً فحلف^(٢) كل رجل منهم عن نفسه بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، ثم أغرمهم الدية.

وعن عبد الرحمن بن عوف، قال: كانت القسامة يوم خيبر، وذلك أن رجلاً من الأنصار فُقد تحت الليل، فجاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن صاحبنا يتشحط في دمه، فقال: «هل تعرفون قاتله؟» قالوا: إنما قُتل الآن قتله يهود، فقال رسول الله ﷺ: «اختاروا منهم خمسين رجلاً فليحلفوا بالله جهد أيمانهم ما قتلناه، ثم خلدوا منهم الدية»^(٣) ففعلوا.

قال الحسني: وفي هذا الحديث من الفقه: أنهم لم يعينوا على قاتل بعينه محتج به من قال إذا عينوا على رجل بطلت القسامة.

وفيه: أن لأولياء الدم اختيار الخمسين رجلاً.

وفيه: أن الأيمان إنما تجب على المدعى عليهم الدم.

وفيه: أنهم إذا حلفوا لزمتهم الدية.

وفيه: أن القسامة تجب على الذميين كما هي^(٤) على المسلمين.

(١) في مصنف عبد الرزاق: ٤١ / ١٠، عن الحسن: قال: «يستحقون بالقسامة الدية، ولا يستحقون بها الدم».

(٢) في (ب، ج، س): فأحلف.

(٣) البحر الزخار: ٢٣٨ / ٣.

(٤) في النسخ المتوفرة لدينا وردت هكذا: (كهي). ولعل الصواب ما أثبتناه.

وفيه: أنهم يحلفون ما قتلنا، ولا يحلفون ما علمنا قاتلاً.

وعن الشعبي، قال: وجد قتيل في وادعة^(١) على عهد عمر، فاستحلفهم رجلاً رجلاً بالله: ما قتلوا، ولا يعلمون قاتلاً، ثم أمرهم فودوه.

وعن القاسم بن عبد الرحمن، قال: انطلق رجلان من أهل الكوفة إلى عمر، فقالا: يا أمير المؤمنين إن عمأ لنا قُتل، فقال: شاهدان ذوا عدل على من قتله فتقيدكم منه، وإلا حلف مَنْ يدُوركم بالله ما قتلنا، ولا علمنا قاتلاً، فإن نكلوا حلف منكم خمسون، ثم كانت لكم الدية ولم يكن لكم غيرها^(٢).

وعن سليمان بن يسار، قال: بينما الأنصار عند النبي ﷺ إذ خرج رجل منهم ثم خرجوا بعده، فإذا بصاحبهم يتشطح^(٣) في دمه، فرجعوا إلى النبي ﷺ، وقالوا: قد قتلنا اليهود وسموا رجلاً منهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «شاهدان من غيركم حتى أدفعه إليكم برمته» فلم يكن لهم بيعة، فقال: «استحلف^(٤) بخمسين قسامة أدفعه إليكم برمته» فقالوا: يا رسول الله، إنا نكره أن نحلف على غيب، فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذ قسامة اليهود بخمسين منهم، فقال الأنصار: يا رسول الله، إن اليهود لا يبالون بالحلف، متى يُقبلُ هذا منهم يأتوا على آخرنا، فوداه رسول الله ﷺ من عنده^(٥).

وقال محمد: قال أبو حنيفة، وزفر: إذا وجد القتيل في قبيلة، فعلى عاقلة تلك القبيلة القسامة والدية، وليس على المشتريين والسالكين^(٦) قسامة

(١) في (ب، ج): وادعة. مصنف عبد الرزاق: ٣٥/١٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤١٠/٦.

(٣) في (س): يتشخط. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ، ومعناه يتخبط في دمه ويضطرب ويتمرغ.

(٤) في (س): استحقوا.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٠٩/٦، ١٤/٧، ٤١٩/٨.

(٦) في (ج): والسالكين.

ولا دية، فإذا أقسم خمسون منهم كانت الدية على عاقلة تلك القبيلة.

وقال حماد: إذا حلفوا بطلت عليهم الدية.

وقال محمد: القسامة على من كان حاضر القبيلة في وقت ما وجد القتيل، من سكان أو أرباب دور، ولا يدخل في القسامة من كان غائباً من أرباب الدور، وإن لم يكن في القبيلة^(١) أحد من أهلها، وكان من فيها سكاناً^(٢) من غير أهلها فعلى من كان فيها حين وجد القتيل فيهم. فإذا أقسم منهم خمسون كانت الدية على عواقل جميع من كان حاضر القبيلة من أرباب الدور والسكان من أقسم منهم ومن لم يقسم، حصة كل إنسان منهم على عاقلته، وروى محمد، عن حسن بن صالح مثل ذلك.

قال محمد: ولا يدخل في القسامة النساء، والصبيان، والعبيد، والدية على رؤوس الرجال، سواء كان للرجل في القبيلة دار أو مائة دار.

قال محمد: وإذا وجد القتيل في دار من دور القبيلة وهي لرجل منهم أو لرجل^(٣) من غيرهم، ففي قول أبي حنيفة، وزفر: أن القسامة والدية على عاقلة صاحب الدار من أهل القبيلة كان أو من غيرهم.

وقال أبو يوسف: القسامة على سكان القبيلة، والدية على عاقلة صاحب الدار.

قال محمد: ولو أن رجلاً وجد قتيلاً في دار نفسه فإنه هدر لا قسامة فيه ولا دية، في قول زفر، وحسن بن زياد.

(١) في (ج): في القسامة.

(٢) في (س): سكان.

(٣) في (ب): (ولرجل)، والصواب ما أثبتناه من (ج).

قال أبو حنيفة: ديته على عاقلته لورثته.

وقال أبو يوسف: القسامة على سكان القبيلة، وعلى عاقلته المقتول ديته لورثته.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم قال: يحلف خمسون من أهل القبيلة فيهم المدعى عليه^(١).

قال محمد: ليس الناس على أن يحلف المدعى عليه، بل يحلف خمسون رجلاً غيره.

[٢٧٠٧] مسألة: إذا أبت القسامة أن يحلفوا

قال أحمد بن عيسى - وهو قول محمد - : إذا أبى القوم الذين وجبت عليهم القسامة أن يحلفوا، حُبسوا ولم يقتلوا، بمنزلة من وجبت عليه يمين فأبى أن يحلف.

قال محمد: قلت لأحمد: إن حسن بن صالح يقول: إن أبى القسامة أن يحلفوا قُتلوا؟ فأنكر أحمد هذا القول إنكاراً شديداً.

قال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وكذلك إن حلف بعضهم وأبى بعضهم أن يحلف، برئ من حلف، وحُبس^(٢) من لم يحلف حتى يحلف.

قال محمد: قال أبو حنيفة، وزفر: إن أبت القسامة أن يحلفوا حُبسوا حتى يقسموا، أو يقرؤا.

(١) أما إذا كان هناك مدعى عليه فلا قسامة.

(٢) في (ب، ث): وحبسوا.

وقال أبو يوسف: إن أبوا أن يخلفوا تركوا ولم يجسوا، وجعلت الدية على العاقلة.

وقال ابن أبي ليلى، وحسن بن صالح: إن أبوا أن يخلفوا قُتلوا.

قال حسن: قال عمر - في القسامة - : إنما حققتُم دماءكم بأيمانكم.

وقال أبو حنيفة: إن أبوا ويئس الإمام أن يقسموا، وسأل وليُّ القتل الإمام أن يغرهم الدية، قضى عليهم بالدية.

قال حسن بن صالح: إن قال بعض القسامة: أنا أعلم من قتل، لم يقبل قوله على من قتل؛ لأنه مدعى عليه، واستحلف هو ما قتلت.

[٢٧٠٨] مسألة: هل في العبد قسامة

قال محمد: وإن وجد عبداً قتيلاً في قبيلة، أو في دار، لم يكن على تلك القبيلة، ولا على عاقلة رب الدار قسامة ولا قيمة، وهو هدر، لا تعقل العاقلة عبداً، وكذلك المكاتب، والمدبر، والأمة، وأم الولد، وقال بذلك ابن أبي ليلى، والشامي، وحسن بن صالح، وأبو يوسف، وحسن بن زياد^(١).

وقال أبو حنيفة، وزفر: على عاقلة تلك القبيلة، وعلى عاقلة رب الدار القسامة، والقيمة في ثلاث سنين.

قال أبو حنيفة: ولو أن عبداً اعتقَ بعضه فوجدَ قتيلاً في دار أو في قبيلة، أن على عاقلة تلك القبيلة وعاقلة رب الدار القسامة، والقيمة؛ لأنه بمنزلة المكاتب ما دام عليه سعاية.

(١) تقدمت أقوال بعضهم.

وقال ابن أبي ليلى: القسامة على السكان، والقيمة^(١) على العاقلة؛ لأنه حر حين أعتق بعضه.

[٢٧٠٩] مسألة: [في القتل يوجد في قبيلة لا يتمون خمسين رجلاً]

وروى محمد بإسناده: عن عمر، وشريح، وإبراهيم، وعمر بن عبد العزيز، وسفيان، وحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه - في القتل يوجد في قبيلة لا يتمون خمسين رجلاً، كانوا عشرة أو أقل أو أكثر - قالوا: ترد عليهم الأيمان حتى يتموا خمسين يمينا^(٢) وهو قول محمد في القبيلة والقرية إذا لم يبلغوا خمسين رجلاً.

[٢٧١٠] مسألة: [إذا وجد القتل بين قريتين]

قال محمد: إذا وجد القتل بين قريتين، فإنه يقاس بين القريتين، وتلزم القسامة أقرب القريتين إلى القتل.

وروى محمد بإسناده: عن أبي سعيد، أن قتيلاً وُجد بين قريتين، «فأمر رسول الله ﷺ أن يقاس بينهما» فقاوسوا، فوجدوا إحداهما أقرب بشبر «فَضَمْنَهُمُ الدِّيَةَ»^(٣).

وعن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان علي إذا أتى بالقتيل حمله على أسقب^(٤) أهل القرية، وإذا أتى به على بابها حمله على أهل القرية،

(١) في النسخ المتوفرة لدينا: (القسامة). وما أثبتناه هو الصواب ليستقيم الكلام.

(٢) انظر أقوال بعضهم في مصنف ابن أبي شيبة: ٤١٦/٦، ٣٨٣/٦، ٤١١.

(٣) مسند أحمد: ٤٢٩/٣، ٥١٣، سنن البيهقي: ٢١٩/١٢، وفيها اختلاف في اللفظ.

(٤) السَّقْبُ: القُرْبُ. والأسقب: الأقرب.

وإذا أتى به بين قريتين قاس بينهما وحمله على أقربهم، وإذا وجده بفلاة من الأرض ليس إلى قرية قرية، وداه من بيت مال المسلمين، وقال: الدم لا ييطل في الإسلام.

قال محمد بن الحسن: إذا وجد القتيل في فلاة من الأرض لا مالك لها وكان يسمع فيها الصوت من قريتين، فعلى أقربهما إلى ذلك الموضع القسامة والدية، وإن كان يسمع فيها الصوت من مصر، فعلى أقرب القبائل إلى ذلك الموضع القسامة والدية، وإن كان موضعاً لا يسمع فيه الصوت من قرية ولا مصر، فدمه هدر.

[٢٧١١] مسألة: [تخصيص الدية بين الحر والمكاتب والعبد أو المسلم وغيره]

قال محمد: وإذا وجد القتيل بين قريتين وأقرب القريتين إليه ليس فيها إلا ثلاثة: حر، ومكاتب، وعبد، فثلث الدية على عاقلة الحر، وثلث على المكاتب يسعى فيها، وثلث على العبد في رقبة.

وروي مثل ذلك عن أبي ليلى.

وقال ابن أبي ليلى - في مسلم وجد قتيلاً في قرية ليس فيها إلا نصارى، ورجل مسلم ليس له عاقلة - قال: يقسم خمسون منهم والمسلم معهم، ثم عليهم الدية بالخصص.

[٢٧١٢] مسألة: [من ادعى على رجل أنه قتل وليه عمداً وليس له بينة،

وأنكر المدعى عليه]

قال محمد: ولو أن رجلاً ادعى على رجل أنه قتل وليه عمداً، وأنكر ذلك المدعى عليه، ولم يكن للمدعى بينة، أحلف المدعى عليه، فإن حلف برئ من الدعوى، وإن نكل عن اليمين ألزم الدية في ماله حالة.

وقال أبو حنيفة: إن نكل عن اليمين حبس أبداً، حتى يقر فيقاد منه.

[٢٧١٣] مسألة: [إذا وجد رجل مقتولاً في دار رجل وأقر صاحب الدار بقتله]

قال محمد: وإذا وجد رجل مقتولاً في دار رجل، وأقر صاحب الدار أنه قتله بمحذية، فإن كان المقتول غير معروف بالسرقة، قُتل به، وإن كان معروفاً بالسرقة، فقد قال إبراهيم، والنخعي، وأبو حنيفة: لا شيء عليه.

وقال الحسن بن زياد: عليه الدية في ماله^(١).

[٢٧١٤] مسألة: [من وجد قتيلاً في قبيلة وأبرأ أهله تلك القبيلة]

روى محمد بإسناده: عن شريح في رجل وجد قتيلاً في قبيلة، فأبرأ أوليائه أهل تلك القبيلة، وادعوا على قبيلة أخرى، فأمر^(٢) شريح القوم الذين وجد فيهم القتل وسأل أولياء القتل البينة على المدعى عليهم^(٣).

(١) وقد تقدم القول في مثل هذا.

(٢) في (س): فأبرأ.

(٣) لفظه في مصنف ابن أبي شيبة: ٤١١/٦: من أبي إسحاق: أن قتيلاً وجد في بني سلول، ففأه الأولياء فأبرأوا بني سلول وادعوا على حي آخر، وأتوا شريحاً ببني سلول، وسألهم البينة على المدعى عليهم.

وفي رواية أخرى عن شريح: أنه جعل القسامة على المدعى عليهم فأحلفهم.
وعن حسن بن صالح قال: لا تجب القسامة إلا أن يدعي الأولياء على القبيلة جميعاً، فإن لم يكن فيها إلا رهط ثلاثة أو أربعة أو أقل من ذلك كانت منهم القسامة، وإن كانت دعواهم على رجل بعينه، أو على رهط مسميين دون القبيلة كثروا أو قلوا، بطلت القسامة وكانت دعوى.
قال حسن: ولا بد للولي من أن يدعي، لا يأخذهم حتى يدعي عليهم أنهم قتلة.

[٢٧١٥] مسألة: [من وجد جريحاً في قبيلة فحمل إلى منزله فمات]

قال محمد: حدثنا هارون، عن حسن بن زياد، عن أبي حنيفة - في رجل وجد جريحاً في قبيلة مثخناً من جراحاته، فحمل إلى منزله وهو حي فمات من تلك الجراحة قبل أن يبرأ منها - : أن على عاقلة تلك القبيلة^(١) التي حمل منها القسامة، والدية.

قال حسن: وبه نأخذ.

وقال ابن أبي ليلى: لا شيء على القبيلة من القسامة ولا الدية، وكذلك قال أبو يوسف.

وقال أبو حنيفة: وإن كانت جراحة يذهب ويحيى وهي به ولا يخاف عليه منها ثم مات منها بعد ذلك بأيام، فلا شيء على القبيلة من القسامة، ولا الدية.

(١) في (ج): القسامة.

[٢٧١٦] مسألة: [من يوجد قتيلاً في قبيلة ورأسه وقوائمه في قبيلة أخرى]

قال محمد: حدثنا علي بن [حكيم، عن] حميد [بن عبد الرحمن]، عن حسن [بن صالح]، قال: إن وجد [البدن] في قبيلة ورأسه وقوائمه في قبيلة أخرى، كانت الدية على القبيلة التي وجد فيها البدن، والصلاة على البدن، وليس على ما سوى البدن صلاة، ولا على من وجد فيه الرأس فما سواه دية.

قال حسن: البدن: الصدر فما دونه إلى البطن.
وعن الشعبي، قال: الصلاة على البدن، والدية على القبيلة.

[٢٧١٧] مسألة: [من يوجد في القبيلة ميتاً ولا توجد به جراحة]

وروى محمد بإسناده: عن غياث، عن جعفر، عن أبيه -عليهما السلام- في القتل يوجد في القبيلة ميتاً، ولا توجد به جراحة - قال: لا يودى لعله مات موتاً، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، لا قسامة ولا دية إلا أن يوجد به أثر ضرب أو خنق^(١).

[٢٧١٨] مسألة: [في القتل يوجد في مسجد في قبيلة]

وعلى قول محمد: إذا وجد القتل في مسجد في قبيلة، فإن حكم المسجد حكم القبيلة، وإن وجد في مسجد الجامع فديته على بيت المال، ولا قسامة فيه^(٢)، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

(١) في عصرنا هذا يمكن معرفة سبب الوفاة من طريق الطب التشريحي وبالتالي يمكن معرفة الوسيلة التي مات بها أمي سم أو نحوه.

(٢) والفرق بين المجددين هو أن المسجد الذي في القبيلة (القرية الصغيرة) مسجد صغير يمكن معرفة المترددين عليه وحصرهم في إطار القبيلة، أما المسجد الجامع (الواقع في المدينة) فهو مسجد كبير يرتاده أهل المدينة من قبائل شتى وغيرهم.

[٢٧١٩] مسألة: [في القتل يوجب في المعركة لا يُدرى من قتله]

روى محمد بن أبي حنيفة في قوم اقتتلوا في بعض السكك بسيف أو عصي فأفرجوا عن قتل لا يُدرى من قتله، أن على عاقلة ذلك الحي الذين أفرجوا^(١) عنه القسامة والدية.

وقال ابن أبي ليلى: القسامة على الذين اقتتلوا جميعاً، ولا شيء على القبيلة.

(١) أي: الذين حضروا المعركة ثم انصرفوا وتركوه قتيلاً.

باب فيما تُضمَّنُ به النفس وغيرها

قال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً خطأ، وجبت دينه على عاقلة القاتل، وعليه الكفارة.

وصفة قتل الخطأ: أن يرمي شيئاً أو يضربه بمحديدة فيصيب إنساناً فيقتله.

وكذلك: لو ضربه ضربة بسوطٍ أو بعصاً لا يقتل مثلها فقتله فهو خطأ.

وكذلك: لو وكزه، أو لكزه، أو لكمه، أو لطمه، وليس له ضربه فمات.

وكذلك: لو رماه بحجرٍ أو غيره مما لا يقتل مثله فهو خطأ.

وكذلك: لو رماه بحية فنهشته أو بعقرب أو بزنبور فقتله.

وكذلك: لو صاح به وهو على جرف أو شرف فأفزره فسقط فمات.

وكذلك: لو أوطأه بدابة وهو يسير عليها فقتله. فذلك كله خطأ، وفيه

الكفارة، وعلى العاقلة الدية، ذكر نحو ذلك عن النبي ﷺ، وهذا هو المعمول عليه عند أهل العلم قبلنا.

وقال أهل المدينة: ليس الخطأ إلا أن يريد شيئاً فيصيب غيره، وفي قولهم:

إذا وكزه أو لطمه متعمداً أو رماه بمحزة أو بندقة أو أصغر منهما مما لا يقتل مثله فقتله، إن ذلك عمدٌ يقاد به.

وقال أبو حنيفة: هو شبه العمد.

وقال جماعة من فقهاء أهل الكوفة: إذا رماه بحية فنهشته في فورها^(١) فهو

عمد يقاد به.

(١) أي في اندفاعها الفوري ذلك الذي لا يبطئه فيه، وسترده في عدد من المسائل القادمة وهي على هذا المعنى.

[٢٧٢٠] مسألة: صفة قتل الخطأ الذي لا كفارة فيه

قال محمد: وقتل الخطأ على وجهين: قتل خطأ يجب على القاتل فيه الكفارة، ولا يرث من مال المقتول ولا من دية شيئاً، وقتل خطأ لا يجب على القاتل فيه كفارة، ويرث من المال، والدية على العاقلة في الوجهين جميعاً.

فأما قتل الخطأ الذي تجب فيه الكفارة، ولا يرث من مال المقتول، ولا من ديته، فنحو: أن يرمي رجل رجلاً بجراً لا يقتل مثله، أو يضربه بعصا وليس له ضربه أو يوطئه دابةً وهو سائر عليها فيقتله وما أشبه ذلك.

وأما قتل الخطأ الذي لا يجب على القاتل فيه كفارة، فنحو: أن يقود رجل دابة أو يسوقها فتوطئ رجلاً فتقتله^(١)، أو يخرج حجراً في حائط، أو يضع حجراً في طريق المسلمين، أو تروث دابته وتبول في الطريق، أو ينضح بابه بماء فيعطب في شيء من ذلك رجل، أو يؤدب ولده، أو ينظر جرحاً لولده^(٢)، أو يميل حائطاً له إلى طريق المسلمين فيتقدم إليه في هدمه فيتوانى عن هدمه حتى يقع على رجل فيقتله، ففي هذا كله وما أشبهه الدية على العاقلة، ولا كفارة على فاعله؛ لأنه قاتل بسبب وليس مباشر للفعل.

قال الحسن - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا رمى رجل رجلاً بسهم أو رمح أو ما أشبهه فأصابه ولم يضره ولم يكسر ولم يخذش ولم يوهن، فلا شيء عليه، ويستغفر الله تعالى من روعه^(٣) المسلم.

(١) والفرق بين هذه وبين ما تقدم أنه فيما تقدم ركب على الدابة وهنا سائق وقائد لها فقط.

(٢) أي: يمالج جرحاً لولده فيموت من ذلك.

(٣) أي: ترويعه وإخافته.

[٢٧٢١] مسألة: في من أخرج من حده شيئاً إلى الطريق، أو حفر فيه بئراً فعُنت به

قال القاسم رحمته الله: وإذا أخرج رجل من حده شيئاً إلى طريق المسلمين، أو حفر فيه ^(١) بئراً فعُنت عانت ^(٢)، لزمه غرم ما أصيب به من الضرر في نفس أو مال، فقد قيل عن النبي ﷺ «أن البئر جبار، والبهيمة جبار» ^(٣) أي ليس فيهما شيء، وذلك أن يصيبا ما أصابا وهما في حدود أهلها وفي مكان لا ضرر فيه على أحد.

وقال القاسم - فيما روى داود عنه - : وسئل عن المعدن ^(٤)، والفحل، والمهر يتبع أمه فيصيب؟ فقال: والمعدن - أيضاً - وما أصيب فيه، فقد جاء في البئر والبهيمة من أنه جبار ^(٥).

قال محمد: إذا حفر رجل بئراً أو حفيرة في طريق من طرق المسلمين، أو أخرج حجراً في حائط فعُنت بذلك عانت، فهو ضامن، وكذلك إن وضع في طريق المسلمين حجراً أو غيره أو أوقف دابة حية أو ميتة، أو أوقفها حية ثم ماتت، أو جلس هو، أو قام، أو نام، أو قعد يتبول، فعُنت بشيء من ذلك مار عليه، فهو ضامن لما أعنت في ذلك كله في ماله حالاً، إن كانت الجناية على شيء من الأموال، أو على بني آدم فيما دون قدر الموضحة. فإن كانت موضحة فما فوقها فهو على العاقلة، وإن عنت هو ودابته أو شيء من متاعه بشيء مر عليه، فالعنت ضامن، وروى مثل ذلك عن حسن بن صالح.

(١) أي: في حده وليس في الطريق كما لا يتبادر إلى اللامن.

(٢) كلمة (عانت) اسم فاعل، فقد يقال: إنه أعنت نفسه ما دام عانتاً. والواقع أنه هنا معنوت بوقوع العنت عليه، فكانه أطلق عليه اسم الفاعل باعتبار ما سيصير إليه.

(٣) وهو في (المجموع الفقهي والحديثي) ٢٣٤ برقم (٥٢٧) بلفظ: «المعدن جبار، والبئر جبار، والدابة المنفلتة جبار، والرجل جبار». وهو في مسند أحمد: ٤٥٥/٢، ومسند النسائي (المجتبى): ٤٨/٥ بلفظ: «البئر جبار، والمعدن جبار، والعجماء جبار، وفي الركاز الخمس».

(٤) سيأتي تفسير اللفاظ المذكورة (جبار، المعدن، العجماء) في آخر هذه المسألة.

(٥) انظر: التخريج السابق.

قال محمد: وإن حفر حفيراً، أو وقف^(١) دابة، أو فعل شيئاً مما ذكرنا في ملكه، فعنت به عانت، فلا ضمان عليه، وإن نضح رجل بابه فعنت به شيء فهو ضامن. وروي عن الشعبي مثل ذلك.

وكذلك إن راثت دابته أو بالت في الطريق، فعُنت بذلك، فهو ضامن.

وروى محمد بإسناده: عن النبي ﷺ أنه قال: «(من أشرع حداً في طريق فهو ضامن)»^(٢).

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: من أشرع في حدٍ فهو ضامن، ومن بنى في غير حقه فهو ضامن، ومن جعل في حائطه خشبة إلى طريق المسلمين، أو حفر بئراً في طريق المسلمين فجرح رجلاً أو دابة أو خرق متاعاً فهو ضامن^(٣) وروي عن شريح، وإبراهيم، والشعبي نحو ذلك^(٤).

وعن شريح: أنه كان يُضَمَّنُ بوري النقال وعموده، وقال: أخرجته في غير ملكه^(٥) وكان يُضَمَّنُ أصحاب البلاليع الذين يتخذونها في الطريق وكان لا يُضَمَّنُ الآبار الخارجة التي في الجبابة.

(١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: أوقف.

(٢) وعن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٩/٦، قال: «من أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع شيئاً فهو ضامن» وعن إبراهيم: «من ربط دابة في طريق فهو ضامن». وفيه - أيضاً - ٣٥٠/٦، عن الحسن: «من أحدث شيئاً في طريق المسلمين فهو ضامن».

(٣) لفظه في سنن البيهقي: ١٩٣/١٢: روي عن علي -رضي الله عنه- أنه قال: «من بنى في غير حقه، أو احتفر في غيره ملكه فهو ضامن».

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بإسناده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٥، برقم (٥٣٤): قال: «من أوقف دابة في طريق من طرق المسلمين أو في سوق من أسواقهم فهو ضامن لما أصابت يدها أو برجلها».

(٤) وعن طاووس في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٩/٦: «من أوتد وتدا في غير أرضه ولا سمائه ضمن ما أصاب، ومن احتفر بئراً في غير أرضه ولا سمائه فهو ضامن ما وقع فيها».

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٥٠/٦.

وعن علي - صلى الله عليه - أنه كان يقطع الكنيف^(١).

وعن شريح في كنيف وقع على صبي فقتله قال: يضمن.

وعن حميد قال: إذا أشرع في حائطه ميزاباً أو جدعاً أو حجراً فانقطع فأصاب شيئاً فاعته، أهدر عنه من الجنابة بقدر ما كان داخلاً في الحائط، ويلزَم منها بقدر ما كان خارجاً إلى الطريق، فإن كان الذي عنت مالا فهو عليه في ماله، وإن كان نفساً أو جراحة فعلى العاقلة، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه.

وإن بسط رجل في مسجدٍ بواري أو علق فيه قنديلاً يتقرب بذلك إلى الله - عز وجل - فعطب بذلك إنسان فلا شيء على الذي يتقرب إلى الله - عز وجل - .

وقال محمد في حديث النبي ﷺ: «العجماء جبار، والبشر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»^(٢).

فمعنى جبار: هدر.

والعجماء: الدابة تصيب، أو تقتل، أو تخرج، أو تفسد، فما أصيب من ذلك فهو هدر لا يؤخذ به أحد.

والبئر جبار: وهو أن يحفر البئر في ملكه فيعنت فيها عانت فهو هدر، لا يؤخذ به أحد.

والمعدن جبار: وهو الجبل والموضع من الأرض يخلق الله - عز وجل - فيه الذهب والفضة، فيعمل فيه القوم فيقع عليهم فهو هدر، لا يؤخذ به أحد.

(١) الكنيف: هو الشيء السائر الذي يوضع فوق الشيء لستره وتغطيته.

(٢) البخاري: ٥٤٥/٢، سنن أبي يعلى: ٤٣٧/١٠.

وفي الركاز الخمس: والركاز: هو الكثر العادي من ضرب الأعاجم من الذهب والفضة يصيبه الرجل في ملكه أو في ملك غيره، فأربعة أخماسه للذي أصابه، وخمس للإمام.

[٢٧٢٢] مسألة: إذا استأجر [رجل] رجلاً على أن يحفر له بئراً، فعنت بها عانت

قال محمد: وإذا استأجر رجل رجلاً أن يحفر له بئراً أو حفرة في أرض في يديه^(١) فعنت بها عانت، فلا ضمان على الحافر ولا على المستحفر.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «البئر جبار، والمعدن جبان»^(٢).

فإن استأجره أن يحفر له في طريق المسلمين فعنت فيه عانت، فالضمان على الحافر، يكون ذلك على عاقلة، وروي مثل ذلك عن حسن بن صالح.

قال الحسني: ولم يفرق محمد بين أن يكون استأجره أن يحفر له في فئانه أو في طريق المسلمين.

قال محمد: وإن كان الحافر عبداً فجنايته في رقبته، يقال لسيدته: ادفعه بجنايته أو ادفه، فإن كان مأذوناً له في أن يؤاجر نفسه لزماً مولاه جنايته، وإن كان العبد غير مأذون له في أن يؤاجر نفسه لزماً - أيضاً - مولاه جنايته، ورجع مولاه على المستحفر - يعني بما لزمه في ذلك - وروي عن حسن بن صالح نحو ذلك.

(١) أي: في ملكه.

(٢) وقد تقدم ذلك. انظر التخریج السابق.

[٢٧٢٣] مسألة: في من أوقف^(١) دابة في الطريق، أو أركضها^(٢) فعُتبت بها

قال القاسم: وإذا أوقف رجل دابة^(٣) في طريق المسلمين، أو في موقفهم، أو سلك بها في ذلك فصدمت إنساناً فصاحبها ضامن لما أصابت، في قول علي^(٤).

وسئل عن الدابة تنفع^(٥) الرجل برجلها؟

قال: ذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: من وقف دابة في طريق من طرق المسلمين أو في سوق من أسواقهم فهو ضامن لما أصابت يدها أو برجلها^(٦). وقد قيل عن النبي ﷺ: «(إن البئر جبار، والبهيمة جبار ...»)^(٧) أي: ليس فيهما شيء، وذلك أن يصيبا ما أصابا وهما في حدود أهلها أو في مكان لا ضرر فيه على أحد.

وقال الحسن^(٨) - فيما حدثنا محمد وزيد، عن زيد، عن أحمد، عنه، وهو قول محمد - : وإذا شرد جمل من صاحبه فقتل رجلاً فلا شيء على صاحبه؛ لأن العجماء جبار، وإن قتل في يد صاحبه فهو ضامن.

(١) في (ب، ث، ج، س): فيمن وقف.

(٢) أركضها: أي أطلقها.

(٣) لعله: دابته، حتى يكون هذا الرجل صاحبها الذي قال فيما بعد إنه يضمن.

(٤) وأخرج الدارقطني في سننه: ١٧٩/٣: عن الشعبي، عن النعمان بن بشير قال: قال

رسول الله ﷺ: «من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم

فأوطأت يده أو رجل فهو ضامن».

(٥) نفعت الناقة: ضربت برجلها.

(٦) المجموع الفقهي والحدِيثي: ٢٣٥، برقم (٥٣٤) وقد تقدم. وروي نحو ذلك عن النبي

الأعظم ﷺ. انظر: التخریج السابق.

(٧) تقدم ذلك.

وقال محمد: إذا سار الرجل على دابته في طريق من طرق المسلمين أو في سوق من أسواقهم، فإنه ضامن لما أصابت يدها أو برجلها، وإن قتلت رجلاً، فالدية على العاقلة، وعليه الكفارة، وروي نحو ذلك عن أبي جعفر عليه السلام وشرح، وابن أبي ليلى.

قال محمد: وكذلك القائد، والسائق يغرمان - يعني: ما أصابت يدها أو برجلها - إن انفرد واحد منهما، ضمن ما جنت، وإن اجتماعاً جميعاً فكان أحدهما قائداً والآخر سائقاً، فالجناية عليهما جميعاً، ولا كفارة عليهما.

وروى محمد: عن ابن أبي رافع: عن علي - صلى الله عليه - أنه كان يضمنُ الراكب، والقائد، والسائق، ويجعل الدية عليهم أثلاثاً^(١). وعن الشعبي مثل ذلك. وضمن شريح ما وطئ باليدين والرجلين.

قال محمد: وكان الشعبي، وحماد، وأبو جعفر، وأبو حنيفة يضمنون الرديف^(٢)، والأحسن عندنا أن لا يضمن الرديف وهو قول شريح. وروي عن ابن أبي رافع: عن علي - صلى الله عليه - أنه كان يضمن الرديفين.

قال محمد: وإذا نفحت الدابة يدها أو برجلها وهي سائرة فأعتت، فلا ضمان على راکبها، وإن نفحت يدها أو برجلها وهي واقفة فهو ضامن، وكذلك قال أبو حنيفة، وأصحابه.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٣/٦، ولم يذكر فيه: «ويجعل الدية عليهم أثلاثاً».

(٢) الرديف: من تحمله خلفك على ظهر الدابة، جمع رداًف، والرديف في اصطلاح الجنديّة: الجندي الذي يطلق سبيله إلى وقت الحاجة.

وروي بإسناد عن النبي ﷺ أنه قال: «الرجل جبار»^(١) يعني: إذا نفحته وهي سائرة. وروي محمد بإسناد: عن أبي جعفر، أنه قال: لا ضمان في النفحة، إلا أن يضربها إنسان.

وعن أبي حنيفة قال: إن سار بدابة في الطريق فضربت رجلاً بيدها فقتلته، أو عضته فقتلته، فعلى عاقلة الراكب الدية، وإن ضربته برجلها فلا شيء عليه.

وقال ابن أبي ليلى: سواء ضربته بيدها أو برجلها.

وعن الشعبي، وإبراهيم، قالوا: إذا أوقف الدابة فضربت أو وطئت فهو ضامن.

وعن شريح - في بعيرين مقرونين نداءً فلقيهما رجل فردهما فاختنق أحدهما فمات - قال: لا أرى عليه شيئاً، إنما أراد الخير.

[٢٧٢٤] مسألة: [في الرجل يكبح دابته بالعنان فتصيب برجلها]

قال محمد: وإذا كبح الرجل دابته بالعنان فثبت رأسها وأصاب برجلها فهو ضامن؛ لأنها ليست بمنزلة النفحة.

وروي عن شريح: أنه أهدر النفحة، وضمن رد العنان^(٢).

قال محمد: ورد العنان: أن تكبح الدابة بالعنان فتثني رأسها فعتت.

(١) سنن أبي داود: ٦٠٦/٢، وقال أبو داود: «الدابة تضرب برجلها وهو راكب». مصنف

ابن أبي شيبة: ٣٥١/٦، سنن النسائي الكبرى: ٤١٢/٣، سنن الدارقطني: ١٥٢/٣.

(٢) وعن ابن سيرين قال: «ما كانوا يضمنون من الرجل إلا ما رد العنان». مصنف

ابن أبي شيبة: ٣٥١/٦.

[٢٧٢٥] مسألة: [من نخس دابة أو ضربها فألقت من عليها فقتلته]

وعلى قول محمد - وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه - : إذا نخس^(١) رجل دابة أو ضربها وهي تسير أو واقفة وعليها راكب، فألقت راكبها فقتلته، أو وطئت غيره فقتلته، أو عتت، فالناخس والضارب ضامن لما جنت إن كان فعل ذلك بغير أمر الراكب؛ لأنه قال: وإذا نخس رجل دابته فعتت فإنه ضامن.

وروي محمد بأسانيد عن ابن مسعود، والشعبي، وابن سيرين نحو ذلك.

وعلى قول محمد - أيضاً - : إن نخسها بأمره أو ضربها وهي تسير، فوطئت شيئاً فأنسدته، فالضمان عليهما؛ لأنهما راكب وسائق، وإن نفحت شيئاً فأنسدته فلا شيء عليهما، وكذلك قال أصحاب أبي حنيفة، وقالوا: إن نخسها بأمره وهي واقفة فنفحت فعلى الراكب، وإن كان بغير أمره فعلى الناخس.

قال: ولو أن رجلاً أوطأ دابته في ملكه شيئاً لغيره، فأنلفته أو أعتته كان ضامناً؛ لأنه قاتل أو جاني، والقاتل والجاني في ملكه وغير ملكه سواء، وروي مثل ذلك عن حسن بن صالح.

قال محمد: وإذا أرسل دابته أو بقرته في غير ملكه، فإنه ضامن لما أصابت أو أفسدت في فورها^(٢) ذلك، وإذا ترك دابته تسير في الطريق، وقام يصلي فوطئت متاع رجل فأنسدته فإنه ضامن.

وعن حسن بن صالح قال: إذا جمحت الدابة براكبها وغلبته، فوطئت في تلك الحال وهو مغلوب لا يقدر على حبسها، فهو ضامن.

وعن قتادة قال: استقبل رجل راكب حمار رجلاً راكب بعير، فنفر الحمار فصرع صاحبه فكسره فاخصمهما إلى كعب بن سور^(٣)، فلم ير عليه شيئاً.

(١) النخس الدابة: غرز جنبها أو مؤخرها بعود ونحوه فهاجت.

(٢) أي في اندفاعها الفوري ذلك الذي لا بطل فيه.

(٣) كعب بن سور - بضم المهملة وسكون الواو - ابن بكر بن عبيد بن ثعلبة الأزدي.

[٢٧٢٦] مسألة: في من حمل عبداً، أو صبيّاً على دابة، فأعتت

قال محمد: قال حسن بن صالح، وغيره: لو أن رجلاً حمل عبداً على دابة، فأوطأ إنساناً فقتله، أو أفسد مالا: ثوباً خرقة أو شيئاً كسره، كان ذلك كله على العبد في رقبته، ويتبع^(١) مولى العبد من حمل عبده، فيكون عليه في ماله، والعبد مخالف للصبي في هذا؛ لأن العاقلة تعقل عن الصبي إذا جنى، ولا تعقل عن المملوك إذا جنى.

وروى محمد بإسناده: عن ابن أبي رافع، عن علي -صلى الله عليه- قال: أما رجل حمل غلاماً وهو خمسة أشبار أو دون ذلك على دابة بغير إذن وليه فأصابته مصيبة فقد غرم الحامل.

وعن عامر - في رجل أكره عبداً فحمله على دابة فأوطى رجلاً فقتله - قال: يضمن الذي حمل العبد، وفي رجلٍ أعطى صبيّاً أو عبداً فرساً فقتله قال: يضمن.

وعن ابن أبي ليلى - في رجل أمر صبيّاً بمسك دابته، أو حمل الغلام على الدابة، أو ركبها الغلام بغير أمره، فأعتت الدابة الغلام أو أصابت رجلاً غيره والغلام عليها، قال: يضمن [الرجل] ذلك كله.

وفي رجلٍ أمر صبيّاً لم يبلغ بطرح نفسه في بئر ففعل، قال: عليه الدية في ماله. وفي رجلٍ حمل صبيّاً في سفينة بغير إذن وليه فغرق، قال: الدية على العاقلة.

(١) ما أثبتناه من (ث). وفي بقية النسخ: ويبيع.

[٢٧٢٧] مسألة: هل يضمن صاحب الكلب جنايته؟

قال القاسم رحمته: وإذا عقر الكلب، كانت جناية عقره على مالكة، إن كان الكلب عقاراً معروفاً بذلك، وإن لم يكن عقاراً فليس على مالكة شيء من جنايته، إلا أن يخرج به صاحبه في طريق أو سوق، فحاله فيها حال العجماء ^(١).

قال محمد: وإذا دخل رجل دار قوم بإذنهم فعقره كلبهم فهم ضامنون، وإن كان دخل بغير إذنهم فلا ضمان عليهم، وهذا قول علي، وشریح. وروى محمد بإسناد: عن زيد بن علي رحمته مثل ذلك ^(٢).

وعن حماد، قال: إن دخل بإذنهم ضمنوا، إلا أن يكونوا حذروه فلا ضمان عليهم. والبئر بمنزلة الكلب في هذا.

وقال حسن بن صالح: إن دخل بإذنهم أو بغير إذنهم، فلا ضمان عليهم، وإن دخل دارهم صبي أو مملوك بإذنهم ضمنوا، وإن دخل بغير إذنهم فلا ضمان عليهم.

وعن الشعبي قال: إن غشي الرجل الغنم فعقره كلب الغنم، فلا ضمان عليهم.

وعن زيد بن علي، عن آبائه عليهم السلام عن علي -صلى الله عليه- قال: كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً، ولا يضمنه إذا عقر ليلاً.

(١) أي: فحكم الكلب هذا كحكم الدابة العجماء في الأحوال والأوضاع المختلفة كان تكون مربوطاً أو مطلقاً، مسروقاً أو مقودة... إلخ، فالاستثناء في محله. قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٣١١ / ٢: «وأما الكلب فإن كان أهله قد علموا بعقره وكان العقر معروفاً به من فعله ثم تركه أهله من بعد معرفتهم به كانوا ضامين لما أصاب من جراحة، وإن لم يكونوا علموا بذلك من كلبهم لم يلزمهم ما أحدث كلبهم، إلا أن يكونوا خرجوا به وجعلوه في شارع من شوارع المسلمين، أو طريق مسلوكة من طرقهم، فيكونون ضامين لما أحدث عليهم، ويكون سبيله في ذلك سبيل العجماء».

(٢) وهو قول شريح في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٥ / ٦.

وقال حماد: إن أرسل كلبه في غير ملكه فعقر، ضمن.

وقال حسن بن صالح: إن خرج كلب القوم من دارهم منفلاً بغير علمهم، فلا ضمان على أصحابه، هو بمنزلة الدابة المنفلتة، وإن خرج بإرسالهم له، ضمنوا ما أصاب.

قال حميد: وإذا أشلى^(١) رجل على رجل كلباً، أو ألقى عليه حية أو عقرباً فأعتته، فهو ضامن لما أعتت النفس فما دونها، فإن^(٢) كانت النفس فهو شبه العمد على العاقلة، وإن كان دون النفس لم تكن مغلظة.

[٢٧٢٨] مسألة: إذا أفسدت الدابة زرع قوم ليلاً، أو متاعهم نهاراً

قال الحسن - فيما حدثنا محمد وزيد - : عن زيد، عن أحمد، عنه، وهو قول محمد: وإذا شرد جمل من صاحبه فقتل رجلاً، فلا شيء على صاحبه؛ لأن العجماء جبار.

وقال الحسن - أيضاً - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: وإذا أرسل رجل دابته أو غنمه في حرث الناس فأفسدت، ضمن ما أفسدت في فورها ذلك، وإن كانت أفلتت من صاحبها فأفسدت، فلا ضمان عليه. بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «(العجماء جبار...)»^(٣).

والعجماء: الدابة تنفلت تفسد، أو تهرج، أو تقتل، فذلك جبار، ومعنى جبار: هدر، لا يؤخذ به أحد.

(١) أي: أغرى.

(٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: وإن. والمصواب ما أثبتناه من (س) ظ.

(٣) تقدم تحريره.

قالا: لا ينبغي لمن دخلت عليه بهيمة منفلة فافسدت زرعها أن يجلبها، ويكره أن يرمى الرجل بهائم بين القبور؛ لأنها تفسدها وتخربها.

قال محمد: ولو وطئ بغير رجلاً فقتله، فجاء رجل فقتل البعير، فإن دية الرجل باطلة، ويضمن قاتل البعير ثمنه، إلا أن يكون الرجل دفع البعير عن نفسه فمات البعير، فلا ضمان عليه، وروي عن شريح نحو ذلك^(١).

وإذا دخل البعير على رجل منزله فأراد فدفعه الرجل عن نفسه فضره بسيف فقتله، فلا ضمان عليه، ولا يؤكل لحم البعير؛ لأنه موقوذ وليس بمذكي.

وإذا انفلتت الغنم نهاراً فدخلت زرع قوم [أو دار قوم]^(٢) فافسدتها، فلا ضمان على صاحبها، وإذا انفلتت الغنم ليلاً فافسدت فصاحبها ضامن؛ لأن على صاحب الماشية حفظ ماشيته بالليل، وعلى صاحب الزرع حفظ زرعها بالنهار، وروي مثل ذلك عن النبي ﷺ.

ومن شريح: أنه قضى بمثل ذلك، وقراً ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨] ثم قال: كان النفس بالليل^(٣).

قال محمد: فإذا ادعى صاحب الزرع أنها أفسدت زرعها ليلاً، وقال صاحب الغنم: إنما انفلتت نهاراً، فعلى صاحب الزرع البينة أنها أفسدت ليلاً؛ لأنه المدعي. وإذا ساق رجل بقرأ، أو غنماً، أو شيئاً من الدواب، فدخلت شاة أو بقرة دار قوم فافسدت عليهم، فلا شيء على صاحبها، هي بمنزلة الدابة المنفلة. والعجماء جبار، وروي عن شريح نحو ذلك، وليس للذي أفسدت عليه أن يجلبها^(٤).

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٥٢/٦.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من النسخة (هـ).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٢/٦.

(٤) إلى هنا انتهى الجزء الرابع حسب المخطوطات. وبليه الجزء الخامس ويبدأ بمسألة قال محمد: وإذا دفع رجل... إلخ.

[٢٧٢٩] مسألة^(١): [من دفعه غيره على شيء فخرقه أو كسره]

قال محمد: وإذا دفع رجل رجلاً على ثوب فأنخرق الثوب، ضمنه الدافع، ولم يضمنه المدفوع؛ لأنه بمنزلة الحجر، وروي مثل ذلك عن شريح^(٢).
وعن ابن أبي ليلى قال: إن دفع رجل رجلاً على رجل فكسر يده، ضمن الدافع.

[٢٧٣٠] مسألة: [من رمى طائراً فأصاب عبداً في زرع قوم فأعنته]

وروى محمد بإسناده: عن شيخ من خافق، عن علي - صلى الله عليه - عن رجل رمى طائراً فأصاب عبداً في زرع لقوم فأعنته، ف قضى عليّ - صلى الله عليه - أن الدية من الرامي، وقد وجب العقل، ومن رمى طائراً واقفاً فثبت ثم طار فجرح فلا شيء عليه.

قال محمد: [يقول:]^(٣) ليس هو في فوره.

ولو كان الطائر يطير فرماه الرجل فأنفذه فأصاب الرمية رجلاً فجرحه أو قتله، كان الرامي ضامناً، فلما رمى الطائر وهو واقف فثبت الطائر فلم ينفر من فوره ذلك، لم يكن عليه ضمان؛ لأنه لما وقف قليلاً ثم طار كان كأنه انقضى.

(١) في النسخة (ث) زيادة ما لفظه: [بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، وصلى الله على محمد وآله]. وفي (س) كذلك ما عدا: ((وبه نستعين)).

(٢) في (ب): بدون مسألة.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٢٢٠ / ٨.

(٤) ما بين المكونين ساقط في (ب).

وروى محمد بإسناده: عن موسى بن عبيدة^(١)، عن محمد بن كعب القرظي، وعبد الله بن عبيدة^(٢)، أنهما قالا: كان رجل من الأنصار يسني على بقرة له، فإذا فرغت من عملها أرسلها تحتلي، وكان لرجل من المهاجرين حمار فربط حمارة فالتقى له علفه، فجاءت البقرة إلى الحمار تتناول من علفه فرعها، ونطحت بقرنها فقتلته، فاخصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال: «اذهب إلى أبي بكر يقضي بينكما» فأتيا أبا بكر فقضا عليه قصتهما فقال: الحمار جبار، ولا شيء لصاحب الحمار. فأتيا رسول الله ﷺ فأخبراه، فقال: «اذهب إلى عمر يقضي بينكما» فأتياه. فقال لهما مثل ذلك، فأتيا رسول الله ﷺ فقال: «اذهب إلى علي يقضي بينكما» فأتيا علياً - صلى الله عليه - فقضا عليه، فقال لصاحب الحمار: أربطت حمارك؟ قال: نعم، وقال لصاحب البقرة: أرسلت بقرتك؟ قال: نعم، فقال: إن هذا ربط وأنت أرسلت اغرم له حمارة. فأتيا رسول الله ﷺ فأخبراه، فقال: «الحمد لله الذي جعل في أمي من يقضي بهذا القضاء».

- (١) أبو محمد، موسى بن عبيدة بن نشيط الربدي، وقد تصحف في (الطبقات) إلى الزبيدي، مولاهم، عن: محمد بن كعب، ونافع، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وإياس، وعبد الله بن عبيدة، ومحمد بن عمرو، وآخرون، وعنه: شعبة، وعبيد الله بن موسى، وابن المبارك، وزيد بن أسلم، وأبو عاصم، وزيد بن الحباب، وآخرون. توفي بـ (الربذة) سنة (١٥٣هـ). خرج له: الترمذي، وابن ماجه، ومحمد، والميد أبو طالب، والمرشد بالله، وابن المغازلي.
- (٢) عبد الله بن عبيدة، الربدي، مولاهم، أخو موسى بن عبيدة، ومحمد بن عبيدة، روى عن: جابر، وقيل: لم يسمع، وحسين بن غياث الخثعمي، وسهل بن سعد الساعدي، وعقبة بن عامر، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وموسى، ويحيى بن عبد الله بن كعب، وروى عنه: عبيد الله بن عبيد الله بن عينة، وعمر بن عبد العزيز، وأخوه محمد بن عبيدة. وثقه غير واحد. قتله الحرورية بعد سنة ثلاثين ومائة، وفي (الطبقات) ذكر أنه توفي سنة (٢٣٠هـ)، والصواب ما أثبتناه (١٣٠هـ). خرج له: البخاري في المباحث حديثاً واحداً، ومحمد بن منصور المرادي.

قال محمد بن ميسر^(١): فذكرته لأبي حنيفة، فقال: هذا قولنا إذا أرسلها في غير ملكه فأصاب في فورها.

قال محمد بن منصور: هو كما قال في فورها ذلك^(٢).

[٢٧٣١] مسألة: [من أحرق في مزرعته فطارت شرارة فأحرقت شيئاً لجاره]

قال محمد: وإذا أحرق رجل في فراجة^(٣) فطارت شرارة فأحرقت شيئاً لجاره، فالتار جبار، ولا ضمان عليه، ولو أن رجلاً رمى بنار إلى دار رجل فأحرقت داراً أخرى ولم يُرد ذلك فهو ضامن؛ لأنها من جنايته.

وروي عن ابن أبي ليلى نحو ذلك.

وقال: إن كان في الدار إنسان فاحترق ففيه الدية.

قال الحسين: وعلى هذا: إذا رمى بنار في فراج رجل فأحرق فراجاً آخر، فإنه ضامن لما أحرقت، وإن لم يرد ذلك.

وروي بإسناده: عن علي - صلى الله عليه - أنه قضى في رجل أرسل ماءه في زرع قوم فأفسد زرعهم، أن عليه ما أفسد الماء.

(١) محمد بن ميسر الجعفي أبو سعيد الصاغانى، ثم البلخي الضرير، من هشام، وابن عجلان، وأبي حنيفة، وموسى بن عبيدة، وعنه: أبو كريب، وأحمد بن منيع. قال أحمد: صدوق مرجي. وقال أبو زرعة: مرجياً لم يكن يكذب. احتج به الترمذي.

(٢) اندفاعها الفوري ذلك الذي لا بطل فيه.

(٣) الفراجة: المزرعة.

[٢٧٣٢] مسألة: هل يضمن المتطبيب، والحجام؟

قال القاسم رحمته الله - في المتطبيب، والخاتن، والمداوي يُعْنَتُ فيما يعالج - قال: قد قال بعض الناس: يضمن، ذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «(من لم يعرف بالتطبيب فأعنت ضمن)»^(١).

وذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: من لم يكن متطبيباً فعالج أحداً فليتبرأ مما أتى على يديه فيه، وليشهد^(٢) الشهود على براءته ثم يعالج، وليجتهد، ولينصح، وليتق الله ربه فيمن يعالج^(٣).

قال محمد - فيما روى ابن عمرو^(٤) عنه، وقرأته بخطه - : ومن كان معروفاً بالتطبيب فلا ضمان عليه إذا أعنت، إلا أن يخالف، فإن خالف ضمن، وكذلك الخاتن، والجابر، والحجام، وكل من يعالج الناس إذا انتهى إلى ما أمر به ولم يخالف، فلا ضمان عليه إلا أن يخالف، وروي مثل ذلك عن حسن بن صالح.

قال محمد: وإذا ختن رجل غلاماً فقطع الحشفة، فإنه يضمن الدية في^(٥) ماله، ولا تعقل ذلك العاقلة.

وقال حميد: الدية على العاقلة.

وإن كان الخاتن مملوكاً فجنايته في رقبته إن كان مولاه أذن له أن يختن الناس؛ لأن العاقلة لا تعقل العبد، ولا يعقل عنه.

(١) أخرجه الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٣٠٩/٢، وقال: «إذا تبرأ واجتهد ونصح فلا ضمان عليه، فإن اتهم بغش استحلف، إلا أن يكون غير بصير بالطب فيقحم في مداواة فأعنت فإنه يضمن كل ذلك».

(٢) في (ب، س): ويشهد.

(٣) رواه الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام): ٣٠٩/٢.

(٤) في (ج): ابن عمر.

(٥) في (ث): من.

قال حميد: فإن أمر رجل الحجام أن يحجمه واحدة فحجمه ثنتين، أو أمره أن يحجمه في موضع فحجمه في موضع غيره، أو أمره بقلع ضررس فقلع ضرسين، أو قلع غير الذي أمره، فلا يدرى من أيهما مات، فإنه يهدر عنه نصف الدية، ويضمن النصف؛ لأننا لا ندرى من أيهما مات.

وروى محمد بإسناده: عن أبي جعفر عليه السلام عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: ليس على مداوِ ضمان إلا أن يخالف ما أمر به، وأنه ضمنه جناية تعدت. وعن عمر: أنه جعل الدية على عاقلة الخاتنة.

وعن يحيى بن أبي كثير^(١): عن علي -صلى الله عليه- أنه أتى برجل ختن غلاماً فقطع الحشفة فمات الغلام، فضمته علي -صلى الله عليه- الدية.

وعن ابن أبي رافع، عن علي -صلى الله عليه- قال: من كان طيباً أو متطيباً فلا يتعطب لأحد حتى يتخذ براءة بها شهداء، وليجتهد وليتصح.

وعن الشعبي قال: ليس على مداوِ ولا حجام ولا ييطار^(٢) ضمان^(٣).

وعن شريح قال: ليس على مداوِ ضمان.

(١) يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم أبو نصر اليمامي. اختلف في اسم أبيه، وروى عن أنس، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبي نضرة العبدي. وعنه ابنه، والأوزاعي، وهشام الدستوائي وآخرون. وثقوه، وذكروا عنه التدليس والإرسال، توفي سنة (١٢٩هـ)، وقيل: سنة (١٣٢هـ)، خرج له أئمتنا الخمسة والجماعة، قال ابن حبان: كان من العباد إذا حضر جنازة لم يتمش تلك الليلة ولا يقدر أحد من أهله أن يكلمه.

(٢) البيطار: هو البيطري معالج الدواب.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧٩/٦، مصنف عبد الرزاق: ٤٧١/٩.

[٢٧٢٣] مسألة: إذا وقع الجدار على الطريق فعنت به عانت

قال القاسم رحمته: وإذا سقط الحائط المائل فعنت تحته عانت فصاحبه ضامن لما أعنت، إن كان ترك الحائط بعد أن تبين له أنه مخوف، وأنه لا يؤمن سقوطه^(١).

قال محمد: وإذا كان لرجل حائط مخوف أو مائل -يعني إلى طريق، أو دار- فوقع فعنت به عانت في نفس أو مال، فلا ضمان على صاحب الحائط، ولا على عائلته، إلا أن يكون قد تقدم إليه فيه وأشهد على الحائط أنه مائل ففرط عن نقضه حتى وقع، فإنه يضمن ما أعنت من نفس ومال^(٢)، وروي عن شريح وإبراهيم نحو ذلك^(٣).

قال محمد: فما كان من نفس أو ما دون النفس مما تحمله العاقلة فهو على عائلته، ولا كفارة عليه في ذلك، وما كان من مال أو حيوان أو ممالك فهو على صاحب الحائط في ماله حالاً.

وقال قوم: إذا علم صاحبه بميله وأنه مخوف فوقع فعنت به عانت، فهو ضامن، تُقَدَّم فيه إليه أو لم يُتَقَدَّم، وأشهد عليه أو لم يُشْهَدْ.

قال محمد: وإذا كان الحائط مائلاً أو مخوفاً أُجْبِر صاحبه على نقضه، فإن أخذوا في نقضه فوقع على أحدهم فمات، فإنهم ضامنون لدية الميت على عوائلهم، ويبطل عن العاقلة من الدية حصة الميت.

(١) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام): ٣١٠/٢.

(٢) في (ج، س): أو مال.

(٣) وهو قول الحسن، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٥/٦.

قال محمد: حدثنا جعفر، عن يحيى بن آدم - في حائط بين قوم، عشرة بين جماعة وتسعة أعشاره لرجل واحد فوقع على إنسان - : فهو على رؤوس الرجال.

وقال بعضهم: هو بالخصص في الحائط خاصة.

[٢٧٣٤] مسألة: في من أفرع رجلاً فمات

قال محمد: وإذا أفرع رجل رجلاً فذهب عقله، فعلى عاقلة الذي أفرعه الدية، وروي لمحو ذلك عن إبراهيم.

وعن عطاء، عن علي - صلى الله عليه - في رجل نادى صبيّاً فخر ميتاً، قال: يخرمه. قيل لعطاء: فإن نادى كبيراً؟ قال: ما أراه إلا مثله^(١).

قال محمد: وروي عن الحسن البصري، أنه لما انهزم طلحة والزبير يوم الجمل أقبل الناس منهزمين، فمروا بامرأة حامل ففزع من هم فطرحته ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات^(٢)، فوداهما علي - صلى الله عليه - من بيت مال (البصرة).

وقال محمد - أيضاً - فيما حدثنا الحسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه -: في حال رمى بخشب من رأسه، قال: لو مات إنسان من فزعه هذا، وجب على عاقلة الحمال الدية.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٤٣١/٩، بلفظ: من ابن جريج، قال: قلت لعطاء: رجل نادى صبيّاً على جدار أن استأخر، فخر، فمات؟ قال: يروي عن علي، أنه قال: يخرمه، قال: يخرمه. قلت: فنادى كبيراً؟ قال: ما أراه إلا مثله، رادته، فكان يرى أن يخرم.

(٢) ومات المرأة كما يفهم من ما بعده.

وروي عن الحسن البصري، قال: بلغ عمر أن امرأة مُغَيِّبة^(١) يتحدث عنها فبعث إليها، فأثاها الرسول وهي تمخض فخشيت من عمر، فقامت مع الرسول فاشتد بها الطلق فمرت بنسوة فأدخلنها داراً فولدت^(٢)، فانطلق الرسول إلى عمر فأخبره، فقال لجلسائه: ما تقولون؟

قالوا: لا نرى عليك شيئاً، إنما أنت والٍ بلغك عنها أمر فبعثت إليها لتعلم علمها^(٣).

فقال: ادعوا لي أبا الحسن، فأثاه فقال: ما تقول فيمن فعل كذا؟

قال: أرى أن تديه.

قال: إن هؤلاء قالوا: كذا.

قال: إن كان قولهم صادف منك هوى فبئس ما صنعوا، وإن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم.

فقال عمر: لا تجلس حتى تقسمها على قريش، فخرج علي -صلى الله عليه- فقسمها على قريش.

قال محمد: يريد أنه قسمها على عاقلته.

[٢٧٢٥] مسألة: [من نفخ بقمح بين رجلي رجل فضربه فكسر فاه]

روى محمد بإسناده: عن شريح، أنه أتى بغلام قد نفخ في القمع الذي يصب فيه الدهن بين رجلي رجل فضربه الرجل برجله فكسر فاه، فقال شريح: لك

(١) في (س): مُغَيِّبة. وهو تصحيف. والمقصود بالمغيبية هنا التي غاب عنها زوجها.

(٢) من خلال المصادر التي رجعنا إليها ككتاب (كنز العمال) وغيره أنها لما دخلت الدار ولدت بولد صاح صيحتين ثم مات، وهو المقصود بالاستشهاد بهذا الخبر.

(٣) في (س): ما عندها.

عقل الكلب العقور.

قال محمد: يقول: ليس بشيء.

[٢٧٣٦] مسألة: في من استعان صبيّاً أو مملوكاً، فعنت

قال القاسم، ومحمد: وإذا استعان رجل صبيّاً حراً أو مملوكاً صغيراً أو كبيراً بغير إذن أوليائه فعنت، فالمستعين ضامن لما أصيب به^(١).

وروي محمد نحو ذلك عن علي -صلى الله عليه-

وعن حسن بن صالح مثل ذلك.

قال محمد: فأما دية المملوك ففي ماله حالة، وأما دية الصبي الحر فعلى عاقلته.

وروي بإسناده: عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- قال: من استعان^(٢) صغيراً حراً أو عبداً فعنت، فهو ضامن، ومن استعان كبيراً حراً أو عبداً فعنت فلا ضمان عليه^(٣). وعن إبراهيم نحو ذلك.

قال محمد: وإذا استعان رجل صبيّاً بغير إذن أبيه أو وصي أبيه فجنى في ذلك جناية، فهي على الصبي، ويرجع الصبي على من استعانه، وروي عن حسن بن صالح نحو ذلك.

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٠١، برقم (٣٨٢): قال: «من خرق ثوباً لغيره أو أكل طعاماً لغيره، أو كسر عوداً لغيره ضمن، ومن استعان مملوكاً لغيره، ضمن، ومن ركب دابة لغيره ضمن».

(٢) في النسخ المتوفرة لدينا استخدم لفظة: (استعار) مكان: (استعان) ولعله تصحيف. وما أثبتناه هو من مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٥/٦، وهو الصواب كما يؤكد ما رواه الإمام زيد عليه السلام في مجموعه: ٢٠١ رقم (٣٨٢). ويفهم من السياق.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٥/٦.

[٢٧٣٧] مسألة: ضمان أصحاب السفينة

وروى محمد بإسناده: عن عمر بن علي عليه السلام عن علي - صلى الله عليه - في سفينة صدمت سفينة فيها طعام فأفسدته، فضمن علي - صلى الله عليه - أصحاب السفينة الصادمة.

قال محمد: حدثنا علي، عن حميد، عن حسن - في ^(١) سفينة غلبت أصحابها - قال: من فيها ضامن لما أصابت، بمنزلة الراكب على الدابة الجامع.

قال حميد: كل من في السفينة من ملاح، وراكب، ومتكار، وغير متكار، فالجناية بينهم. وإن انفلتت فغلبت ملاحها، فهي بمنزلة الدابة المنفلتة الجامع، والماد للسفينة بمنزلة قائد الدابة.

[٢٧٣٨] مسألة: [من سقط من سطح على رجل فمات]

قال محمد: وإذا سقط رجل من سطح على رجل، فمات المسقوط عليه، فالدية على الساقط على عاقلته.

وإن مات الساقط فلا شيء على الأسفل؛ لأنه بمنزلة الحجر، وروي عن إبراهيم نحو ذلك.

قال الحسن ^(٢): وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه: أن المسقوط عليه ليس هو بجان في جلوسه فيه، وإن كان في جلوسه فيه جناية كانت دية الساقط على عاقلة الآخر.

وروى محمد بإسناده: عن ابن أبي ليلى - في رجل وقع على رجل فمات،

(١) في (ث، س): عن. وما أثبتناه من بقية النسخ.
(٢) في (س): الحسن. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

أو مات أحدهما - قال: أيهما مات عقله صاحبه، وإن ماتا جميعاً فدية هذا على عاقلة ذا [ودية ذا على عاقلة هذا^(١)] ^(٢).

وعن إبراهيم النخعي، عن النبي ﷺ في فارسين اصطدما، قال: «إن ماتا جميعاً فعلى عاقلتهما، وإن مات أحدهما ضمن له الحي على عاقلته» ^(٣).

وعن منصور، عن إبراهيم: أن غلامين كانا يلعبان البهجة - يعني الخطة - فصرع أحدهما الآخر فشج أحدهما وانكسرت ثنية الآخر فضمن علي - صلى الله عليه - الأعلى الأسفل ولم يضمن الأسفل الأعلى ^(٤).

وعن شريح قال: لا يضمن الأسفل أضمن^(٥) الأرض ^(٦).

قال الشعبي: إن مات الأسفل ضمن الأعلى ^(٧).

وعن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كان ناس يلعبون البهجة^(٨) فوثب غلام على آخر فانكسر سن الوائب، وشج الموثوب عليه، ففضى أن يبطل سن الوائب، وضمن شج الموثوب عليه ^(٩).

وعن حماد، عن إبراهيم، عن علي - صلى الله عليه - في غلامين وقع

(١) في (س): ذا.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

(٣) وعن الإمام علي عليه السلام في فارسين اصطدما فمات أحدهما، فضمن الحي الميت. مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٤/٦.

(٤) ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٨٥/٦، ولم يذكر فيه نوع اللعبة.

(٥) في (ث): ضمن.

(٦) في مصنف عبد الرزاق: ٥٣/١٠، عن شريح: أن رجلاً صرع على رجل من فوق بيت، فمات الأعلى، فقال شريح: لا ضمن الأرض، فلم يضمن الأسفل للأعلى، وكان يضمن الأعلى للأسفل.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٦/٦.

(٨) المراد بالبهجة: اللعب بالتراب، وقد تُقرأ بضم أولها وفتحها كما ذكر في (تاج العروس).

(٩) ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٨٦/٦. ولم يذكر نوع اللعبة فيه.

أحدهما على صاحبه فانكسرت ثنيتهما الأعلى وشج الأسفل، قال: يضمن كل واحدٍ منهما دية صاحبه.

قال محمد: هذا هو الصواب كتبه من أصل ابن عمرو.

وعن خلاص: عن علي -صلى الله عليه- أن غلماناً كانوا يلعبون بالأقلة، فقال غلام: حذار، فضرب الأقلة فكسر ثنية غلام، فلم يضمنه علي -صلى الله عليه- وقال: قد حذره.

وعن ابن أبي ليلى - في الرجلين يصطدمان فيموتان جميعاً - قال: أيهما مات فهو على عاقلته، وإن ماتا جميعاً فدية هذا على عاقلة هذا، ودية هذا على عاقلة هذا.

[٢٧٣٩] مسألة: [من استسقى أهل بيت فلم يسقوه حتى مات]

قال محمد: وإذا استسقى رجل أهل ماء أو على باب قوم فلم يسقوه حتى مات عطشاً، فإنهم يائمون، ولا دية عليهم.

وقال محمد - في حديث عمر - في الذي استسقى أهل آيات فلم يسقوه حتى مات، فأغرمهم عمر الدية^(١): بلغنا أن أولئك كانوا أهل ذمة، وكان عمر قد اشترط عليهم الضيافة.

وقال محمد - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - في قوله: من رد سائلاً فقد أشرك في دمه، فقال: هو هكذا إذا كان جائعاً وعلم به.

(١) رواه البيهقي في سننه: ١١٤/٩، عن الحسن.

[٢٧٤٠] مسألة: [من جعل لرجل جعلاً على أن يأتي العريش ليلاً فأتى

العريش فجبن]

قال محمد: ولو أن رجلاً جعل لرجل جعلاً على أن يأتي العريش ليلاً فأتى العريش فجبن فلا دية له، أبطل الأجر الدية، وروى عن الشعبي مثل ذلك.

[٢٧٤١] مسألة: [في الناقة تكون بين أربعة فيعقلها أحدهم فتسقط في بئر فتموت]

روى محمد بإسناده عن حنش^(١): أن ناقة كانت بين أربعة كانت عند أحدهم، فعقلها فسقطت في بئر في الدار فماتت، فاختصموا فيها إلى علي - صلى الله عليه - فقال علي عليه السلام للثلاثة: اغرموا له الربع، فإنه قد حفظ حقه، ولم تحفظوا أنصباكم.

قال محمد: هذا ليس يؤخذ به، ولا يعرف وجهه، فإن كان علي - صلى الله عليه - عليه - قاله فهو أولى بالصواب.

(١) في (س): حيش. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ. تقدمت ترجمته.

باب القصاص

قال القاسم عليه السلام: إذا جرح رجل رجلاً جراحة يمكن أن يقتص منها أو يعرف حدها وقدرها في طولها وعرضها وذهابها في الجسد، أقيد له منها، واقتص له بقدرها طولها وعرضها وذهابها في الجسد، لا يزداد على قدرها، وإن لم يكن يوقف منها على حد معلوم ولم يضبط منها الحد والتقدير، فلا قصاص فيها ولا قود، نحو: المنقلة، والمأمومة، والجائفة، وكل ما يخاف على نفس صاحبها^(١).

قال محمد - فيما روى ابن عامر عنه - : هذا الذي عليه الناس.

وقال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا ضرب رجل رجلاً بسيفه فقتله فإن النفس بالنفس، وإن قتل رجل امرأته عمداً فلا ولياؤها أن يستقيدوا منه، وإذا جرح رجل رجلاً جرحاً فيه قصاص، فللمجروح أن يقتص منه.

قال محمد: مثل: أن يقلع عينه عمداً، أو يقطع يده، أو رجله، أو إصبعه من مفصل، أو سنه، أو أذنه، أو أنفه، أو ذكره، أو أنثيه، أو ضرب فمه فطرح أسنانه كلها، فإن لم يكن في فيه مثلها فعليه الدية فيما بقي دية السن.

وكذلك قال ابن أبي ليلى، وقال: فيها أرش.

(١) وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٢٩١.

قال الحسن، ومحمد: وإن جرحه جرحاً ليس فيه قصاص فللمجروح دية الجراح على الجراح في ماله حالاً، لمحور: الأمة، والهاشمة، والمنقلة، والجائفة. وروى محمد لمحور ذلك: عن إبراهيم، وعطاء.

وقال الحسن - أيضاً - فيما أخبرني أبي، عن محمد بن العطار، عن أبيه، عنه، وهو قول محمد: وليس في شيء من العظام قصاص، إنما في ذلك الدية، يعني مثل: أن يقطع يد رجل من نصف ذراعه عمداً، فلا قصاص، وعليه نصف الدية في ماله.

قال محمد: وهو قول ابن أبي ليلى.

وقال أبو حنيفة: عليه فيما قطع من الذراع حكومة عدل.

وروى محمد بإسناده: عن حذيفة، أن رجلاً ضرب رجلاً بالسيف فقطع ساعده ما دون المفصل، فأتى النبي ﷺ فقال: قِذْنِي، فأبى، وقال: «خذ الدية، بارك الله لك فيها»^(١).

ومن عبد الرحمن العزمي، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - قال: أتني علي - صلى الله عليه - برجلٍ كسر عظاماً فأبى أن يقيده منه، وأخبره حولاً.

ومن عمر، وابن عباس، وإبراهيم، قالوا: ليس في العظام قصاص^(٢).

ومن الحسن، والشعبي قالوا: ليس قصاص في عظم ما خلا الرأس^(٣).

(١) سنن ابن ماجه: ٤٤٦/٢، سنن البيهقي: ١٠٧/١٢.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٤٦١/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٢/٦، ٣٤٣.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٢/٦، بلفظ: «ليس في العظام قصاص ما خلا السن أو الرأس».

وروى محمد بإسناد: عن أبي ضمرة، والسدي - جميعاً - عن جعفر عن أبيه - عليهما السلام - أن علياً - صلى الله عليه - لما ضربه ابن ملجم، قال: أطمعوه، واسقوه، وأحسنوا أساره واحبسوه، فإن صححت فأنا ولي ذلك إن شئت عفوت وإن شئت استقدت^(١).

وعن عبد الرحمن بن أذينة: أنه أقص رجلاً من خَرَصَتَيْن^(٢) في رأسه.

وعن ابن سيرين، قال: مر رجل من الأنصار على النبي ﷺ وهو متعلق فنفض يده ثم طعنه بعود كان معه فخدشه في بطنه، فقال: باسم الله أوجعني يا رسول الله أقدني، قال: «(دونك فاقتد)» فقال: اكشف لي عن المكان الذي خدش، فكشف عن بطنه فقال: «(اقتص)» فقبّل بطنه، ثم قال: أدخرها شفاعة يوم القيامة.

[٢٧٤٢] مسألة: هل يقتل الحر بالعبد؟

قال القاسم رحمته وإذا قتل رجل عبده أو عبد غيره عمداً، لم يقتل به، ولا يقتل حر بعبد على حال.

ذكر عن علي - صلى الله عليه - أن رجلاً قتل عبده على عهد رسول الله ﷺ فضربه مائة، ونفاه سنة، وعى سهمه من المسلمين، ولم يقده به^(٣). وقال: لا يقتل حر بعبد، إنما هو مال من الأموال إذا قتل فإنما فيه قيمته.

(١) سيأتي تحريمه.

(٢) مثني الحرصة، وهي الشجة التي تشق الجلد قليلاً.

(٣) سنن أبي يعلى: ١/ ٤٠٤، سنن الدارقطني: ٣/ ١٤٤.

وقال الحسن بن يحيى رحمته الله - فيما حدثنا محمد بن جعفر التميمي، قال: حدثنا أبو شاذان، قال: حدثنا الحسن بن يحيى، قال: حدثنا نصر، عن محمد بن مروان^(١)، قال: أخبرني أشعث، عن الحسن، عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: من قتل عبداً متعمداً قتلناه به.

قال الحسن بن يحيى^(٢): وبه نأخذ.

وقال الحسن - أيضاً - فيما حدثنا زيد، عن زيد، عن أحمد عنه: وإذا اجتمع الأحرار على قتل عبد أدوا قيمة العبد.

وقال محمد: إذا قتل رجل عبده عمداً مجديداً لم يُقتل به، وعليه العقوبة [لا غير]^(٣)، وكذلك لو قتل أمته، أو أم ولده، أو مدبرة، أو مكاتبه لم يقتل به، سواء ترك المكاتب وفاء لمكاتبته أو لم يترك وفاء، فإن كان ترك وفاء فعليه القيمة للورثة، وإن كان لم يترك وفاء لم يكن عليه شيء من القيمة إلا على ما روي عن علي - صلى الله عليه - أن المكاتب يعتق منه بحساب ما أدى^(٤).

وروي محمد بإسناد: عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا يقاد الرجل من عبده».

وعن عبد الله بن الحسن، عن علي - صلى الله عليه - أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلبه رسول الله ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة عن المسلمين، ولم يقده به^(٥).

(١) محمد بن مروان القطان، ويقال: الذهني، أبو جعفر الكوفي، عن: أبي حازم، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس، ومحمد بن سنان، وأبي كميل، وأبان بن عثمان، والمغيرة بن عبد الله، وزيد بن معدل، وعباس بن عبد الله، وعنه: أبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم، وعمر بن المقدام، وإبراهيم الثقفي، وولده إسحاق. خرج له: النسائي، وأئمتنا الخمسة. [الطبقات: -خ-].

(٢) في (س) كتب فوق هذا الاسم: الحسي نخ.

(٣) ما بين المكوفين ساقط في (ج).

(٤) وقد تقدم ذلك.

(٥) وقد تقدم هذا عن الإمام الأكرم علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي الأعظم ﷺ.

وعن أبي بكر، وعمر، قالوا: لا يقتل الرجل بعبد^(١).

وعن سمرة بن جندب، عن النبي - صلى الله عليه [وآله وسلم] - أنه قال: «(من قتل عبده قتلناه، ومن جدهه جدناه)»^(٢).

قال محمد: ليس الناس على هذا الأخير.

قال فرات: سئل محمد هل يقتل الحر بالعبد؟ قال: نعم.

وقال سعدان: سئل محمد هل يقتل الحر بالعبد؟

فقال: روي عن علي - صلى الله عليه - وابن مسعود أنه يقتل به.

وروي عن علي - صلى الله عليه - من وجه آخر: أنه لا يقتل حر بعبد؛ لأنه مال عليه قيمته^(٣) هذا الذي عندي فيه.

وروي محمد بإسناده: عن الحكم، عن علي - صلى الله عليه - وعبد الله، قالوا: لا يقتل الحر بالعبد.

(١) أخرج البيهقي في سننه: ٥٠ / ١٢: عن عمرو بن شعيب أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يقولان: «لا يقتل المؤمن بعبد، ولكن يضرب، ويطال حبسه، ويحرم سهمه». [وقال:] أسانيد هذه الأحاديث ضعيفة لا يقوم بشيء منها الحجة، إلا أن أكثر أهل العلم على أن لا يقتل الرجل بعبد.

(٢) سنن الترمذي: ١٨ / ٤، سنن النسائي (المجتبى): ٣٨٩ / ٨، سنن ابن ماجه: ٤٥٦ / ٢، مسند أحمد: ٦٣٨ / ٥، وغيرها.

(٣) وأخرج البيهقي في سننه: ٤٦ / ١٢، عن عامر قال: قال علي - رضي الله عنه -: «من السنة أن لا يقتل حر بعبد». وهو عن عامر عن علي عليه السلام في سنن الدارقطني: ١٣٣ / ٣، بلفظ: «من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر، ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد».

وعن عبد خير، والشعبي، والضحاك عن علي -صلى الله عليه- قال:
لا يقتل حر بعبد^(١).

وعن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز مثل ذلك^(٢).

وعن جابر، عن الشعبي، عن علي -صلى الله عليه- قال: من السنة أن
لا يقتل حر بعبد^(٣).

قال محمد: الذي عليه الناس: أنه يقتل بعبد غيره [ولا يقتل بعبد]^(٤).

وروي عن الشعبي، وسفيان، وأبي حنيفة، وأصحابه مثل ذلك.

وعن إبراهيم، والحكم، وحسن بن صالح، قالوا: يقتل بعبد
وعبد غيره^(٥).

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ولا يقتل رجل بعبد يملك بعضه.

[٢٧٤٣] مسألة: إذا مثل رجل بعبد

قال محمد: وإن مثل رجل بعبد، أو أمته، أو وسمه بنار، أو عذبه بمحديد
أو بنار حتى أتلّف بعض جسده، فينبغي للإمام أن يعاقبه عقوبة شديدة،
وجائز للإمام أن يعتقه عليه، ليس في الإسلام مثله.

(١) انظر: سنن البيهقي: ٤٦/١٢، وما رواه الضحاك هو عن ابن عباس عن النبي ﷺ في: سنن
البيهقي: ٤٧/١٢، سنن الدارقطني: ١٣٣/٣.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٤/٦، ٣٧٠، سنن البيهقي: ٤٧/١٢.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٤/٦، سنن البيهقي: ٤٦/١٢، سنن الدارقطني: ١٣٣/٣.

(٤) وهو قول سفيان في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧٠/٦.

(٥) ما بين المعكولين ساقط في (ج).

وروي عن الحارث المكلبي: أن رجلاً وسم عبداً له في وجهه، فأعتقه علي -صلى الله عليه-^(١).

وبلغنا: أن رجلاً أقعد أمة له على مقلَى فاحترق عجزها فرفع ذلك إلى عمر، فأعتقها، وأوجعه ضرباً^(٢).

[٢٧٤٤] مسألة: هل يقتل مسلم بذهبي؟

قال محمد: سألت أحمد بن عيسى: هل يقتل المسلم بالمعاهد؟ فهاب ذلك، فذكرت له حديث ابن البيلماني^(٣) عن النبي ﷺ أنه أقاد من مسلم لمعاهد، وقال: «أنا أحق من وفى بدمته»^(٤).

وعن علي بن أبي طالب -صلى الله عليه-، وعن علي بن الحسين عليهما السلام نحو ذلك^(٥)؟

فقال: وقد روي غيره.

(١) وفي الأدب المفرد: ٦٤/١: عن الحسن: أن رجلاً أمر غلاماً له أن يسنو على بعير له فنام الغلام، فجاء بشعلة من نار فألقاه في وجهه، فتردى الغلام في بئر، فلما أصبح أتى عمر بن الخطاب فرأى الذي في وجهه فأعتقه.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٤٣٨/٩.

(٣) عبد الرحمن بن البيلماني، مولى عمر، عن عمر، وابن عباس، وعنه: أبيه، وزيد بن أسلم، وثقه ابن حبان، واحتج به الأربعة.

(٤) وروي نحو هذا في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٢/٦، سنن البيهقي: ٤٠/١٢، سنن الدارقطني: ١٣٥/٣.

(٥) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في «المجموع الفقهي والحديثي» ٢٣٤، برقم (٥٢٤): «أنه قتل مسلماً بذهبي، ثم قال: أنا أحق من وفى بدمه محمد».

وقال القاسم: إذا قتل المسلم ذمياً أو كافراً لم يقتل به، سواء قتله عداوة أو عماية^(١)؛ لأن الله سبحانه إنما جعل فيه الدية والكفارة، وهكذا ذكر عن علي، عن النبي ﷺ

وقد قال قوم: إنه يقتل به وليس بشيء^(٢).

وقال محمد - فيما حدثنا الحسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقتل مؤمن بكافر»^(٣).

وروي عنه - من وجه آخر - أنه قال: «يقتل به».

وقال محمد - فيما حدثنا علي، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه - : وإذا قتل المسلم ذمياً قتل به.

وروي محمد بإسناده: عن [ابن]^(٤) اليلماني^(٥) أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً ذمياً فأقاده النبي ﷺ به وقال: «أنا أولى من وفي بذمته»^(٦).

وعن سعيد بن جبير قال: إنما قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل مسلم في الإسلام بدم أصابه في الجاهلية».

وعن علي بن الحسين - عليهما السلام - وإبراهيم النخعي، قال: يقتل المسلم بالمعاهد^(٧).

(١) غيلة، في (الأحكام): ٣٠٢/٢.

(٢) رواه الإمام الهادي إلى الحق، عن أبيه، عنه ﷺ في (الأحكام): ٣٠٢/٢.

(٣) سنن أبي داود: ٨٩/٢، ٥٨٠، سنن ابن ماجه: ٤٥٥/٢.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من (س) ظ. وهو الصواب كما تقدم.

(٥) أي: عبد الرحمن بن اليلماني.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) عن إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٣/٦.

قال إبراهيم: يقتص من المسلم بالرجل من أهل الصلح.

وعن عمر: أنه قتل رجلاً من المسلمين برجل من أهل الحيرة.

وعن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: يا أمير المؤمنين هل عندكم كتاب تقرأه؟

قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم يعطيه الله رجلاً مسلماً، أو ما في هذه الصحيفة.

قلت: وما فيها؟

قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر^(١).

وعن عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ قال في خطبته وظهره إلى الكعبة: «لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(٢).

وعن مكحول قال: أراد عمر أن يقتل مسلماً بدمي، فقال زيد [بن ثابت]: أقتل أخاك بعبدته؟ فتركه.

وعن عطاء، وابن أبي ليلى، وسفيان، قالوا: لا يقتل المسلم بالدمي.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: يقتل به.

قالوا: ولا يقتل بكافر له عهد وميثاق.

(١) البخاري: ٥٣/١، ١١١٠/٣، سنن النسائي (المجتبى): ٣٩٢/٨.

(٢) مسند أحمد: ٣٧٦/٢، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

[٢٧٤٥] مسألة: [فيما يقتص للذمي من المسلم]

وعلى قول أحمد بن عيسى، والقاسم: لا يقتص للذمي من المسلم في النفس، ولا فيما دون النفس، ولكن عليه الدية حالة في ماله.

وروى محمد بإسناده: عن إبراهيم - وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه - : يقتص له منه في النفس وفيما دون النفس.

وهن سفيان قال: يقتص له منه فيما دون النفس، ولا يقتص له منه في النفس.

[٢٧٤٦] مسألة: [في من قتل في الحرم]

قال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً في الحرم عمداً، أو جرحه جرحاً فيه قصاص، اقتص منه في الحرم لا خلاف فيه، وكذلك إن ارتد في الحرم قتل في الحرم، وكذلك إن وجب عليه حد في الحرم، لحو: أن يسرق، أو يشرب خمرأ، أو يزني، فإن الإمام يقيم عليه الحكم في الحرم أو حيث كان.

[٢٧٤٧] مسألة: [في من قتل خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم]

قال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً عمداً خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم، أو قطع الطريق وقتل النفس وأخذ المال، أو زنى وهو محصن ثم لجأ إلى الحرم، فإن الإمام يخرجهم من الحرم فيقيم فيه الأحكام خارج الحرم.

قال محمد: وإذا ارتد الرجل خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم، فإن الإمام يقتله في الحرم وإن شاء قتله خارج الحرم، ولا يتركه يلحد في الحرم طرفة عين.

وإذا دخل إلينا قوم من أهل الحرب بغير أمان فلما طلبوا لجأوا إلى الحرم، فإن الإمام يخرجهم من الحرم، ثم يمضي فيهم ما يلزمهم من الحكم، والإمام غير فيهم: إن شاء قتلهم، وإن شاء استرقهم.

[٢٧٤٨] مسألة: [من جنى جنابة دون النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه]

وإذا جنى رجل جنابة دون النفس خارج الحرم، لمحو: سرقة، أو شرب خمر، أو قذف محصنة، أو زناً وهو غير محصن، أو جراحة فيها قصاص، لمحو: قطع يد أو رجل عما لا يأتي على النفس ولمحو ذلك ثم لجأ إلى الحرم، فالإمام غير فيه: إن شاء أقام عليه الحد والحكم في الحرم، وإن شاء [أقامه]^(١) عليه خارج الحرم، كل ذلك قد قاله العلماء.

وأحب ذلك إلينا: أن يخرج خارج الحرم يقام عليه الحد، لما روى عن ابن عباس - فيمن قتل خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم - : أنه لا يؤوى، ولا يجالس، ولا يطعم، ولا يسقى، ولا يبايع، ولا يشارى، ويضيق عليه حتى يموت، أو يعرض فيخرج من الحرم، فإذا خرج أقيمت عليه الأحكام خارج الحرم.

قال ابن عباس: ومن أحدث فيه حدثاً أخذ بمحدثه.

وعن الحسن قال: إذا أصاب المحرم حداً أقيم عليه، إلا القتل فإنه ينظر به حتى يفرغ من حجه.

(١) ما بين المعكوفين من النسختين (س، ج). وفي بقية النسخ: أقام. والصواب ما أثبتناه.

[٢٧٤٩] مسألة: إذا قتل مسلم^(١) مسلماً في دار الحرب عامداً، هل يقتص منه؟

قال محمد: وإذا دخل رجلان مسلمان دار الحرب من غير إذن الإمام، فقتل أحدهما صاحبه عمداً في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام، فعليه الدية - يعني في ماله - ولا يُقتل به؛ لأنه قتله حيث لا تجري عليه أحكام الإسلام، وإن كان القتل خطأ فعليه الكفارة [والدية].

وكذلك إذا أسلم قوم من أهل الحرب في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً عمداً، فلا قصاص بينهم، وعليهم الدية في أموالهم، وإن كان القتل خطأ فعليه الدية والكفارة.

وإن أسلم رجل من أهل الحرب في دار الحرب فقتله رجل مسلم في دار الحرب - وهو لا يعلم بإسلامه - فعليه الكفارة ولا دية عليه، قال [الله]^(٢) سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾^(٣) [النساء: ٩٢] وهو الرجل من أهل الحرب يُسلم في دار الحرب^(٤) فهو مؤمن، وقومه لنا عدو، وروي عن إبراهيم، وعكرمة نحو ذلك^(٥).

(١) في (ث): المسلم.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (س).

(٣) الآية: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيمَا هُنَّ مَتَاعَاتٍ فَمَا يَكْفِيهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْفِيَهُمْ ذَلِكَ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

(٤) أو في دار الإسلام لا فرق.

(٥) انظر: سنن البيهقي: ١٢/١٣٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٤٤٦، وجاء فيه أيضاً ٧/٦٩٦، عن إبراهيم: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾: الرجل يُقتل وقومه مشركون ليس بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد فتحرير ربة مؤمنة، فإن قتل مسلم [رجلاً] من قوم مشركين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد فعليه ربة مؤمنة وتؤدى دية إلى قومه الذين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فيكون ميراثه للمسلمين، ويكون عقله عليهم لقومه المشركين الذين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فيرث المسلمون ميراثه ويكون [عليهم] عقله لقومه؛ لأنهم يعقلون عنه.

[٢٧٥٠] مسألة: إذا أصاب المسلم حداً في دار الحرب، هل يحد في دار الإسلام؟

وعلى قول محمد: إذا زنى مسلم في دار الحرب، أو سرق، أو قذف، أو شرب، أو جرح جرحاً فيه قصاص، فلا يقام عليه الحد بأرض العدو، ولا يقتص منه في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام، فإذا رجع ورفّع إلى الحاكم أقام عليه الحدود كلها؛ لأن العلة عنده التي منعت من إقامة الحد بأرض العدو: هي مخافة أن يلحق بأرض العدو، فإذا رجع إلى دار الإسلام فقد زالت العلة؛ لأنه قال: ولا تقام الحدود بأرض العدو، ويخاف أن يلحق الذي يقام عليه الحد بأرض العدو.

[٢٧٥١] مسألة: هل عمد الصبي، والمجنون خطأ؟

قال القاسم، ومحمد: وعمد الصبي والمجنون خطأ، وجنايتهما على عواقلهما^(١).

وروى محمد بإسناده: عن علي^(٢) -صلى الله عليه- وعن أبي بكر، وعن إبراهيم، والشعبي، والحسن البصري، والحكم، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح نحو ذلك^(٣).

قال محمد: ولو أن صبيّاً ومجنوناً قتلأ أباهما، كانت الدية على عاقلتهما، ويرثان من دية أبيهما وماله.

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٢٩٦.

(٢) أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٣، برقم (٥١٧): قال: «عمد الصبي وخطأه سواء كل ذلك على العاقلة، وما كان دون السن المرصحة فلا تعقله العاقلة».

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٧٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٥٩.

ولو أن رجلاً دخل عليه مجنون في ملكه فحمل عليه بسيفه فدفعه الرجل عن نفسه برمح كان في يده فطعنه فقتله، فلا شيء على الرجل، وإن كان المجنون دخل عليه في غير ملكه، فعلى الرجل الدية في ماله حالة.
وقال أبو حنيفة، وأصحابه: في ثلاث سنين.

[٢٧٥٢] مسألة: [في الأعور يفتأ عين الصحيح عمداً]

قال القاسم، ومحمد: وإذا فقا الأعور عين الصحيح عمداً، قيّد منه، وإنما العين بالعين.

قال القاسم: وإن أراد الدية فله نصف الدية^(١).

قال محمد: وإذا فقا الأعور عيني صحيح عمداً، فقتت عينه الصحيحة، وعليه دية الأخرى في ماله حالة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: تؤخذ منه في ثلاث سنين.

وقالوا - في الصحيح يفتأ عين الأعور - : الأعور^(٢) بالخيار: إن شاء فقا عينه، وإن أراد الدية فإن له نصف الدية.

وروى محمد بإسناده عن الشعبي نحو ذلك.

وعن حسن بن صالح قال: تُفَقَأُ اليمنى باليسرى إذا لم يكن له يسرى؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ..﴾ [البقرة: ٤٠].

وعن ابن أبي ليلى - في العين الفاسدة - قال: إن كان يبصر بها، أقيّد منه.

(١) رواه الإمام الهادي، عن أبيه، عنه عليهم السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٩٤.

(٢) بعد فقا عينه قد صار أصمى ولم يعد أعور.

[٢٧٥٣] مسألة: القصاص بين الرجل والمرأة

قال القاسم رحمته الله في رجل قتل امرأة قال: قد اختلف في هذا:

عن علي - صلى الله عليه - ذكر عنه أنه قال: لا يقتل رجل بامرأة^(١)؛ لما فرق الله بينهما من الفضيلة والدية.

وذكر عنه - أيضاً - أنه قال: إذا^(٢) أراد أولياء المرأة القتل أعطوا أولياء القاتل نصف دية ثم قتلوه إن شاءوا^(٣)، وليس هذا ثابتاً عندنا عنه رحمته الله.

وقد قال كثير من التابعين: إن بينهما قصاصاً في الجراحات، وقال آخرون: لا قصاص بينهما.

وقال القاسم - فيما روى داود عنه -: وذكر عن عبد الله بن الحسن رحمته الله أنه قال: لا يقتل رجل بامرأة.

[وقال الحسن^(٤)] - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : بين الرجل والمرأة القصاص في النفس وفيما دون النفس.

[و] قالوا: وإذا قتل رجل امرأته متعمداً قُتل بها، وإذا قلع عينها أو قطع يدها أو قلع عينه أو قطعت يده، اقتص لكل واحد منهما من الآخر.

وروي بإسناده^(٥): عن علي - صلى الله عليه - وعن إبراهيم، والشعبي، وعمر بن عبد العزيز، والحكم، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، وسفيان، نحو ذلك.

(١) وروي نحو ذلك عن إبراهيم، وجابر، والشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٥ / ٦.

(٢) في (ج): إن.

(٣) قال الإمام الهادي رحمته الله في (الأحكام) ٣٠١ / ٢: «يخير أولياء المرأة، فإن أحبوا دفعوا إلى أولياء القاتل نصف الدية، وقتلوا القاتل بمراتهم، وإن أحبوا قبلوا خمس مائة دينار، وهي نصف الدية، وخلوا عن الرجل، وهذا قول علي بن أبي طالب رحمته الله».

(٤) ما بين المكوفين ساقط في (ث).

(٥) أي: محمد بن منصور المرادي.

وروي عن الشعبي، عن علي -صلى الله عليه- قال: القصاص بين الرجل والمرأة في النفس وفيما دون النفس^(١).

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: بينهما القصاص في النفس وليس بينهما قصاص فيما دون النفس^(٢) وفي ذلك الدية.

قال حسن بن صالح: وإن اجتمع رجال على قتل امرأة عمداً، قتلوا كلهم قلوباً أو كثروا.

قال سعدان: قال محمد - في رجل قتل امرأة متعمداً - : يروى عن علي: أن ولي المرأة بالخيار إن شاء قتل الرجل وأدى إلى ورثته خمسة آلاف [درهم] من ماله في ثلاث سنين، وإن شاء أخذ نصف دية الحر خمسة آلاف.

وروي بإسناده: عن السدي، عن عبد خير، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك.

وعن ورقاء الجعفي، عن الزبرقان، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك. [وعن الشعبي، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك]^(٣).

(١) لفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٣، برقم (٥١٨): قال: «لا قصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس، ولا قصاص فيما بين الأحرار والعبيد فيما دون النفس». وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٤٥١/٩: عن إبراهيم، عن علي قال: «ما كان بين الرجل والمرأة ففيه القصاص من جراحات، أو قتل النفس، أو غيرها، إذا كان عمداً».

(٢) وهو قول حماد في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٥/٦، ٣٦٦.

(٣) ما بين المكونين ساقط في (ب).

[٢٧٥٤] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، أو خطأ

قال أحمد بن حنبل، والقاسم بن إبراهيم، ومحمد، والحسن - في رواية ابن المجذر عنه^(١) - : وإذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً قُتلوا به، وكل قاتل.

قال القاسم رحمته - في رواية داود عنه - : وإذا قتل جماعة رجلاً، قُتلوا به؛ لأن القتل منهم كلهم لا من بعضهم^(٢)؛ لأن القتل لا يتجزأ ولا يتبعض. وقد قيل عن علي - صلى الله عليه - : «لا يقتل اثنان بواحد» وليس ذلك بالثابت عنه الذي يلزم قبوله.

قال الحسن رحمته - فيما أخبرني أبي عن محمد بن المجذر، عن أبيه، عنه - : ولو قتل مائة رجل رجلاً واحداً قُتلوا به، إلا في الحرب ليس في الحرب قود، [يعني في حرب المتأولين]^(٣).

وقال محمد: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، فلولي المقتول أن يقتل الجماعة، وله أن يقتل بعضهم ويعفو عن بعضهم، وله أن يصالح بعضهم ويعفو عن بعضهم.

وقال في حديث علي - صلى الله عليه - لا يقتل اثنان بواحد: وجهه: أنه لا يقتل غير القاتل كقول النبي ﷺ: «لأقتلن بجمزة سبعين منهم»^(٤)

(١) الضمير يعود إلى الحسن، وقد يصوبه البعض بـ(عنهم) أي: من الأئمة الأربعة وليس كذلك، إنما هو كما أوضحنا، وعليه تبني جميع المسائل كما أشرنا في التنبهات.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٣٠٥/٢.

(٣) ما بين المكوفين ساقط في (ج).

(٤) مستدرک الحاكم: ٢١٨/٣، المعجم الكبير: ١٤٣/٣، وهو فيهما بلفظ: «والله لأمثلن سبعين منهم مكانك... الخ».

فأنزل الله - عز وجل - : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]
وكذلك قال علي - صلى الله عليه - حين قيل له: لنبيدن خضراء من يقتلك،
فناشدهم أن لا يقتلوا غير قاتله.

وروى محمد بإسناده^(١) عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: لو قتل أهل
صنعاء رجلاً قُتلوا به. وعن عمر مثل ذلك.

وعن ابن إسحاق، عن^(٢) سعيد^(٣) بن وهب، قال: أتى نفر شريحاً فقالوا: إن
صاحباً لنا خرج مع هؤلاء القوم وإنهم رجعوا ولم يرجع، وإنا قد اتهمناهم.

فقال شريح: أيمانهم بالله ما قتلنا، ولا نعلم قاتلاً، فلم يرضوا بذلك، فأتوا
علياً فقصوا عليه القصة.

فقال علي: لنقيم بينة من غيرهم وأنه فارقهم بمكان كذا وكذا وإلا فقد
نطقوا، ففرق بينهم فاعترفوا أنهم قتلوه وأخذوا ماله.
فقال: أنا أبو الحسن القرم^(٤).

وعن ابن سيرين، عن شريح، قال: خرج ثلاثة في سفر، فرجع اثنان وبقي
واحد، فجاء أولياؤه بالرجلين إلى شريح فقال: الشاهدان^(٥) ذوا عدل أنهما
قتلاه، ثم ارتفعوا إلى علي - صلى الله عليه - فأخبروه أن شريحاً قال: شاهدان
ذوا عدل، فقال لهم علي - صلى الله عليه - : أهون السعي السريع، لو كان

(١) في (س): بإسناده.

(٢) في بعض النسخ المخطوطة: وعن. ولعل الصواب ما أثبتته من النسخة (د).

(٣) في (ج): وسعيد.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٢ / ٦. ومعنى القرم هنا: السيد المعظم.

(٥) لعل الأصوب: شاهدان.

شاهدان ذوا عدل لم يقتل الرجل، ففرق علي بينهما فاعترفا، فدفعهما إلى أولياء المقتول^(١).

قال ابن سيرين: إن للإمام شيئاً ليس هو للقاضي.

قال: وإذا اجتمع جماعة على قتل رجل خطأ فعليهم دية واحدة على عواقلهم، وعلى كل واحد منهم كفارة عتق رقبة، فمن لم يجد منهم عتق رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين.

[٢٧٥٥] مسألة: [من جرح رجلاً عمداً أو خطأ فلم يزل منها مريضاً حتى مات بشهادة شاهدين]

روى محمد عن [أبي حنيفة]^(٢)، أنه قال: إذا جرح رجل رجلاً عمداً أو خطأ فشهد شاهدان أنه لم يزل مريضاً منها حتى مات، جازت شهادتهما وقتل به إن كان عمداً، وإن كان خطأ فعلى العاقلة الدية.

[وروى محمد عن الحارث العكلي، والحسن البصري نحو ذلك.

وقال ابن أبي ليلى: لا تقبل شهادتهم على ذلك حتى يشهدوا أنه مات منها.

وروى محمد - أيضاً - من طريق آخر عن ابن أبي ليلى نحو قول أبي حنيفة.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٤٢/١٠: عن ابن سيرين: أن رجلاً قتل، فادعى أولياؤه قتله على رجلين كانا معه، فاختصموا إلى شريح وقالوا: هذان اللذان قتلنا صاحبنا، فقال شريح: شاهدا عدل أنهما قتلنا صاحبكم، فلم يجدوا أحداً يشهد لهم، فخلى شريح سبيل الرجلين، فاتوا علياً فقصوا عليه القصة، فقال علي ثكلتك أمك يا شريح! لو كان للرجل شاهدا عدل لم يقتل، فخلا بهما، فلم يزل يرفق بهما ويسألهما حتى اعترفا، فقتلهما، فقال علي: أوردها سعد وسعد مشتمل. أهون السمي السريع.

(٢) ما بين المعكوفين في (ج): ابن أبي حنيفة. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

وروى محمد بإسناده: عن أبي حمزة، والسري بن عبد الله، عن جعفر، عن أبيه - عليهما السلام - أن علياً - صلى الله عليه - لما ضربه ابن ملجم لعنه الله تعالى قال علي - صلى الله عليه -: أطعموه واسقوه وأحسنوا أساره واحبسوه، فإن صححت فأنا ولي دمي فإن شئت عفوت وإن شئت استقدت^(١).

[٢٧٥٦] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قطع يد رجل عمداً

قال محمد: وإذا اجتمع جماعة على قطع يد رجل، فقول ابن أبي ليلى: تقطع أيديهم، وتناول فيهم قول علي - صلى الله عليه - في اللذين شهدا على رجل بالسرقة فقطع يده بشهادتهما ثم جاء بأخر فقالا: غلطنا بالأول وإنما هو هذا، فشهدا عليه بالسرقة فأبطل شهادتهما في الآخر ولم يقطعه وأغرمهما دية يد الأول في أموالهما، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما^(٢).

وروى محمد عن الشعبي، عن ابن أبي رافع عن علي - صلى الله عليه - لمحو ذلك.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إذا قتل الجماعة رجلاً عمداً قُتلوا به؛ لأن النفس لا تتجزأ، وكل نفس قاتلة. فإذا قطع الجماعة يد رجل عمداً، لم يقطعوا به؛ لأن الأعضاء تتجزأ وكل واحدٍ منهم أخذ بقسطه من الجناية، ولكن يضمنون دية اليد اثلاثاً في أموالهم حائلة، وكذلك إن فقؤوا عين رجل

(١) سنن البيهقي: ٩٠ / ١٢، ٣٥٣، مسند الشافعي: ٣١٣ / ١.

(٢) وقد تقدم تخريجه.

في قولهم. قالوا: وإن قطع رجل يمين رجلين عمداً كان لهما أن يقطعا يده اليمنى، ويضمنا دية يمين بينهما^(١).

وروى محمد: عن ابن أبي ليلى، قال: تقطع يمينه وشماله لهما.

قال أبو حنيفة، وأصحابه: فإن عفا أحدهما كان للآخر أن يقتص.

[٢٧٥٧] مسألة: إذا قتل رجل واحد جماعة

قال محمد: وإذا قتل رجل رجلين متعمداً فلاولياء القتيلين أن يقتلوا القاتل، لا شيء لهم سوى دمه، فإن عفا عنه أحد أولياء المقتولين لم يكن عفو مبطلاً لحق أولياء القتيل الآخر في القصاص، ولم أن يقتصوا، وإنما أوجبنا القصاص على الذي قتل الرجلين وقد عفا عنه أحدهما؛ لأنهم أولياء متفرقون لا يشرك بعضهم بعضاً في الأخذ بالقصاص، ولا في العفو والصلح، فلما عفا أولياء أحد المقتولين جعلناهم كأنهم لم يكونوا، وأوجبنا لهؤلاء ما يجب لهم من القصاص، إذ لم يكن العافون يشركون هؤلاء في مطالبتهم بصاحبهم.

[٢٧٥٨] مسألة: [من أمسك رجلاً لرجل فقتله]

قال محمد: بلغنا عن الشعبي: أن رجلاً أمسك رجلاً لرجل فقتله، فقتل علي - صلى الله عليه - القاتل، وحبس المسك حتى مات، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

(١) أي: تقسم بين الرجلين.

[٢٧٥٩] مسألة: إذا^(١) عفا الولي عن الدم استحق الدية

وعلى قول القاسم رحمته الله: إذا قتل رجل رجلاً عمداً فعفا ولي المقتول عن الدم، وجب له الدية في مال القاتل، إلا أن يعفو عنها^(٢)، يدل على ذلك قوله - فيمن قتل رجلاً عمداً، أو جرحه عمداً -: فليس لولي الدم إلا القصاص أو العفو، وليس هو بالخيار في القود أو الدية، فإن عفا عن الدم سقط حقه، ولا تثبت له الدية إلا برضى ولي الدم، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

[وروى محمد بإسناده: عن الشعبي، عن علي - صلى الله عليه - قال: من عفا عن دم فلا حق له في الدية، وعلى القاتل حصة من لم يعف عن الدية.

ومن عمر، وابن مسعود، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، وحسن بن صالح نحو ذلك.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا قتل عبد حراً عمداً، فأولياؤه بالخيار: إن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا، وليس لهم أن يسترقوا العبد، فإن دفعه إليهم ليقتلوه فعفوا عنه، فالعبد مملوك لسيده على حاله.

وقال بعضهم: الأولياء بالخيار: إن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا، وإن شاءوا استرقوا^(٣).

(١) في (ث): فإذا.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٣٠٤ / ٢.

(٣) ما بين المعكولين من قوله: وروى محمد بإسناده إلى آخر هذه المسألة نقلناه من المسألة الآتية لأنه مرتبط بالمسألة هذه وليس بالتي بعدها.

[٢٧٦٠] مسألة: [من قتل عمداً ثم مات القاتل أو قُتل]

قال محمد - في رجل قتل رجلاً عمداً فمات القاتل، أو قُتل خطأ، أو عمداً بغير إذن ولي الدم -: إنه يبطل دم الأول، ولا شيء لولي الدم الأول، فإن كان القتل عمداً، قتل القاتل الأخير، وإن كان القتل خطأ فعلى عاقلة القاتل خطأ الدية لأولياء المقتول خطأ. هذا الذي عليه الناس قبلنا - يعني أبا حنيفة وأصحابه - وروى نحوه ذلك عن إبراهيم، والشعبي، والحسن.

وقد قال قوم: تكون دية المقتول خطأ لأولياء المقتول عمداً، وكذلك قال محمد - في رجل فُقد عين رجل فلم يقتص من الجاني حتى عمي -: فلا شيء للمجني عليه.

وقال بعضهم: إن كان الإمام قضى له بالقصاص فلم يقتص حتى عمي الجاني، فعليه الدية.

وعن يحيى بن آدم قال: إذا قتل رجل عمداً فقتل رجل القاتل عمداً، ثم جاء ولي القاتل الأول فقال: أنا أمرت هذا بقتله، لم يقبل قوله وقتل القاتل، إلا أن تقوم بينة على قول الولي.

[٢٧٦١] مسألة: إذا عفا المقتول [قبل أن يموت] عن القاتل، هل يسقط عنه الدم؟

قال القاسم رحمته الله - فيما روى داود عنه -: وإذا قتل رجل رجلاً عمداً، أو خطأ، أو شبه عمد، فعفا المقتول فلا عفو له، وإنما العفو فيه إلى أوليائه، ولا حق له بعد موته ^(١)، إنما الدية حق للأولياء وليست بحق له.

وقال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً عمداً فعفا عنه المقتول جاز عفو، وإن لم

(١) المقصود هنا أنه لو جرح شخص ثم عفا عن جرحه ومات من أثر الجراحة فلا عبرة بالعفو؛ لأنه لاحق له بعد الموت، إنما الحق للأولياء، وسيأتي في آخر المسألة تفصيل أكثر.

يعف فإن القتل إنما يجب بعد الموت فذاك إلى الورثة، وإن شاءوا استقادوا، وإن شاءوا عفوا، وإن شاءوا صالحوا. فإذا قطع رجل يد رجل أو رجله أو فقا عينه أو جرحه، فقال المجروح: قد عفوت عن فلان الذي جرحني، أو قد عفوت عن هذه الجناية ثم مات المجروح من الجراحة، فعفوه جائز، ولا قود على الجاني.

وروى محمد: عن ابن أبي ليلى - في رجل شج رجلاً فصالحه على شيء وأبراه من نفسه إن حدث به حدث فلم يزل مريضاً حتى مات - قال: ليس له من ذلك إلا الثلث^(١).

وعن حسن بن صالح قال: دية المقتول خطأ بمنزلة ماله، إن عفا عنها كلها جازت إن كانت الدية ثلث ماله، وإلا جاز منها بقدر ذلك.

[٢٧٦٢] مسألة: إذا قتل رجل رجلاً عمداً، فعفا عنه بعض الأولياء

قال القاسم رحمته الله: وإذا قتل رجل رجلاً عمداً فعفا عنه بعض الأولياء، سقط عنه القتل، وكانت عليه الدية، فإن كان الذي عفا عنه عفا عن القتل والدية جميعاً، سقط عنه من الدية بقدر نصيب الذي عفا، وأعطى الباقي حصتهم من الدية إن قبلوها، وزعم بعض الناس: أن الدم لمن طلب به من الأولياء، وأنه إن عفا بعض الأولياء لم يلزمه، وهذا قول شاذ^(٢).

وقال محمد: إذا قتل رجل رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما عن القاتل، سقط عنه القتل، وبطل القصاص لعفو أحدهما، وللذي لم يعف نصيبه من الدية على القاتل في ماله في ثلاث سنين في كل سنة سدس الدية^(٣).

(١) أي: أنه سقط بموجب المصالحة ثلث الدية وبقي الثلثان للورثة.

(٢) رواه الإمام الهادي، عن أبيه، عن جده عليهم السلام في (الأحكام) ٣٠٤/٢، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٣) هذا إذا كان الوليان متساويان في القسمة.

وقال - في وقت آخر - : هي على الجاني في ماله حالة، وكل ما كان على الجاني في ماله فهو حال، وروي مثل ذلك عن حسن بن صالح.

وروي عن ابن مسعود، قال: إذا عفا بعض الأولياء بطل الدم^(١) ولا يستطيع الآخر أن يأخذ حقه حتى يأخذ معه غيره^(٢).

وكذلك: لو أقر بقتل خطأ، فالدية في ماله في ثلاث سنين.

وينبغي - على قول محمد - : أن تكون كل دية وجبت بنير صلح تجري هذا المجرى^(٣)، فأما إذا صلح الجاني من الجناية على مال فهو حال في مال الجاني.

قال محمد: وإذا كان للمقتول ولدان، وصالح أحدهما القاتل من جميع الدية على مائة ألف درهم، كان الصلح بينهما جائزاً، فإن أجاز الولي الآخر بما صنع صاحبه من الصلح كانت المائة ألف بينهما نصفين، وإن أبى أن يجيز الصلح وطلب القود، فقد جاز الصلح للمصالح وله نصف المائة ألف، وكان للذي لم يجز خمسة آلاف نصف دية الخطأ، عاد الأمر إلى دية الخطأ، وزال القود فلم يكن إليه سبيل، وإنما أوجبنا الدية، وإنما كان له القصاص^(٤) فبطل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ عُيِّنَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْلِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وإنما أبطلنا القصاص عن القاتل الذي عفا عنه أحد الوليين؛ لأن أولياء

(١) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٧٦/٦: عن إبراهيم في رجل قتل رجلاً متعمداً فعفا بعض الأولياء، فرفع ذلك إلى عمر فقال لعبد الله: قل فيها، فقال: أنت أحق أن تقول فيها يا أمير المؤمنين، ثم قال عبد الله: إذا عفا بعض الأولياء فلا قود، يحط عنه بحصة الذي عفا، ولم بقية الدية، فقال عمر: ذلك الرأي، ووافقت ما في نفسي.

(٢) أي: حتى يأخذ الباقيين حقهم.

(٣) يعني: في ثلاث سنين.

(٤) أي: كان له القصاص قبل الصلح.

هذا كأنهم نفس واحدة، كلهم يطلب بحكم واحد في دم واحد، وقد جعل الله حكمه لهم، فلما عفا أحدهم عفا عن حق هو له [و] ليس الذي لم يعف بأحق بالدم من الذي عفا، ألا تراه أنه قد عفا عن قسط من الدم مشاع غير متجزئ فلم يوجب القصاص لهم إذا عفا بعضهم، ولكن للذي^(١) لم يعف بقسط^(٢) نصيبه من الدية على الجاني في ماله؛ لأنه صلح وجناية عمد، لا تعقل العاقلة صلحاً ولا عمداً، وكل ما كان على الجاني في ماله فهو حال. وروي ذلك عن حسن بن صالح.

وقال - وفي وقت آخر - : يؤخذ ذلك منه في ثلاث سنين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وسئل: ما معنى قول الله تعالى: ﴿لَمَنْ عَفَى عَنْهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] ما المعروف للمطالب وقد أخذه حالاً؟

قال: ذلك أن يطلب الطالب برفق ومعروف، وعلى المطلوب أن يؤدي بإحسان، حث الله كل واحدٍ منهما على الإحسان، وروي عن ابن عباس نحو ذلك^(٣).

[٢٧٦٣] مسألة: [في عفو الرجل عن جرح ابنه الصغير]

قال سعدان: قال محمد: وإذا جرح صبي جراحة فعفا أبوه ثم كبر الصبي، فهو عندنا على حقه.

(١) في (ث): الذي.

(٢) في (ث): سقط. وما أثبتناه هو الصواب، أي: له مقدار نصيبه.

(٣) البخاري: ٢/٢٥٢٣، سنن النسائي (المجتبى): ٢/٤٠٥.

وقد روي عن الشعبي أنه قال: عفو الرجل عن شجة ابنه جائز، قرأته في كتاب سعدان بخطه.

[٢٧٦٤] مسألة: إذا قتل رجل وله أولاد صغار، هل ينتظر بلوغهم؟

قال القاسم - وهو قول أحمد بن عيسى - عليهما السلام - ومحمد - : إذا قتل رجل وله أولاد صغار^(١) ينتظر^(٢) بالقاتل بلوغهم، وحُبس لهم القاتل حتى يدركوا، ثم إن شاءوا عفوا، وإن شاءوا قتلوا^(٣).

قال أحمد بن عيسى: وإن كان في الأولياء كبار وصغار ومعتوه، فلكبار أن يقتلوا القاتل ولا يستأنوا بالصغير والمعتوه، وقد قتل الحسن بن علي عليه السلام ابن ملجم ولم يستأن بالصغار - يعني بلوغهم - وقد أوصى علي - صلى الله عليه - أن يقتل ابن ملجم.

قال محمد: وهذا قول أبي حنيفة، وعليه الناس.

وقال ابن أبي ليلى، وحسن بن صالح: لا يقتل حتى يبلغ الصغير، ويصح المعتوه.

وقال محمد: وسئل عن الحسن بن علي عليه السلام أليس قد أقاد من ابن ملجم بأبيه وبعض الورثة صغاراً؟

(١) في (ب): صغاراً.

(٢) في (ث): يتظروا. وفي (ب، س): انتظر.

قال في (أ) مالي أحمد بن عيسى: «ينتظر بهم ويعفوهم واستفادتهم حتى يبلغوا الاحتلام، ويحبس لهم القاتل حتى يدركوا». الأمالي رقم (٢٩١٥) بتحقيقنا.

(٣) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣١٠ / ٢.

فقال: الحكم في هذا مختلف، والابنان البالغان يجوز حكمهما وعفوهما جميعاً، وأيهما عفا جاز عفو، وفي ورثة أمير المؤمنين صلى الله عليه^(١) صفار لا يجوز حكمهم، ولا عفوهم، ولا صلحهم، والحسن بن علي - صلى الله عليه - إمام يجوز حكمه عليهم جميعاً، وهو وصيهم، وهو بمنزلة أبيهم.

قال محمد، وأحمد: وإذا كان بعض الأولياء غائباً فليس لهم أن يقتصروا حتى يحضر الغائب، ويجتمعوا.

وروى محمد بإسناده: عن علي - صلى الله عليه - أنه قال للحسن عليه السلام: إنك ولي هذا الدم فإن عفوت فهو خير، وإن لم تفعل فاضربه ضربة كما ضربني، فضربه^(٢) الحسن عليه السلام ضربة فلم يجز^(٣) عليه فضربه الثانية فقامم الله ماله^(٤).

قال محمد: النفس بالنفس لو ضربه عشرين ضربة جاز إذا كانت الأولى لم تجز^(٥) عليه.

[٢٧٦٥] مسألة: [إذا دفع القاتل إلى الوليين فمات أحدهما]

وروي عن ابن أبي ليلى قال: إذا دفع القاتل إلى الوليين فمات أحدهما وترك ابناً، فإنه يكون بمنزلة أبيه.

(١) في (ب): عليه السلام.

(٢) في (ث): وضربه.

(٣) في (ث): فلم تجز. ولعله: فلم يجز.

(٤) انظر: المعجم الكبير: ٩٧/١.

(٥) في (ث): لم تجز. ولعله: تجهز عليه.

[٢٧٦٦] مسألة: هل للأنثى، والزوج، والإخوة للأم، ولاية في الدم؟

قال محمد في قول الله - عز وجل - : ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾ [الأنعام: ١٦٢] فأولياء الدم الذين يجب لهم القصاص، والعفو، والصلح هم: كل وارث للمقتول من الرجال والنساء، من زوج، أو زوجة، أو أم، أو جدة، أو أخت لأم.

وروى محمد بإسناد عن طاووس، وأبي حنيفة وأصحابه، وحسن بن صالح نحو ذلك.

وعن إبراهيم، والشعبي، وحطاء، أنهم قالوا: من كان له نصيب في الميراث فعفوه جائز.

وعن الشعبي، عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: «لكل وارث عفو في الدم، إلا الزوج والمرأة فلا عفو لهما»^(١).

وعن الشعبي - أيضاً - وابن أبي ليلى، قالوا: إن عفا الزوج والمرأة فعفوهما باطل.

قال الشافعي: ولا عفو لامرأة إلا امرأة لها رحم ماسة وسهم في الميراث. وقال ابن أبي ليلى: لا عفو للمرأة إلا أن تكون عصبية، وإنما العفو والقتل إلى الولد والعصبية، وإن عفا الإخوة من الأم فعفوهما باطل؛ لأنهم ليسوا عصبية.

قال محمد: وليس للأخ مع الأب حق في القصاص كما ليس له معه حق في الميراث.

فإن ترك المقتول أمه وأخاه فإليهما جميعاً القصاص،

(١) وهو قول إبراهيم، والحسن في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧٣/٦.

وإن ترك المقتول عمته وبنت بته، فعلى قول أصحاب التنزيل في ذوي الأرحام، وهو عندنا على قول علي - صلى الله عليه.

فإذا رُفِعَتْ كل واحدة منهما إلى الرحم التي تدلي بها رُفِعَتْ بنت البنت إلى أمها، والعمة إلى العم، فكأنه ترك ابته وعمه، فللبنت النصف وما بقي فللعم، فهما على هذا شريكان في الدم.

فإن ترك خالته وابن عمته فالخالة أولى بالدم، والعفو، والصلح؛ لأنهما في التنزيل بمنزلة الأم [والعمة] ^(١).

وفيها ^(٢) - قول آخر - : إذا اختلفت القرايتان فكانت من قبل الأم ومن قبل الأب، لم يبال أيهما أقرب.

فعلى هذا القول: للخالة الثلث، ولابن العمة الثلثان، والقول الأول أحب إلينا، وأشبه عندنا بالقرآن.

[٢٧٦٧] مسألة: إذا قُتل رجل عمداً ولا ولي له، هل على الإمام أن يقتل قاتله؟

قال محمد في (السيرة): وإذا قُتل رجل عمداً ولا وارث له، فعلى الإمام أن يقتل القاتل، وليس له أن يعفو عنه؛ لأن الإمام بمنزلة الوكيل لجماعة المسلمين القيم بأمورهم، وإنما للوكيل أن يأخذ بحق من وكله، وليس له أن يعفو عن حقه، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه: ليس له أن يعفو، وله أن يصالح على الدية ^(٣).

قال محمد: وكذلك كانت قضية عبيد الله بن عمر حين قُتل الهرمزان،

(١) ما بين المعكوفين في (ث): وابن العمة. وفي (س): شطبت كلمة ابن.

(٢) في (ث، س): وفيها.

(٣) لعله: في حال وجود الولي. لكي يستقيم الكلام عن عدم صحة عفو الإمام في حالة عدم وجود الولي.

[وقد] أوصى عمرُ أن يقتل إن ثبت عليه البيعة بقتله إياه، فلما ولي عثمان وثبتت البيعة أبى أن يُقتَلَ عبيدُ الله، وقال: قد عفوت عنه، فأبى علي - صلى الله عليه - وقال له: لك أن تقتل، وليس لك أن تعفو^(١).

قال محمد: حدثنا حسين بن نصر^(٢)، عن عاصم، عن نوح، عن يونس بن قيس العبدي: أن عبيد الله بن عمر أتى علياً - صلى الله عليه - وهو بالكوفة وقد كان علي قال له يوم قتل الهرمزان: لئن ظفرت بك يوماً من الدهر لأقتلك، فأتى^(٣) حتى دخل عليه بغير أمان، فقال له: إحقِ بِطَيْتِكَ^(٤) فوالله لئن ظفرت بك يدي لأقتلك.

قال محمد: يعني: لأنه لم يجن الجناية في وقت حكم علي، وإنما جنى في حكم غيره، ولم يكن له خصم يطلب بحقه.

ولو أن إماماً قتل رجلاً لا يستوجب القتل، قُتل به، إلا أن يعفو وليه، وقد زالت إمامته بفعله. وإن كان المقتول لا ولي له، فالمسلمون أولياؤه يقتلون.

[٢٧٦٨] مسألة: [من قُتل خطأ وليس له ولياً]

قال محمد: وإذا قُتل رجل خطأ وليس له ولي، فعلى الإمام أن يأخذ الدية، فيجعلها في بيت مال المسلمين فتكون للمسلمين جميعاً، وليس للإمام أن يعفو عن الدية.

(١) وهو بلفظ مقارب في مصنف عبد الرزاق: ٤٧٤/٥، سنن البيهقي: ١٢/١٠٠.

(٢) حسين بن نصر بن مزاحم المُنْقَرِي - بكسر الميم وسكون النون -، روى عن: خالد بن عيسى المكي، وأبيه، وزيد بن المعدل وآخرين. وروى عنه: حسن المزني، وعبد بن منصور المرادي، وأبو الفرج الأصفهاني وغيرهم، وهو من ثقات الزيدية.

(٣) في (ث): فأتاه.

(٤) في (ث): بطيتك. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ، والمراد بذلك امض لوجهك وقصدك وقد ذكر ابن الأثير في كتابه (النهاية): ٣/١٥٣ أنها بالتشديد والتخفيف كما رواه عن الهروي والسيوطي.

وقال نوح: للإمام أن يعفو؛ لأن ديتة بمنزلة رجل أعطاه الإمام عشرة آلاف من بيت المال. وإذا كان القتل عمداً فليس له أن يعفو.

[٢٧٦٩] مسألة: [من أهدى شيئاً مسموماً]

روى محمد بإسناده: عن علي - صلى الله عليه - قال: كنا بجحير فأهدت زينب بنت الحارث^(١) أخت مرحب إلى النبي ﷺ شاة فأكثر له في الذراع السم، فجلس هو وبشر بن البراء بن معرور فأكلا منها، فقال النبي ﷺ: «إن الكتف لتخبرني إنها لمسمومة» فمات بشر بن البراء من يومه فدفعها رسول الله ﷺ إلى ولاية بشر فقتلوا، وذكر الحديث^(٢).

[٢٧٧٠] مسألة: في من قتل رجلاً بحجر، أو عصا

قال القاسم رحمته - فيما روى داود عنه - : وقتل العمد هو [كل]^(٣) ما كان بحديدة أو غيرها مما يكون به القتل، ويعلم أن فيه مقتله إذا اعتمد به صاحبه قتله. قال محمد: وإذا قتل رجل رجلاً بصخرة يقتل مثلها، أو بعمود يقتل مثله بالضربة الواحدة، أقيد به.

وروى بإسناده عن إبراهيم، وابن أبي ليلى، وابن صالح، وابن زياد مثل ذلك. وقال محمد: وإن قال: لم أرد قتله، لم يقبل قوله. وقال أبو حنيفة: لا يقتل، وعلى قاتله الدية مغلظة.

(١) زينب بنت الحارث بن سلام الإسرائيلية، المشهورة بدسها السم للنبي ﷺ .
(٢) والحديث أخرجه: الحاكم في المستدرک: ٢٤٢/٣، والبيهقي في سننه: ٧٠/١٢، ٧١، والدارقطني في سننه: ١٢٠/٣.
(٣) ما بين المكوفين ساقط في (س).

وروى بإسناد: عن طاووس، عن ابن عباس: أن عمر [نشد]^(١) قضاء رسول الله ﷺ في المراتين الهديتين، فجاء زوجها فقال: كنت بينهما فرمت إحداهما الأخرى بمسطح^(٢) فقتلتها وجنينها، فقضى رسول الله ﷺ في جنيها بغرة وأن تقتل^(٣).

وعن عمر قال: يضرب أحدكم أخاه بمثل أكلة اللحم، ثم يرى أن لا قود عليه، والله لا يفعلن ذلك أحد إلا أقدت منه.

وقال محمد - في حديث امرأتي حمل بن مالك^(٤) حين رمت إحداهما الأخرى فالقت جنيماً ميتاً فماتت، فقضى رسول الله ﷺ على عاقلتها بديتها، وقضى في الجنين بغرة^(٥) -

قال محمد: فوجه هذا الحديث: أن الضاربة لم تقتل فيقاد منها، وإنما كان العمود الذي ضربتها به عمود خشب، ولو كان عمود حديد، قُتِلَتْ بها.

وروى محمد بإسناد: عن الحسن البصري، والحكم، وأبي حنيفة - فيمن ضرب رجلاً بعصا حتى قتله -: أنه لا يقتل به، وفيه الدية مغلفة.

وعن إبراهيم، وحماد، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، قالوا: يقتل به.

قال محمد: والناس على هذا.

(١) ما بين المكوّفين من (ب، ج، س) وهو الصواب. وفي بقية النسخ: شهد.

(٢) الْمِسْطَحُّ بالكسر: عمود الخيمة وعود من عيدان الخبثاء. [النهاية: ٧٠٣/٤].

(٣) سنن النسائي (المجتبى): ٣٨٩/٨، سنن ابن ماجه: ٤٤٩/٢، سنن الدارمي: ٦٤٠/٢، سنن البيهقي: ٢٠٠/١٢، وغيرها.

(٤) حمل بن مالك بن النابغة الهدلي، من (هديل)، يكنى أبا نضلة، له صحبة، وهو مدني نزل (البصرة)، وله بها دار. وقال المزني: روى عن النبي ﷺ في دية الجنين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وعنه: عبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وأبو ذر الهروي.

(٥) وقد تقدم تخريج الحديث.

قال ابن أبي ليلى، وحسن: فإن أقلع^(١) عنه وبه رمق فارتث^(٢)، فلا قود فيه.

قال حسن: ولو مات من الضربة الأولى، اقتصر منه، قال: وإن ضربه بعضاً ثم علاه بسيف، فارتث فلم يُدَرَّ من أيهما مات فالدية عليه نصفها عليه في ماله ونصفها على عاقلته^(٣).

وعن إبراهيم قال: إذا خنقه بجبل حتى قتله أفتيد منه^(٤).

وقال الحكم: فيه الدية مغلظة.

وعن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ قال: «لكل شيء خطأ إلا الحديدية»^(٥).

وعنه ﷺ قال: «لكل^(٦) شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش»^(٧).

وعن ابن أبي رافع، عن النبي ﷺ قال^(٨): «العمد الحديدية»^(٩).

(١) في (ج): فإن قطع.

(٢) المرتث: الصريع الذي يشخن في الحرب ويحمل حياً ثم يموت.

(٣) في (ث، ج): فالدية نصفها عليه من ماله ونصفها على عاقلته.

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٢/٦، عن إبراهيم بلفظ: «إذا خنقه حتى يقتله قتل به».

(٥) أخرجه عن النعمان بن بشير الدارقطني في سننه: ١٠٧/٣: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء

خطأ إلا ما كان أصيب بحديدة، ولكل خطأ أرش». وأخرجه أحمد في مسنده: ٣٤٠/٥:

«لكل شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش».

(٦) في (ج): كل.

(٧) وهو بلفظ: «لكل شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش» وفي لفظ: «كل شيء خطأ

إلا السيف وفي كل خطأ أرش». انظر: مسند أحمد: ٣٤٠/٥، ٣٤٥، مصنف عبد الرزاق:

٢٧٣/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٦/٦، سنن البيهقي: ١٢/٦١، وغيرها.

(٨) في (ج): عن علي.

(٩) ما بين المعكوفين ساقط في (ث، ج، س).

(١٠) وأخرج الإمام زيد بن علي رضي الله عنه، بسنده عن الإمام علي رضي الله عنه في (المجموع) ٢٣٢،

برقم (٥١٤): قال: «العمد قتل السيف والحديد، وشبه العمد قتل الحجر والعصا، والخطأ ما

أراد القاتل غيره فأخطأه لقتله». وقد تقدم.

وعن عاصم عن علي - صلى الله عليه - قال: لا قود إلا في حديدة^(١).
وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «قتل العمد قود اليد، إلا أن يعفو أولياء المقتول»^(٢). وقيل: الحجر والعصا ورمانا يكون بينهم دية مغلظة.

وعن الشعبي قال: لو أن رجلاً خرجت النفس من بعض جسده، فقتله رجل خطأ، كانت الدية عليه كاملة^(٣).

[٢٧٧١] مسألة: [في القود]

قال محمد: قال الكوفيون: لا قود في نفس إلا بمحديدة.
وقال أهل المدينة: يقتل بمثل القتلة التي قتله^(٤) بها.
وروى محمد بإسناد: عن [أبي] عاصم عن علي - صلى الله عليه - أنه لا قود إلا في حديدة، ولا قود في نفس ولا غيرها إلا في حديدة^(٥).

(١) وروي نحو ذلك عن الشعبي، وعن إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٦/٦.
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: ٣٠٤/٦: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بلفظ: «العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول». والدارقطني في سننه: ٩٤/٣، بلفظ: «العمد قود اليد، والخطأ عقل لا قود فيه، ومن قتل في عمية بحجر أو عصا أو سوط، فهو دية مغلظة في أستان الإبل».
(٣) وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٤٩/٦: عن عامر - في رجل قتل رجلاً قد ذهبت الروح من نصف جسده - قال: يضمه.
(٤) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: قتل.
(٥) سنن الدارقطني: ٨٧/٣، وهو فيها عن أبي عاصم بن ضمرة، عن الإمام علي عليه السلام، عن النبي الأعظم ﷺ.

وعن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال: «القود بالسيف»^(١).

وعن الحسن البصري، والضحاك قالا: قال رسول الله ﷺ: «لا قود إلا بالسيف»^(٢).

وعن إبراهيم مثل ذلك، وقال: لم يكن من رأيهم المثلة^(٣).

وعن الحسن قال: لا يقاد إلا بمجديدة^(٤).

قال محمد: حدثنا يحيى بن حسان^(٥)، عن وكيع، عن همام بن يحيى^(٦)، عن قتادة، عن أنس: أن يهودياً رضح رأس امرأة بين حجرين فقتلها فريضخ النبي ﷺ رأسه بين حجرين^(٧).

قال وكيع: كذا نقول.

قال محمد: ليس يريد بذلك أنه يرضخ رأسه، ولكن يقتل بها.

(١) تقدم تخريج ما رواه النعمان بن بشير عن النبي الأعظم ﷺ، وأخرج الدارقطني في سننه: ١٠٧/٣: «عن أبي سعيد الخدري: عن النبي ﷺ قال: «القود بالسيف، والخطأ على المائلة».

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٦/٦، سنن البيهقي: ١٠٢/١٢، وهو فيهما عن الحسن.

(٣) انظر قول إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٦/٦.

(٤) وقد تقدم تخريجه عن الحسن.

(٥) يحيى بن حسان عن: وكيع، وعنه: محمد بن منصور.

(٦) أبو عبد الله، همام - بفتح أوله، وشد الميم - بن يحيى الأزدي، العمودي - بمجمة بعد الواو - الصنعاني، ثم البصري، الحافظ. عن: الحسن، وعطاء، ونافع، ويحيى بن كثير، وقاتدة، وابن حمزة، وعنه: ابن مهدي، وحسان، وعفان، وابن هارون، وحجاج بن منهال، وموسى بن إسماعيل، وابن المبارك، ووكيع، وآخرون. خرّج له: الجماعة، وأئمتنا الخمسة إلا الجرجاني، وخرّج له - أيضاً - النرسي. [الطبقات: خ-].

(٧) سنن ابن ماجه: ٤٥٦/٢، مسند أحمد: ٢٨/٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٤/٦، ٣٩١.

وروي عن أنس: أن جارية كان عليها أوضاع لها رضح رأسها يهودي
بمحجر، فدخل رسول الله ﷺ عليها وبها رمق فقال: «من قتلك فلان؟» قالت:
لا برأسها، قال: «قتلك فلان؟» قالت: لا برأسها، قال: «فلان؟» قالت: نعم
برأسها، فأمر به رسول الله ﷺ فقتل بين حجرين^(١).

[٢٧٧٢] مسألة: [في رجلين ضرب كل منهما الآخر فماتا جميعاً]

قال محمد: وإذا ضرب رجل رجلاً بعضاً، فضرب المضروب بالعصا ضارباً
بسيف فماتا جميعاً من الضريبتين، نُظِرَ أيهما مات أولاً، فإن كان المضروب
بالسيف مات أولاً فقد وجب له القود على قاتله، والدم بينهما قصاص،
ولا شيء لأحدهما على صاحبه، لا نعلم في ذلك خلافاً بين الأمة.

وإن كان المضروب بالعصا مات أولاً، فإن أبا حنيفة قال: لورثته الدية
على عاقلة الضارب تؤخذ منهم في ثلاث سنين.

وقال جماعة من العلماء، وأهل الحجاز: الدم بينهما قصاص، لا نبالي
أيهما مات أولاً.

وقال أبو يوسف: الدم بينهما قصاص، ولكن للمضروب بالعصا على
ضاربه أرش الجراحة من وقت ما جرح إلى وقت موت الجراح.

وفي قوله: إن كان أرش الجراحة يكون نصف عشر دية فهو على عاقلة
الضارب، وإن كان أرش الجراحة أقل من نصف عشر دية كان ذلك
على الضارب في ماله حالاً.

(١) البخاري: ٢٠٢٩/٥، سنن أبي داود: ٥٨٨/٢، سنن النسائي (المجتبى): ٣٩١/٨، سنن
النسائي الكبرى: ٢١٩/٤، سنن البيهقي: ٦٢/١٢.

فإن لم يُذَرَّ أيهما مات أولاً، فإن أبا يوسف قال: لورثة المضروب بالعصا على عاقلة الضارب [بالسيف] نصف الدية، ولورثة المضروب بالعصا - أيضاً - على ورثة الضارب [بالسيف] نصف أرش الجراحة من وقت ما جرح إلى وقت ما مات الجراح.

وقال أهل الحجاز جميعاً: لا نبالي أيهما مات أولاً، والدم بينهما قصاص، لا شيء لواحدٍ منهما غير ذلك.

[٢٧٧٣] مسألة: [من جرح رجلاً ثم جاء آخر فقتله]

روى محمد بإسناده عن الحسن البصري - فيمن جرح رجلاً ثم جاء آخر فقتله - قال: على الأول أرش الجراحة، وَيُقْتَلُ به الآخر، فإن كان الأول أصاب منه مقتلاً، قُتِلَ الأول ولا شيء على الآخر.

وعن حسن بن صالح قال: إذا عَلِمَ أنه لا يعيش من الجراحة الأولى، فالأول القاتل.

قال حميد: إن لم يُعْلَمَ من أي الجراحتين مات، كانت الدية عليهما نصفين؛ لأنه قد يموت من الشجة الأولى ويبرأ من الثانية، وقد يبرأ من الأولى ويموت من الثانية.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إذا عدا رجل على رجل فشق بطنه وأخرج حشويه، ثم ضرب رجل آخر عنقه عمداً، فالقاتل هو الذي ضرب عنقه، وكلما فعله [الأول] به عما قد يعيش به يوماً أو بعض يوم ثم يموت، ثم ضرب رجل عنقه في تلك الحال، فالقود على الثاني، وعلى الأول الأرش

ولا قود عليه فيه، فإن كان الأول قد أتى على نفسه ولم يبق منها إلا الاضطراب من الجناية التي جناها عليه، ثم جاء رجل فضرب عنقه عمداً، فالقاتل هو الأول وعليه القود.

[٢٧٧٤] مسألة: [من قطع إصبع رجل فشلت أخرى]

وقال أبو يوسف، ومحمد: وإذا قطع رجل إصبع رجل فشلت إصبع أخرى، فعليه القصاص في المباشرة وحدها، وعليه أرش الأخرى. وقال أبو حنيفة: لا قصاص فيها بوجه، وعليه أرش الإصبعين.

[٢٧٧٥] مسألة: [من قطع يد غيره والقاطع ناقص إصبع]

وعلى قول محمد: إذا قطع رجل يد رجل والقاطع ناقص إصبع، فليس له إلا القود أو الدية، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه؛ لأنه قال: وإذا قطع رجل يد رجل والقاطع أشل، فله القصاص من اليد الشلاء لا شيء له غيره، ويعنيان به: إذا قطع يمين رجل ويمين القاطع شلاء، فله أن يقطع اليد الشلاء، وليس له أن يقطع اليسرى بالشلاء.

[وروي عن حسن بن صالح أنه قال: ليس له أن يقطع اليمنى الشلاء]^(١). ولا تقطع اليسرى باليمنى، فإن قال المقطوع: أنا أرضى بقطع الشلاء، فليس له ذلك، وله الدية.

(١) ما بين المعكوفين غير موجود في (ج)، وموجود في (ب).

[٢٧٧٦] مسألة: [دية اليد الشلاء أو مقطوعة الإصبع]

وقول محمد يدل: على أنه لا تقطع يد صحيحة بيد شلاء أو ناقصة إصبع؛ لأنه روى في اليد الشلاء إذا قطعت: الحكومة، أو ثلث الدية، أو مائة دينار، ولم يذكر في ذلك قصاصاً^(١).

وروي عن حسن بن صالح، قال: إذا قطع يداً أو رجلاً منها إصبع ناقصة أو مقطوعة أو شلاء، لم يكن في هذا قصاص.

[٢٧٧٧] مسألة: [من قطع يد رجل مرتد فأسلم ثم مات منها]

وعلى قول محمد: إذا قطع رجل يد رجل مرتد فأسلم ثم مات منها، فلا شيء على القاطع، وإن قطع يده وهو مسلم ثم ارتد ومات على رده، أو قتل عليها، أو لحق بدار الحرب، فعلى القاطع دية اليد؛ لأنه قال: إذا ارتد رجل عن الإسلام فقتله رجل لم يقتل به، ولكن يعاقب.

[٢٧٧٨] مسألة: [في من قتل ابنه]^(٢)

قال الحسن عليه السلام - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا قتل الأب ابنه عمداً مجديدة، لم يُقتل به.

بلغنا عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «لا يقاد والد بولده»^(٣).

(١) وقد تقدمت هذه الأقوال.

(٢) ما بين المكوفين ساقط في (ج).

(٣) مستدرک الحاكم: ٤/ ٤١٠، المعجم الكبير: ٥/ ١١. وقد تقدم.

قال محمد: سواء كان الابن حراً، أو عبداً، أو ذمياً، وعليه الدية في ماله لورثة المقتول سواء إن كان مسلماً، وإن كان ذمياً فعليه الدية في ماله لورثته، وإن كان عبداً فعليه قيمته لمولاه.

وكذلك لو قتل رجل أحداً من ولد ابته أو ولد ابته وإن سفلوا لم يقتل بهم، وعليه الدية لورثة المقتول إن كان حراً، وإن كان عبداً فعليه القيمة لمولاه.

وكذلك لو قتل العبد أحداً من ولده أو ولد ولده وإن سفلوا عمداً، لم يقتل به عبداً كان المقتول أو حراً، فإن كان المقتول حراً فمولى الأب بالخيار بين أن يدفعه إلى الابن، أو يفديه بالدية، وإن كان المقتول عبداً فمولى الأب بالخيار بين أن يدفعه إلى مولى الابن، أو يفديه بقيمة الابن.

وكذلك لو قتل الذمي أحداً من ولده أو ولد ولده وإن سفلوا، مسلمين كانوا، أو ذميين، أو عبيداً، لم يقتل بهم، وعليه الدية إن كان المقتول حراً، وإن كان عبداً فعليه القيمة، والمجوس وجميع أهل الذمة بمنزلة اليهود والنصارى في جميع ذلك.

[٢٧٧٩] مسألة: في من قتل أباه

قال محمد: وإذا قتل الابن أباه خطأ، فعليه الكفارة، وعلى عاقلته الدية لورثة الأب سواء، وإن قتله عمداً، قُتل به، إلا أن يرث من دية أبيه شيئاً فيزول عنه القود، ويضمن الدية.

مثال ذلك: إذا كان لرجل ثلاثة بنين فقتله أحدهم، فَلِلَّذَيْنِ لم يقتلا أن يقتلا أخاهما بأبيهما، فإن لم يقتصا منه حتى مات أحدهما فقد ورث

الأخرا^(١) الباقيان ما ترك أخوهما^(٢)، وقد كان له نصيب من الدم، فورث القاتل من أخيه بقسط ما كان ورث من دم أبيه، ودرى القود عنه، وعليه من الدية بحساب ما يجب لأخيه من الدية ويؤديها إليه حالة من ماله، ولو كان الأخ الميت خلف ابناً، فلا ميراث للقاتل من أخيه، وللاخ حيثل أن يقتله بأبيه.

وإذا قتل رجل أباه عمداً، وترك المقتول ابناً وبتاً سوى القاتل، وزوجة - وهي أهم - فإنه يُقتَص من الابن ويُقَاد بأبيه، فإن لم يقتل الابن حتى ماتت الأم امرأة المقتول، فقد بطل عن الابن القود بميراثه من أمه مما ورثت^(٣) من دم أبيه، وورث القاتل من أمه خمسي جميع^(٤) ما تركت، فبطل عنه القود، وبطل عنه من الدية بقدر ما ورث من الأم.

وأصل فريضة المقتول من أربعة وعشرين: لامراته الثمن ثلاثة، وبقي واحد وعشرون بين ابنه وابنته سوى القاتل ولا ميراث للقاتل، فلما ماتت الأم وترك ابنيها وابنتها ورثوا جميع ما تركت على خمسة أسهم، لكل ابن سهمان، وللبنث سهم، وفي يدها ثلاثة أسهم لا تنقسم على خمسة، فاضرب خمسة في أصل الفريضة أربعة وعشرين، فيكون مائة وعشرين سهماً في يد الأم من ذلك الثمن خمسة عشر سهماً، وفي يد الابن سبعون، وفي يد البنث خمسة وثلاثون، ولا شيء للقاتل.

(١) في (د): الأخوان.

(٢) في (ب، ج): ما ترك أخوهما القاتل. وما أثبتاه من (س).

(٣) في (ث، س): مما ورث.

(٤) في (ج): أمه حتى جميع. وفي (ث): وورث القاتل خمسي جميع ما تركه.

فلما ماتت الأم وفي يدها خمسة عشر سهماً بين ابنيها وابنتها لكل ابن ستة أسهم، وللبنت ثلاثة أسهم، فبطل عن القاتل من الدية بميراثه من أمه ستة أجزاء من مائة وعشرين وهو نصف عشر الدية، ويؤدي الباقي من الدية إلى أخيه وأخته، إلى أخيه ستة وسبعون من مائة وعشرين من الدية، وإلى أخته ثمانية وثلاثين من مائة وعشرين من الدية.

[٢٧٨٠] مسألة: إذا قتل رجل رجلاً، وكان أحد من ورثة المقتول ولداً للقاتل

قال محمد: ولو أن رجلاً قتل امرأته بمجديدة متعمداً، وله منها ولد ذكراً أو أنثى لم يقتل بها؛ لأن ولده قد ورث من دمها لقول النبي ﷺ: «لا يقاد والد بولده»^(١) وعليه ديتها في ماله مغلفة لورثتها سوى القاتل، فإن كان لها ولد من غيره لم يجب له القصاص لمكان بنيه منها؛ لأنهم شركاؤه في الدم، ولكنه شريكهم في الدية على قدر مورثه - يعني من الدم - فإن لم يكن له منها ولد ولها ولد من غيره، كان لولدها أن يقتلوه بها، فإن مات بعض ولدها قبل أن يقتل فورثه بعض ولد القاتل لم يقتل، وكان عليه الدية.

وكذلك لو قتل امرأة ابنه متعمداً، أو زوج ابنته، أو امرأة ابن ابنته، لم يقتل إذا كان لابنه أو لابنته نصيب من دمه.

وكذلك لو قتل زوج بنته أو زوج بنت ابنه، لم يقتل إذا كان أحد من ورثة المقتول ولداً للقاتل أو ولد [ولد]^(٢) ذكوراً أو إناثاً، درئ القتل عن القاتل، وكان عليه الدية لورثة المقتول.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ث، ج).

وكذلك لو قتل عبداً لابنه، [أو أمة^(١)]، أو أم ولد، أو مدبراً لابنه، لم يُقتل، وكان عليه القيمة.

وكذلك لو قتل مولى لابنه أو مولاه لأبيه، والابن وارثهما، لم يقتل، وكان عليه الدية، فإن كان للمولى وارث غير ابنه فله أن يقتل.

[٢٧٨١] مسألة: إذا اشترك رجل، وصبي، وعبد، في قتل

قال القاسم رحمته الله: إذا اشترك رجل وصبي وعبد في قتل أو جراحة، فأما الرجل فيقتل منه ويقتص، وأما الصبي ما لم يبلغ فلا يقتص منه ودية جنايته على عاقلته^(٢).

وقال محمد: إذا اشترك رجل وصبي في قتل رجل عبداً بسيفين، بطل القود؛ لأن عمد الصبي خطأ وعلى عاقلته نصف الدية، وعلى الرجل نصف الدية في ماله حالة.

وروى محمد بإسناد عن الحسن البصري، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح نحو ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه [إلا أنهم قالوا]: على الرجل نصف الدية في ثلاث سنين.

وقال ابن عامر: قال محمد: وإن كان مع الرجل عصا ومع الصبي عصا أو سيف، فعلى عاقلته كل واحد منهما نصف الدية في ثلاث سنين، وإن كان مع الرجل سيف ومع الصبي عصا أو سيف، فعلى الرجل نصف الدية في ماله حالة، وعلى عاقلته الصبي نصف الدية، أخبرنا بذلك الحسين بن محمد، عن أبي جعفر، عن ابن النجار^(٣)، عن ابن عامر^(٤) عنه.

(١) ما بين المكوفين ساقط في (ث).

(٢) ما جاء في (الأحكام) ٢/٢٩٦، من قول الإمام القاسم بن إبراهيم رحمته الله، وحفيده الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله، هو رجل وصبي اشتركا في قتل أو جراحة عبداً معاً، ولم يذكر عبداً.

(٣) في (ث، س): عن أبي جعفر بن النجار عن عامر، وفي هامش (ب): ولعله ابن النجار.

(٤) في (ج): ابن عباس. والصحيح ما أثبتناه.

قال محمد: إذا اشترك رجل وصبي وعبد في قتل رجل عمداً، بطل القود، وعمد الصبي خطأ وعلى عاقلته ثلث الدية في سنة عند انقضائها، وعلى الرجل ثلث الدية في ماله حالاً، ويقال - لسيد العبد -: ادفع العبد بجنايته أو افده بحصته من الدية وهي الثلث، فإن اختار دفع العبد بجنايته كان العبد لأهل الجناية مملوكاً، فإن شاءوا استخدموه، وإن شاءوا باعوه.

[٢٧٨٢] مسألة: إذا اشترك الأب والأجنبي في القتل

وعلى قول القاسم - في المسألة التي قبل هذه -: إذا اشترك الأب والأجنبي في قتل رجل عمداً، فعلى الأجنبي القود، ولا قود على الأب^(١) وهو قول مالك والشافعي.

وعلى قول محمد: لا قود على واحد منهما، وعلى كل واحد منهما نصف الدية في ماله لورثة المقتول سوى الأب، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

[٢٧٨٣] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، فعفا ولي الدم عن

بعضهم، هل له أن يقتل الباقين؟

قال محمد: وإذا اجتمع عشرة على قتل رجل عمداً، فلولي الدم أن يقتلهم جميعاً، وله أن يعفو عن بعضهم، ويصالح بعضهم، ويقتل الباقين، وإنما لم يبطل القصاص إذا عفا عن بعضهم كما بطل عن القاتل الذي عفا عنه أحد الوليين؛ لأن ذلك دم واحد عَفِيَ عن بعضه وليس له^(٢) بعض، فبطل فيه القصاص إذا دخله العفو، وهذا وجب له دماء قوم كلهم قاتل، فلما عفا عن

(١) باعتباره ابن الأب المشترك مع الأجنبي في القتل وليس رجلاً من عامة الناس فإن القاتلين فيه سواء.

(٢) الضمير يعود على الدم وليس الولي.

دم بعضهم، كان ذلك له؛ لأنه دم قائم بنفسه غير مختزج بدماء الدين لم يعف عنهم، فكان له أن يعفو عن بعضهم، ويقتل بعضهم، ويصالح [بعضهم] ^(١).

[٢٧٨٤] مسألة: إذا ادعى على رجل دم فطلبت يمينه فأبى أن يحلف

قال محمد: وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل وليه عمداً، وأنكر ذلك المدعى عليه ولم يكن للمدعى بيعة، أحلفه المدعى عليه فإن حلف برئ من الدعوى، وإن كان نكل عن اليمين ألزم الدية في ماله حالة.

وذكر عن أبي حنيفة أنه قال: إن نكل عن اليمين حبسه أبداً حتى يقر فيقاد منه.

[٢٧٨٥] مسألة: إذا ادعى أولياء الدم على رجل أنه قتل قتيلاً خطأ، وقال

القاتل: قتلته عمداً [أو العكس]

قال محمد: وإذا رمى رجل رجلاً بسهم أو برمح فقتله ثم ادعى الخطأ وأنه لم يتعمد ذلك، فلا يقبل قوله - يعني: إذا قامت عليه البيعة - ولولي المقتول أن يستقيد، وإن كان جرحه جرحاً فيه قصاص، فللمجروح أن يقتص منه، وإن جرحه جرحاً ليس فيه قصاص، فللمجروح أرض ذلك على الجراح في ماله حالاً، وإن كان يرمي في عرض سباق فأصاب بعض النظر فقتل أو جرح، لزمه ذلك في الحكم، ودرى الحد في مثل هذا، والصلح حسن.

وروى محمد: عن حميد، ويحيى بن آدم - وهو قول محمد، أنهما قالوا -: وإذا أقر القاتل أنه قتل خطأ وادعى أولياء المقتول أنه قتلته عمداً، فقد أقر لهم بالدية، وقد برءوه منها، فإن قبلوا الدية فهي في مال القاتل، وإلا فهو موقوف حتى يأتوا ببيعة على العمد فيقاد منه، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه،

(١) ما بين المكوفين ساقط في (ج).

وقالوا: إن أقر بالعمد وادعوا الخطأ فلا شيء عليه.

وعن ابن أبي ليلى، قال: إن قتل خطأ ولم يكن له بينة بأنه قتل خطأ فلا يقر به، وواسع له أن يحدد؛ لأنه إن أقر لزمه في ماله، وإنما هو على العاقلة.

وقال يحيى - في رجلين شهدا على رجل أنه قتل رجلاً لا يدرى بأي شيء قتله -: [فإن قال الولي: قتله بمحديدة^(١) فلا أرى له شيئاً، وإن قال: ضربه بعضاً فقتله^(٢)] فعلى العاقلة الدية.

وعن حسن بن صالح، قال: إذا أقر رجلان: أنهما قتل رجلاً عمداً فادعى الأولياء على أحدهما دون الآخر، لزمه ما قال الأولياء، وبرئ الذي برؤوه. قال حميد: وقول حسن عندي في الخطأ مثله.

[٢٧٨٦] مسألة: [من رمى رجلاً فأصاب آخر]

وعن ابن أبي ليلى في رجل رمى رجلاً فأصاب رجلاً [آخر]، فقال الأولياء: إنه عمد، ولم يشهد الشهود إلا بالإصابة، قال: عليه اليمين بالله إنه خطأ وما أراد.

وعن يحيى بن آدم - في رجل رأى سواداً بالليل فحسبه سباعاً فرماه بسهم فقتله فوجد المقتول رجلاً - فقال: هذا عندي عمد؛ لأن الدُّرء أحسن إذا كان شبهة، والدية في ماله، ولم يختلف فيه: أنه إذا درئ عنه أن الدية عليه.

(١) في (ب): محاد.

(٢) ما بين المكوفين ساقط في (ج، س).

[٢٧٨٧] مسألة: هل لبعض الأولياء أن يقتص دون الباقيين؟

قال أحمد بن عيسى رحمته الله: إذا قُتل رجل وله أولياء بالغون وبعضهم غائب، فلا يُقتل القاتل حتى يحضر الغائب منهم.

قال محمد: هذا الذي عليه الناس - يعني أصحاب أبي حنيفة -.

قال محمد: وليس لبعض الأولياء أن يقتص دون الباقيين، فإن جهل واقتص من القاتل دون الباقيين فقد أساء في ذلك ويعاقب، ولا شيء عليه من دية ولا غيرها، وإن أذن الأولياء لبعضهم أن يقتص جاز له أن يقتل القاتل.

[٢٧٨٨] مسألة: إذا جرح رجل رجلاً، هل يقتص له في الحال أو بعد ما يبرأ الجرح؟

روى محمد بإسناده عن يزيد بن ركانة أن رجلاً وجأ رجلاً بقرن في فخذ، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أقدني من فلان، فقال له النبي ﷺ: «ارجع حتى تنظر إلى ما تنتهي إليه رجلك» فأبى وتعجل القود. فبرئت رجل المستقادم منه وعنت رجل المستفيد فأتى النبي ﷺ فحكى له ذلك فقال: «ارجع فلا حق لك أو لا شيء لك»^(١).

وعن الشعبي، وحسن بن صالح - في السن إذا انكسرت - : يترىص بها سنة^(٢).

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يقتص من جراحات ولا يحكم فيها بأرش^(٣)، إلا بعد البرء.

(١) أخرجه بلفظ مقارب عن جابر: ابن أبي شيبة في مصنفه: ٦/ ٤٠٥، والدارقطني في سننه: ٣/ ٨٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣١١، وهو فيه - أيضاً - من قول إبراهيم.

(٣) في (ج): بدون (أرش).

وقال حميد: فإن برئ الجرح قبل السنة تربص به إلى سنة؛ مخافة الانتقاض، فإن جاءت السنة ولم يبرأ الجرح تربص به حتى يبرأ؛ مخافة أن تنتقض - يريد العلة - ولكن من رأينا أن يعجل له من الجراحة إن كانت خطأ أو شبه عمد بقدر ما قد تبين لا شك فيه من الأرض، ثم يتربص به حتى يبرأ، أو يكون غير ذلك.

[٢٧٨٩] مسألة: إذا اقتص من رجل فمات في القصاص

قال أحمد، والقاسم، ومحمد: وإذا اقتص من رجل في يد أو عين أو غير ذلك فمات في القصاص، فلا دية له، إنما قتله كتاب الله - عز وجل - .
قال القاسم: وهذا مذكور عن علي - صلى الله عليه -^(١).

وروى محمد: عن علي، وعمر، والحسن، وابن سيرين، نحو ذلك^(٢).

وعن إبراهيم، والشعبي، والزهري، وعطاء، والحكم، وطاووس، وحاد، وابن أبي ليلى، وحسن، وسفيان، وأبي حنيفة قالوا: إن مات في القصاص فعلى المقتص له الدية.

قال الزهري، وحسن، وسفيان: وهي على العاقلة.

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠١): أنه قال: «من مات في حد الزنا والقتل فلا دية له، كتاب الله قتله، ومن مات في حد الخمر فديته من بيت مال المسلمين فإنه شيء رأيناه». وقال الإمام القاسم بن إبراهيم - فيما رواه الإمام الهادي إلى الحق في (الأحكام) ٣١٠ / ٢، عن أبيه، عنه عليهم السلام - : أنه سئل عن الرجل يقتص منه فيموت؟ فقال: لا شيء فيه، إنما قتله حكم الله عليه، وهذا مذكور عن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) وقد تقدم ذلك.

قال إبراهيم، والشعبي: يرفع عنه بقدر عقل جراحته^(١).
 وقال حماد، وحسن، وسفيان: لا يرفع عنه بقدر جراحته^(٢).
 قال أحمد، ومحمد: وكذلك إن أقام الإمام عليه حداً فمات، فلا دية له.
 قال محمد: وكذلك إن عزر الإمام رجلاً فمات، فلا دية له.
 روي عن علي -صلى الله عليه- قال: من أقيم عليه حد فمات فلا دية له^(٣).

[٢٧٩٠] مسألة: إذا أكره رجل على القتل، هل عليه القود؟

قال محمد: قال لي أحمد بن عيسى رحمته الله: ما تقول في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله؟

قلت: إن كان في حرب قُتل الأمر والمأمور، وإن كان في غير حرب قُتل المأمور، وعوقب الأمر.

قال: أصبت، يعاقب عقوبة شديدة.

قال محمد في (السيرة): وإذا كان المأمور لا يستطيع أن يمتنع مثل الأمير يأمر رجلاً من أعوانه يقتل رجلاً لا يستوجب القتل ولم يقتل بتأويل، و^(٤) كالسيد الجائر يأمر عبده بقتل رجل، فإنه يُقتل به الأمر إذا قدر عليه، ويعاقب المأمور،

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٨/٦.

(٢) عن الحسن في مصنف عبد الرزاق: ٤٥٦/٩، وفي قول لحمد في مصنف ابن أبي شيبة:

٣٨٨/٦: يرفع عنه بقدر الشجة.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٨٨/٦. وفيه - أيضاً - من عمر نحو ذلك.

(٤) في (ج): أو.

وإن كان المأمور يستطيع أن يمتنع من الأمر^(١) فلم يمتنع وقتل، قُتل به المأمور وعوقب الأمر.

ويبلغنا: أن رجلاً أمسك رجلاً لرجل فقتله، فقتل علي^{عليه السلام} القاتل، وحبس الذي أمسكه حتى مات، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه.

وعلى قول محمد - في هذه المسألة - : إذا أكره رجل رجلاً على قطع يد رجل فقطعها، نُظر: فإن كان المأمور لا يستطيع أن يمتنع من الأمر قُطعت يد الأمر، وإن كان يستطيع أن يمتنع منه قُطعت يد المأمور، وعوقب الأمر.

وعلى قول محمد - أيضاً - : إن أكره رجل على قطع يد نفسه، قُطعت يد الذي أكرهه، وكذلك لو أكره رجل على قتل ابنه أو من يرثه، فللقاتل الوارث أن يقتل الذي أكرهه على القتل، وكذلك قال أبو حنيفة في هذه المسائل كلها.

وروى محمد بإسناده: عن ابن أبي ليلى - في رجل أمر رجلاً أو عبد غيره بقتل رجل أو شجه، فقتله عمداً أو خطأ، أو شجه - قال: يضمن الأمر الدية.

[٢٧٩١] مسألة: هل في اللطمة، والضرب بالسوط قصاص؟

قال الحسن ^{عليه السلام} - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : ولا قصاص بين الرجل وبين امرأته في لطمة لطمها، أو أدب أدبها به، أو ضرب تعدى فيه عليها، هو هدر، قضى بذلك رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}.

قال الحسيني: وهذا من قولهما يدل على أن الرجل إذا لطم رجلاً أو ضربه ضرباً تعدى فيه عليه فإن عليه القصاص.

(١) في (ج): من القتل.

وروى محمد بإسناده: عن النبي ﷺ أنه أقاد من نفسه من ضربه بقضيب^(١).
وعن علي -صلى الله عليه- أنه أمر قنبراً أن يجلد رجلاً حداً فجلده حداً
وزاد ثلاثة أسواط فأمر المضروب فضرب قنبراً ثلاثة أسواط^(٢).
وعن شريح: أنه أقاد من سوط^(٣).

وعن الشعبي، والحكم قالوا: ما أصيب به من سوط، أو حجر، أو عصا،
ففيه القود^(٤).

وعن ابن أبي ليلى: أنه أقاد من لكمة أو^(٥) من لطمات.
وعنه: أنه سئل عن رجل ضرب رجلاً عشرين سوطاً أيقنص منه؟
قال: هذا شيء قد اختلف فيه، وما أرى في السوط قصاصاً، ولكن يعزر
إن أراد ذلك، وإن كره ذلك أخذ له أرشه.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ليس في اللكمة واللكزة قصاص.

وروي عن أبي جعفر عليه السلام: أن رسول الله ﷺ كان في يده عُرْجُون^(٦)
فاجتمع الناس فجعل يسكتهم فأصاب رسول الله ﷺ جبين سودة بن
غزية^(٧)، فقال: القود يا رسول الله، فقالت الأنصار: أرضه بشيء،

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٤٦٩/٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٨/٦.

(٣) وعنه في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٧/٦: أنه أقاد من لكمة.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٨٨/٦، وهو فيه عن حماد - أياً.

(٥) في (ج): ومن لطمات.

(٦) المرجون: هو العود الأصفر الذي فيه شاربخ العلق. [النهاية: ٢٠٣/٣].

(٧) في (ج): غوثة.

فقال رسول الله ﷺ: «القود والله» فلما دنا منه وضع فاه على خد رسول الله ﷺ فقبله، فقال له رسول الله ﷺ خيراً، وأحسن إليه^(١).

وعن ابن أبي ليلى قال: بينما^(٢) النبي ﷺ يسير على دابته^(٣) إذ لقيه رجل من مزينة فاحتبسه، فسأله فوضع يده على معرقة الدابة حتى شق على رسول الله ﷺ فضرب رسول الله ﷺ [على]^(٤) يده بقضيب معه^(٥) ثم قال: «أرسل معرقة الدابة» فقال: كسرت يدي يا رسول الله فاصبر لي^(٦)، قال: «دونك» فاصطبر، قال: بل أعفو يا رسول الله.

وعن علي -صلى الله عليه- أنه سمع رجلاً في طريق يقول: واغوثاً بالله، فانتهى إلى الرجل فقال: مالك؟

قال: يا أمير المؤمنين بعت على هذا بيعاً واشترطت عليه أن لا يعطيني مجدولاً ولا مغموراً^(٧)، فأعطاني مغموراً^(٨) فرددته عليه فلطمني.

فقال علي: كذلك؟

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٣/ ١٨٤، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام، مع اختلاف في اللفظ. وقال عبد الرزاق: «وأما معمر فأخبرنا عن رجل عن الحسن أنه قال: سودة بن عمرو».

(٢) في (ب، ج): بينا.

(٣) في (ث): دابة إذ.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (س).

(٥) في (ث، س): فضرب رسول الله ﷺ بقضيب معه يدي.

(٦) في (ث، س): فأضربي.

(٧) في (ث، ج): فخدولاً ولا مغموراً. وفي (س): مجدولاً ولا مغموراً.

(٨) في (ث، ج): مغموراً.

قال: نعم.

قال: فأوفه حقه. [ثم] قال للملطوم: من شهد لك؟

قال: كل، وأشار إلى القوم. فشهدوا أنه لطمه.

فقال علي -صلى الله عليه- للأطم: اجلس. وقال للملطوم: اقتص.

قال: أو أعف؟

قال: ذلك إليك.

وقال علي -صلى الله عليه-: يا معاشر^(١) المسلمين خذوه، للأطم، فأمر به فحمل كما يحمل الصبي في الكتاب على ظهر الرجل، قال: فضربه خمسة عشر درة، وقال: هذا عقوبة لما انتهكت.

[٢٧٩٢] مسألة: في من عفا عن القصاص

روى محمد بإسناده: عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدق من جسده بشيء كفر الله عنه بقدره من ذنوبه»^(٢).

وعن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل يصاب بشيء من جسده فيهبه إلا رفعه الله [به]^(٣) درجة، وحط عنه بها خطيئة»^(٤).

وعن مجاهد: «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» [الأسنة: ٤٥]. قال: كفارة للذي يتصدق.

(١) في (ص): يا معاشر.

(٢) مسند أحمد: ٤٥١/٦، سنن النسائي (المجتبى): ٣٣٥/٦.

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من سنن الترمذي: ٨/٤.

(٤) سنن الترمذي: ٨/٤، مسند أحمد: ٦٠٢/٧، سنن ابن ماجه: ٤٦٦/٢.

[٢٧٩٣] مسألة: هل للإمام إذا عظمت جناية الرجل أن يقتله ويحرقه بالنار؟

قال محمد: وإذا عظم جرم الرجل فلا بأس أن يقتله الإمام ثم يحرقه بالنار بعد القتل، إذا رأى ذلك.

روي عن الحسن بن علي -صلى الله عليهما- أنه أحرق ابن ملجم بعد القتل^(١).

وروى محمد بإسناده عن علي: أنه قتل زنادقة ثم أحرقهم^(٢). وأن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث^(٣) دبرت غلاماً لها وجارية فقدا إليها فغماها فقتلها فرُفعا إلى عمر فصلبهما خارج المدينة فكانا أول مصلوبين^(٤).

[٢٧٩٤] مسألة: هل للقاتل توبة؟

قال محمد: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن القاتل متعمداً هل له توبة؟

قال: نعم، إذا كان من الشرك توبة فالقتل أجدر أن يكون منه توبة، ولكن

(١) الذي رواه الإمام أبو طالب في الأمالي: ١٣٥ برقم (١٠٦) أن أم الهيثم بنت الأسود النخعية هي التي أحرقت. وفي المعجم الكبير: ٩٧/١، أنه أخذه الناس فأدجوه في بواقي ثم أحرقوه بالنار. وأخرج أحمد في مسنده: ١٤٩/١: لما ضرب ابن ملجم علياً - رضي الله عنه - الضربة، قال علي: «افعلوا به كما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل برجل أراد قتله، فقال: «اقتلوه ثم حرقوه». وفي الأمالي الإثنية: ٤٨٠ رقم (٦١٠) أن الإمام علي عليه السلام قال: أطعموه واسقوه وأحسنوا أساره، فإن عشت فأنا ولي دمي، أعف إن شئت وإن شئت استقدت.

(٢) مسند أحمد: ٤٦٥/١، عن عكرمة، وقد تقدم نحو هذا عن الإمام علي عليه السلام في المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣١، برقم (٥١١).

(٣) أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث، لها صحبة، كان رسول الله ﷺ يزورها ويسمّيها الشهيدة، وكان أمرها أن تؤم أهل دارها، قتلها غلام لها وجارية كانت دبّرتهما في خلافة عمر، فأتى بهما فصلبا فكانا أول مصلوبين بالمدينة. [تقريب التهذيب: ٧٥٩/١].

(٤) مسند أحمد: ٥٥٣/٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٣٩/٨، سنن البيهقي: ٣١٦/٤، المعجم الكبير: ١٣٤/٢٥.

التوبة منه غليظة، وذكر التوبة فقال: وأنى له بالتوبة. يغلظ من شأنها.

قال محمد: وسمعت القاسم يذكر في القاتل لحواً من قول أحمد بن عيسى.

وقال الحسن بن يحيى رحمته الله - فيما حدثنا حسين بن القطان، عن زيد بن محمد، عن أحمد بن يزيد، عنه - فيمن قتل مؤمناً متعمداً - قال: باب التوبة مفتوح، ولكن من قتل مؤمناً متعمداً لم يوفق لتوبة.

وقال الحسن - أيضاً - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد: قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] ولم يسم الله - عز وجل - في ذلك فاسقاً ولا تقياً، فإذا قتل رجلاً متعمداً ثم إن القاتل ندم، فينبغي له أن يتوب إلى الله - عز وجل - ويستغفر، ويضع يده في يد ولي المقتول ويقر له بالقتل، فإن شاء ولي المقتول أن يستفيد بوليّه فذلك له، وإن شاء أن يعفو فذلك له، وإن اصطلحنا من الدم على مال قليل أو كثير درهم أو مائة ألف أو أقل فذلك لهم، والصلح جائز.

وروى محمد بإسناد عن ابن عباس أنه قال: ليس لقاتل المؤمن توبة، قال: هما مبهتان: الشرك، والقتل، وقرأ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] والذي نفسي بيده ما نسختها آية، وما نزل بعدها من برهان^(١).

وقال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثكلته أمه قاتل المؤمن متعمداً جاء يوم القيامة معلق رأسه بيمينه أو شماله تشخب أوداجه قبل عرش الرحمن يأتي وقائله بيده الأخرى، يقول: يارب سل هذا فيما قتلتني»^(٢).

(١) بلفظ مقارب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في: صحيح البخاري: ١٦٧٦/٤، مسلم: ٣٥٢/١٨، سنن أبي داود: ٥٠٦/٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٧/٦، وأخرجه أحمد في مسنده: ٤٨٤/١، بلفظ: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: يا ابن عباس، أرايت رجلاً قتل مؤمناً؟ قال: فقال ابن عباس: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾. إلى آخر الآية [النساء: ٩٣]. قال: فقال ابن عباس أرايت إن تاب وآمن =

وعن الحسن البصري قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نازلت ربي في شيء ما نازلته في قاتل المؤمن فلم يجيني بشيء»^(١).

وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من قتل نفسه بمحبة فحديده في يده يجأ بها بطنه في نار جهنم خالداً فيها مخلداً، ومن قتل نفسه بسم فسمه في يده يتحساه في جهنم خالداً فيها مخلداً، ومن قتل نفسه بترد من جبل فهو في جهنم يتردى خالداً فيها مخلداً»^(٢).

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا ثلاثة نفر: النفس بالنفس، والريب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(٣).

وعن النبي ﷺ قال: «إن أعتى الخلق على الله تعالى: الضارب غير ضاربه، والقاتل غير قاتله»^(٤).

وعن النبي ﷺ قال: «لو أن الأمة اجتمعت على قتل مؤمنٍ لأكبها الله في نار جهنم»^(٥).

وعمل صالحاً؟ قال: ثكلته أمه، وأنى له التوبة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن المقتول يجيء يوم القيامة متعلقاً رأسه يمينه - أو قال: بشماله - أخذاً صاحبه بيده الأخرى، تشخب أوداجه دماً، في قبل عرش الرحمن، فيقول: رب سل هذا فيم قتلني؟»
(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٨/٦، بدون لفظة (بشيء).

(٢) البخاري: ٢١٧٩/٥، مصنف عبد الرزاق: ٤٦٣/١٠، سنن البيهقي: ٢٥/١٢، سنن النسائي الكبرى: ٦٣٨/١، وغيرها.

(٣) صحيح ابن حبان: ٢٥٦/١٠، مسند أحمد: ٢١/٢، مسلم: ١٦٧/١١، سنن النسائي (المجتبى): ٣٨١/٨، وفي بعضها زيادة في اللفظ.

(٤) سنن البيهقي: ٣١/١٢، مسند الشافعي: ١٩٨/١، وفيهما اختلاف سير في اللفظ.
(٥) وأخرج الحاكم في المستدرک: ٣٩٢/٤: عن أبي سعيد الخدري قال: قتل قتيل على عهد النبي ﷺ بالمدينة، فصعد المنبر خطيباً فقال: «ما تدرون من قتل هذا القتل بين أظهركم؟ ثلاثاً. قالوا: والله ما علمنا له قاتلاً. فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده لو اجتمع على قتل مؤمن أهل السماء وأهل الأرض ورجسوا به، لأدخلهم الله جميعاً جهنم، والذي نفسي بيده لا يفضنا أهل البيت أحد إلا أكبه الله في النار».

وعن النبي ﷺ قال: «من أعان بشطر كلمة على قتل امرئ مؤمن بغير حق لقي الله عز وجل مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله تعالى»^(١).

[٢٧٩٥] مسألة: في من قتل رجلاً يريد ماله، أو نفسه

قال القاسم رحمته الله ومحمد: وإذا راود رجل امرأة على نفسها حراماً فقتلته مدافعة وامتناعاً مما أرادها به، فلا قود عليها في قتله، ولا دية^(٢).

قال محمد: لأنها مطيعة لله في قتله.

قال الحسن بن يحيى رحمته الله: أجمع آل رسول الله ﷺ على أن جهاد أهل البغي واجب على الخاصة والعامة بقدر الطاقة.

قال الحسن - أيضاً - فيما حدثنا حسين، عن زيد، عن أحمد، عنه - فيمن وجد لصاً في بيته، قال: إن أراد نفسه أو حريمه فدمه له حلال.

وقال الحسن - أيضاً - فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول محمد - : وإذا دخل رجل دار قوم لسرقة أو غير ذلك فقتله صاحب المنزل، فقد بلغنا عن النبي ﷺ في مثل هذا أنه لا شيء على قاتله.

وينبغي لصاحب المنزل أن يتثبت إن أمكنه ذلك حتى يأسره أو ينظر ما حاله، فإن هو مانعه أو خاف أن يبدره فقتله فلا شيء عليه.

وقال محمد - فيما حدثنا علي [بن محمد] بن بنان^(٣)، عن ابن وليد، عن سعدان عنه - قال: ليس للص فقة، هو فئة نفسه وأخذ ماله غنيمة.

(١) سنن البيهقي: ٢٢/١٢، سنن ابن ماجه: ٤٣٩/٢،

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في (الأحكام) ٣١٠/٢.

(٣) في (س): بيان. وما أثبتناه من بقية النسخ، وقد تقدمت ترجمته.

وقال حسن بن صالح: فيه الخمس.

وروي عن سفيان - في رجل اختلس ثوب رجل - قال: أحسبه ^(١) بينهم ^(٢).

وقال الحسن البصري: إذا دخل اللص عليك فدهده عليه حجراً عظيماً ^(٣).

قال سعدان: قال محمد: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اللص يريدني، قال: «مانعه» قال: إن قتلته؟ قال: «فإلى النار»، قال: إن قتلتني؟ قال: «فإلى الجنة» ^(٤).

وذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أخذ اللص فهو غنيمة».

وروي محمد بإسناد: عن طاووس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من رفع سيفه في المسلمين ووضع قدمه هدر» ^(٥).

وعن عمر: أنه رفع إليه رجل رأى امرأة فاتبعها فضربته بفهر ^(٦) أو حجر فقتلته، فأبطل دمه، وقال: ذلك قتيل الله ^(٧).

قال محمد: يقول: إنها كانت مطيعة لله - عز وجل - في قتله.

(١) في (ب، س): أحسه.

(٢) في (ث، ج، س): سهم.

(٣) وقد تقدم ذلك. وعن إبراهيم في مصنف ابن أبي شيبة: ٤٥٣/٦، قال: «إذا دخل اللص دار الرجل فقتله فلا ضرار عليه».

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٧٤/٦: عن ابن طاووس عن أبيه قال: سمعت ابن الزبير يقول: من رفع السلاح ثم وضع قدمه هدر، قال: وكان طاووس يرى ذلك.

(٦) الفهر بالكسر: الحجر قدر ما يُدقُّ به الجوز، أو ما يملأ الكف، ويؤت جمع أفعال وفهور. [ترتيب القاموس المحيط: ٥٣٠/٣].

(٧) مصنف عبد الرزاق: ٤٣٥/٩، وقد تقدم.

[٢٧٩٦] مسألة: ما يجب على من وجد مع امرأته رجلاً فقتله؟

قال محمد: حدثنا محمد بن جميل، عن أبي ضمرة، عن جعفر، عن أبيه أن النبي ﷺ قال لسعد: «أرايت إن وجدت امرأة ورجلاً في بيت واحد ما كنت صانعاً بهما؟» قال: اقتله يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «فأين الشهود الأربعة؟»^(١).

وروى محمد: عن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى سأل علياً -صلى الله عليه- عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقتلها، فقال علي -صلى الله عليه-: ما ذكرت هذا، إن هذا شيء ما هو بأرضي. فأخبر أن معاوية كتب إليه أن يسأل عنها علياً. فقال: أنا أبو الحسن إن جاء بأربعة يشهدون على ما يقول وإلا يدفع برمته^(٢).

وعن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر: «أرايت لو وجدت مع أهلك رجلاً كيف كنت صانعاً؟» قال: إذا لقتته، ثم قال لعمر، فقال مثل ذلك، ثم قال لسهل بن يضاء^(٣)، فقال: كنت أقول^(٤): لعنك الله فإنك خبيث، ولعنك الله فإنك خبيثة، ولعن الله أول الثلاثة يُخرج هذا الحديث^(٥)، فقال رسول الله:

(١) وأخرج البخاري في صحيحه ٢٥١١/٦: عن المغيرة قال: قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربت بالسيف غير مصفح، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «اتعجبون من غيرة سعد، لأننا أخبر منه، والله أخبر مني». ويزيادة في اللفظ أخرجه مسلم في صحيحه: ٣٧٠/١٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٢٢/٦.

(٣) في (ج): مضاء. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٤) في (ب، ج): أفعل.

(٥) أي: يجزى بمادة الزنا، والمقصود أن المقتل بهذه الجريمة ملعون لأنها من الجرائم التي يجب سترها إلا بأربعة شهود عدول ما لم فإن المخرج مستورها الناشر لها يستحق حد القذف.

«تأولت يا ابن البيضاء لو قتله قتل به، ولو قذفه جلد ولو قذفها لاعنها»^(١).

وعن ابن مسعود: أن رجلاً طاف في حلق المسجد، وهو يقول: ما تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً إن قتله قتلتموه، وإن تكلم حديثموه، اللهم افتح، فقال له رسول الله ﷺ: «هلم فقد نزل فيك وفي صاحبك آية اللعان» فلاعن بينهما وهي حامل، وقال: «لعلها تحيي به أسود أجعد»^(٢).

[٢٧٩٧] مسألة: هل على متأول قصاص؟

روى محمد بإسناده: عن عبد الحميد بن عبد الرحمن^(٣): أن طلحة والزبير قتلوا السَّبَّابِجَةَ^(٤) ثم إنهم بعد ذلك أمروا حكيم بن جبلة أن يبايع ويخلع علياً فأبى فقتلوه يوم الزابوقة^(٥) وهو في أربعمئة أو نحو ذلك، ثم ظهر عليهم

(١) لفظه في مصنف عبد الرزاق ٩٧/٧: عن زيد بن أئبع قال: قال النبي ﷺ لأبي بكر: «أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلاً؟» قال: أضربه بالسيف، ثم قال لعمر [مثل ذلك]، فقال: مثل ذلك، ثم تابع القوم على قول أبي بكر وعمر، ثم سأل سهيل بن البيضاء، قال: أقول: لعنك الله فإنك خبيث، ولعنك الله فإنك خبيثة، ولعن الله أول الثلاث، ما يحدث بهذا الحديث، فقال النبي ﷺ: «تأولت يا ابن البيضاء».

(٢) صحيح ابن حبان: ١١٢/١٠، سنن البيهقي: ٣٦٤/١١، سنن أبي يعلى: ٩٥/٩. وقال في النهاية ٢٧٥/١ في تفسير كلمة (جعد) في حديث الملاعة: «إن جاءت به جعداً: الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً وذمّاً، فالمدح معناه أن يكون شديد الأسر والخلق أو يكون جعد الشعر وهو ضد السُّبُّط؛ لأن السُّبُّوطة أكثرها في شعور العجم، وأما اللام فهو القصير المتردد الخلق، وقد يطلق على البخيل أيضاً، يقال: رجل جعد الدين، ويمسح على الجعاد.

(٣) عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي أبو يحيى الحماشي، عن الشعبي، والثوري، والأعمش، وعنه: ابن أبي شيبة، وأبو كريب محمد بن العلاء، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وثقه وأباه ابن معين. وقال ابن هادي: هما ممن يكتب حديثهما. توفي سنة اثنتين ومائتين، احتج به البخاري والأربعة إلا النسائي، وعداده من الزيدية الثقات.

(٤) السَّبَّابِجَةُ: الشرط.

(٥) الزابوقة هي بضم الباء: موضع قريب من البصرة كانت به وقعة الجمل أول النهار.

علي - صلى الله عليه - فأمّن الناس على ما أحدثوه.

وروى: أنه لما كان يوم الجمل قام الناس إلى علي - صلى الله عليه - يدعون شيئاً فأكثروا عليه، فقال: ألا رجل يجمع لي كلامه في خمس كلمات أو ست، فقلت: إن الكلام ليس بخمس ولا بست ولكنهما كلمتان: هضم أو قصاص، قال: فنظر إليّ فعمد بيده ثلاثين ثم قال: قالون^(١) أرايتم ما عددتم هو تحت قدمي هذه^(٢).

وعن علي - صلى الله عليه - أنه أمّن أهل (البصرة) وقد قتل طلحة والزبير (السّابجة^(٣)) قبل قدوم علي - صلى الله عليه -.

وعن الشعبي، قال: ثارت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ ممن^(٤) شهد بدرأ الكبرى كثير، فاجتمع رأيهم على أن يهدم أمر الفتنة فلا يقام فيها حد على أحد في فرج استحلّه بتأويل القرآن، ولا قصاص في دم استحلّه بتأويل القرآن، ولا مال استحلّه بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شيء بعينه^(٥).

(١) قالون معناه بالرومية: أصبت.

(٢) سنن البيهقي: ٣٣٥/١٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٧١٥/٨، مصنف عبد الرزاق: ١٢١/١٠، وهو فيها جميعاً: عن معمر، عن رجل من عترة - يقال له: سيف ابن فلان بن معاوية - قال حدثه بذلك خاله عن جده.

(٣) في النسخ المتوفرة لدينا: السّابجة. والصواب ما أثبتناه من تاج المروس: ١٤٢٩/١، ٤٨٥٣/١، وتاريخ الطبري: ٥٤٨/٤، ولسان العرب: ٣٠٨/٧.

والسّابجة: هم قوم من السند أو الهند، والسند هي بلاد بين الهند وكرمان، والسند أيضاً نهر بالهند، كانوا بالبصرة جلاوذة وحراس السجن، وقال القاضي عياض: هم جنس من السودان طوال، ومثله في (التوشيح) للجلال، وزاد: مع لحافة. انظر: تاج المروس ١٤٢٩/١.

(٤) في (ث): من.

(٥) وروى نحو هذا عن معمر عن الزهري عندما كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن امرأة لحقت بالحرورية وفارقت زوجها، وشهدت على قومها بالشرك، وتزوجت فيهم ثم رجعت تابة. انظر: سعيد بن منصور في سنه: ٣٣٩/٢، وعبد الرزاق في مصنفه: ١٢٠/١٠، والبيهقي في سنه: ٣٣٥/١٢.

[٢٧٩٨] مسألة: هل يقتص ممن عثر على من أتي منكراً؟

روى محمد: عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي ﷺ أنه قال: «من دخل على قوم دارهم ليلاً بغير إذنهم فقتلوه فدمه هدر، ومن اطلع ففقؤوا عينه فهي هدر، ومن نظر ففقت عينه فلا دية له»^(١).

وعن هزيل^(٢) عن النبي ﷺ قال: «من اطلع في دار قوم من كوة فرمى بنواة ففقت عينه بطلت ديته»^(٣).

(١) وأخرج النسائي في سننه (المجتبى): ٤٣١ / ٨: عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقؤوا عينه، فلا دية ولا قصاص». وفي رواية عنه في مسند أحمد ٣ / ٣٤٠: أن رسول الله ﷺ قال: «من اطلع في دار قوم بغير إذنهم ففقت عينه، هدرت».

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٦ / ٨.

باب جناية^(١) الممالك

قال محمد: وإذا جنى العبد جناية فقتل رجلاً خطأ، أو فقأ عينه، أو قطع يده، فجنايته في رقبته، وسيده بالخيار: إن شاء دفعه بجنايته، وإن شاء فداه بأرش جنايته بالغة ما بلغت.

وروى محمد بأسانيد: عن الحارث بن علي - صلى الله عليه - نحو ذلك. وعن ابن مسعود، وإبراهيم، والشعبي، وابن المسيب، والحكم، وحسن، وسفيان، نحو ذلك.

قال محمد: فإن اختار فداء بالدية، فالدية عليه في ماله تؤخذ منه في ثلاث سنين كما تجب على العاقلة^(٢).

وروي عن حميد، قال: هو في مال السيد بمنزلة الدين.

قال محمد: فإن أعتقه سيده أو باعه وهو يعلم بالجناية، فذلك منه اختيار للعبد، والدية عليه في ماله، وروي عن إبراهيم والشعبي مثل ذلك.

قال محمد: وإن كان أعتقه أو باعه وهو لا يعلم بالجناية، فليس ذلك باختيار منه للعبد، وعليه قيمة العبد في ماله - يعني إن كانت القيمة أقل من أرش الجناية - وعتق العبد ويبيعه جائز^(٣) في ذلك كله، وروي عن سفيان مثل ذلك.

(١) في (ث): جنایات.

(٢) أي: كما تجب على العاقلة في الثلاث السنين، لا أنها تجب الدية على العاقلة كما قد يتبادر

إلى الفهم.

(٣) أي: نافذ.

وروي عن مغيرة، وابن أبي ليلى، وحسن بن صالح، قالوا: إن اعتقه، ضمن الجناية علم أو لم يعلم؛ لأنه قد حال بين أصحاب الجناية وبينه.

وعلى قول محمد - في هذه المسألة - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه: إذا جنى العبد جناية فأخرجه المولى من ملكه ببيع أو إقرار أو عتق أو تدبير أو كتابة أو نحو ذلك - وهو يعلم بالجناية - فهو مختار، وعليه الأرض، وإن كان لا يعلم فعلية الأقل من قيمته ومن أرض الجناية، وإن مات العبد قبل أن يخبر سيده لم يلزم المولى شيء من أرض الجناية.

قال محمد: وإذا قتل العبد رجلاً عمداً، فلأولياؤه أن يقتلوه، ولهم أن يعفوا عنه.

وروى محمد بإسناد: عن حاتم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال: إذا قتل العبد رجلاً عمداً دفع إلى أولياء القتل، فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا استحيوا^(١). وعن الشعبي، وعطاء قالوا: إن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا استرقوا^(٢). وهذا قول أهل المدينة.

قال محمد: وليس الناس على هذا - يعني أهل الكوفة^(٣) - يعني أنهم يقولون: أن للأولياء أن يقتلوا، أو يعفوا، وليس لهم أن يسترقوا، فإن^(٤) عفا عنه رجع إلى سيده.

وروى محمد ذلك عن إبراهيم، وابن أبي ليلى، وسفيان، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

(١) بلفظ: «... فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا استحيوه». في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٩/٦.

سنن البيهقي: ٥٢/١٢.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٩/١٠.

(٣) ولعلمهم الحنفية.

(٤) في (ج): وإن.

قال محمد: وإن كان للمقتول وليان فعفا أحدهما، فالناس على أن للأخر نصف قيمة العبد.

قال الحسن: أظنه يعني: أن العبد إذا عتق سعى في نصف قيمته عبداً.
قال الحسن: وعلى هذا القول: لو صالح العبد أولياء المقتول على مال، كان المال ديناً عليه متى أعتق أذاه، وليس على المولى شيء.
[روى محمد^(١) عن يحيى بن آدم مثل ذلك.

وعن إبراهيم، وابن أبي ليلى قالوا: إذا قتل العبد سيده دُفعَ إلى وليه، فإن شاء عفا وإن شاء قتل.

[٢٧٩٩] مسألة: [من جنى على رجل فقتله خطأ، واستهلك مال آخر، فحضر ولي الدم وصاحب المال]

وعلى قول محمد: إذا جنى العبد على رجل فقتله خطأ، واستهلك مال آخر، وحضر ولي الدم وصاحب المال جميعاً يطلبان الواجب لهما، فإن العبد يُدفع إلى ولي الجناية، ثم يتبعه^(٢) صاحب المال بأن يفدي العبد بأداء الدين أو يبيعه في دينه؛ لأنه قال: وإذا جنى العبد جنابة وعليه دين، فليدفعه سيده بالجنابة أو يفديه، فإن فداه كان الدين في رقبة العبد حتى يفديه في أداء الدين أو يبيعه بدينه، فإن دفعه بالجنابة فإن أصحاب الدين يتبعون أصحاب الجنابة بأن يفدوا العبد بأداء الدين، أو يبيعوه في دينهم.

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ب).

(٢) أي: سيده، أو ولي الدم.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن فضل من الثمن شيء كان لأصحاب الجناية، وإن لم يفضل من الثمن شيء لم يكن لأولياء الجناية شيء.

قال محمد: وإن كان السيد باع العبد في دينه وهو يعلم بالجناية، فالسيد يختار للجناية، وعليه أن يدفع أرشها إلى المجني عليه، وإن كان باع العبد في دينه ولم يعلم بالجناية، فعلى السيد أن يدفع الأقل من قيمة العبد أو أرش الجناية إلى صاحب الجناية.

[٢٨٠٠] مسألة: [في العبد يشج ثلاثة رجال قبل أن يُرفع إلى السلطان]

قال محمد - في عبد شج ثلاثة رجال قبل أن يُرفع إلى السلطان قال - : هو لآخرهم، وروي مثل ذلك عن ابن شبرمة وحسن بن صالح^(١).

قال: وذلك يقضى به للأول، ثم يؤخذ من الأول فيدفع إلى الثاني، ثم يؤخذ من الثاني فيدفع إلى الثالث.

قال الحسني: يعني: أن عليه الدية واحدة بين الثلاثة يقتسمونها على قدر الجناية.

وروي عن الحسن البصري قال: إذا جنى العبد على ثلاثة، دُفع إليهم فاقتسموه بينهم على قدر الجناية.

قال السيد أبو عبد الله الحسني: وتفسير ذلك: إذا شج العبد رجلاً موضحة، وآخر هاشمة، وآخر مُنْقَلَةً، ثم اختار المولى أن يدفع العبد إليهم، فإنهم يقتسمون العبد بينهم على ستة أسهم: لصاحب الموضحة سدس العبد،

(١) وعن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٩٧/٦.

ولصاحب الهاشمة ثلث العبد، ولصاحب المنقلة نصف العبد؛ لأن دية الموضحة خمسمائة، ودية الهاشمة ألف، ودية المنقلة ألف وخمسمائة.

وعلى قول محمد - في أول هذه المسألة - : إذا جنى عبد على ثلاثة رجال فأعتقه مولاه أو باعه وهو يعلم بالجنايات، فعليه دية في ماله يقتسمونها بينهم. وإن كان أعتقه أو باعه وهو لا يعلم بالجناية، فعليه قيمة العبد بينهم على قدر جناياتهم.

وروى محمد: عن يحيى بن آدم قال: إذا^(١) كان عَلمُ، فعليه لكل واحد دية، وإن كان لم يعلم فعليه قيمة العبد بينهم.

وعن حميد قال: إذا قطع العبد يدَ رجل أو فقا عينه فلم يخبر مولاه فيه حتى فقت عين العبد أو قُطعت يده فأخذ أرض ذلك، فإن مولاه يخبر بين أن يدفع العبد وبين أن يفديه، ويكون له العبد وأرض العبد.

[٢٨٠١] مسألة: [من باع عبده وقد جنى جناية وهو لا يعلمها]

قال محمد: وإذا جنى العبد جناية ثم باعه مولاه ولم يعلم بجنايته، ثم علم بها البائع والمشتري فالبيع جائز إذا رضيه المشتري، وليس للبائع أن يفسخ البيع بتلك الجناية، وعلى البائع أن يدفع قيمة العبد إلى المجني عليه.

[٢٨٠٢] مسألة: [في العبد المحجور عليه يؤدع عبداً، فيجنى عليه جناية]

قال محمد: ولو أن عبداً محجوراً عليه أودع عبداً، فجنى عليه جناية قيل لسيد الجاني: ادفع، أو إند.

(١) في (ج): إن.

[٢٨٠٣] مسألة: [في العبد يحفر حفرة في طريق المسلمين بأمر مولاه فبعنت

فيها عانت]

قال محمد: وإذا حفر عبد بئراً أو حفرة في طريق المسلمين بأمر مولاه فبعت فيها عانت، فجنايته في رقبته، يقال لمولاه: افده، أو ادفعه بجنايته، وإن كان مولاه لم يأذن له في الحفر، رجع مولاه بما أخذ منه على من أمر العبد بذلك، فإن كان الحافر مُدبِّراً أو أم ولد، فجنايته على مولاه في قيمته، لا يجاوز قيمته.

وعلى قول محمد: إن وقع في البئر رجل فمات فدفعه مولاه بالجناية، ثم وقع في البئر آخر، فإن أولياء الآخر يشاركون أولياء الأول في رقبة العبد.

[٢٨٠٤] مسألة: في القصاص فيما بين العبيد

وروى محمد بإسناده: عن علي^(١) وابن مسعود، وإبراهيم، والشعي، والحكم، وحسن بن صالح، وسفيان، أنهم قالوا: ليس بين الأحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس وبينهم القصاص في النفس^(٢).

(١) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٣، برقم (٥١٩): قال: «لا قصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس، ولا قصاص فيما بين الأحرار والعبيد فيما دون النفس». وقد تقدم ذكره.

(٢) انظر أقوال بعضهم في مصنف عبد الرزاق: ٩/٤٥٠، ٤٥١، ٤٧٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٣٣٤، وفي سنن الترمذي: ١٨/٤ الحديث المتقدم: عن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل عبده قتلناه، ومن جدد عبده جددناه».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، وقد ذهب أهل العلم من التابعين منهم إبراهيم النخعي إلى هذا، وقال بعض أهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح: ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا فيما دون النفس، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال بعضهم: إذا قتل عبده لا يقتل به، وإذا قتل جدد غيره قتل به وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة.

قال سفيان، وأبو حنيفة وأصحابه: فإذا جنى عبد على حر جنابة فيها قصاص، فقال الحر: أنا أرضى أن أقتص من العبد، فليس له ذلك^(١).

وعن ابن مسعود، وإبراهيم، والشعبي، والحسن البصري، والحكم، وحسن بن صالح، قالوا: ليس بين المملوكين قصاص فيما دون النفس، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: لا يقاد العبد من العبد في جرح عمداً ولا خطأ إلا في قتل العمد.

وعن ابن عباس في قوله: ﴿لَكَرَّ بِكُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَتَى بِالْأَتَى...﴾ [نبرة: ١٧٨] قال: نسخها: ﴿الْأَتَى بِالْأَتَى...﴾^(٢).

وعن الشعبي - في عبد لطم حراً أو لطمه حر - قال: فيه صلح.

[٢٨٠٥] مسألة: جنابة المدبر، وأم الولد

قال معمر: وإذا جنى المدبر وأم الولد جنابة، فجنابته على سيده ولا يجاوز قيمته.

وروي نحو ذلك عن إبراهيم، والحكم، وابن أبي ليلى، وحسن، وسفيان، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

قال معمر: وإذا قتل المدبر رجلاً عمداً وله وليان^(٣) فلهما أن يقتلاه به، فإن عفا أحدهما، فالناس على أن للآخر - يعني على مولاه - نصف قيمته مدبراً، وقال بعضهم: نصف قيمته مملوكاً.

(١) مع أنه يصح له أن يعفو عنه والعفو درجة أعلى من اختياره للاقتصاص فالأولى أن ذلك له.

(٢) وروي نحو ذلك عن قتادة في سنن البيهقي: ٣٠ / ١٢.

(٣) في (ج): ولدان.

وقال محمد - فيما روى ابن هارون، عن ابن عمرو، عنه - : وإذا جنى المدبر جناية فلم يقض بها القاضي حتى جنى جناية أخرى، فعلى مولاه أرش الجنايتين ولا يجاوز قيمة المدبر، ويقسم ذلك على قدر الجنايتين، فإن كان القاضي قد قضى في الجناية الأولى وحكم بها، فعلى مولاه لولي الدم أرش الجناية الأخرى ولا يجاوز قيمته.

قال محمد: وإذا قتلت أم الولد سيدها فيقولون: عليها قيمتها وهي حرة. وروى ذلك عن شريك وحسن.

وعن حسن، وشريك قالوا: إذا قتل المدبر سيده خطأ سعى في قيمته وعتق؛ لأنه لا وصية لقاتل.

قال حسن: فإن^(١) أوصى له قبل الضربة، لم تجز الوصية، وإن أوصى له بعد الضربة، جازت الوصية، وإن تزوج قبل الضربة، لم ترثه، وإن تزوج بعد الضربة، ورثته.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إذا جنى المدبر وأم الولد على سيدهما، فهو هدر ولا أرش فيه.

وعلى قول محمد: إن جناية أم الولد على سيدها بمنزلة المدبر.

وقال يحيى بن آدم: إذا قتل المدبر رجلاً خطأ وقيمته خمسمائة، ثم قتل الآخر^(٢) وقيمته ألف درهم، ففي قول حسن بن صالح: على السيد ديتان تامتان.

(١) في (ث، س): وإن.

(٢) في (ج، س): آخر.

وفي قول زفر: خمسمائة للأول وألف للآخر.

وقياس قول أبي حنيفة: عليه ألف، أكثر القيمتين، فيصير للآخر خمسمائة، وبقي خمسمائة يضرب فيها أولياء^(١) الأول بالدية كاملة، ويضرب فيها أولياء الأخير مما بقي من الدية بعد الخمسمائة التي أخذوها^(٢).

[٢٨٠٦] مسألة: جناية المكاتب

وروي محمد بإسناده عن إبراهيم، ومغيرة: أن جناية المكاتب جناية العبد وهي على سيده.

قال مغيرة: وإذا جنى المكاتب ثم أعتقه مولاه، فإنه يسعى في الدية، وليس^(٣) في العاقلة؛ لأن الدية وقعت عليه وهو مكاتب.

قال محمد - في رواية ابن عمرو^(٤)، عنه - : أرش جناية المكاتب في رقبته يسمى فيها مع الكتابة.

وروي عن إبراهيم، والزهرى، وسفيان، وحسن، وأبي حنيفة وأصحابه مثل ذلك^(٥).

قال سفيان: كما إذا جُني عليه كان له دون مولاه^(٦).

(١) في (ث، ج، س): الرليان. والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في (س): مما أخذوا. وضع على لفظة: (ما) لفظة: (التي).

(٣) لعلها: وليست؛ أي وليست الدية على العاقلة.

(٤) في (ج): عمر. والصحيح ما أثبتناه.

(٥) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٣٩٩/٨، مصنف ابن أبي شيبة: ٣٤٦/٦، ٣٤٧، سنن

البيهقي: ٣٦٥/١٥.

(٦) كان أرش الجناية للمكاتب دون مولاه.

قال أبو حنيفة، وأصحابه: وإنما يحكم عليه بالأقل من قيمته ومن أرش الجناية، وإذا حكم بها الحاكم صارت ديناً عليه، وإن عجز باعه الحاكم في دينه، وإن عجز قبل الحكم قيل للمولى: ادفعه، أو افده بأرش الجناية.

قال حسن بن صالح: إن عجز المكاتب وقد أدى شيئاً منها أحرز من رقبته بقدر ما أدى، ويجزى مولاه فيما بقى إن شاء فداه بحصته من الدية، وإن شاء دفعه بالجناية.

قال حسن: وإن قتل عشرة، لزمه لكل واحد دية^(١) كاملة يسعى فيها قضى، أو لم يقض.

[وقال زفر: يلزمه لكل جنابة قيمة]^(٢).

وقال أبو حنيفة: إن قُضي على المكاتب بالقيمة، فهي دين عليه بمنزلة دين السيد إن عجز فهو دين عليه، إن شاء مولاه فداه بدينه، وإن شاء باعه للفرماء، ولا يدفعه بمنزلة الجناية، وإن جنى المكاتب جنابات كثيرة كانت لهم جميعاً قيمة واحدة بينهم بالحصص ما لم يقض بها، فإذا قضى بها صارت ديناً. وما جنى بعد ذلك فعليه قيمة أخرى، فإن عجز قبل [أن] يقضى بالقيمة، فمولاه بالخيار إن شاء دفعه بالجنابة، وإن شاء فداه.

وإن قتل رجلاً وامراً خطأ فعليه القيمة بينهما أثلاثاً، فإن قُضي عليه بثلاثي القيمة لولي الرجل، ثم قتل آخر قبل أن يحضر ولي المرأة، فإنه يقضى لولي القتل بثلاثي القيمة في ثلث رقبة المكاتب الفارغ من الجنابة، وبقي ثلث،

(١) في (ج): لكل واحد جنابة قيمته.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

فيضرب فيه ولي المرأة بنصف دية الرجل وهو دية المرأة، ولا يضرب بالدية كاملة إلا بثلتي قيمة المكاتب؛ لأنه حين أخذ الثلثين بمنزله لو أخذ ثلثي الدية؛ لأنه ثلثا حقه.

فهرس الموضوعات

- ٥ كتاب الإيمان
- ٦ باب القول فيما يوجب الكفارة من اللفظ وما لا يوجبها
- [٢٣٢٧] مسألة: في من حلف بـ(بيت الله) أو بالقرآن، أو بالبراءة من الله، أو من الإسلام، أو قال: عليه سخط الله، أو غضبه..... ٩
- [٢٣٢٨] مسألة: إذا قال: أقسم ١١
- [٢٣٢٩] مسألة: إذا قال: حلفت. ولم يكن حلف ١٢
- [٢٣٣٠] مسألة: إذا حلف على أمرٍ ماضٍ كاذباً، أو حلف على أمرٍ مستقبلٍ ١٣
- [٢٣٣١] مسألة: في رجلين مر بهما طائر فطلق أحدهما امرأته أنه غراب والآخر أنه طير أعرابي ١٥
- [٢٣٣٢] مسألة: في إبرار القسم ١٦
- [٢٣٣٣] مسألة: إذا استثنى بعد انقطاع كلامه ١٧
- [٢٣٣٤] مسألة: ما ينبغي للحالف ١٨
- [٢٣٣٥] مسألة: في الحلف على الشيء والإتمام على اليمين ١٨
- [٢٣٣٦] مسألة: إذا حلف على أمان عدة، ثم استثنى في آخرهن ١٨
- [٢٣٣٧] مسألة: إذا كرر أماناً في كلمة واحدة ١٩

- [٢٣٣٨] مسألة: إذا ردد أيماناً عدة في موضع واحد ٢٠
- [٢٣٣٩] مسألة: إذا حلف أن يفعل بعض المعاصي ٢١
- [٢٣٤٠] مسألة: إذا قال مالي في المساكين صدقة إن فعلت كذا ٢٤
- [٢٣٤١] مسألة: من حلف ليهدين شيئاً من ماله ٢٦
- [٢٣٤٢] مسألة: إذا قال: علي نذر، إن فعلت كذا ٢٧
- [٢٣٤٣] مسألة: يمين المكره ٢٩
- [٢٣٤٤] مسألة: يمين الناسي ٣٠
- [٢٣٤٥] مسألة: إذا حلف وهو صبي ثم حنث وهو رجل، أو حلف وهو عبد ثم حنث وهو حر ٣١
- [٢٣٤٦] مسألة: إذا حلف وهو مؤسر فلم يكفر حتى أعسر ٣٢
- [٢٣٤٧] مسألة: من حنث فكفر بالصيام ويمكنه أنه يستقرض ٣٢
- [٢٣٤٨] مسألة: من حلف يمينا فقال آخر: علي مثل ما حلف ٣٢
- [٢٣٤٩] مسألة: قطع اليمين ٣٢
- [٢٣٥٠] مسألة: في الحرام ٣٣
- باب القول في اليمين ٣٥
- [٢٣٥١] مسألة: من حلف ليضربن رجلاً فأمر آخر أن يضربه ٣٥
- [٢٣٥٢] مسألة: من حلف لا يأكل لحماً فأكل كرشاً أو رأساً ٣٦
- [٢٣٥٣] مسألة: من حلف لا يأكل لحماً فأكل شحمًا ٣٦
- [٢٣٥٤] مسألة: من حلف لا يأكل اللحم فأكل السمك ٣٧
- [٢٣٥٥] مسألة: من حلف لا يأكل السمك فأكل مالح ٣٧
- [٢٣٥٦] مسألة: من حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل رماناً وأن لا يأكل لحماً فأكل كبداً ٣٧

- [٢٣٥٧] مسألة: من حلف لا يشتري لحماً فاشتري شاة حية ٣٨
- [٢٣٥٨] مسألة: من حلف أن يأكل حنطة فطحنها وأكلها ٣٨
- [٢٣٥٩] مسألة: من حلف أن لا يأكل من ميراث حي ثم مات ٣٩
- [٢٣٦٠] مسألة: من حلف أن لا يأكل لحم حيوان في حال فاكل وهو
في حالة أخرى ٤٠
- [٢٣٦١] مسألة: من حلف لا يلبس القميص فجعله سراويل ٤١
- [٢٣٦٢] مسألة: من حلف لا يسكن داراً فنقضت ثم بنيت ٤٢
- [٢٣٦٣] مسألة: من حلف أن لا يلدق شيئاً فخلط بغيره ٤٢
- [٢٣٦٤] مسألة: من حلف أن لا يدخل داراً فدخل من بابها أو غيره ٤٣
- [٢٣٦٥] مسألة: من حلف لا يسكن داراً لفلان فباعها صاحبها ٤٣
- [٢٣٦٦] مسألة: من حلف أن لا يسكن داراً لفلان فسكن داراً له ولغيره ... ٤٤
- [٢٣٦٧] مسألة: من حلف لا يلبس ثوباً وهو لابسه ٤٥
- [٢٣٦٨] مسألة: فيما تكون المساكنة ٤٥
- [٢٣٦٩] مسألة: من حلف أن لا يبيت في دار فبات أكثر من نصف الليل ... ٤٦
- [٢٣٧٠] مسألة: من حلف لا يلبس ثيابه فلبس بعضها ٤٦
- [٢٣٧١] مسألة: من حلف يمينا عامة فحدث بعضها ٤٦
- [٢٣٧٢] مسألة: من حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فبيع الغزل فاخذ
بقيته ثوباً فلبسه ٤٧
- [٢٣٧٣] مسألة: من حلف أن لا يدخل على فلان بيته فدخل يريد
رجلاً عنده ٤٨
- [٢٣٧٤] مسألة: من حلف أن لا يطعم فلاناً طعاماً أو لا يكسوه ثوباً
فباعه ثم أبراه من ثمنه ٤٨

- [٢٣٧٥] مسألة: من طلق امرأته إن خرجت من الدار إلا بإذنه..... ٤٨
- [٢٣٧٦] مسألة: من حلف أن لا يفعل كذا إلا أن يرى ذلك..... ٤٩
- [٢٣٧٧] مسألة: من حلف أن لا يشتري ثوباً فاشترى فراشاً أو غيره..... ٥٠
- [٢٣٧٨] مسألة: في المرأة تحلف أن لا تلبس حلياً فتلبس ذهباً أو فضة..... ٥٠
- [٢٣٧٩] مسألة: من حلف أن لا يكلم فلاناً اليوم وقد مضى بعضه..... ٥١
- [٢٣٨٠] مسألة: من حلف أن لا يكلم فلاناً يوماً وقد مضى بعض النهار..... ٥١
- [٢٣٨١] مسألة: دخول الليالي مع الأيام في يمين الوقت..... ٥١
- [٢٣٨٢] مسألة: اليمين بالأيام تقع على ثلاثة أيام..... ٥١
- [٢٣٨٣] مسألة: من حلف أن لا يكلم رجلاً سنة إلا يوماً..... ٥٢
- [٢٣٨٤] مسألة: من حلف أن لا يكلم أحداً حيناً..... ٥٢
- [٢٣٨٥] مسألة: من قال لامرأته: أنت طالق إن فعلت كذا وكذا بالنهار..... ٥٣
- [٢٣٨٦] مسألة: من حلف يمينا ثم حلف غيرها يريد الزيادة..... ٥٣
- [٢٣٨٧] مسألة: من قال: والله لا كلمت فلاناً إلى كذا..... ٥٤
- [٢٣٨٨] مسألة: من قال لغيره: والله لا كلمتك والله لا كلمتك والله لا كلمتك..... ٥٤
- [٢٣٨٩] مسألة: من حلف لا يتكلم يومه..... ٥٤
- [٢٣٩٠] مسألة: من حلف لا يكلم رجلاً فناداه من مكان بعيد..... ٥٥
- [٢٣٩١] مسألة: من حلف أن لا يكلم رجلاً فكلم قوماً وهو فيهم..... ٥٥
- [٢٣٩٢] مسألة: في أخوين حلف كل منهما أن لا يتدعى الآخر بالكلام..... ٥٦
- [٢٣٩٣] مسألة: من حلف أن لا يكلم فلاناً فكتب إليه كتاباً وأرسل رسولاً..... ٥٦
- [٢٣٩٤] مسألة: من حلف أن لا يفشي سراً فكتب به..... ٥٧
- [٢٣٩٥] مسألة: من حلف أن يخبر رجلاً أو يبشره فكتب إليه بذلك..... ٥٧

- [٢٣٩٦] مسألة: من يعتق من العبيد إذا قال سيدهم: من بشرني أو قال
من أخبرني ٥٨
- [٢٣٩٧] مسألة: من حلف أن لا يفارق غريمه ففر منه ٥٨
- [٢٣٩٨] مسألة: من حلف أن لا يفارق رجلاً حتى يستوفي منه عشرة
دراهم فأعطاه عشرة فيها قدر دانت زبقي ٥٩
- [٢٣٩٩] مسألة: من حلف ليعطين فلاناً حقه أول الشهر فأعطاه في
النصف الأول ٥٩
- [٢٤٠٠] مسألة: من حلف ليعطين فلاناً حقه في وقت من أوقات الصلاة ... ٦٠
- [٢٤٠١] مسألة: من حلف ليعطين فلاناً حقه عند طلوع الشمس ٦٠
- [٢٤٠٢] مسألة: من حلف ليعطين فلاناً حقه عاجلاً ٦٠
- [٢٤٠٣] مسألة: من حلف أن يصوم يوم العيد ٦٠
- [٢٤٠٤] مسألة: من حلف بطلاق امرأته لا يتسرى عليها ٦١
- [٢٤٠٥] مسألة: من حلف بعق ماله ٦١
- [٢٤٠٦] مسألة: من حلف لامرأته بالطلاق أن لا يتسرى بجارية ولا يعتقها . ٦١
- [٢٤٠٧] مسألة: من حلف أن يبيع عبداً فلم يقبل منه ٦٢
- [٢٤٠٨] مسألة: من نذر نذراً لا يطيق ٦٣
- [٢٤٠٩] مسألة: من حلف على شيء مستحيل ٦٣
- [٢٤١٠] مسألة: من حلف لا يلبس حريراً ٧٠
- [٢٤١١] مسألة: من حلف لا يقعد على الأرض ٧٠
- باب كفارة اليمين ٧١
- [٢٤١٢] مسألة: ما يجزي من الكسوة في الكفارة ٧٤
- [٢٤١٣] مسألة: ما يجزي من الرقاب في الكفارة ٧٦

- ٢٤١٤] مسألة: عتق المذبر والمكاتب في الكفارة ٧٦
- ٢٤١٥] مسألة: عتق أم الولد وولدها في كفارة الظهار ٧٧
- ٢٤١٦] مسألة: من يجزي في تحرير رقبة مؤمنة ٧٧
- ٢٤١٧] مسألة: في عتق ولد الزنا في الكفارة ٧٨
- ٢٤١٨] مسألة: هل يدفع إلى عشرة مساكين عشر كفارات جملة واحدة ٧٩
- ٢٤١٩] مسألة: هل يجزي أن يفرق طعام المساكين ٨١
- ٢٤٢٠] مسألة: إخراج قيمة الطعام ٨١
- ٢٤٢١] مسألة: إذا قال رجل لرجل: أعتق عني أو أطعم عني لكفارتي .. ٨٢
- ٢٤٢٢] مسألة: من أعتق ذا رحم له من النسب في كفارة الظهار ٨٢
- ٢٤٢٣] مسألة: رد الكفارة على المساكين ٨٣
- ٢٤٢٤] مسألة: إطعام الكفارة لمساكين غير المسلمين ٨٣
- ٢٤٢٥] مسألة: إطعام الصبي في كفارة اليمين ٨٤
- ٢٤٢٦] مسألة: إعطاء الكفارة لمن تجب له النفقة ٨٤
- ٢٤٢٧] مسألة: في إعطاء المكاتب من الكفارة ٨٥
- ٢٤٢٨] مسألة: من لا يجزيه الصيام في الكفارة ٨٥
- ٢٤٢٩] مسألة: في صيام الكفارة ٨٦
- ٢٤٣٠] مسألة: من صام في الكفارة معسراً ثم أيسر ٨٧
- ٢٤٣١] مسألة: من حنث وهو معسر ثم أيسر ٨٧
- ٢٤٣٢] مسألة: كسوة البعض وإطعام البعض في الكفارة ٨٧
- ٢٤٣٣] مسألة: الكفارة قبل الحنث ٨٨
- ٢٤٣٤] مسألة: كفارة الجماعة في قتل الخطأ ٨٩
- ٢٤٣٥] مسألة: ما يجزي العبد من الكفارات ٨٩

- كتاب الحدود ٩١
- باب ما يلزم الإمام فعله ٩٢
- [٢٤٣٦] مسألة: صفة الضرب، وصفة السوط، وتجرید المحدود من ثيابه ٩٣
- صفة الضرب ٩٣
- صفة السوط ٩٣
- تجرید المحدود من ثيابه ٩٣
- [٢٤٣٧] مسألة: هل للناس أن يعفو بعضهم عن بعض، ويشفع بعضهم
في بعض قبل أن يرفع إلى الإمام؟ ٩٧
- [٢٤٣٨] مسألة: في الشفاعة في الحد بعد ما رفع إلى الإمام ٩٨
- [٢٤٣٩] مسألة: في الحد يتقدم عهده ١٠٠
- [٢٤٤٠] مسألة: استتجار الأمة للخدمة ثم الزنا بها ١٠١
- [٢٤٤١] مسألة: إذا رُفِعَ إلى الإمام رجل جنى في ولاية إمام غيره ١٠٢
- [٢٤٤٢] مسألة: في حربي دخل بأمان ثم زنى أو سرق من مسلم ١٠٢
- [٢٤٤٣] مسألة: في جنایات أهل البغي بعضهم على بعض ١٠٣
- [٢٤٤٤] مسألة: هل يلزم الإقرار بعد المحنة ١٠٣
- [٢٤٤٥] مسألة: إذا أقر رجل بحد، ولم يسمه ١٠٤
- [٢٤٤٦] مسألة: التعدي في الحدود ١٠٤
- [٢٤٤٧] مسألة: درء الحدود بالشبهات ١٠٥
- [٢٤٤٨] مسألة: إذا تلف المضروب في الحد، أو في التعزير ١٠٧
- [٢٤٤٩] مسألة: إذا سرق، وشرب الخمر، وقتل، بأبها يتدأ؟ ١٠٧
- [٢٤٥٠] مسألة: هل يقام الحد بأرض العدو؟ ١٠٩

- [٢٤٥١] مسألة: إقامة الحدود في المساجد ١١٠
- [٢٤٥٢] مسألة: في إقامة حدين في وقت واحد ١١٠
- باب هد الزاني ١١٢
- [٢٤٥٣] مسألة: حد المملوك، والمدبر، وأم الولد، والمكاتب ١١٧
- [٢٤٥٤] مسألة: إقامة الحد على المملوك ١١٩
- [٢٤٥٥] مسألة: هل يقام على الذمي الحد؟ ١٢١
- [٢٤٥٦] مسألة: إذا زنى بامرأة في دبرها ١٢٤
- [٢٤٥٧] مسألة: حد اللوطي ١٢٥
- [٢٤٥٨] مسألة: في السحاقية ١٢٦
- [٢٤٥٩] مسألة: في الرجل يلعب بنفسه ١٢٧
- [٢٤٦٠] مسألة: حد من أتى البهيمة ١٢٧
- [٢٤٦١] مسألة: إذا وطئ الأب جارية الابن ١٢٩
- [٢٤٦٢] مسألة: في من زنى بجارية امرأته، أو أبيه، أو أمه ١٢٩
- [٢٤٦٣] مسألة: من وطئ جارية من الخمس ١٣٢
- [٢٤٦٤] مسألة: من وقع على جاريته وقد زوجها من عبده ١٣٣
- [٢٤٦٥] مسألة: وطء أم الولد ١٣٣
- [٢٤٦٦] مسألة: من تزوجت عبدا ١٣٣
- [٢٤٦٧] مسألة: صفة الإحصان، وما يكون به محصناً ١٣٣
- [٢٤٦٨] مسألة: إذا زنت الأمة، ولم تحصن يزوج ١٣٦
- [٢٤٦٩] مسألة: إقامة الحد على من لا يقوى عليه ١٣٧
- [٢٤٧٠] مسألة: إقامة الحد على من يُخشى موته ١٣٨
- [٢٤٧١] مسألة: في الرجل والمرأة يزنيان ثم يتوبان ويتزوجان ١٣٩

[٢٤٧٢] مسألة: في إقامة الحد على الحامل ١٣٩

[٢٤٧٣] مسألة: من يبدأ برجم الزاني ١٤٠

[٢٤٧٤] مسألة: حضور الإمام الرجم، ومن يرجم عن الشاهد ١٤١

[٢٤٧٥] مسألة: إذا تزوج بذات رحم، أو تزوج بامرأة في عدتها،

أو تزوج خامسة مع علمه بتحريمها ١٤١

[٢٤٧٦] مسألة: إذا زنى رجل بذات رحم ١٤٥

[٢٤٧٧] مسألة: من غصب امرأة على نفسها فزنى بها ١٤٥

[٢٤٧٨] مسألة: الجارية تباع فيتداول عليها قوم ١٤٨

[٢٤٧٩] مسألة: في الذمي يزني بمسلمة ١٤٨

[٢٤٨٠] مسألة: حد بلوغ الغلام والجارية، الذي إذا بلغاه وجب

عليهما الحد ١٤٨

[٢٤٨١] مسألة: إذا زنى رجل مراراً ١٥٠

[٢٤٨٢] مسألة: أقل العدة التي تحضر الحد ١٥١

[٢٤٨٣] مسألة: الزانية تخشى على نفسها القتل ١٥١

[٢٤٨٤] مسألة: الزنى بامرأة لها زوج ١٥٢

[٢٤٨٥] مسألة: الزانية على فراش زوجها ١٥٢

باب في الشهادة على الزنا ١٥٥

[٢٤٨٦] مسألة: رجوع الشهود ١٥٧

[٢٤٨٧] مسألة: في رجوع شهود الزنا عن شهادتهم بعد إقامة الحد ١٥٨

[٢٤٨٨] مسألة: إذا شهد على رجل أربعة بنين له بالزنا ١٥٩

[٢٤٨٩] مسألة: من وُجدَ مع امرأة فادعى أنها زوجته ١٦١

[٢٤٩٠] مسألة: شهادة الفساق على الزاني ١٦٢

- [٢٤٩١] مسألة: من شهد عليها بالزنا فوجدت عذراء ١٦٣
- [٢٤٩٢] مسألة: شهادة الأعمى والصبي والدمي على الزنا ١٦٣
- [٢٤٩٣] مسألة: شهادة أهل الدمة على المسلمين في الزنا ١٦٤
- [٢٤٩٤] مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة، أحدهما الزوج ١٦٤
- [٢٤٩٥] مسألة: شهادة النساء والماليك في الحدود ١٦٥
- [٢٤٩٦] مسألة: في من أقر على نفسه بالزنا ١٦٦
- [٢٤٩٧] مسألة: كيفية اعتراف الزاني عند الحاكم ١٦٦
- [٢٤٩٨] مسألة: إذا أقر على نفسه، ثم رجع عن إقراره ١٧٢
- [٢٤٩٩] مسألة: إقرار العبد على نفسه بالزنا ١٧٣
- [٢٥٠٠] مسألة: شهادة الشهود على بعضهم بالزنا ١٧٤

باب حد القاذف ١٧٦

- [٢٥٠١] مسألة: شهادة القاذف إذا تاب ١٧٨
- [٢٥٠٢] مسألة: حد الدمى إذا قذف ١٧٨
- [٢٥٠٣] مسألة: إذا ادعى القاذف بينة غيباً ١٧٩
- [٢٥٠٤] مسألة: في حد من نفى رجلاً من أبيه ١٧٩
- [٢٥٠٥] مسألة: النفي من القبيلة ١٨٠
- [٢٥٠٦] مسألة: من قال لغيره: يا فاسق أو يا فاجر ١٨١
- [٢٥٠٧] مسألة: في من قال: يا لوطي ١٨٢
- [٢٥٠٨] مسألة: من قال لغيره: يا لوطي ١٨٢
- [٢٥٠٩] مسألة: في التعريض ١٨٣
- [٢٥١٠] مسألة: القذف بالزنا قبل البلوغ أو الإسلام أو العتق ١٨٥
- [٢٥١١] مسألة: قذف الدمى والدمية ١٨٦

- [٢٥١٢] مسألة: في قذف المسلم للعبد ١٨٦
- [٢٥١٣] مسألة: حد قذف المملوك للحر ١٨٦
- [٢٥١٤] مسألة: في من قذف أباه، وابنه ١٨٧
- [٢٥١٥] مسألة: في قذف المجنون والأخرس ١٨٨
- [٢٥١٦] مسألة: في قذف الخصي والمجبوب ١٨٨
- [٢٥١٧] مسألة: الحد في قذف الجماعة ١٨٩
- [٢٥١٨] مسألة: من قال لغيره: يا زاني يابن الزانين ١٩٠
- [٢٥١٩] مسألة: الحكم في تبادل القذف ١٩٠
- [٢٥٢٠] مسألة: من قذف رجلين فعفا أحدهما ١٩٠
- [٢٥٢١] مسألة: إذا قذف امرأة ميتة، هل لأوليائها المطالبة بمحقها؟ ١٩١
- [٢٥٢٢] مسألة: تورث الحد ١٩٢
- [٢٥٢٣] مسألة: في من قذف رجلاً أمه أمة، أو ذمية ١٩٢
- [٢٥٢٤] مسألة: الحرية في الشهادة والقصاص والعاقلة وحد القذف ... ١٩٣
- [٢٥٢٥] مسألة: إذا قال رجل لذمي أمه مسلمة، أو عبد أمه حرة: يابن الزانية ١٩٤
- [٢٥٢٦] مسألة: إذا قال رجل لامرأة: يا زانية، فقالت: زنيته بك أو زنيته بي ١٩٤
- [٢٥٢٧] مسألة: إذا قال: من دخل هذه الدار فهو زان ١٩٥
- [٢٥٢٨] مسألة: قذف أم من اشترى العبد أو باعه ١٩٦
- [٢٥٢٩] مسألة: من قال لرجل يا فاعلاً بأمه ١٩٦
- [٢٥٣٠] مسألة: قذف ابن الملاعة ١٩٦
- [٢٥٣١] مسألة: في قذف العبد زوجته ١٩٧

- [٢٥٣٢] مسألة: من تزوج امرأة وقال: لم أجدها عذراء ١٩٧
- [٢٥٣٣] مسألة: إذا عفا المقلوف عن القاذف، هل يسقط عنه الحد؟ ... ١٩٨
- [٢٥٣٤] مسألة: من قذف زوجته برجل سماء ١٩٨
- [٢٥٣٥] مسألة: الوكالة، والكفالة في الحد ١٩٩
- [٢٥٣٦] مسألة: من قذف رجلاً كان وطئ امرأة بشبهة ٢٠٠
- [٢٥٣٧] مسألة: من قذف امرأة استكرهها رجل فزنى بها ٢٠١
- [٢٥٣٨] مسألة: في العبد يقذف فلا يجد حتى يعتق ٢٠١
- [٢٥٣٩] مسألة: من حدّث عن فلان أنه زنى، وقذف المرأة للرجل ٢٠١
- باب حد شارب الخمر والمسكر ٢٠٢
- [٢٥٤٠] مسألة: من شرب الخمر مراراً ٢٠٤
- [٢٥٤١] مسألة: في من شرب الخمر وحْدُ ثم عاد مراراً ٢٠٤
- [٢٥٤٢] مسألة: إقامة الحد في الخمر والسرقة على أهل الكتاب ٢٠٥
- [٢٥٤٣] مسألة: من شرب الخمر ناسياً ورُفِع أمره إلى الإمام ٢٠٥
- [٢٥٤٤] مسألة: تعريف السكران ٢٠٦
- [٢٥٤٥] مسألة: حد شارب الخمر ٢٠٦
- [٢٥٤٦] مسألة: متى يُحد شارب الخمر ٢٠٨
- [٢٥٤٧] مسألة: من وُجد به ريع خمر ٢٠٩
- [٢٥٤٨] مسألة: تكفير الحد للتائب ٢٠٩
- باب حد السارق ٢١٢
- [٢٥٤٩] مسألة: أقل ما يجب فيه القطع ٢١٢
- [٢٥٥٠] مسألة: من قال: قيمة المجن ربع دينار ٢١٤
- فصل فيمن قال: قيمة المجن خمسة دراهم ٢١٥

- فصل فيمن قال قيمة المجن عشرة دراهم ٢١٥
- [٢٥٥١] مسألة: الإقرار الذي يجب به القطع ٢١٧
- [٢٥٥٢] مسألة: إذا أكذب السارق نفسه ٢١٨
- [٢٥٥٣] مسألة: في أن الشهود على السارق يلوا قطعه ٢٢٠
- [٢٥٥٤] مسألة: الموضع الذي يقطع منه السارق ٢٢٠
- [٢٥٥٥] مسألة: الأخبار في قطع اليد من المفصل ٢٢٠
- [٢٥٥٦] مسألة: الأخبار في قطع الأصابع ٢٢١
- [٢٥٥٧] مسألة: الأخبار في قطع الرجل من نصف القدم ٢٢٢
- [٢٥٥٨] مسألة: قطع اللصوص وحسمهم ومداداتهم ٢٢٣
- [٢٥٥٩] مسألة: تعليق اليد بعد قطعها، وحبس الرجل بعد إقامة الحد عليه ٢٢٣
- [٢٥٦٠] مسألة: هل يضمن السارق ما سرق؟ ٢٢٤
- [٢٥٦١] مسألة: إذا سرق فقطع، ثم عاد فسرق ٢٢٥
- [٢٥٦٢] مسألة: إقامة الحدود لغير الحاكم ٢٢٨
- [٢٥٦٣] مسألة: من سرق مراراً وقطع ٢٢٨
- [٢٥٦٤] مسألة: من قامت عليه البينة أنه سرق بعدما قطع ٢٢٨
- [٢٥٦٥] مسألة: السارق مشلول اليد ٢٢٨
- [٢٥٦٦] مسألة: من سرق وهو مقطوع اليد والرجل ٢٢٩
- [٢٥٦٧] مسألة: في السارق يؤمر بقطع يمينه فيخرج يساره فتقطع ٢٢٩
- [٢٥٦٨] مسألة: في الجماعة تسرق فتكون حصة الواحد أقل من عشرة دراهم ٢٣٠
- [٢٥٦٩] مسألة: في سارقين أحدهما دخل الحرز والآخر من الخارج ... ٢٣٠
- [٢٥٧٠] مسألة: في سارقين جمعا متاعاً فخرج به أحدهما ٢٣٠

- [٢٥٧١] مسألة: السارق يأخذ السرقة فيرميها خارج الحرز فيأخذها غيره... ٢٣١
- [٢٥٧٢] مسألة: في السارق يؤخذ قبل أن يخرج من الحرز..... ٢٣٢
- [٢٥٧٣] مسألة: من سرق من السارق..... ٢٣٢
- [٢٥٧٤] مسألة: إذا استهلك السارق السرقة في الحرز..... ٢٣٣
- [٢٥٧٥] مسألة: إقامة الحد على السارق والمسروق منه غائب..... ٢٣٣
- [٢٥٧٦] مسألة: في من سرق شيئاً مرتين..... ٢٣٤
- [٢٥٧٧] مسألة: إذا ملك السارق ما سرق..... ٢٣٤
- [٢٥٧٨] مسألة: العبد يسرق أو يقر على نفسه بالسرقة..... ٢٣٥
- [٢٥٧٩] مسألة: في العبد يسرق من مال سيده..... ٢٣٥
- [٢٥٨٠] مسألة: الرجل يسرق من الغنيمة أو العبد من بيت المال..... ٢٣٦
- [٢٥٨١] مسألة: في العبد الأبق إذا سرق..... ٢٣٧
- [٢٥٨٢] مسألة: من سرق من الكعبة..... ٢٣٨
- [٢٥٨٣] مسألة: في من سرق ثوب رجل في المسجد..... ٢٣٨
- [٢٥٨٤] مسألة: في المختلس..... ٢٣٩
- [٢٥٨٥] مسألة: في الخائن، والمستعير..... ٢٤٠
- [٢٥٨٦] مسألة: من سرق في سنة شديدة..... ٢٤١
- [٢٥٨٧] مسألة: قطع النباش..... ٢٤٣
- [٢٥٨٨] مسألة: قطع الطرار..... ٢٤٤
- [٢٥٨٩] مسألة: في القفاف..... ٢٤٥
- [٢٥٩٠] مسألة: من شرب الخمر أو سرق من أهل الدمة..... ٢٤٥
- [٢٥٩١] مسألة: من سرق وهو سكران..... ٢٤٥
- [٢٥٩٢] مسألة: من سرق متاعاً من بيت مفتوح الباب أو لا باب له... ٢٤٦

- [٢٥٩٣] مسألة: من سرق دابة من غير حرز ٢٤٦
- [٢٥٩٤] مسألة: في من سرق مملوكاً ٢٤٧
- [٢٥٩٥] مسألة: في من سرق صبيّاً حراً ٢٤٨
- [٢٥٩٦] مسألة: في من سرق ثمرّاً من أشجارها، أو بعد ما قُطعت ٢٤٩
- [٢٥٩٧] مسألة: في رجلين شهدا على ثلاثة بالسرقة ٢٥١
- [٢٥٩٨] مسألة: في من سرق خيراً، أو ما لا يحل بيعه ٢٥٢
- [٢٥٩٩] مسألة: في من سرق مصحفاً ٢٥٣
- [٢٦٠٠] مسألة: في من سرق طيراً ٢٥٣
- [٢٦٠١] مسألة: إذا سرق رجل من مال أبيه، أو أمه ٢٥٥
- [٢٦٠٢] مسألة: السارق يشهد عليه اثنان ثم يتراجعا ٢٥٥
- [٢٦٠٣] مسألة: الرجلين يشهدا على سارق ثم يتغيا ٢٥٦
- [٢٦٠٤] مسألة: في قتل اللص ٢٥٧
- [٢٦٠٥] مسألة: القطع للسارق عقوبة وليست توبة ٢٥٨

- باب أحكام المحاربين الذين يحملون السلاح ويخيفون المسلمين ٢٥٩
- [٢٦٠٦] مسألة: في من حمى المحاربين، وكان رداءً لهم ٢٦١
- [٢٦٠٧] مسألة: في اللصوص محاربون في المصر بالسلاح ٢٦٢
- [٢٦٠٨] مسألة: هل يجوز العفو عن المحاربين؟ ٢٦٢
- [٢٦٠٩] مسألة: إذا تاب المحاربون قبل أن يقدر عليهم ٢٦٣
- [٢٦١٠] مسألة: إذا تاب المحارب، هل يسقط عنه القصاص؟ ٢٦٤
- [٢٦١١] مسألة: هل يضمن المحارب، والسارق ما استهلك؟ ٢٦٥
- [٢٦١٢] مسألة: في قتال المحاربين، واللصوص، واتباع مدبرهم ٢٦٥

- باب في المرتد والزندق..... ٢٦٨
- [٢٦١٣] مسألة: من قال: يستتاب المرتد..... ٢٦٩
- [٢٦١٤] مسألة: من قال: لا يستتاب المرتد..... ٢٧٠
- [٢٦١٥] مسألة: قتل المرتد..... ٢٧١
- [٢٦١٦] مسألة: المسلم يكفر فيستتاب ثم يكفر..... ٢٧٢
- [٢٦١٧] مسألة: من روى أن علياً - صلى الله عليه - قتل الزنادقة ثم حرقهم..... ٢٧٣
- [٢٦١٨] مسألة: من روى أن علياً - صلى الله عليه - حرق الزنادقة، وهم أحياء..... ٢٧٤
- [٢٦١٩] مسألة: في من أقام حداً يغير إذن الإمام..... ٢٧٥
- [٢٦٢٠] مسألة: في الصبي يسلم أبوه، ثم يكبر فيأبى الإسلام..... ٢٧٦
- [٢٦٢١] مسألة: في الساحر..... ٢٧٧
- [٢٦٢٢] مسألة: الأخبار في أن الساحر يقتل، ولا يستتاب..... ٢٧٨
- [٢٦٢٣] مسألة: من قال إن كان مشركاً لم يُقتل..... ٢٧٩
- [٢٦٢٤] مسألة: في الديوث..... ٢٧٩
- [٢٦٢٥] مسألة: في من ترك صلاة متعمداً..... ٢٨٠
- [٢٦٢٦] مسألة: في من استحل الخمر..... ٢٨١
- [٢٦٢٧] مسألة: في من سب النبي عليه السلام..... ٢٨٢
- [٢٦٢٨] مسألة: في من قذف الأنبياء..... ٢٨٢
- [٢٦٢٩] مسألة: إذا تهود النصراني، أو تنصر اليهودي..... ٢٨٢
- باب التعزير..... ٢٨٤
- [٢٦٣٠] مسألة: أكثر التعزير..... ٢٨٤

- [٢٦٣١] مسألة: إذا زنى بجارية، وادعى شبهة ٢٨٦
- [٢٦٣٢] مسألة: ما يعزّر فيه الإمام ٢٨٧
- [٢٦٣٣] مسألة: في جارية بين رجلين وقع عليها أحدهما ٢٨٧
- [٢٦٣٤] مسألة: في المثلة ٢٨٨

كتاب الديات ٢٩١

باب فيما يوجب الدية أو بعضها وفيما يوجب الحكومة ٢٩٢

- [٢٦٣٥] مسألة: دية العينين ٢٩٣
- [٢٦٣٦] مسألة: دية عين الأعور ٢٩٤
- [٢٦٣٧] مسألة: في العين القائمة ٢٩٥
- [٢٦٣٨] مسألة: في العينين إذا ذهب بصرهما ٢٩٦
- [٢٦٣٩] مسألة: من ضرب ففقد بصره ثم عولج حتى أبصر ٢٩٧
- [٢٦٤٠] مسألة: دية الأنف ٢٩٧
- [٢٦٤١] مسألة: دية الأذنين ٢٩٨
- [٢٦٤٢] مسألة: دية السمع ٢٩٩
- [٢٦٤٣] مسألة: دية العقل ٢٩٩
- [٢٦٤٤] مسألة: دية اللسان ٢٩٩
- [٢٦٤٥] مسألة: في لسان الأخرس ٣٠٠
- [٢٦٤٦] مسألة: دية الصوت ٣٠١
- [٢٦٤٧] مسألة: دية الشفتين ٣٠١
- [٢٦٤٨] مسألة: دية الأسنان ٣٠٢
- [٢٦٤٩] مسألة: دية الشعر ٣٠٥
- [٢٦٥٠] مسألة: دية اللحية ٣٠٦

- [٢٦٥١] مسألة: دية أشفار العينين، وشعر الحاجبين..... ٣٠٧
- [٢٦٥٢] مسألة: في شجاج الرأس، والوجه..... ٣٠٨
- [٢٦٥٣] مسألة: دية الظهر..... ٣١٤
- [٢٦٥٤] مسألة: دية الترقوتين، والأضلاع..... ٣١٥
- [٢٦٥٥] مسألة: دية اليدين والرجلين..... ٣١٥
- [٢٦٥٦] مسألة: دية الأصابع..... ٣١٧
- [٢٦٥٧] مسألة: في اليد الشلاء، والرجل الشلاء..... ٣١٩
- [٢٦٥٨] مسألة: قطع يد فيها أصابع مقطوعة أو شلاء..... ٣٢١
- [٢٦٥٩] مسألة: في الظفر إذا اسود..... ٣٢٢
- [٢٦٦٠] مسألة: إذا قطع رجل يدي رجل، ورجليه، ولسانه..... ٣٢٢
- [٢٦٦١] مسألة: دية الذكر والأنثيين..... ٣٢٣
- [٢٦٦٢] مسألة: دية ذكر الصبي..... ٣٢٤
- [٢٦٦٣] مسألة: في فتق المثانة، وسلس البول..... ٣٢٤
- [٢٦٦٤] مسألة: دية المرأة، ودية أعضائها وجراحاتها..... ٣٢٥
- [٢٦٦٥] مسألة: في ثدي المرأة..... ٣٢٨
- [٢٦٦٦] مسألة: في ثدي الرجل..... ٣٢٩
- [٢٦٦٧] مسألة: دية فرج المرأة وعذرتها..... ٣٢٩
- [٢٦٦٨] مسألة: في دية أعضاء الإنسان..... ٣٢٩
- [٢٦٦٩] مسألة: دية الجنين..... ٣٣١
- [٢٦٧٠] مسألة: دية الجنين يخرج حياً أو ميتاً..... ٣٣٤
- [٢٦٧١] مسألة: دية جنين الأمة اليهودية والنصرانية..... ٣٣٥
- [٢٦٧٢] مسألة: هل يجب مع الغرة كفارة؟..... ٣٣٥

- ٢٦٧٣] مسألة: استطراد في دية الجنين ٣٣٥
- ٢٦٧٤] مسألة: في جنين الأمة من غير سيدها ٣٣٧
- ٢٦٧٥] مسألة: في العبد يُقتل ٣٣٨
- ٢٦٧٦] مسألة: جراحات العبد ٣٤٠
- ٢٦٧٧] مسألة: دية المكاتب ٣٤٢
- ٢٦٧٨] مسألة: دية النصرانية إذا كانت عند نصراني أو عند مسلم ... ٣٤٣
- ٢٦٧٩] مسألة: جراحات الدواب ٣٤٤
- ٢٦٨٠] مسألة: إذا اشترك جماعة في قتل رجل خطأ ٣٤٦
- ٢٦٨١] مسألة: إذا اشترك رجل وصبي في قتل رجل ٣٤٧
- ٢٦٨٢] مسألة: في الكفارة على القاتل ٣٤٧
- ٢٦٨٣] مسألة: من قتل عبداً خطأ ٣٤٨
- ٢٦٨٤] مسألة: من حفر بئراً في الطريق أو وضع حجراً في الطريق ... ٣٤٨
- ٢٦٨٥] مسألة: من قتل في الحرم أو في الشهر الحرام وهو محرم ٣٤٩
- ٢٦٨٦] مسألة: دية الدمي ٣٤٩

باب تعدد الدية وكيفية أخذها ٣٥٣

- ٢٦٨٧] مسألة: أسنان الإبل في دية الخطأ ٣٥٥
- ٢٦٨٨] مسألة: أسنان الإبل في دية شبه العمد ٣٥٦
- ٢٦٨٩] مسألة: في دية شبه العمد ٣٥٩
- ٢٦٩٠] مسألة: صفة ما يؤخذ في الشجاج من الإبل ٣٦٠
- ٢٦٩١] مسألة: في وقت وجوب الدية ٣٦٠

باب فيما يلزم العاقلة ومقدار ما يجب عليهم ٣٦٢

- ٢٦٩٢] مسألة: الجناية على العبد، والبهائم، والعروض ٣٦٣

- [٢٦٩٣] مسألة: هل يلزم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟ ٣٦٥
- [٢٦٩٤] مسألة: معرفة العاقلة، وكم يلزم كل واحد منهم كل سنة؟ ... ٣٦٥
- [٢٦٩٥] مسألة: في وراثة ابن الزانية ٣٦٧
- [٢٦٩٦] مسألة: في خطأ الإمام في الحكم، وخطأ عماله ٣٦٧
- [٢٦٩٧] مسألة: من قتل رجلاً خطأ ولا بينة عليه ٣٦٩
- [٢٦٩٨] مسألة: جناية الصبي، والمجنون ٣٦٩
- [٢٦٩٩] مسألة: إذا جنى الإمام جناية خطأ ٣٦٩
- [٢٧٠٠] مسألة: في من جنى جناية، ولا عاقلة له ٣٧٠
- [٢٧٠١] مسألة: جناية أهل الدمة ٣٧٠
- [٢٧٠٢] مسألة: في من جنى على نفسه ٣٧١
- [٢٧٠٣] مسألة: في من قتل أباه، أو ابنه ٣٧١
- [٢٧٠٤] مسألة: في من قتل في الزحام ٣٧١
- [٢٧٠٥] مسألة: في القوم يجرح بعضهم بعضاً فيموت بعضهم ٣٧٣
- [٢٧٠٦] مسألة: في رجل قتل رجلين أحدهما خطأ والآخر عمداً ٣٧٤
- باب القسامة ٣٧٥
- [٢٧٠٧] مسألة: إذا أبت القسامة أن يحلفوا ٣٧٩
- [٢٧٠٨] مسألة: هل في العبد قسامة ٣٨٠
- [٢٧٠٩] مسألة: في القتل يوجد في قبيلة لا يتمون خمسين رجلاً ٣٨١
- [٢٧١٠] مسألة: إذا وجد القتل بين قريتين ٣٨١
- [٢٧١١] مسألة: تخصيص الدية بين الحر والمكاتب والعبد أو المسلم وغيره ٣٨٢
- [٢٧١٢] مسألة: من ادعى على رجل أنه قتل وليه عمداً وليس له بينة،
وأنكر المدعى عليه ٣٨٣

- [٢٧١٣] مسألة: إذا وجد رجل مقتولاً في دار رجل وأقر صاحب الدار بقتله ٣٨٣
- [٢٧١٤] مسألة: من وجد قتيلاً في قبيلة وأبرأ أهله تلك القبيلة ٣٨٣
- [٢٧١٥] مسألة: من وجد جريحاً في قبيلة فحُمِلَ إلى منزله فمات ٣٨٤
- [٢٧١٦] مسألة: من يوجد قتيلاً في قبيلة ورأسه وقوائمه في قبيلة أخرى ... ٣٨٥
- [٢٧١٧] مسألة: من يوجد في القبيلة ميتاً ولا توجد به جراحة ٣٨٥
- [٢٧١٨] مسألة: في القتل يوجد في مسجد في قبيلة ٣٨٥
- [٢٧١٩] مسألة: في القتل يوجد في المعركة لا يُدرى من قتله ٣٨٦
- باب فيما تضمن به النفس وغيرها ٣٨٧
- [٢٧٢٠] مسألة: صفة قتل الخطأ الذي لا كفارة فيه ٣٨٨
- [٢٧٢١] مسألة: في من أخرج من حده شيئاً إلى الطريق، أو حفر فيه بئراً فَعُتِنَتْ به ٣٨٩
- [٢٧٢٢] مسألة: إذا استأجر رجل رجلاً على أن يحفر له بئراً، فعنت بها عانت ٣٩٢
- [٢٧٢٣] مسألة: في من أوقف دابة في الطريق، أو أركضها فَعُتِنَتْ بها ... ٣٩٣
- [٢٧٢٤] مسألة: في الرجل يكبح دابته بالعنان فتصيب برجلها ٣٩٥
- [٢٧٢٥] مسألة: من لحص دابة أو ضربها فآلقت من عليها فقتله ٣٩٦
- [٢٧٢٦] مسألة: في من حمل عبداً، أو صبيّاً على دابة، فاعتت ٣٩٧
- [٢٧٢٧] مسألة: هل يضمن صاحب الكلب جنايته؟ ٣٩٨
- [٢٧٢٨] مسألة: إذا أفسدت الدابة زرع قوم ليلاً، أو متاعهم نهاراً ٣٩٩
- [٢٧٢٩] مسألة: من دفعه غيره على شيء فخرقه أو كسره ٤٠١
- [٢٧٣٠] مسألة: من رمى طائراً فأصاب عبداً في زرع قوم فاعتته ٤٠١

- [٢٧٣١] مسألة: من أحرق في مزرعته فطارت شرارة فأحرقت شيئاً لجاره ٤٠٣
- [٢٧٣٢] مسألة: هل يضمن المتطبيب، والحجام؟ ٤٠٤
- [٢٧٣٣] مسألة: إذا وقع الجدار على الطريق فعنت به عانت ٤٠٦
- [٢٧٣٤] مسألة: في من أفزع رجلاً فمات ٤٠٧
- [٢٧٣٥] مسألة: من نفخ بقمع بين رجلي رجل فضربه فكسر فاه ٤٠٨
- [٢٧٣٦] مسألة: في من استعان صبيّاً أو مملوكاً، فعنت ٤٠٩
- [٢٧٣٧] مسألة: ضمان أصحاب السفينة ٤١٠
- [٢٧٣٨] مسألة: من سقط من سطح على رجل فمات ٤١٠
- [٢٧٣٩] مسألة: من استسقى أهل بيت فلم يسقوه حتى مات ٤١٢
- [٢٧٤٠] مسألة: من جعل لرجل جعلاً على أن يأتي العريش ليلاً فأتى
العريش فجبن ٤١٣
- [٢٧٤١] مسألة: في الناقة تكون بين أربعة فيعقلها أحدهم فتسقط في بئر
فتموت ٤١٣
- باب القصاص ٤١٤
- [٢٧٤٢] مسألة: هل يقتل الحر بالعبد؟ ٤١٦
- [٢٧٤٣] مسألة: إذا مثل رجل بعبد ٤١٩
- [٢٧٤٤] مسألة: هل يقتل مسلم بدمي؟ ٤٢٠
- [٢٧٤٥] مسألة: فيما يقتص للدمي من المسلم ٤٢٣
- [٢٧٤٦] مسألة: في من قتل في الحرم ٤٢٣
- [٢٧٤٧] مسألة: في من قتل خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم ٤٢٣
- [٢٧٤٨] مسألة: من جنى جناية دون النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه ٤٢٤
- [٢٧٤٩] مسألة: إذا قتل مسلم مسلماً في دار الحرب عامداً، هل يقتص
منه؟ ٤٢٥

- [٢٧٥٠] مسألة: إذا أصاب المسلم حداً في دار الحرب، هل يحد في دار الإسلام؟ ٤٢٦
- [٢٧٥١] مسألة: هل عمد الصبي، والمجنون خطأ؟ ٤٢٦
- [٢٧٥٢] مسألة: في الأعور يفتأ عين الصحيح عمداً ٤٢٧
- [٢٧٥٣] مسألة: القصاص بين الرجل والمرأة ٤٢٨
- [٢٧٥٤] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، أو خطأ ٤٣٠
- [٢٧٥٥] مسألة: من جرح رجلاً عمداً أو خطأ فلم يزل منها مريضاً حتى مات بشهادة شاهدين ٤٣٢
- [٢٧٥٦] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قطع يد رجل عمداً ٤٣٣
- [٢٧٥٧] مسألة: إذا قتل رجل واحد جماعة ٤٣٤
- [٢٧٥٨] مسألة: من أمسك رجلاً لرجل فقتله ٤٣٤
- [٢٧٥٩] مسألة: إذا عفا الولي عن الدم استحق الدية ٤٣٥
- [٢٧٦٠] مسألة: من قتل عمداً ثم مات القاتل أو قُتل ٤٣٦
- [٢٧٦١] مسألة: إذا عفا المقتول قبل أن يموت عن القاتل، هل يسقط عنه الدم؟ ٤٣٦
- [٢٧٦٢] مسألة: إذا قتل رجل رجلاً عمداً، فعفا عنه بعض الأولياء ... ٤٣٧
- [٢٧٦٣] مسألة: في عفو الرجل عن جرح ابنه الصغير ٤٣٩
- [٢٧٦٤] مسألة: إذا قُتل رجل وله أولاد صغار، هل يُتَظَرَّ بلوغهم؟ ... ٤٤٠
- [٢٧٦٥] مسألة: إذا دُفع القاتل إلى الوليين فمات أحدهما ٤٤١
- [٢٧٦٦] مسألة: هل للأنثى، والزوج، والإخوة للأم، ولاية في الدم؟ .. ٤٤٢
- [٢٧٦٧] مسألة: إذا قُتل رجل عمداً ولا ولي له، هل على الإمام أن يقتل قاتله؟ ٤٤٣

- ٢٧٦٨] مسألة: من قُتل خطأ وليس له ولياً..... ٤٤٤
- ٢٧٦٩] مسألة: من أهدى شيئاً مسموماً..... ٤٤٥
- ٢٧٧٠] مسألة: في من قتل رجلاً بجحر، أو عصا..... ٤٤٥
- ٢٧٧١] مسألة: في القود..... ٤٤٨
- ٢٧٧٢] مسألة: في رجلين ضرب كل منهما الآخر فماتا جميعاً..... ٤٥٠
- ٢٧٧٣] مسألة: من جرح رجلاً ثم جاء آخر فقتله..... ٤٥١
- ٢٧٧٤] مسألة: من قطع إصبع رجل فشلت أخرى..... ٤٥٢
- ٢٧٧٥] مسألة: من قطع يد غيره والقاطع ناقص إصبع..... ٤٥٢
- ٢٧٧٦] مسألة: دية اليد الشلاء أو مقطوعة الإصبع..... ٤٥٣
- ٢٧٧٧] مسألة: من قطع يد رجل مرتد فأسلم ثم مات منها..... ٤٥٣
- ٢٧٧٨] مسألة: في من قتل ابنه..... ٤٥٣
- ٢٧٧٩] مسألة: في من قتل أباه..... ٤٥٤
- ٢٧٨٠] مسألة: إذا قتل رجل رجلاً، وكان أحد من ورثة المقتول ولداً للقاتل..... ٤٥٦
- ٢٧٨١] مسألة: إذا اشترك رجل، وصبي، وعبد، في قتل..... ٤٥٧
- ٢٧٨٢] مسألة: إذا اشترك الأب والأجنبي في القتل..... ٤٥٨
- ٢٧٨٣] مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، فعفا ولي الدم عن بعضهم، هل له أن يقتل الباقيين؟..... ٤٥٨
- ٢٧٨٤] مسألة: إذا ادَّعى على رجل دم فطلبت يمينه فأبى أن يحلف... ٤٥٩
- ٢٧٨٥] مسألة: إذا ادعى أولياء الدم على رجل أنه قتل قتيلاً خطأ، وقال القاتل: قتلته عمداً أو العكس..... ٤٥٩
- ٢٧٨٦] مسألة: من رمى رجلاً فأصاب آخر..... ٤٦٠

[٢٧٨٧] مسألة: هل لبعض الأولياء أن يقتص دون الباقي؟ ٤٦١

[٢٧٨٨] مسألة: إذا جرح رجل رجلاً، هل يقتص له في الحال أو بعد

ما يبرأ الجرح؟ ٤٦١

[٢٧٨٩] مسألة: إذا اقتص من رجل فمات في القصاص ٤٦٢

[٢٧٩٠] مسألة: إذا أكره رجل على القتل، هل عليه القود؟ ٤٦٣

[٢٧٩١] مسألة: هل في اللطمة، والضرب بالسوط قصاص؟ ٤٦٤

[٢٧٩٢] مسألة: في من عفا عن القصاص ٤٦٧

[٢٧٩٣] مسألة: هل للإمام إذا عظمت جناية الرجل أن يقتله ويمرقه

بالنار؟ ٤٦٨

[٢٧٩٤] مسألة: هل للقاتل توبة؟ ٤٦٨

[٢٧٩٥] مسألة: في من قتل رجلاً يريد ماله، أو نفسه ٤٧١

[٢٧٩٦] مسألة: ما يجب على من وجد مع امرأته رجلاً فقتله؟ ٤٧٣

[٢٧٩٧] مسألة: هل على متأول قصاص؟ ٤٧٤

[٢٧٩٨] مسألة: هل يقتص ممن عثر على من أتى منكراً؟ ٤٧٦

باب جنسية المصالحك ٤٧٧

[٢٧٩٩] مسألة: من جنى على رجل فقتله خطأ، واستهلك مال آخر،

فحضر ولي الدم وصاحب المال ٤٧٩

[٢٨٠٠] مسألة: في العبد يشج ثلاثة رجال قبل أن يُرْفَعَ إلى السلطان .. ٤٨٠

[٢٨٠١] مسألة: من باع عبده وقد جنى جناية وهو لا يعلمها ٤٨١

[٢٨٠٢] مسألة: في العبد المحجور عليه يُودَعُ عبداً، فيجني عليه جناية .. ٤٨١

[٢٨٠٣] مسألة: في العبد يحفر حفرة في طريق المسلمين بأمر مولاه

فيعنت فيها عانت ٤٨٢

٤٨٢..... [٢٨٠٤] مسألة: في القصاص فيما بين العبيد

٤٨٣..... [٢٨٠٥] مسألة: جناية المدبر، وأم الولد

٤٨٥..... [٢٨٠٦] مسألة: جناية المكاتب

٤٨٩..... فهرس الموضوعات

